مخطوطة

حاشية عبدالغفور على شرح ملا جامي على الكافية

المؤلف

عبدالغفور بن صلاح (اللاري)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ملا عبد الغفور
على شرح ملا
جامی

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او للاستغراق
اى كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد كان
ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك
بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلائم الاستيعاب
كما يلائم الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعنى
سياس ومستايش قوله لمولاه اى للحق بجنس الحمد
لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم
والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم لا يذهب
الى ان المجرور بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بالشعر
بالعلية وغرابة الاسلوب الية تجلب الطبايع اليه

قوله الذرية ذرو آفريدن منه الذرية بالضم والتشديد وهي نسل الثقلين بتركه الهمزة صراح من نقله

قوله والبرية برآ آفريدن برية آفريدكان وقد تركت العرب الهمزة صراح من نقله

قوله داعاية خم دهو بل همزة ارم صراح من نقله

قوله كعيد واعياد عيد جشن اهل اسلام اعياد جمع جمع بالياء واصله الواو للزوم ما في الواحد

قوله ما يستملي عليك وهو المعاني المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان كانت الخطبة الحاضرة والاستقبال بالنظر الى الخاطب او الحاضرة في الذهن ان كانت الخطبة او الالفاظ الدالة عليها وعلى اي تقدير جعلها مشار اليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وضرورتها نصب العين كالمشاهد وفي هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب والى ان خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية والمسمى المعاني المدونة باي محل قامت لمولوي عبد الحكيم سوره انبياء

قوله النبوة على وزن المرقاة في شمس العلوم النبوة الارتفاع وفي الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض قال جعلت النبي ماخوذا من النبوة بمعنى شرف على سائر الخلق فاصله غير الهمزة وفعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبي وقيل انبياء وان جعلته ماخوذا من النبا بمعنى الخبر لانه انبا عن الله سبحانه فاصله الهمزة وتصغيره نبي وجمعه انباء على ما قال سيبويه ليس احد من العرب الا ويقول نبيء مسلة بالهمزة غير انهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوا في الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الحروف ولا يهمزون في غيرها وانما جمع على انبياء لانه جمع جمع ما اصل لامه حرف العلة كعيد واعياد ولعدم احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تطفل اختاره وقيل منقول من النبي بمعنى الطريق الى الجنة لانه طريق يتوصل به

اليه لكون الجديد لديذا قوله والصلوة الى الرحمة

وافاضة الخير نازلة من علو حيث الحق سبحانه وتعالى

قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع

عبارة عن ان يبعثه الله تعالى على عباده للتبليغ

ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التسمية

باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة قوله و

على آله اي اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطالب

واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او صحب

بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان

فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتادبين باداب الادب

نظاه وشان حد هر چيز اي الذين ثبت فيما بينهم

التادب باداب والانصباغ بصبغة لفظائهم فرد ذاته

صلى الله عليه وسلم قوله فهذه اي مستملي عليك

فيكون الحي سمعه وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء في النبي عم

والشيخ وهذا مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق ابن عربي ولعل الخفي سمعه

منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى ان عين غاية السعي

في التادب باداب كل صيغة تفعل على المبالغة والاتصاف في الارتباط

www.alukah.net

قوله من القيد في التاج القيد زياد شدن ومنه القائدة وفي القاموس فادت له فائدة اي حصلت
وفي الصراح الفائدة آنچه گرفته وداده شود از مال يا دانش فلفظ الفائدة بمعنى المفعول نقل اليه من الوصفية
قوله من الاشكال اي الاشتباه اشكل الامر دخل في اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه قوله للمبالغة يعني
في الاصل صفة جعل علما فاذا اعتبر زيادة التاء حين النقل فهي اما للمبالغة في الغاية للمبتدئ في علم النحو او للنقل
من الوصفية الى الاسمية وان اعتبر سابقا عليه فهي لتانيث الموصوف ولا كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار فوجه
وان كان فيه بقاء التاء على اصله لبيب له

قوله فوائده جمع فائدة من القيد يعني آنچه گرفته
وداده شود از مال ودانش قوله يحل مشكلات
الخافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي
الخفي الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الخافية
للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرائحة قوله
صلاة تامة للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه
الجدير بذلك لتوهم التانيث قوله رب المشارق
والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى
رب المشرق والمغارب وتوجيه اطلاع الشمس من
اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعا
وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلع
كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق
والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى

قوله لانه اصل للتانيث وقد يلحق الاوصاف للمبالغة فيها العلامة ان الوصف كلا ذو كمال مرتبة الوصف بعد النقل بعد الوصف شبابه وقد يجيء للنقل بعد التانيث في الوصف الارجاء على الاصل علامة الفرعية لا التانيث وقد يجعل ما كان علامة الفرعية لا التانيث علامة للاصل بعد الاصل لبيب

في حاشية الحاجة والمغارب قوله كناية اي المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض اولا الاشتهار فيها كناية عن الاشتهار فيه قوله من الاول الى الرابعة الغرب من القطب الجنوبي وهو من غاية الغرب من القطب الجنوبي

اي تقصيراته

قوله يعني ستر الله حاصل اذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة او على حذف المضاف وهو اضافة التغمد الى الذنوب لكن للاختصاص كيلا يلزم كون الشيء آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه قوله من غير سبقة عمل لو سبقه وسابقة في هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير سبق اليه في العمل قوله ويجوز ان يجعل كناية له في لا حاجة الى التوسع او الحذف

تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية
على ارادة مشرقي الذهاب والعود المتناولين
للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله
قال قدس سره في الحاشية التغمد الستر انتهى يعني ستر الله
ما كان منه بغفرانه الالايق بجنابه او الناشي من
عرض فضله من غير سبقة عمل ويجوز ان يجعل كناية
عن الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له
قال في التاج التغمد كناية پوشيدن قوله بجوهر الجيد
او لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه
كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنته
بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها
وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله
خيار جنانه سكنا له قوله نظمها النظم در رشته كشيدن

وذلك لاضافة التغمد الى الذنوب فان جعل الاضافة للتبعيض ان التغمد من العصمة فان التغمد اذا كان بمعنى ستر العصمة كان معنا الكلام قصد من الاضافة الاختصاص كان معنا المعنى الاول من غير احتياج الى المؤنة المعنى والحذف وان لم يقصد لا يكون جعل الجنة الرفيع الاستلزام الآية التي النفس مطلقا من بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر من عن الاحاطة فان ستر الذنوب جعلت كناية عن الاحاطة للستر ويلزم ان يكون مطلقا فاذا في الاول بغفرانه ما ذا جعل بمعنى الستر مطلقا فاذا في الاول يخلف ما ذا جعل بمعنى الستر مطلقا فاذا في الاول في جعل كناية المؤنة فاذا في الاستحباب المعنى الاول المؤنة التوسع او الحذف وان جعل بمعنى الستر الذنوب احتياج الى استحباب المعنى الثاني الى التجريد مولوي عبد الحكيم نور مرقده الشريف

جواهر غير التأليف بسائط كلامه المترتبة المعاني
المتناسقة الدلالة على ما يقتضيه سلامة الطبع في هذه
الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه كالدر في الصفاء
والغلاء انما قال ذلك ترغيبا للطلبة قوله فرسلك التقرير اه
السلك رشته والتقرير قرار دادن والاضافة من باب
اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين
رشته مروارید یا شبه و جز آن والتحرير نقش ظریف کردن
والملا والكتابة والاضافة كاضافة السلك قوله للولد العزيز
العزيز ارجمند و گرامی و کم یاب قوله ضياء الدين كفيت السبب
وسراجه كانه ضياء يهتدى به الى الدين قوله عن موجبات
التأسف والتأسف والتلهف دريغ خوردن و اندوه
والتأسف دريغ و درد خوردن قوله لانه لهذا الجمع
التأليف كالعلة الغائية اى لانه والتسبب والبعث

قوله التلهف اه التلهف اغتنمه
والخزان على فوت المطلوب والتأسف
الحسرة والحزن على نزول المكروه
ملا عبد الحكيم

والبعث لهذا التأليف كالعلة الغائية التي تكون
باعثة فتكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى
الباعث المحرك قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب
موافقة للمطلوب وهو حسبي الحسب بسنده بودن وخوب شمردن
كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل آنكه كار بروى كذارند
والجملة عطف على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف او
عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المقدم
قوله هضما لنفسه تخييل ان كتابه اه اى ترك ذلك الطعن
كسرا لنفسه وذلك لكن بتخييل ان كتابه من حيث
انه صنوه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة
كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما
يستحسنون جعله جزءا فيما يعتنون بشأنه وما هو في
مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر

قوله جعل الاسباب اه ويشترط ان يكون الواو
خبرا فانه اذا كان شرطا لم يصدر الجملة
قوله الحسب بمعنى انه فعل الاسم مصدر اسم الفاعل
وكلاهما اسمان بمعنى واحد وهو بمعنى
الاباية والواو فيه اعتراضية وهو بمعنى
لدفع توهم العجب الناشئ من الكلام السابق
ملا عبد الحكيم
ويجوز تقدير المضاف اى ترك المتون فاعل
قوله اى ترك التصدير فانه شرط فيه
الفصل والمخصوص بالمدح ولو جعل ذلك النفي
اذ لا يصح جعله علة لتصدير كان فاعل تخييل
بتأويل ينتج التصدير كالمصنف هو تخييل
وفاعل الهضم اى تخييله لنفسه وفاعل
وفي خيال انه اختص اى تخييله الطعن
بهذا التصنيف الانيق قال النفس صنف
للتخييلات من المعقولات قوله من حيث
اشار بذلك الى ان الكتب في عبارة التقييد
وان كان الاتباع في تقييد النفس فاقوى
ان طلاق وفلك الجعل الاضافة في بيته
على الاختصاص يكون مضمونا له بيته

قوله فانهم انما يستحسنون اه بدليل تركهم فيما لا يعتنون كالمكاتبات والامور الخسيسة دلالة المأمور
في الحديث افتتاح امر ذي بال وشرف وكذا في توهم اه انما قال توهم اما لانه قد اندفع بقوله بان
جعله جزءا واما لانه مبني على جعل الباء في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزءا للمبتدأ وهو
توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ مع ان المأمور به الابتداء بكل امر ذي بال فهو باعتبار
الملابسة اى لم يبدأ فيه بالامر متلبسا بحمد الله فيكون المأمور به التلفظ في اول الامر لا بحمد الله وهذا
حاصل جواب الشارح قدس سره

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الالبس وهو كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله
فهو اجزم اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله
ان الامور به التلفظ تسوداً كان معه الكتابة اولا ولا
يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله وبدء بتعريف الكلمة
والكلام وبدء بتعريفهما الخ لانه من تمة تعريفهما او تحصيل
الاتم المبحوث عنهما قوله لانه يبحث فيه الكلام عن
احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة
اليهما اثبت لانفسهما لا لاتم مهما من حيث انها
اتم مهما وفيه اشارة الى انهما موضوع علم النحو رداً على من
قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث
بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعاً الى الآخر
تكلف قوله فمتى لم يتصورا اي لم يتصور لم يصح البحث عن
الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما

قوله اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انه قيد الجنس مستفاد من جعل لفظ الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة او فائدة تقرير من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الجنس فيها وفائدة الجنس الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار امر اعم كونها مسموعة وغيرها وانها او باعتبار امر اخص كونها فصيحة وغير فصيحة وانما لم يقل عن احوال خاصة من حيث انها كذلك لكون المنسوبة توقف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية اثبتها النحاة لمعرفة كيفية التركيب العربي وبقي مولوي عبد الحكيم الملقب بلبيب بذر مرحده

قوله وبدء بتعريف الكلمة والكلام الخ لانه من تمة تعريفهما او تحصيل الاتم المبحوث عنهما قوله لانه يبحث فيه الكلام عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما اثبت لانفسهما لا لاتم مهما من حيث انها اتم مهما وفيه اشارة الى انهما موضوع علم النحو رداً على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعاً الى الآخر تكلف قوله فمتى لم يتصورا اي لم يتصور لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما

قوله من قال ان موضوعه الكلمة والكلام الخ اي لقوله مباحث العربية وجعل الموضوع عبارة عن الكلمة والكلام والصواب ان موضوعه الكلمة راجعاً الى الاحوال المنسوبة اليهما اي لقوله مباحث العربية وجعل الموضوع عبارة عن الكلمة والكلام والصواب ان موضوعه اللفظ من الاربع الثلثة عبارة عن الكلمة والكلام والصواب ان موضوعه اللفظ من الاربع الثلثة

قوله لان تعدد الموضوع جائز اذا تحقق جهة الوحدة لمولوي عبد الحكيم الارى

قوله ولا يثبت دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقف على التعريف حقيقة على هذا التعريف فلا يتم التعريب وحاصل الدفع انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين ليحصل ما هو الواجب لا وجوبهما بخصوصهما والفاء على المختار اذ ظهر له طريقان في تحصيل المقصد يختار ايهما شاء بارادته والمرجح الارادة ارادته كما هو طريق اهل الحق قوله ان قيل اه لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها كذلك

اليهما لما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو
الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف
لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك
التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم
ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف
يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب
فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة و
بالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله لو قدم الكلمة
لكون افرادها جزءا من افراده اه سواء نظرا الى افرادها
او الى مفهومها وجه جهة التقدم في جانب الكلمة و
لا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم
في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات الاربعة

قوله توافقت اه لان التصور يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين اللفظي والذهني والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقت الكل في التقدم مولوي عبد الحكيم

قوله لما ثبت دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقف على التعريف حقيقة على هذا التعريف فلا يتم التعريف وحاصل الدفع انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين ليحصل ما هو الواجب لا وجوبهما بخصوصهما والفاء على المختار اذ ظهر له طريقان في تحصيل المقصد يختار ايهما شاء بارادته والمرجح الارادة ارادته كما هو طريق اهل الحق قوله ان قيل اه لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها كذلك

قوله لو قدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراده اه سواء نظرا الى افرادها او الى مفهومها وجه جهة التقدم في جانب الكلمة و لا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات الاربعة

قوله توافقت اه لان التصور يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين اللفظي والذهني والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقت الكل في التقدم مولوي عبد الحكيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اعنى الكتب واللفظ والذهنى والخارجى وان المتقدم
بحسب الوجود الذهنى اذا قدم فى الكتابة لو اتفقت
فى التقدم الوجوداتى ما عدا الخارجى قوله قيل هى والكلام
مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين
مع سبك فى احد المدلولات الثلثة واشتراكهما فى جميع
الحروف الاصلية ترتيبا او غير مرتب او اشتراكهما فى
اكثر الحروف الاصلية مع تقارب مايقع فى المخرج
كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق
بقوله قيل وذلك لان التاثير المناسب لا يناسبه
بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة
بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان
يقال ان تاثير الفهما بقرع السماع ونقش الصور
فى الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال

من الافعال والانفعالات على اى وجه كانت
من مستتبعات القوة التى هى مدلول الكاف
والام والميم فان تقاليبها كلها لا تخرج عن قوة
وشدة فالكلمة والكلام والكلم بنية الاقدام
فى ان تاثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف
قوله وهو جرح الجرح بفتح الجيم خشنة كدن مثله
وقد عبر بعض الشعراء يعنى ان ذلك التشبيه علاقة
معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم
حتى السنان سرنيزه وعصا وتيز بر جيز
وتر جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فى
ما فوق الاثنين قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل
انه ليس جمعا اوزان الجمع قوله وقيل جمع والذهاب

قوله فان الصاعد اه يعني ان تانيث الضمير والكان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان الصاعد في الواقع
ليس الا بعضا فيجوز تذكيره باعتبار تاويله بالبعض وهذا كتذكير الضمير الراجع الى المونث بتاويله بالشخص
على ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومونثا باعتبار آخر يجوز تذكير ضميره وتانيثه وليس مراد
الشارح ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم قوله لا توقيف الخ اي لا يقتضي المقام تعريفه
بهذا العنوان والكان تجدها المصطلح عليه لسبب

صاحب الصحاح والتاج قوله والكلم الطيب تاويل
بعض الكلم فان الصاعد المحل العرش ليس الا بعض
الكلم وهو الطيب كلمة التوحيد لا الخبيث فجاز
ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان
في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله
واللام فيه للجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي
تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي
لمنع اللغوي اولا يطلق عليه هذا اللفظ كما في صو تقلام
العهد الخارجي والذهني الطارئة لكون اللام للاستغراق
والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام
للجنس والطبيعة قوله وان للوحدة وقال ان
يمنع ذلك المعنى العرفي مقصودا عند من عدل في
تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وحال الوحدة

وليس المراد بالمصطلح ما يقتضي المقام تعريفه
اي لا يقتضي تعريف الكلمة بان يكون معرفة
بان يطرأ ورده كما قيل اذا تقصد على
شيء ملاحظة ما يحيث عن احواله فارادته ملحوظة
مقتضى المقام قوله والتعريف اي التعريف
ان المقام يقتضي تعريفا المصطلح اي ما يكون او
الا تصور حقيقة المعرف اما بكنه
ليس من حيث هي مع قطع النظر
بالوصف من حيث هي والطبيعة اي ماهية
تحققه قوله فاللام للجنس والطبيعة عليه
من حيث هي وفي عطف الطبيعة
اشارة الى ان ليس الجنس اتما لمنع
الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق
والعهد الذهني قوله وقال ان يمنع الوحدة الفردية ثم
ان كان في اللغة الجنس المصطلح لم يعتبر فيه
ان نقل الى المعنى الجنس فالتاء لمجرد التانيث
منع الوحدة الفردية مولوي عبد الحكيم
الفتح

قوله وليس الخ اه رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد مستندا بان النص فيه قوله بدليل كلمتين اه فيه
ان الوحدة المعتبرة في كل منهما نفسه لا بالنسبة الى التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما ثم لو كان
مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرفت التثنية بالحق
آخره الف او ياء ونون مفتوحة ما قبلها ليدل على ان معه آخر من جنسه ولكان تقول لو كان التاء في الوحدة

الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها
عن معنى الوحدة كما يجوز في مقام التعريف اسماء
الاجناس عن الوحدة على وضعها للفرد المنتشر وليس
التاء نصا في الوحدة حتى يمنع التجريد بدليل كلمتين
وتمرتين قوله ولا مناة بينهما هذا اجراء على تقدير
التنزل وتسليم ما منعناه قوله بجواز اتصاف الجنس
بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك فيه نظر
لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول
التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان
الكلمة اللغوية اذا اختصت بما هو مصطلح النحاة صارت
الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم
من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى
الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية

لما جاء
كما يجيء
للواحد فوقه على تقديره
احترازا عن القول بوضعها للنوع
من حيث هي والوحدة مدلول التنوين
لتنكيره وتبع منعناه لقوله والقائل
ان يمنع قوله طبيعية كانت الخ فيه
كالاول مع او اعتبار تنكيل فيما نحن فيه
فالمراد بالصناعية ما يتعلق بالاعتبار
والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة
او لا قوله يمكن ان يجاب بان نقلت الكلمة
من المعنى اللغوي في اللفظ الموصوف
بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسي
بالوحدة الجنسية مولوي عبد الحكيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله فيجوز ان يقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في المعنى عن التاء
كما في التلفظ رعاية لجزئية المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي هي جنس كما هو الظاهر من دخول اللام
بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنس لانه يكفي لدفع المنافات
اتصاف الجنس بالوحدة قوله ورمي شيء من الفم يعني ان اللفظ في اللغة يقال لمطلق الرمي سواء كان
من الفم وغيره فما يقال في الفم خاصا من باب الاستعمال في المطلق
او غيره والتكلم ايضا كذلك لكن يكون استعماله
في المطلق الرمي الخاص من الفم والتكلم
على سبيل الحقيقة فان
استعمال المطلق في المقيد
لكن الاستعمال فيما
بطريق التعميم اما بطريق
التعريف فتعيين المعنى اللغوي في اللفظ
الا المعنى اه فحصار المعنى الاصطلاحي وهذا معنى
حقيقة متروكا فاذا استعمل لا يحتمل
قوله من قبيل تسمية الشيء باسم سببه او من قبيل تسمية
فان التلفظ سبب لحصول اللفظ وانما قيل قوله
فيجوز اعتبار كل واحد من العلاقتين الوجه الثاني
وليس فيه مؤنة تقدير بخلاف الوجه الثاني
فان فيه تقدير الاسم والتجوز
ثم ان ما يتلفظ به الانسان والتجوز
لا بالنقل لان يراد بالنقل المعنى اللغوي
لا عبد الحكيم

يعني ان الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل
الجنس اصلا والواحد صفة له وان يعكس قوله اللفظ
اللفظ من اللفظ الرمي ورمي شيء من الفم والتكلم
قوله ثم نقل فرعا في الخ المفهوم من كلام الشارح الرضي
ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة
في الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون
فيه نقل لانه يلزم على هذا التقدير خروج المنوي
عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ
حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان
النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به
حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب
باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام
باسم المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنة تقدير النقل قوله

قوله وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى الفهم قوله ابتداء او بواسطة كما ذكره على تقدير كونه من الرمي
مطلقا قوله والباء للتعدية لا للسببية او الالة فح يشكل بالنطق ونحوه قوله وليس فيه دور اه تصريح
بما علم ضمنا من تفسيره والتلفظ بالفتح قوله اختلفوا اه فانه دال على الفاعلية والمفعولية
والاضافة فذهب الشارح الرضي الى انها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم الى انها
موضوعة للملفوظ
قوله بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية
خاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا
من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء
او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كفتن والباء
للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة اللفظ
اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ
الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان حركة الاعرابية
كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق
تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى اللفظ
وفيه بحث اذ ظ قوله او حكما يدخلها قوله الانسان
انما قيد به تقريبا لتصور اللفظ من الفم حقيقة او حكما
اي تلفظا حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال
قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال

موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم المشهورة تنبيها
على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم
الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل
ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق
فيراد منه معنى فالمستعمل في عبارتهم بمعنى ما يصح استعماله
او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله او مركبا قيل
انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في
الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقة اى الملفوظ به الحقيقة
قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذى هو اعم
من الحرف والا ادرى انه من اى مقولة هو قال
الملا في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن
المحذوف الذى هو الفاعل بالمستتر صونا للسان
عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكما

قوله قال الصدر في الايضاح لما كان باب المفعول باعتبار مفعوله حكم بحذف من تقدير قيل عند عدم التلفظ به
محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكم بموجود عند عدم التلفظ به حكم بانه موجود
والا فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تعالى ولكم فيها ما تشتهي الانفس وان كان
احدهما فاعلا والآخر مفعولا انتهى ففهم منه بحثين ان الفرق بين المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح
والا فهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى وليس كذلك بل مراده انه
عند عدم تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه حذف
من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفا
غير منوي وانكانا مشتركين في احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما فعلى هذا يكون كلامه موافقا
لما قاله القوم لست

فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة
دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو
عارية قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله
ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده
والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله والمحذوف
لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان
قوله وكلمات الله داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا
التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان
كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اولان من شانها
ان يتلفظ به الانسان او لانها مما يتلفظ بها حكى الكلمات
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يرد على الوجهين
الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص
لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا

قوله كناية عنه لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدر قوله فهو عارية لان العقد هو هذا المصرح به كيف وقد يجوز
الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت ان المفعول المصرح به غير المتصل فهو كذا
في الفصول قوله عطف على قوله واجروا الخ والجامع ان المعطوف عليه لا يثبت انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لا يثبت
انه لفظ حقيقي قوله لانه على تقدير وجوده اه اي انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف قوله يتلفظ به الانسان
لكونه من مقولة الحرف قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه اه اعلم ان هذا الكلام ان تعالى سوال وجواب
اورد بهما في الحاشية وهو الالفاظ في انفسها لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان كما ان كلمات الله
اي حين القراءة وحاصل الجواب بين الباقين ان كلماته تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوي بل كلماته
وهو ما يخرج من الفم بل المعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به حقيقة او حكما او ما من شانه ان يتلفظ به فلا يرد
هذين الجوابين كلمة الله الالفاظ القياس الا ذات الله وانما خرجها الشارح لان جعلها الالفاظ حكما او ان
بما من شانه ان يصار اليه اذ لم تكن الفاظا حقيقة فاذ عرفت ما ذكرنا ظهر لك ان ما ذكره الشارح
لا يليق لا موقع له اصلا لان الكلام في الكلمات الالهية التي وصلت الينا لا فيما هو قائم بذاته تعالى ولذا قال
الا يخفى ان اه كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى او المعلومة له او ما يظهره في امر آخر سوى الانسان لا يقدح بما

قوله اذا ثبت ان كلمات الله تعالى اه كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلام الله تعالى هو هذه الالفاظ المتلوة
بهذا الترتيب والقراءة حادثة والمقروء قديم والكرامية من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى قوله صيغ نصيبة
على وزن فعيلة كصحيفة وصحيفة في شمس العلوم النصب بفتحتين وبالتخفيف العلم ويقال هو صيغ نصيبة
بسبب

نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان
اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا
الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الكلمات الله سبحانه
قائمة به وهو يخالف ما عليه المحققون او نقض بما في علمه من
الكلمات او بما يظهر في غير الان قوله والنصب صيغ نصيبة
وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق قوله غير داخلة في
اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه
لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم
علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس
والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز
بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم
يقصد الوحدة اما لان شيئا عبد الله على داخل في الكلمة عنده
خارج عنها عند من قال لفظة او اما لانها قوله الدم

قوله حتى يلزم علينا اه هذا الاحتراز وقع من المص في شرح حتى
فلذا تعسفوا في تصحيحه ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف بالوضع لموجود
مع كونه احصر احترازا عن الدوال الاربع لما بينها من العموم والخصوص من وجه ملا عبد الحكيم

قوله جعل المعنى جزء اللفظ كان بذلك التعيين يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز فيه الا بقرينة كاستقرار الشيء
في الحيز قوله بخصوصه بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته او بعمومه بان يلاحظ بامر اعم يشمله وغيره وكذا الحال في
جانب الموضوع له فيما احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام واسماء الاجناس او يلاحظ الموضوع
بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات او عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات والاحتمال

لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ مشروط بثلثة
شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير الراجع
الى المبتدأ وعدم تساوي التذكير والتأنيث
لانه مصدر لا يتعين الضمير ويستوي فيه المذكر والمؤنث
بحيث وقد اختلفت هاهنا الثلثة بانها قوله الوضع
في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه جعل
المعنى حيزا للفظ قوله تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او
بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظا
بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المجرد لانه
المجرد الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به بتوهم انه
مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصود
خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصاره في واحد
من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على
المقصود عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في

الاعم

الاحتمال الرابع فحكمهما وهو ان لا يلاحظ الاول بعموم فغير متحقق ولعل المنوي من هذا القبيل
عرفتني تخفيف قوله بتوهم لذلك
لنا بانه يخرج هذا الوضع بقيد التوهم
المعنى فلا حاجة الى التصريح بالاطلاق
الاطلاق لاخراج المجازات كما
في الرضي قوله ان كانت الباء اه في شرح المفتاح
لمؤلفه السيد قدس سره في لفظ
وجوه الكلام الاصل في الخصوص
التخصيص والاختصاص والخصوص
ان يستعمل بادخال الباء على
المقصور عليه كقولك خص زيد
بالمال بناء على تضمين معنى
التميز والافراد انتهى فلذا
قدم المص هذا الاحتمال
بسبب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله لا يوجد في كل وضع لخروج وضع المرادف على تقدير او المشترك على تقدير آخر بسبب

شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان
جزء السلب الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع
قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزء السلب
وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع
في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الاولى
المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد
وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من
المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك
المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب
كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد وما ذكرنا يعلم الجواب عن
الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله
بحيث اي حال كون ذلك الشيء المخصص بالباب تلك
الحيثية التي هي مفهوم الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف

مرتبة

قوله بتجريد التخصيص فيقول الى التعريف المختار

وهو تعيين شيء باذا الشيء قوله بحسب الجعل بان يكون احدهما مقصودا
على الآخر غير شارك معه آخر وقت الجعل لا بحسب الحكم اي الاثر المترتب
على الجعل من حيث كونه موضوعا وموضوعا له والا وجد بوجود الآخر
قوله ولما كانت الاوضاع اه بيان لان الواضع واحد وهو الله تعالى
على هو مختار الشيخ الاشعري والحكماء في احداث الموضوعات اللغوية
تعليم طريق افادة ما في الضمير فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ
واحد فان وضع اللفظين لمعنى واحد سواء كانا من لغة واحدة
او من لغتين زائد على القصد ووضع لفظ واحد للمعنيين مخل
بالتفاهم كالاشتراك والترادف خلاف الاصل وقع من الواضع
بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ تسهيلا للحفظ وافادة لطرق
الاخفاء والاشتراك والتوسع في التلفظ وتحصيل وجوه المحاسن
في الترادف قوله وبان التخصيص اضافي اي بالنسبة الى
بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعاني قوله وبان معنى
كل من المترادفين اه يعني ان معنى تخصيص شيء بشيء جعل شيء
خاصا بشيء آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد الا انه
ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات الكليات على ما تقرر من
ان قيد الحيثية في تعريفات الامور الاضافية مأخوذة ثم لا يخفى
ان الاجوبة المذكورة انما يفيد صحة استعمال لفظ التخصيص
لا اختياره على لفظ التعيين والارجح ان يقال ان التخصيص

قوله لا يوجد في كل وضع لخروج وضع المرادي على تقدير او المشترك على تقدير آخر لبيب

لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا يتضمن معنى الجعل والخصوص
فالباء متعلق به باعتبار الجعل لا الخصوص كما في قولهم تعيين شيء
باذا الشيء فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا بمقابلة شيء سواه
وعبر خصوصيته من حيث المادة والصورة معا كما في وضع الجوامد
او من حيث الصورة فقط كما في وضع المشتقات وبهذا القيد
يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع
اصلا بل مداره على وجود العلاقة وهذا على الطبق ما قاله المحقق
التفتازاني في التلويح من ان قيد الحيثية في قولهم موضوع العلم كذا
من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعروض لعدم
تضمن لفظ الموضوع كليهما قوله وبما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة
اما اذا كان الباء داخلا في المقصود عليه فورود الشبهة ظاهر لعدم قصر
اللفظ على معنى واحد واما اذا كان داخلا على المقصود فلوجود لفظ
آخر في بعض منها كالمبهمات والمضمرات فانها يعبر بواحد
منهما وضع له لفظ آخر بخصوصه ايضا قوله اي حال كونه آه اشارة
الى ان الباء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالا من
الشيء الاول قوله متى اطلق سمع آه يعني ان المعطوف
محذوف بقرينة الجزاء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على
السماع لا على مجرد الاطلاق ومقابله احسن به باعتبار تقييده
بغير السمع لما تقدم من ان العلم اذا قوبل بالخاص يراد به سوى

الخاص

سوى الخاص وعادة هذا التنويع التنبيه على قسمي الموضوع فتعين
قوله لا يبعد كل البعد وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف قوله
ظاهرة في ان التخصيص آه لما انه جعل التخصيص علامة للدلالة وانه
معه قوله فلا يرد تخصيص تحصيل الحاصل آه بان يقال ان متى لعموم الاوقات
مع انه اذا اطلق الشيء الثاني لامتناع تحصيل الحاصل قوله وكذا في
الفعل آه لعدم فهم النسبة الجزئية الا بعد ذكر الفاعل قوله كما سيأتي
الاشارة لعدم انفهام المشار اليه فيها الا بعد ضم الاشارة
فهم المعنى الوجه لوحظ حالا وضمنا بعين الوجه الكلي ولا شك في كونه مفهوما
قبل انضمام الضمير قوله وهذا الفهم ليس غاية لان المقصود فهم
المعاني الجزئية قوله لا حاجة الى التقييد آه كما يشعر به عبارة المجيب
قوله كما اذا سئلت من السعال بمعنى صرفه كردن من حد نصر
قوله ما يصح ان يقصد الى شيء سواء تعلق به القصد من شيء آخر او لم
يتعلق به القصد اصلا قوله مع بعده لفظا للزوم التخفيف الغير
القياسي قوله الميل الى جانب المعنى الصحيح من غير اعتبار النقل والتجوز
قوله حتى يكون المراد آه فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول الشيء الثاني
مع الشرطية لا الشيء الثاني فقط قوله لانها قيد آه لان قوله متى اطلق
ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشيء الثاني فاذا
وجد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الفرع فعلى هذا يكون المعنى
في قول الشارح ولا كان المعنى مأخوذا عبارة عن الشيء الثاني فهمه

اي لو لم يكن كذلك لم يكن الوضع

قوله لا يوجد في كل وضع لخروج وضع المرادي على تقدير او المشترك على تقدير آخر لسبب له

معنى اعتبار الحمل اليه والا لظهر ان يقول اعتباره لما كان مدلول لفظ
ماخوذ وهو الشيء الثاني مع الشرطية فذكر لفظ معنى بعده مبني
على التجريد ولذا وضع المطلق موضع المضمر والى هذا يشير قول المص وذكر لفظ
بعد معنى الوضع فانه يدل على ان مدلول لفظ معنى وشيء مع الشرطية
واخذ قوله اي لا يقصد بذلك الشيء الى سبب ذلك التخصيص
قوله لاشتماله عليه من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر
الضمير الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشيء الاول
المفهوم من اللفظ الموضع فيما كانه قيل تخصيص شيء هو اللفظ
كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل فكما ان ذكرهما بعده تعيين لما
يفهم منه منهما وليس من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا فيما قيل
ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبني على التجريد تركه الشارح على المقابلة
كما هو ظاهر قوله لا لانه لا حاجة اليه لان عدم الاحتياج انما
نشأ من ذكر الشيء فلا يصح ان يقال ان ذكر لفظ بعده مبني على
التجريد لعدم الاحتياج الى اعتباره قوله جعل الوضع بمعنى الصوغ
على ما في الرضي وانتاج الصوغ ذر كردن وآفريدن قوله
لقربه من الحقيقة لكون المدلول مجازا حيث اطلق اسم الحقيقة
ولذا سماه الشيخ فخر الاسلام حقيقة قاصرة قوله وفيه كشف الا
الاحتراز اه حيث خرج بالاول المهملات والدوال بالطبع
والثاني حروف الهجاء ولاجل التنصيص على القيود الاحترازية

في تعريف الكلمة ارتكب العام والجنس

في تعريف الكلمة

حروف الهجاء الفرق التركيب قوله متى اطلق وسمع
او احس بغير السمع وفيه تنبيه على قيد الموضوع من
اللفظ وغيره كدوال الاربع والا فيكفي ان يقال
متى احس لان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد
انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد
ان يق بهذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها تثبت
الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم
بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص
قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد المتكلم
فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل قوله يخرج عنه وضع الحرف
وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة
كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى

وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة
والجواب عنها كالجواب عن الحرف قوله واجيب
بجواب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع له المعنى
بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل الضمام
الضميمة لان قوله متى اطلق الخ اشارة الى غاية
الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقال
انه لا حاجة الى التقييد فان المتبادر من الاطلاق
الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون
الضميمة قوله المعنى ما يقصد بشيء يراد به صريحا او ضمنا
او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى
المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا استعملت
واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان
يقصد بشيء قوله او مصدر بمعنى المعلوم او المجهول قوله

قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع
مؤنة النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي
جرى على هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى
واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه
واحد قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون المراد
تخصيص شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشيء
المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى
الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء
هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع
مما لا يتصور لاشتماله عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل والظاهر
التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصلوح مجازا
كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله
وفيه كشف الاحتراز لكل من جزئي الوضع على ان ذكر

ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وهو صوغ
فلا فائدة في ذكره الا بتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ
الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما
يدل عليه الدليل ولك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع
قوله وبقيت حروف الهجا اي حروف تعدد باسمائها
كالف باء تا هي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني
قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اغماض
عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه
ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ
والكلام المفردة قوله الالفاظ مخصوصة اي مشخصة
من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة
او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك
الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل

لم يقل الالفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه
يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله فليس مشاركا اي في
مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله
ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فهو جزء
حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انسان مفرد لانه
ليس مما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه
بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع اه وذلك لانه اذا عبر
عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا
اما في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان
ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى
لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه
اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما في تكتب في مثل

قوله فيقبل وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا المفرد
قوله ومعناه ما لا يدل جزؤه من حيث انه لا يدل
على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد
صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة
لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ
بالذات وبالعرض للمعنى قوله ولان النكتة فيه التنبيه
وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد انه لما
لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما
يستلزمها وهو الوضع قوله حيث انه بصيغة الماضي
فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه
حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا لانبنى
لكان بجنبه كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نم لزوم ذلك
عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي المتاخر

قوله فان بعضهم اه وهو قولون في
صورة ان يكون حالا عن الفاعل دون
المفعول فالتعيين موقوف على القرينة

المتاخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا
لم تكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت هاهنا
لان الافراد صفة للفظ بالذات او افراد تغير المعنى
على تقدير جعله حالا عمايليه ولا خفاء في ان افراد المعنى
يؤول الى افراد اللفظ قوله او من المعنى تبع ان رجحان
في تجويز الحال عن النكرة من غير اعتبار شرط يذكره
لا يتم لو كان حالا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة
لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان
تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم
من كلام المص في الايضاح قوله فانه مفعول للفعل
اللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له في عامل الحال
وصاحبها قوله لا خراج المركبات فان المركبات الفاظ
موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله فيخرج به

قوله وكان النكتة اه تقدم الوضع على الافراد
يقتضي تقدم معقود مولوي عبد الحكيم
قوله كالمبتدا اه لا يصح من ضم مقدمة وهي ان
الحكم كما هو الشائع بل للمضي كما يفيد زيد هو
قيد الافراد مستفاد لا يقتضيه الوضع على الافراد
فانا نعلم انه مستفاد لا يقتضيه الوضع
قوله لان يكون اه تاويل المفعول تعيين
لكونه حالا من المفعول كما في ضربت زيدا
قائما مولوي عبد الحكيم

قوله كما اشرنا اليه في تعريف الوضع
اي ان يضع الفاظا معينة لمعان معينة
الوضع ان يضع الفاظا معينة لمعان معينة
وذلك الالفاظ مفردة او مركبة فالوضع
اي علم التعريف والتحديد

عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل الفرس فان لام الاسم يعرف
والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث
المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع المكسران
ومسلمون فذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف
المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف البناء وجعلوا
مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة
لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما
نسب الطلب الى السين استفعل والمطاوعة الى نون
انفعل قوله واعرب باعراب واحد كان المراد
بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل
انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللائق فان حرف
الآخر في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق
للاعراب هو قائم فجعل المجموع ككلمة واحدة فاعرب

قوله وجاء به على وفق ما يقتضيه الاشتقاق

قوله الذي هو من ذات الكلمة

قوله تاء التانيث المتحركة

قوله من حروف المعاني

قوله وجاء به على وفق ما يقتضيه الاشتقاق

قوله وجاء به على وفق ما يقتضيه الاشتقاق

قوله وجاء به على وفق ما يقتضيه الاشتقاق

قوله فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني والجزء الاول باق
على حاله السابق من السكون فمن اين يعلم انه اعرب المجموع باعراب
كلمة واحدة وكذا الحال في الثاني انتهى قوله فان علامة التثنية
والجمع فيهما انما تدل على انه اعرب المجموع باعراب واحد بل جعل
احد الكلمتين اعراب الاخرى مولوي عبد الحكيم

قوله ولا تعدد للمقتضي اه لامتناع توارد العاملين كتوارد
العلتين المستقلتين انتهى قوله الوضع السابق على
الوضع العلمي وهو اي تجدد الله باعتبار الوضع السابق على
الوضع العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه فالمضاف اليه
معرب بالاضافة المقتضية له والمضاف معرب على حسب
ما يقتضيه العامل انتهى

قوله فاعرب اعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبعرفة
وجبلي وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والمجموع بالواو
والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي
الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع
فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل قوله مع انه معرب
باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين في كلمة واحدة
وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي
في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد يتغير في الاعلام
الاحوال التي تقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع
السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره
محكي في تابط شرا ولما كان الآخر مفعولا والاول
فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير
في الاستثناء في غير فليس لعبد الله علما الا اعراب واحد

قوله فليس لعبد الله الا اعراب واحد
فعلى هذا الرد يقول معرب باعرابين
يلبق بجزء الكلمتين على طبق قوله اعرب
باعراب واحد مولوي عبد الحكيم

قوله والاول فارغا اه فعلى ما تابط شرا
فان الجزء الاول منه مشغول بالحكاية الثابتة
فلا يلبق شيء من حركته قابلا للاعراب
فجعل اعرابه بتقدير على مذهب صاحب اللباب
وجعل مبنيا على مذهب الجمهور انتهى

قوله والحكايات لا بد لها من
حروف تتبعها يكون الاعراب مغايرا
وما اذا كان بالحروف والحرف
للكلمتين لا يكون حرف آخر للاول
مغايرا للكلمتين بل احد الكلمتين
نفس الاعراب فتدبر انتهى

الى هنا

قوله ولا يخفى على ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ
وتصحيح اعرابه في اهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري
في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب
باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة هكذا
قال الرضي انه ان اريد باللفظة اذا ما يطلق عليه اللفظة
كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نادر من الكلمات
وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما
وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه الا ان قلت
اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة
في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك
اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيما يصح
تكلمه به مرتين فخرج عبد الله علما لاشتماله على الكلمتين فصح

قوله اعرب باعراب الكلمة الواحدة بخلاف
وبقي الاحتراز عن مثل ضرب فانه ليس فيه اهمال
جانب اللفظ اصلا مع تحقق
الكلمة وفيه ان ذا ان ذلك
ان يجعل قوله واحدة مضاف اليه
لا يخرج الا لفظة وان كان من التضاد
وما قيل انه يمكن في هذا الفرق
من انه ليس في العبارة ان حق قائله
حتى ان يوجب باعرابين الا انه لو قيل ان حق قائله
اعرب باعرابين واحد ليس كذلك لان
تاء التانيث مبني الاصل من غير حاجة الى
تاويل الاعراب عاليشمل الحركة الاعرابية
والبنائية فليس حتى لا يرد عليه انه
يفهم من العبارة ان حق قائله ان يوجب
باعراب لفظين الا انه لو قيل ان يوجب
اعرب باعراب لفظة واحدة ليس كذلك
لان تاء التانيث لم يتحقق الاعراب
قوله اذا ما يطلق عليه اللفظ اي اريد الوجود
الحقيقة مولوي عبد الحكيم

قوله نادر بالنون المفتوحة وسكون الدال
قوله لم يخرج عنه مثل
عبد الله لوجود الوحدة العلمية فيه
قوله وان اريد خصوص وحدة بان يكون
واحدة من حيث الاعراب قوله لا دل على
اشارة الى ضعف ادعيه قوة الدلالة على
تعليل احتمال التعريف الا تقييد اما قوله
من تلخيص الشارح عادة النقض مولوي عبد الحكيم

هذا ليس واقعا في موقعه بل محله قبل ثلثة اوراق فارجع اليها
عمله

في تعريف الكلمة ارتكب المؤلف التجريد قوله كما يدل آه يعني ترك ذكره لقرينة
عموم الدليل وما للاختصار قوله ان يجعل آه بذكر الخاص وارادة العام
لان الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة امرا عقليا الا انه لا اعتبار
خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال البعض الفضلاء
لم يظهر لي فرق بينهما قوله اي حروف آه هكذا ذكر الفاضل اليمني
والطيبي في الاساس تعداد الحروف مطلقا وفي القاموس الهجاء
الكتب تقطيع اللفظ بحروفها في التاج الهجو والهجاء الحروف
حرف قوله فيه اغماض آه مقصوده دفع ما قيل ان الجواب ليس
الا عادة للعموم المستفاد من التعريف فان سلم المعترض العموم
فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع ان الاعتراض
مبني على الاغماض عن العموم بحمل على ما عدا اللفظ بناء على شيوع
استعمال المعنى في مقابلة فانه في عام والاوقد خص منه البعض
والجواب اختصار ذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص بسبب

قوله تباين احوال الاقسام اى تباين خواصها منصرفا وغير منصرف وتثنية وجمعا
مكسرا وسالما وكونه متعديا ولازما وامرا ونهيا ومضارعا وجارة وعاطفة
ومشبهة الى غير ذلك من الاحوال المختصة التى يبحث عنها فى مبحث كل منها
قوله واختلافها اى تخالفها باعتبار كون تلك الاقسام مادة وصورة فان
الاسم مادة ثانية للكلام باعتبار جزئيه والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف
مادة له باعتبار جزئه احد جزئيه كقولنا الانسان لا حجر والله اجزاء وكذا
وفعليته يوجب فعليتها وفى جعلها عين صورة الكلام اشارة الى
ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امرا زائدا على فعلية الجزء الاول واسميته
مولوى عبد الحكيم

قوله وبقى مثل فاية وبصر اى قوله
داخلا اى مجازا وحقيقة قوله لان الدلالة كون الشئ
بحيث يفهم منه شئ آخر وهى ثلثة اقسام وضعية ان كانت
بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال
عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير
ذلك قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار
انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته
او لم يدل كما قاله السيد قدس سره فان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة
لا من اللفظ قوله اى منقسمة الى هذه الاقسام الستة
لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهى
القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة
للكلام قوله منحصرة يعلم من السكوت فى عرض بيان الاقسام
ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلى وتوجيهه انه فى قوة
تقسيمين كل منهما دائر بين النفى والاثبات كما يرشد اليه

قوله ان كانت آه بيان عن العقلية فان قوله
فى العقلية هو المعنى وهو الدلالة الطبيعية ايضا
وان زعم قيل ان العدل فى الطبيعية هنا سببا
فرد وجه الاخراج اشارة الى بقاء الباء على حاله
لا يتجاوز سبب آخر للعلم وهو الثابت بسبب
لا يمكن استفادته بطريق النظر عن الاستدلال
من الاثر على المؤثر مولوى عبد الحكيم
قوله السير
ان اذ فلا يرد على التقسيم
من الادلية والثانوية فلا وجه للحصر
بما حصل الادلية والثانوية قدس سره
اقسام الكلمة لبحث عن احوالها
دبنا من حيث وفى مهاد لغة العرب
فالملحوظ فى القسمة تباين الاحوال
دون الادلية والثانوية مولوى عبد الحكيم

وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس
لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمات
قوله اما من صفتها قيل التقدير هكذا لانه حال اداء
دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الحال
مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما على تقدير الحال
او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان
الثلاثة حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحمل
على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لانه حال الكلمة لا شخص
في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة
عليها مع ان الفذلكة التي دعت الى التقدير انما
نشأت من الثلاثة فالا يبقى التاويل فيه لا في الاول
واما تقدير المذهب فيخالفها بتضمنه زيادة ان وكذا
جعل ان تدل بعينه الدال حال السيد قدس سره التقدير في

الجزء تقدير الصفة

التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل
مع ان في تاويل المصدر ولو وضع هنا كان المصدر بدله
احتيج الى ما ذكره لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في
معنى المصدر حقيقة ولا يخرج عن حدثه قوله من غير حاجة
الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قال الثالث الحرف استيناف
لانه قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني
فقال الثالث الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة
الاستيناف فيه ولك ان تعطف الاول ثم تجعل المجموع جوابا
وكذا الحال في قوله الثالث الاسم والاول الفعل قوله لانه الحرف
في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه قوله اي جانب
مقابل الاسم والفعل لم يقل اي في جانب من الكلام لانه قد يقع
جزءا له نحو زيدا حجرا قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسه في الفهم عنها لا اعتبار المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن

حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق الضرب
مقدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم
كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون
فهما عن كلية كما اذا التفت مع فهم ضارب فهم الزمان
قوله ماخوذ من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله
سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى
ما قبله بالسمع الوقف عليه ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء
بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من
الوسم وبدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل
لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد قوله متضمنة
الفعل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم
الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجد به الاشارة او للعطف على خصوص
لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل

الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجد به الاشارة او للعطف على خصوص
هذا على قياس ما ذكر في الواو التي تجيء بين كلامين متصلين معنى
ان يكون الثاني في غرض الكلام نحو قوله عليه السلام
ناسيا ولا صوم الا من نوى
بل يجوز ان يكون في الواو للعطف على العلم

الدليل اي علم انحصار الكلية وقد علم بذلك اي بوجهه
على هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء
للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع الضمير لزيادة التمكن
في الذهن وكمال الانكشاف واعتبار ذلك دون هذا اشارة
الى استحقاق التعظيم بلوحه قال حد كل واحد منها اضافة
حد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الى
الواحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه الشارح
قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله
منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس
بالحد يعني اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء
هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون
حداً مقابلاً للرسم قوله وقد درا المص الدرة في اللغة
اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير فيقال
فلان الذم لا دره اي لا كثير خيره وذا المدح
هو قدره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئاً
نسبوا الى الله سبحانه قصداً الى ان غيره لا يقدر عليه
وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من
لبن ام ربيب به كاملاً في العلم او القدرة او غير ذلك
من الصفات الكمالية قال الكلام لم يعطف على
التبع لانه فصل آخر من الكلام قوله في اللغة ما يتكلم
ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاماً كما على عطاء
مع انه في الاصل ما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل لجزئه
قوله اي لكون كل واحدة منهما في ضمنه قال التثنية

فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة
قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل
لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد
والمتضمن مجموع الكلمتين لو جعلت بمعنى مع احتيج الى
ان يأول بان يق المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء
الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزءاً
للكلام ويلزم صح ان لا يكون الكلام لفظاً حقيقياً
بل مجتمعاً ولو لم يجعل جزءاً له كما في الشرح احتيج الى التأويل
قوله فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين
فقط قوله اي تضمناً حاصلاً بسبب الاسناد ويجوز ان يكون
الباء للالصاق اي تضمناً ملصقاً بالاسناد قوله والاسناد
نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة
مدلول احدى الكلمتين قوله حقيقة او حكماً والكلمة الحكمية

ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يق يخرج عنه الاسناد الذي
في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المص
وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم
وقال ولا ينافي ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو
جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد لم يخرج
عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد
والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني
فانت ظالم وان لم يوجد منك ضرب لمخاطب قوله بحيث
يفيد المخاطب اي من شانه ان يفيده افادة
المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم
عليها لم يكن لاهل العرف محل تخطئة ونسبة الى
القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة
خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي

التي علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات المفردة
واما المركب من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء
كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع قوله او انشائية
اي غير محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة
لان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بالقيد
الاجمالي اعني قائم الاب او ذا قوله فانه في حكم هذا اللفظ
ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى
لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان
الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا
بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت فليست
بالوضع لشبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع
المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث
الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة

وربما يصح القول الا توهم البعض وضع الالفاظ
مطلقا لانفسها لانفسها وليست دلالتها
اطلاقا فمرادي دالة على انفسها لا دالة
عقلية لا تحصار بها في دلالة الالفاظ على الامور
او بالعكس ولا تاثير لها ولا طبيعية لعدم
مدخلية الطبع هنا في وضعه لسبب
قوله بل هي تحضر اي بان تنشا غلط
من توهم الوضع يعني ان انفهام
منها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها
بذواتها عند التلفظ في ذهن السامع
لا بسبب حضور الدال عليها وانفهام
بحضوره بنفسه ليست بدلالة ليست

لانفسها لم يكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين لها
قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المعرف قلت
احكامه وخواصه اولى الاخبار عنها ولحوق التنوين لها من
الخواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم
اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا
لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ
كلها مستوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر
وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر
في ان نحو ضربت زيدا انما يجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه
ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبار
اولا وما فاد جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم
والجملة القسمية للتاكيد وشرط فان الكلام هو الجزاء على
زعمهم وهما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما

جسق مهمل
ودير مقلوب
زيد ليس

كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا
يصدق عليها لانه الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود
بذاته قوله وذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام
لا الى تعريفه او الى التقسيم او الى الاسناد كما قيل لانه الكلام
مسوق للكلام وبعده ولانه قوله ولا يتاتى اشارة الى
تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف
تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية
بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين ترقى الى
ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من
قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف
والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئه
التقديم قوله او في ضمن اسم انما قدم الاسم على الفعل مع
انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم

www.alukah.net

واما تقدم الاسم على الفعل كما في بعض النسخ فتقييد موافقة
الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقدم مراد على
المنقول الدالات قبل التقدير او بعده قوله اي كلمة والا
دخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك
جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جعله صفة
لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى المعنى ولم يجعله ظرف لغو
لدل او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل
بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في
حد ذاته لان في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار
ومجازا غير مشهور في التعريف وان الآلية الوضعية
غير ثابت للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى
الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على تصور في دلالة
الحرف ولا تصور الا في معناه لاحتياجه تصورا او التفات

التفات الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق
على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات
ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من معاني
الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثير منها يحتاج
في تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب
والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة
وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط التفطن الحال
او غيره ولا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم
ذلك القصور توقفه على القابل والفاعل قوله ما دل
على معنى باعتباره اي ملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره
كما في مقابله قوله كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة
في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او ينتسب اليها الحكم
في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في

في وسط البلد او قريبة من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي
بان قولهم في حد حرف على معنى في غيره نقيض قولهم على
معنى في نفسه ولا يخفى في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا
قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها يمكن ان يجاب
عنه بانه ليس مقصوده ان يؤدي من الموضعين واحد بل
لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا
في غيره معقول بخلاف الارقاتها غير قابلة لان تنسب الى
الغير بقي مع كونه منشأ لحكمها كذا حكمها بل المقصود
التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى
وان امتنانا قوله لي ان في الخارج موجودا اي كان
الموجود الخارجي قد يكون وصفا لاخر تابعا له وقد لا يكون
كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لاخر في الملاحظة
وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه

وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي
التابع لاخر العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان
ينسب الى ذلك الاخر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة
في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن
في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته
بمعنى انه غير قائم بغيره قوله وانه ملاحظة غيره بهذا المعنى
والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصلح لشيء منهما اذ
الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة
قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير
حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء
بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان كذلك
المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت
دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد

من دله على كذا اى من دل المتعدى وقوله ليدل من دل اللازم فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه لسبب

ح من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه لا لحاجة
فى الدلالة عليه من دله على كذا **قوله** وهذا هو الحق او يقولهم
ان للاسم اه يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى فى نفس
الكلمة انه مدلول لها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل
الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى
ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف اذا نقل انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى
فى نفس الكلمة وما يق من ان للحرف معنى كليا فى غيره فمعناه
انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى
فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل
يقال انه فى غيره اذ به يظهر **قوله** من حيث هو حال بين البصر
والبصرة لا من حيث هو هو فهو معنى قائم بالبصر بالقياس
الى البصرة **قوله** وجعل اكثر النحاة حالها اى لتعرف نفسه لان

لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين
ومن منسوبا تهما **قوله** لكان معنى غير مستقل بالمفهومية
اى معنى ملتفتا بالتبع **قوله** لا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل
متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة الخصوصية
بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما
وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر متعلقه صريحا لكونه ملتفتا
بالذات وبعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما
لا يفيد المخصوص بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوع
كتقدم المرجع فى ضمير الغائب والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة
فى اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق فى الحرف بمنزلة
تلك الضمائم **قوله** ولفظ من موضوعة لكل واحد
من جزئياته لانها لا تستعمل الا فى الجزئيات ويعلم الوضع

بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة
فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية
كما قيل لانها خصص لمفهوم الابتداء لو حظت تبعا
واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا
انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يقدح معنى حرفيا
قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل
الابتداء من لوازمه وانه في نفسه ياباه عن الالتفات
اليه قصدا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت
ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة
اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى
الاخير اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع
ورد العباب الى ما هو المشهور وحملها على ما هو
ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله وارجاع

وارجاع الضمير الى المعنى ح اي لم يعرف عن الطاء
بارجاع الضمير الى ما كان في عباب هذا الكتاب لعدم
مسبوقيتها قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عنها فوق
وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة
للظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او
به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع
الحكم عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءا كالحد
ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظرف المذكورة فان
معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني قوله لكن لما
جرت العادة باستعمالها يعني ان العادة جرت
بان تستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان
يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز

ان يكون مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية
من ضمير الضمير ولا يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار
عن ابتداء سيبويه وفيه تامل قوله باعتبار معناه
الضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه
الفعل ويخرج الحروف بقوله غير مقترن ولو اراد
المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل
باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان
يخرج بقوله غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلثة يعني
زمانا انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده وشدة امرها
كفت مؤنة التقدير قوله وفهو صفة بوصفه للمعنى او حال عنه
وهو بعيد قوله والمراد بعدم الاقتران الى المراد بعدم
اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع
الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع

ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فيدخل فيه يزيد ويشكر
علمين لان معناها العلمي غير مقترن باحد الازمنة فيرتفع
عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل فيدخل فيه ايضا
اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع
الثاني غير مقترنة باحد الازمنة فيرتفع عنها بحسب الوضع الاول
فهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر و
خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي
منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول
وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني
الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول
ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل
خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك
الافعال ليس الا مقارنة صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول

مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقترانه
المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر
عليهما لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة
ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني
الفعلية ومع يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع الشائع بناء على
التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني
الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في
المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا
غير مرضي للمص كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق
ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر
التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال اصلا
لا لمعانيها قال الشيخ اخر التعريف الخ اي الى اخر ربما يقول

يقول ضمير انه لم يخطر بباله لفظة اسكت قوله فدخل
فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال
مخالفتها للافعال صيغة وقبولها ما لا يقبل الافعال كالسين
ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا
قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدر انحو رويد زيد وهو
مصغر ارواد مصدر اراد واي رفق تصغير ترخيم اي
ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا قوله او غير صريح اي
بثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في
الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى المعاني الافعال
عن اصل وشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما
ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد قوله على فرن قوقاة
فاصل هيات هيهية كقوقية قال قدس سره الحاجة الى
تقوقي اي تصيح قوقاة وفيعلة على فعلل فعللة وفعللا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله نحو اما لك يدا اي تقدم وعليك يدا اي الزم قوله
فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه
للحال حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس قال من
خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدا اي كما
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول
آمنا ولا يبعد ان يق يفهم من ان هذا كور اقل من
المتروك قوله منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي
تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين قوله
ومن التبعيض بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت
على مفردة لكانت ابتدائية القابلية لشهد عليك
قولك تنهاه من الناس اي من الانس لا يقال
يفهم منه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار
عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة

الكثرة عشرة لانا نقول لا نم لزوم ذلك ولئن سلم
فلا نم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع
القلة وجانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما
مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز قوله وخاصة الشيء ما يختص
ولا يوجد في غيره تقييد لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي
وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة
الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه
فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود
امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض
العام ولك ان تخصص لفظ ما بالمحمول
بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى
العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه
ويؤيده لفظ الحد لم يجز لكان هذا المذكور منها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة
المشتق قال دخول اللام باعتبار دخولها وانما قال
ذلك لان المتبادر من الحكم باختصاص ان يكون ذلك
بحسب الاتصاف لا اتصاف الاسم بها ولا بتوبيها قوله
اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء
فكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي
او الذهني والتغيير بان للواقع لا بان لما استعمل اللفظ
فيه قوله لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من حمير
وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض لظهور اختصاصه
بالاسم عقلا لان القابل بالنداء ليس الا بعض الاسماء
قوله في مثل قوله عليه السلام في جواب حمير قال امن امبر امصيام
في امسفر قوله لعدم شهرة ولاختصاصه ببعض اللغات ويجوز
ان يقال ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام

لام التعريف قوله وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام
على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف واللام
هذه الاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف
التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق
النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما قوله زيدت
عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر
المواضع لان الخفة مطلوبة بكثرة استعمالها قوله
الا انها ال كهل وايضا لو لم يكن كهل كان المناسب
كسر الهمزة وفيه ان عذره قد سبق قوله الا انها الهمزة
يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلة لا تحذف قوله
لانا لتعيين معنى سمعت عن بعض الافاضل نقلا
عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام
الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المعنى المستقل وستجيء في الجنس والعهد لا اللام مطلقا
فانها تدخل على اللفظ ولا تعين فيه فلا عهد ولا
جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله
يدل عليه اللفظ مطابقة بكذا قالوا وفيه انه لو اريد
بالمطابقة معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على
الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها
الدلالة غير تبعية فتضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد
عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال هذا
التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن ابا عن دخولها
عليه لحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلمة
حالته معجزة اذ لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك
ساير الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة
اكثرها ليست خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد

برد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك
طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه
الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة
لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي
كثيرة والتنوين لاختصاص اضافية ومعانيها والاضافة
لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والاسناد
اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا وغير ذلك
تلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا توجد
في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر هو
الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام
لفظا او محلا ولو اريد بالجر مصدر جر جر لكان عطفا
على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان
بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا

www.alukah.net

في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود واما تقديم
اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على
بقية قرائنها اللفظية وهي اظهر من المعنوية فلان الدلالة
على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة
فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اشبه حرف
الجر اي حرف اثره الجر اي حرف يجر معنى الفعل الى الاسم
ويفضله الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية
اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر في الاضافة اللفظية
فلانها فرع اولانها لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا
والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان تخصص بيان
للمخالفة بانها متصورة على وجهين احدهما ان تخصص
بقسم مقابل للاسم وهو الذي تختص به الاضافة المعنوية
وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم

لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء
وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله الفعل قوله
والمراد بكون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه
كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة
وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه
بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم مطلقة
وفائدة هذا الاداء انه احصر من ان يقال كون الشيء
مسندا اليه وان لا تعرف فيه لما لا دخل له في الاختصاص
وهو الشيء او ان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل
الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال في علاء الرجل لحيته
ان معناه علاء الرجل اللحية واللحية مضاف اليه مختصة به
في الاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من
خواص الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب

ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا وسواء كان
ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول
برجع الضمير الى الشيء المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد
قوله لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل
من حيث الى امر مرتبط به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته
لا على وجه منسوب الى شيء او منسوب اليه شيء فلهذا كان
صالحا للمتقابلين قوله من التعريف والتخصيص المراد
بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا
الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول
ضرب يوم ويراد به نفس الطبيعة والاشبه في ان هذه
الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص
جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جريانه
فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد

يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر
او الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدري
المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو المدلول عليه
بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الا في بمرت بزيد
فان الرابط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله
والتخفيف فذلك لحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء
من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فحمول عليه طردا للباب قوله
وانما فسر الاضافة بكون الشيء مضافا اي لا بمعنى باعتبار المضاف
والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله في مقابلة كون الشيء مضافا اليه
اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاستدلال بعيد والقول بتقدير
في الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا والا لم يصح رد عبارة
المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك
يعني من خواص الاسماء لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء

اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف
او اراد الجمع لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر
انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع منه الاضافة
قلنا لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة مقتضية
تارة الى طرف وتارة الى الآخر فلعله يدعي انها يجوز
ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة
الاضافة موضوعة لها ويدعي ان اطلاق الاضافة على قدر
مشترك هي مجازية وحمل الجميع على ارادتها على سبيل
البدل بعيد قوله لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف
القولين ذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب
بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي والظاهر ان المضاف اليه
لفظا في نحو آتيك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده
كما ان الاسمية في نحو آتيك زمن الحجاج الامير هي المضاف اليه

هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو
المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وقد يقال هذا بتاويل
المصدر ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق
من اختصاص الحرف ان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص
الاسم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف
فيما سيأتي المضاف اليه كل اسم ولانه معنى الفعل كما
ذكرناه يأبى عن الاضافة اليه كما يأبى عن الاسناد اليه
قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو
المصدر تعرف المضاف مع خلو الفعل من التعريف
نحو آتيك يوم قدم زيد الحار او البارد واما نا فلا نجد
هذا المثال وجمع مثله في كلامهم قال وهو معرب من
الاعراب يعني الاظهار وازالة الالف وهو محل اظهار
المعرب وازالة في الالتباس او من اعرب الكلمة

اذا جعلت الاعراب فيما ادا به ظاهرا من الاعراب
المعرف باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معربه
بكلمة اذا كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه
لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره
قوله ومبني من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير
وذلك لانه شبه صورة فالب هيئة لا يتغير بالبناء قال
فالمعرب الفاء للتفريع والمصحح لدخول الفاء الموضوعة
للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذي
هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على قيد القسم
للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك
لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة المقام
ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق
على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل لان الشيء لا يشبه

لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع ذلك النقض بقوله
تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم
للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لانه له
اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال
ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه
المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه
بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب
يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل مع وعلى مجموع
المضمومين ويستعمل من فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد
وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج
ومجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب
المعنى الثاني والالفاظ التعريفات محمولة على المتبادر
فالظاهر صدق التعريف على مثل يعيبك قوله تركيبا يتحقق معه عامل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوي و
بعد الايراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق
العامل معه قوله الذي لم يشبه اي لم يناسب في الاسباب
الذي هو الشركة في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم
منه لانه المصنف فسره بذلك وذلك لان مانع من الاعراب
هو التنافي لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله
مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبينة في بحث المبني
فلا يلزم في التعريف جهالة لما يلزم فيه اذا فسر المناسبة
بالمناسبة التي لها قوة ولم يبين فان للقوة عرضا
واسعا وليس بعموم مرادا قوله اي المبني الذي هو
الاصل في البناء لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا يختص
في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
عارض الث به بالاسم ولان فيه صرف العناية عن الظاهر

عن الظاهر لان المتبادر من مبني الاصل انه مبني في
وذلك يجب الاقتصار دون العروض والمتبادر من ما اصله
البناء ان يبنى اصله سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب
قوله وهو حاضر اي كما زعمه المص وزاد بعضهم الجملة من حيث
هي جملة قوله فاعتبر العلامة اي يعني ان العلامة اكتفى في
تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء
وجدت كزيد في قام زيد او لم توجد والمص لم يكتف
بل زاد مع القابلية وجود سبب الاعراب بما يستحق الاسم لان
يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة
للمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا بذلك من لفظ
وجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقة الموضوعة
ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان
العارف باحكامها اي معرفة تتبع واستقراء منهم قوله

مستغن عن تعلم جامعة المدون ورتبه بخلاف من لم
يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى
تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك علم
علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على
اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب اثنان
الاول ليس في نفس التعريف وبل الف والمقصود
من التعريف وبيان ان المقصود من تعريف المعرب
ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان
هذا او ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال
هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول
الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان يقول زيد
في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبنيه الاصل وكل معرب

وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف
تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لانه يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور اولا في
ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب
اي ما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما
اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف آخره
باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة
والصغرى مقدمة والنتيجة متاخرة عنها بالبداهة او بواسطة
الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى
بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا او ذاك
معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف انه
معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الواسطة
بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه اي بسبب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه فان التصديق
بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب لكن بسبب
توقفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة
فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في التوقف
فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في
صورة الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه قوله حقيقة
او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل
الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل
في حكم تبدل الذات قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة
لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم
الحرف لكنها تابعة له قوله باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا
اذا كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على
عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الا انه عليه خرج عن

عن حكم المعرب اختلاف منوه ومضافه ومبني باختلاف العوامل
الداخلة على المستقبل عنه كجاء زيد ورأيت عمرا ومررت
ببكر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل كما بني
عنه العنوان قوله اي يختلف لفظ آخره اي صورة
آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان
بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير
صفته كما في عصا وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما
في عبيد وغلام فان آخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب
بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج
قوله اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير اي اختلافا
متعلقا بالصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا
ملفوظا او مقدرا بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ
مجازا باعتبار سببه وسببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اى سواء كانت
العوامل ملفوظة او معقولة لان العامل لا يتصور خلو المعمول
والمقدر لانه قد يكون معنويا لانه لا يلايم قوله الآتى
التقدير واللفظ فى بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك
لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا
قوله رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى
قوله وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اى مدلول
هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والجموع قوله
علامة النصب اى علامة هى النصب الدال على المفعولية وحسن عليه
علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان آخر المعرب
ولا فى العوامل اذا ركب الى قوله مع عاملا ابتداء ان قلت التركيب
مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل اختياريا فيجوز ان يكون
التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذى يتحقق معه

معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف فى آخر المعرب
وفى العوامل حينئذ بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها
فى العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوى ليس الا
الرفع قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشئ لا يلزم
ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل
باحد الازمنة وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل
تقييده بالظرف لازما له قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر
بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان
يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل فى شئ من الازمنة ثم قال
الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف
لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذى مبدأ
حاله البناء وبالاختلاف الثانى الوجود قد عبر عنه بالاختلاف
للمعنى وبالعوامل جنس العامل فاللام الداخلة على الجمع قد يبطل الجمعية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصه الشاملة اي خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما
قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ابن الحاجب حكمه ولم يقل
خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة
مبني على انه لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في تلك من
الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة
لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله
اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة اعراب الاعراب بانه
حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط الاعراب الاسماء ولا
يخفى بعده قال اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف
غير جامع لان تغير مسماه وهو ليس في الآخر اذ الآخر
هو التنوين واجابوا عنه بان التنوين فيهما كالتنوين في المفرد
والعلم اراد وابه ان هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض

في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر
الى هذه الحيثية في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة
للتثنية والجمع ليس في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات
لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى واطبع المعرفين
بلام الاشتراك اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة
اما اختلاف الآخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى
الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحته قوله
لا يرد العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره
في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا او جزءا
كالباء الجارة فالاولى ان يستدل اخراجهما الى السببية
القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء الموصولة
على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز
ان يجعل الباء للآلة فيستدل اخراجهما اليها اما خروج

شبكة الألوكة
www.alukah.net

العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا
سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير
للمتكلم وهو علة لتأثيره واما خروج المقتضي فلان
آلة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان
قوله ليدل الخ لو جعل من تمام الحد يخرج العامل والمقتضي لكن
المص لم يجعله من تمامه قوله خرجا بالسببية ان قيل ينتقض
التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب
له قلنا ليس للعلة التامة سببية الا سببية اجزائها و
اجزائها متركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب
سوى الاعراب لصح النقض لانه لو كان المراد سبب القريب
لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا
نقول السبب القريب لشيء سبب انعقد علاقة العلية بينه
وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي

لا يقتضي استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول
ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل
في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل
يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن
التحول عن الحركة والحرف وبخصوصه بل اعم منه ومن التحول
من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة
الى الدلالة كالاسماء الستة ومن كونه علامة الامر الى
كونه علامة الامرين كالف المثنى وواو الجمع فانها قبل التركيب
علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية
علامة الى علامة كياء التثنية والجمع قلنا هذا جواب غير مرضي
عند المص وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رد
ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يعظم فيه بعد كونه
معربا قوله خرج حركة نحو غلام وان تحول آخره من الاعراب

الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بكسر اللام او اعراب حركات ما قبل الادوات من
تاء التأنيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع
فخرجت برجع الضمير الى المعرب لان ما يلحقه تلك
الادوات ليست بمعربة وان ابيت عن ذلك فخرجت
بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل
عامل الجر بل من مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة
قال ليدل على المعاني جمع معنى المعنى ما يقوم بالشيء ويقابله
العين قوله واللام في ليدل اه معطوف على اسم ان
وخبرها قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب
في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء
من غير استعانة اما العوامل والقرينة وذلك لاعتناء
بشأنها قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا

ولا تبعا قوله يدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان
دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما
ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما به الاختلاف كما صرح في
شرح هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة
الى الاختلاف بضرب من المجاز ووجه ذلك ان اختلاف
المعاني المدلول عليه بقوله المعنوية عليه لما كان مستندا الى
الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المص
انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان
الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه
والموجود في الخارج اولى بان يجعل علة ولان الاختلاف
هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق
الاعراب في الاسم الذي ركب او لا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب
ما يوضح المعاني ويزيل في الالتباس والموضح ومزيل اللبس

بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر
في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاثري ان
البناء فقده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء
على الحركات وفيه نظر لان في المعربين شيئين اختلافا
وسببه وقد بين ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان
يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه
الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة او لا حاجة
فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون
نفسه بناء وليس حركة او ان يكون في آخره سببا لعدم الاختلاف
حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف
وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة
وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي
المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة

بلا واسطة حرف جر وبواسطته قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل
لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء
تأخذها على سبيل المشاركة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف
ليس للان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف
الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا كون
احدها مطروا عليه فاذن تعين الكسر وهو اقعد ايضا الرواية
ويرشدك الى ما ذكرناه ما قال الشيخ الرضي وهو ان المعاني في
الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للطارئ من علامة تميزه
من المطروء عليه ومن ثم احتاج الى زائد قرينة فالطارئ
الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير صيغة الكلمة
كما في التصغير والتكسير وقد يختلف له حرف كما في التثنية وقد يكون
كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان
دليلا بان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ واحدا يكون

كالكون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة
لانها تطلب للتمييز بين غيره وان كان الطارئ اللازم احد
الشيئين او الاشياء فالاولى بالحكمة ان يطلب له
اخف علامة تمكن لدرجة فعل هذا المعنى انما يكون
في الاسم فجعلت علامته بعض حروف المد التي هي اخف
حروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تخفف
ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء
الاعراب وفي الافعال والحروف البناء قوله على تضمين
مثل معنى الورود او الاستيلاء فان اخذ الشيء مستول
ومستعلى عليه مثله الطابان قوله يقال اعتوره الشيء
الاعتوار وست بدست كردن چيزى را والتعاور والتعور مثله
وقد جعل ههنا مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المشاكلة
او مجازا مرسلا عن التناسب قوله وانما جعل الاعراب

الاعراب في آخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حاصلا
في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقيقا لحال في الجمل
كما في الاعراب بالحركة او تحقيقا للكل في ضمن جزئه كما في
الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقرير
الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول
اذ التعيين موضع الاصل تعيين موضع فرعه وهو
جانب السفل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع
وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفة اي صفة المسمى
والمدلول وذلك بناء على ان الفاء عليه ومقابلها صفات
للمدلول وقد جعله الشيخ الرضي صفات للدال اي كونه
عمدة او فضلة يقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال
على الوصف بعد الموصوف قوله في الانسب ان يكون الدال
عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاعرابية مع الواو اخره بحروف الاعرابية الفصل الاول
فلم يتأخر الدال عليها من الدال عليه بجاز بان المراد
بيان حال الاعراب بالحركة التي هي الاصل والدال بالتأخر
التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي لانها
تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذاتي لازم لها اينما
وضعت بل يجاز بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر
وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي
وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة وضم الحرف
في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه
اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها
يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعها صارت حروف مد وكيف
ان يجاز ايضا بان المراد التأخر عن الدلالة بقدر الامكان
او التأخر عما عدا الحرف الاخير فان التأخر عن الاكثر

في حكم التأخر عن الكل **قوله** ثم ثنى اشار به الى ان مجموع قوله
رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله انواعه فيكون
العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدار
قوله بهذه الاسماء الثلثة اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة
وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت
او غير اعرابية كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة
يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا
كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف
الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه
وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر واما تسمية
الحركات بتلك الاسماء لحصول الاول بالضم الشفتين وتبعه
عن مكانها وحصول الثانية بفتح الفم وتبعه نصبه فكان الفم
كان ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة

بجر الفلك الاسفل وخفضه وهو كسر الشيء او الكسر ليسقط
وهو الى اسفل ثم جزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة
وكذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد
والاول مختص بالاعراب والاخيران بالبناء قوله ولا يطلق
على حركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية
فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في حركات البنائية بل في
حركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضمة
رفعا ح قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة
وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة المشابهة
بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع
والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابهما بطريق
الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل
والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد بالفضلة

الفضلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى
راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيه
الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان
الاسم فضلة قوله اي كون الشيء مضافا اليه بقرينة
المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا
كون الشيء مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لانه الجر
لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما
كان الجار زائدا فيه لم يعتد به او كان الجر زائدا
كالجار فكانه ليس علامة قوله لان الرفع قليل في
الفاعل قليل لانه واحد فبني على اصالة الرفع في
الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع قليل
والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا
عليهما وكذا الكلام في قوله والنصب حقيقة الخ ولك ان تقول

لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله فاعطى
الثقيل للثقيل اي يجوز للثقيل التقاول والذابل ضعيف
لكثيره قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة
فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الا الجر اتى بحرف
لاضافة الاعلاة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف
اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل وليس عمدة
واما انه بالواسطة فلان الوصل معنى العمدة اليه بواسطة الحرف
ولما كانت العمدة اقتضته والحرف مدخل في ذلك اعتبر
عملها اما عمل الحرف في ظاهره واما عمل الفعل في محله
ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف
الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه عملا للفضلة
ويبقى عملا للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه
الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل المحذوف

المحذوف نسيا منسيا الخ في المجرور المسند اليه
كم زيد وكان القياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ
عن صيغة المجهول
والمفعول معه اليهم الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا
لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص
باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان الا يدخل
في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما
فبقي ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من
كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيان
بيان حكم المعرب بل تعريفه اليه لان العامل المذكور
في حكم اثر او في تعريفه وانما فرده عن الاعراب لا
بسبب اختلاف والاعراب بسبب قرب له واما لاختلاف
فكل العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما
قالوه فالمعرب مادة والاعراب صورة والدلالة

على المعنى غاية والعامل في عمل وتأثيره عن الغاية والصفة
ظاهر واما تأخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا له
لانسياق بيان الصفة اليها لانها مقصودة بالذات
والمراد بيان عامل الاسم اذ لا كان المعنى مقصودة مختصة
بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل
مطلقا عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا او اسما
على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او السبب التام بالاسم
وانفهم المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى
حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد قال جاء بتقوم
تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا دخل له في
التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على
كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب
منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة

المعنوية

المذكورة قلت الباء للآلة اي ما عدوه آلة لتأثير المتكلم
واعتقدوه انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسموه مؤثرة
لا يخفى فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه
آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في
عدول المص عن تعريف المشهور للمعرب لان العامل
ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره
العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما
يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض
الاول لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة
وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه
ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان
الآلة تقدم بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم
بالذات ان يقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على الآخر فلان حق العلة من حيث هي علة ان تتقدم
على ما هي علة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علة له ومن
كونه علة يظهر الجواب عما يقال من ان حق العامل ان يكون
لفظيا لا يقال هو آلة او علة للاعراب فحق التقدم عليه لا
على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يقصد به تقدمه
على المعرب ولو ثبت ذلك لزم ان يمتنع العقد وعلاقة
العاملية والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل
في الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر
الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان
كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فان اياما من حيث تضمنه معنى ان وارادته معنى التعليق
في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار
معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين قوله اي يحصل

يحصل تسمية التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه
اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض
بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل قوله اي
معنى من المعاني المعنوية انما قيد المعنى به لان اقتضاءه
للاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني
المعنوية كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية
لانه استدعى الاسناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية
اي بالفعل الذي في رأيت لانه استدعى التعلق قال
الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار
فضلة بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اي في
لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل وحمله النصب
هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا
كقولهم زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجازا عمال

حرف الجر مقدرا لوقوعه المضاف وجوه منهم من قال
ان المضاف عامل لان المعنى صار شيئا منسوبا وكذا
يكسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه
مال الشيخ الرضي قال ما لفوه لما ذكر الاعراب وانواعه
وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام
محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى
بالفاء لبيانها قوله الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا
المفرد في المثنى يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما
يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل
المثنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة
ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق
بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم
فلا يحتاج بانها غير داخلة فيما حكم عليها على ان

ان القضية مهملة او ان الاسماء الستة وبعض ما الحق
بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع
الافراد ولا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام
الضبط يأبى مع ان ذكر المنصرف على الاخراج غير
الذي لم ينصرف ولم يعرف باللام لا لاخراج غير المنصرف
مطلقا كما هو الظاهر بل يحتاج بانها غير داخلة بواسطة
ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد
اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك
ولا يصرح بتقييد الانصراف هنا احترازا عنه اجيب بان
تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاضبط
في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز
عن المحصورة باوفى شيء اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء
بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب جدا

قال والجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر
المنصرف فان لانه قصد نوع تعقيب ولانه يلزم الفصل
بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر او
لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين
المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو لم يأب عن
توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور
فيكون من قبيل قوله تفاءلت مرتفقا في مقابلة
قوله تفاءلت فحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن الواحد فيه مثل
الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده واو
ونون والف وياء ليظهر خروج مثل سنون وضربات
عنه ويظهر دخول قلك جمعا لفلك فيه قوله احدهما ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها
ابعاض الحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما

توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها
علامة قال والفتحة نصبا قال قدس سره في حاشيته هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن بمعمول
المتقدم مجرور وجازه المص انتهى وذلك لان الفتحة عطف
على الضمة والعامل فيها البناء ونصبا عطف على رفعا والعامل
فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد
بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر
الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه عاملا
ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر قوله
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في حاشيته
على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما
مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا
القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى

ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل
وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجيء
هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا
وجرا على تقدير الظرفية والالية والمصدرية فان
الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان
ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الحالة
من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك فالجمع المؤنث
السالم قدم على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم
المعرب لشبهه بالفعل وهو بعد بيان اقسام المعرب
واعرابها ولانه اكثر خلافا لاصل من جمع المؤنث
حيث ترك فيه احد الحركات مع التنوين بخلاف
جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا
بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب

قوله باعتبار الجزء الاول متعلق بقوله مقابل ومناسب على سبيل التنازع اي مقابل للمنصرف
باعتبار الجزء الاول اعني الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره ايضا قوله باعتبار الجزء الثاني
اي باعتبار السالم سماه ثانيا باعتبار كون المضاف اليه في تتمة المضاف فكان مجموع

جمع المؤنث جزء الاول
موافق عبد الجمع له

ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار
الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال
قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع
انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى
المؤنث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف
المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانها في
درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف
المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص من مثله بدل عنه
قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده
مؤنثا او مذكرا كسبحلات جمع سبحل ومرفوعا جمع مرفوع
وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل فيه
فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او
بعموم المجاز كما يدخل مثل سبحلات يخرج نحو مسلمين فكما لا حاجة

فانه وان صرح جمع عرفة ثم صار علما
عجيل موافق عبد الجمع له

بان يراد بالمفرد مع مجازي
يكون الجمع الحقيقي
ما يكون جمع المؤنث السالم
التنوين والجمع المجازي ما يكون
على ابنية ولم يكن جمعا
لمؤنث واريد

هذا المعنى الاعم الشامل لما اعني ما يكون بالالف والتاء بسبب

في ادخال الاول الى التقدير مضاف وهو صيغة او معطوف
وهو ما على صيغة لم يجيء في اخراج الثاني الى التقدير المضاف
قال غير المنصرف بالفتحة والفتحة اي اذا خلا وطبعه كان
كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها
بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه
في صورة ان الاسماء الستة حكمها كذا فيشمل في توجيه تلك
الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون
علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسمى بها فيصح
ان يأول ابو كرب بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها
اسماء ستة وفيه ما مر من ترجيح كون اللفظ موضوعا
لنفسه قوله بالواو رفعا لا بالحركة التقديرية او اللفظية
وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل لزوم الاعراب في الوسط
والعدول الى اخلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله

قوله اذ مصغراتها اي ما يصغر منها وانما قلت ذلك لان
ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات لانه يجري عينه ولامه وجوبا
ليتم وزن فاعل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه
ليشابه الحركة قوله مضافة فيه تغير لنظم المتن حيث اخر
قوله مضافة عن قوله بالواو اه وذلك اما لانه جعل قوله
مضافة حالا من الستة في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه
وح يكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال
لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره او لان
الظرف للعامل المعنوي فلذا قدم ما اخره او لان
للمازني تغير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة
الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة
يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام
او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة

والقصد في الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفا
فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر
ولا من المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله ليفرقوا
بينهما وبين الآحاد والان الحروف وان كانت فروعا
لحركات في باب الاعراب لكنها خفية حركات الآحاد
اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر
فكرهوا ان يسدعن المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد
بالاعراب الاقوى قوله لما جاء بهما المثنى في كون معانيهما
منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون غد وبنظر ذلك
التعدد خصوه لكن بحال الاضافة قوله ولوجود حرف صالح
فاسرعوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان
اللام في اربعة منها كانت مجلوبة للاعراب فقط لكونها
محذوفة قبل تسبيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب

للاعراب كذا الواو في قوله لانها كانت مبدلة منها الميم
في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب وقال الشيخ الرضي
الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين
في الباقيين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء
في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلا
من لام الكلمة وعينها جعل ما قبلهما من حركات من جنسها
للتخفيف وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين
ودليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل الشيء
لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت لتفيد التانيث
ولا يبقى ذو نون على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض
عليه بان لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف
كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع

والشيخ بكال بن احمد والمص والمص والجمع الاصل ليس

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ليستا من حروف المبنى بل من حروف المعنى قوله وهو كلا
وهو كلتا لانه لم يثبت لهما في المفرد ويجوز رجوع ضمير واحد
اليه كقولك هذان الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت
اكلها ولزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته
الى المظهر ويجوز ازالته فان المثنى لا يبالي والفه بدلا من
الواو ولابدال التاء منها تاء المؤنث ولم يبدل الالف من
الياء الا في اثنين وقال السيرافي بدل من الياء سماعا لا قياسا
ولا يجعلون اسما ثنائيا على غير الشذوذ الا ما كان من
ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف
للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا وانما جيء بالف التانيث
بعد التا لان التا لم يتمحض للتانيث فلذا جاز توسطها
بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولذا لم ينفتح
ما قبلها ولم ينقلب ياء اخت وبنت بالوقف ولانها

ولانها ليست بمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير
للاعراب فجاز الجمع بينهما والحاق التا بكلا مضافا الى مونث
افصح من تجريده وفي قوله فلهذا جاز توسطها رد للمص
حيث قال انها ليست للتانيث لان تا التانيث
لا تكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا
مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز
تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله في ذا مضيف
الى المظهر بحيث يكون معرفة قوله واذا اضيفا الى المضمر
الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر
فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا
وحسن المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمبنى
في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو
جئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في شمس العلوم المذروان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفا الاليتين وليس لهما واحد لبيب له

اصلا قال واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان
يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت
في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك
في ثنايان وذلك لان معنى ثنايا الهوا يستعمل طرفا الجبل
وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال
بعفرا اثنان اثنى اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان
طرفا الجبل المثنى فالمثنى في مجموع الجبل لان كل واحد
من طرفيه قوله وهو الوصف ذو لا عن لفظه فلا يكون
جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا
اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث
السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم
ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من
ملحقاته وانما قدم الو على عشرين لانه جمع ولا يدل على

على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية
والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة للتثنية والواو
علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو
لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والجموع
نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموهما وهموا وكما وكموا قوله
لانه الضمير المرفوع للتثنية الخ اولان كلا من المثنى والجموع
متقدم لا يحل على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه
علامة للعمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجموع علامتي الرفع
فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام
مقام الحركة الا الياء للجر وفي والنصب في المثنى والجموع
والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق
للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونها علامتي الفضلة
بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء

في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم
استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرة الاستثقال
قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره والطلاق
السعي لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واما مع ان تغير حركة
اول من تغير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى
بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونا هما بالاضافة
وان التنوين في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل
في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق
فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع
بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب
قوله الذين اشير اليهما فيما سبق اي في فصل ما سبق من
تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال
ذلك ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد

قوله كما بين في بعض النسخ وفي بعضها بصيغة المضارع فالماضي بالنظر الى تقدم تبيين الشارح
على زمان تحرير المحشي والمستقبل بالنظر الى ارادة الشارح وكلمة ما مصدرية اي ارادة مماثلة
للتبيين او موصولة اي حال كون ما ارادة مماثلا لما بينه وانما لم يقل ليصح تفسيره سلما لما بحث
على زيادة قوله الذين ارادة ذلك التفسير لانه يستلزم

بما اراده كما بين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا
يكون في قوله التقديري بيانا لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله
ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اشار اليه اولا
والا كان المناسب تأخيره عن اللفظي لان من حق الملائم
الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشارة الى ان ما ليست
مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام
ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر والاستثقال
في الاشارة ولفوات الملائمة لما سبق من بيان محل الاعراب
ولان في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا كان
معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او
الاستثقال ولا يخفى قوله الذي تعذر الاعراب فيه
ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك
ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه

ما المفرد المنصرف المهتم كان
البيان محل الاعراب بالحركة
والحروف وهذا الكلام لبيان
محال الاعراب التقديري
واللفظي فيتصل كلامه
حق الاتصال ويكون مجموعهما
تفصيلا للمجمل المفهوم من
قوله والنوع رفع ونصب وجر
مولوي عبد الحكيم

مقام اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله
الذي في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم الايجاز والظرف
والمظروف والحال تقول ان آخر الاسم عام والالف
خاص فلا يلزم الايجاز قوله الف مقصورة سميت بهذا
لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا
والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها الممدودة وعدم
اختصاص المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي وحذفه قوله
وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف والحق
امر هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول ترك الثاني قال
كعصا وغلامي خبر محذوف والتقدير هو اي ما تقدر عصا
وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تقديرا
كتقدير عصا وغلامي وان جعلت الطائي اسمية جاز ايضا
ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تقدر او بيانا له

بيانا له وقوله مطلقا على تقدير الاول حال من مدخول
الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم
من الكلام من تعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير
الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او
مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق
او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال
من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف
المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف ما
دامت الفا قوله ولكن في الاسم المعرب بالحركة لم يقل
ولكن في الاسم المفرد لكما قيل يدخل فيه الجمع المكسر وجمع
المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى
ليخرج مثل عصاي فان تقدر الاعراب فيه قبل
الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي

مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص لان علامة معرب
ولان الاضافة الى المبني لا توجب البناء الا بشرط سيذكره
انشاء الله تعالى قوله فانه لما استثقل الى قوله قبل دخول العامل
لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو ههنا مضاف
الى اليا فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة
لكسرة ما قبلها قوله فاذهب الى تفريع على المقدمة
الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لا على الشرطية وتوضيحه ان
كسرة الملاقية متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها
على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب
فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال
الاول بعروض الثاني قلت لا وجه لزوال السابق بلاحقه
مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة
الملاقية اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية

بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها علامة
ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد
اجيب عنه بانه يلزم ح توارد مؤثرين مستقلين
اصطلاحا على اثر واحد وهو يستحيل توارد المؤثرين المستقلين
حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون
صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتهما على الاعراب
مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملها على معنى
التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله
اي في حالة الرفع وجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف
لاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال ما في وقت رفع فوعيته
وجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل مصدرا
اي استثقال رفع وجرا وحالا مما اضيف اليه الاستثقال

المقدر اى حال كونه مرفوعا او مجرورا الى غير ذلك
من الاحتمالات التى ذكرناها فى قوله مطلقا قوله لا
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها
قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف الياء وثقل
الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان
سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان كظبى وكرسى
قال ونحو مسلمى عطف على قوله كقاضى مرفوعا او
منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد ح بلفظ نحو
تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة
الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما
بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يجمع الضمير
لما ذكره اذ ليس المقصود من التمثيلات خصوصية
المذكورات بل ايراد المذكورات واجرائها ولهذا

ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها قوله فان اصله
مسلمى قال الفاضل الهندى ان تلفظ الاعراب
فى مسلمى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى
عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا بعد الاعلال
وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو
ثقيلة يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان
وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديرا
وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو
بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث
السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى
حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان للكسرة وجوه
اعرابان لفظ وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير

غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة ايضا باقية
على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا
في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحرف
ولاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا
او لا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب وانما
لم يقل ولاقى آخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفوا القوم
ولعله انما لم يعده الله لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي
والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض
وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة
ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان الاعراب
ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمو
ولما لم يعده من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه
اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته

اخواته على اللغة الاخرى فيه هي فمي وان كانت قليلة
نعم بقي الاشكال في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز نحو من زيد
ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تقديرا اعرابا وجوبا
لاشتغال محله بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا
جوز الحكاية فيه قوله واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به
لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا
علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف
ما لا يكون كذلك ولهذا وشل ما سبق في تعريف المعرب عدل
عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الجر والتنوين
والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين
لشبه الفعل ويجر بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء
على نفسه في ما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب
فيهما بالخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قال غير منصرف

المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة
وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة عن الاعراب
اعني علامته وهي التنوين او الاضافة زيادة تمكن
ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك
الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل
موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا
يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لانه غيرا لا يكتسب التعريف
من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه اللغوي وهو
مفهوم محصل يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول ايضا انه م
بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه
علم ضروري ولا ضروري هنا والقول بانه خبر قدم
يخالف الاسلوب الشايع من تقديم المعرف وجعله موضوعا
والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بشيء يستدعي

يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال فيه
على ما عرفت فاعل الظرف او مبتدا قدم خبره والجملة صفة ما
العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية
وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما
ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك
الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة
على كل واحد واحد مجازا لكن صريح كلام المص في الايضاح
يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى
ذلك على ان صاحب المفصل بنى السبب في تعريف غير المنصرف
حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان
هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على
كل واحد حقيقة عنده قوله واستحق عن شرطها انما قال
ذلك لئلا يبطل ما نقيه التعريف بنوح وهند منصرفين

الكلمة ليس الا لفظ المتكلم لبيب

بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف
كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه
وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثيرهما انتفاء
ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان
سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين
فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما
زيادة الاختصاص بهما بالاسم ان قلت يمنع النقض بما
دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف
عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وهما مسلمان
ايضا علما لمؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول
الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله
ويجوز صرفه وعن الثاني بانه يمتنع وجود السببين جميعين
بشرط الطهما كما قال العلامة من ان هذه الان ليست متحققة

تاثير العلتين

متحققة التانيث لدلالتها على الجمعية ولاجل التقدير
لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول
ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المحققة
بالجر او ان حذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم
من تسع مبنية بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى
تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم
تعريف الشيء بما يساويه والحصر فيما استقرائي قوله من علل
تسع الخ من تسع علل والاول اوفق بقوله او واحدة منها و
بما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل
التسع مجموع ما في هذين وذلك لاعتبار تقدم المعطوف على
الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره بالحكم
اوله موانع الصرف تسع لما اجتمعت شتان منها في الصرف
تصويب انتهى وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما

عطف على منع اي ان يقول المص سلمنا
صدق التعريف عليه لكن لا نم ان
قولكم لدخول الكسر والتنوين عليه قلنا تنوين
المقابلة
الخ في مسلمات تنوين المقابلة بنون
جمع المذكر السالم والكسرة الخ فيه غير محققة
بحال الجر بل يكون بحال النصب الخفض وهما غير
ممنوعين من غير الصرف اما الممنوع من
تنوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر

لم يذكر او لما حتى يكون اغنى عن التعريف لان التعريف
المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تعم
مفاهيمها الا بضرب من التكلف بان يقال المراد
اجتماع التثنيتين حقيقة او حكما قوله لمجرد الحكاية
تجردت عن التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان
ثبوت العلية للجمع ليس متأخرا عن ثبوتها لكل وكذا
الحال في التركيب قال والنون فيه مساهلة اذ العلة جموع
الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف
محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت
مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا
على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت
لتحفظ على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف
موصوف اي نون الزائدة او خبر مبتدا محذوف اي اي

هي زائدة والجملة معترضة اذ المعنى ويمنع النون الصرف
وذلك لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر محذوف
اي تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل
هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام
قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما
قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله الف الخ الجملة
حال من صاحب الحال الاول فيكون من الاحوال المترادفة
او من ضمير المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة
او صفة قوله ولو جعل الالف فاصلا الخ الفرق بين ما اذا
جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يقدم زيادتها
وتقدم زيادة الاول على الثانية وعلى الثاني لا يقدم الا تقدم
الاول بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ذكر العلل الخ من فسر
التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر
التعريف بالاقرب

على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء
للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء تكثير المفعول لا تكثير
الفعل قوله او القول بان كل واحد من الاقسام يقال بدل
قوله علة مانع اذ ليس كلام الناظم في ذكر العلة مع ان
الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند
بناء على ما ذكرناه قوله قال بعضهم اثنان لعله اراد ضم
النشر والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل
من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم
ومع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا يتناول نحو اقطل
علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب فمزجي العوامل وقد يطلق
في اعتبار التركيب مما لا تطلقا لا معنى له فلا فائدة في ايراده
قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل
في نحو احمر اذا سميت به ثم نكرت وشبه الف التانيث المقصورة

المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم
وجعل ذلك الاسم على سوى كانت للالحاق كارطى او لا
كقبعثرى الا انها بالعلمية تمنع من التنوين كالف التانيث
واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث
الممدودة وان كانت ممنوعة من التنوين ولعل المصنف لم يعتبرها
لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف
التانيث لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف
التانيث من الالف والنون الزائدتين قوله ثانيها قوله
قسم التانيث يعني ان التانيث معتبر وان كان مع التذكير
الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة
وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله
على علتين الى انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة
حقيقة لا الى ما في العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين

اللفظي

من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنع الى العموم
قال وان لا كسر ولا تنوين انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاءها
قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع
بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم
لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا
اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لانه
لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف
للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح
فيه انما لا تنحصر فيما يوذكر لكون الاسم مثنى الى غير ذلك
لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله فاذا وقع في اسم علتان
ح ولم يقتنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية
غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص
الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات

اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ولم يكف
واحدة الا اذا قامت مقام اثنين قوله فيشبه الفعل اعلم ان
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه
الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال بني ويعطى عمله
واذا شابهه في تركيب حروف الاصلية وفي جزء معناه
كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء
ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه
بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف
الفعل في البناء ولا يعطى له عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي
بل ينزع منها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسرة
او ينزعان معا قوله فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة
على التنوين اشارة اما ذلك او منع التنوين اولا ثم
اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين قال الصبان وقال الشيخ الرضي

الى انتفاء عود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة
عودها وانما تتبع الكسرة التنوين لان التنوين يحذف
لا بمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاذا
النقص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمانع به الفعل
فحذفها صورة الكلمة لا يدخل الفعل وحال الضم انما يتبعه لان
الكسرة يلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين
يدخله الكسرة فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى
الكسرة ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى
التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسرة لان
وجود العوض وجود الموعوض قوله لان العدل فرع المعدول عنه
لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله الوصف فرع الموصوف
لتوقف معناه على ما تقوم به قوله لانك تقول قائم الخ فتوفرع له
لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى هكذا قالوه

قالوه وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا
قائم من حيث هو مجرد عن التاء والذكر هو هذا لا ذاك
فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية
استاده من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول
رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على النكرة غالبا اما لوضع
جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرف قابلا
جهولا لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما
للصرف لمضارعتهما الالف التانيث المحدودة في انتفاء
التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل منهما
والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه لا بد
من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل في
كل نوع الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر الذي

والمقصورة م

في اولها احدى الزوائد الاربع قال ويجوز صرفه لا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة تبرر الاشياء الى اصولها ولا يخرج
الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدودة في الشعر
دون مد المقصورة الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين
العكس للضرورة بشرط العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد
به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد
يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن جانب
المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة
بل يراد به المعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود فلهذا فسره بقوله
لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه
غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي اندفع ما ذكر
من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القيد جاء
في حكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما ترى بعيد جدا قوله

قوله وهو سلب الضرورة عن الطرفين اي الوجود والعدم طرفي الحكم اي الايجاب والسلب فقوله وهو الامكان الخ مقابل سلب الضرورة عن جانب الايجاب اي للحكم فان كان الحكم ايجابيا فسلب ضرورة العدم وان كان سلبيا فسلب ضرورة الوجود وقوله وقيد بجانب الوجود اي القيد الجواز بجانب الوجود فيكون معناه اي يجوز وجود صرفه فيكون وضرورة اي عدم صرفه ليس بضروري سلبها السلب امتناع فيكون فلهذا عبارة عن سلب الامتناع الخ منه مولانا عبد الحكيم قوله لا يمتنع

قوله فكقوله صبت الخ الصب يخلق آب قال قدس سره
في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها
في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة
احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية
بوي خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة بر مرده سلايش
كردن وكريستن يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك
المدى غاية والمعنى ما الذي اداى شيء وقع على من شم
تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده الى الغاية
قوله فكقوله اعداء الخ يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استئنافية
والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما
لم يمثل الضرورة بظهور امرها وسقاه الاحتراز الى قوله ضروري
فالمراد بالضرورة ما عدا الشعر ضرورة قوله لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال بناء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الشيء ومراء والاصل امراء عند من لم يثبت مراء
وقال الله تعالى والفجر ثم قال اليسر ويمال سبحى لموافقة
قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب
المنصرف الذي لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة
التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآي فانها كا
كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرأ بالالف
فليس نقضا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف
بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى
انظرونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا
فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنة وجعله
فصيحا وكذا بدئ الخلق بحسنة قوله تعالى يعيده والا في
كاللغة القارشية بدء روي ان بعض البلغاء قال
لكاتبه اكتب يا حار ان الركب حارد بضم الراء في

في يا حار فقال الكاتب يا سيدي يا حار بالكسر افصح
بما امره به اولا واراد به ان التناسب بحسنه قوله مثال
لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الا الالف
الانسب الاكتفاء بسلاسلا قال وما يقوم مقامها اللايق
تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم في حد غير المنصرف
احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع الجمع الذي
يجمع الى ان ينتهي الى وزن يمتنع جمع التكسير اعلم ان النحاة
اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه
مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب
الى التكرار الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره
والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الآحاد
العربية واما نحو بان فشاذ واما نحو الترامي فالاصل
فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس

اي المصادر المنقوصة من باب التفاعل

منقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى
اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احدى ياءي النسبة
فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى ياءي
النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى وياء
النسبة عارضة لا يقيد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء
في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري
انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى ياءي
النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عواري
جمع عارية منسوب الى العار لانها تثبت في واحدة
وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان
ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى ثمانية نسبة المعدود
الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثمانية هو المعدود
ليس الا فان في الالف التي غير الف المنسوب اليه تقديرا

الجزء الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب

ان كان ثمانية منسوبا الى الثمانية لست
ان الثمانية لا يستعمل الا في المعدود لا المعدود

تقدير الكونه بدلا من احدى ياءي النسبة وكذلك الياء
غير الياء واما سراويل في عجمي او عربي مفرد شاذ او جمع
تقديرا واما نحو اكلب واجمال وان لم يأت لهما نظير في
الآحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة
حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الآحاد فصارا
كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل
في الواحد نحو ادرع في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع
كمدائن ولا بأجو وآنك لانهما اعجميان ولان آنك يحتمل ان
يكون فاعلا ولا بأسنة جمع شذة على غير القياس او جمع
لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره
في الكالب جمع الكلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانما عم
جمع نعم انتهى السوار بارة دست وقد يلحق التاء اساورة وعليه
قوله تعالى في قراءة فلولا الق عليه اساورة من ذهب نعم جمع بالياء

قدر السوار بارة دست بالياء المثناة التحتانية والراء لفظ فارسي معناه دست برنجن

واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد والجمع جمع التكسير فقط
لان جمع الجمع اما ان يراد به التكسير والضروب المختلفة
كذا في الصراح قوله او حكما كالجموع انما جعل ملحقا بالقسم
السابق لانه شابه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه
وثانيها انه جمع مثله وقد اشار الشارح القدس سره وثالثها انه ممتنع
من الجمع مرة اخرى قوله والمدودة العبرة في المدودة
منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي
قبلها وان لم يفارق احدهما الاخرى نسبا الى التانيث
تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها
وان اتفق في بعض الاسماء كزكريا وحمراء وتجارة قال
فالعدل لغة لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم
السبب الشرط تاثيره وعليه وهو في اللغة الصرف
يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر مبني

بحث عدل

مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان
يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر من
خروج بنفسه وانما لم يفسره المص مصدر المعلوم لانه لا يدل على
ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به
يتحقق الفرعية وهو هنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله
اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج
الكل عن جزئه قوله عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته
الحكمية ايضا فان خروج شيء معين من السر ليس خروجا
عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته
الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينها
وبين مدخولها ومع هذا فيه الاشكال لانها غير متداولة
للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولذا لم يفسر التفسير بانه خروج
عما هو حقه من الصيغة او استلزم كلمة اخرى معه وفيه انه

اي في هذا التفسير

غرضه بالمادة اذ لا يتصور خروج الكل اي الاسم الذي عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذي هو الصيغة موقوف عبد الحكيم

يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت فيلزم الجمعة منع انه
ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المص اذ ليس لفي مدخل في
صورة الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف
الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر
في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المميزات القياسية كالمقام قبل
لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات
ح تامل قوله واما المعتبرات الشاذة كالجموع والمصغرات
والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في بائس فقيل انه ليس
خارجا عن صورة اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض
في الوزن فانه اجراء اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين
فقيل انه لم يخرج خروجا اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر
من استعماله على الصيغة الفرعية والظاهر اذا اطلق
الصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر

العذر على تقدير كون تفسيره غير قياس قوله بل انا جمع القوس
والنبل ابتداء على اقواس وانياب ولهذا يضاف الى اليها فيق
جمعها ولو كانا محرجين عن اقواس وانياب لنسب اليها
قوله واعلم انا نعلم قطعا ان كان وجه ان نظر النحاة
في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى
اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع
الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا
بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن تلك الامثلة فوجدوا
فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى
فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم
يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه
وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثابت هو العدل التحقيقي اي

اي وبه الترتيب المستفاد من
بيان الشارح بين الامور الثلثة
اغنى وجدان هذه الامثلة غير
متصرفة واعتبار العدل فيها
والتفتيش عن حال اصولها
لا يجدي الكلام

العدل المنسوب الى ما هو محقق اى فى الخارج والاول هو
العدل التقديرى اى العدل المنسوب الى ما هو مقدر
ليس ثابتا فى الخارج **قوله** فانقسام العدل الى التحقيقى
والتقديرى لما المشهور ان انقسام العدل الى ما ليس
باعتبار الاصل بل باعتبار ان العدل بعض الامثلة ثابت
بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف
ولعل وجه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا
فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث
ثلاثة ثلاثة ثبت ان ثلث فرعه وليس فى عينه لذلك الاصل
الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع
الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الا لا دليل عليه الا
منع الصرف قلنا اراد ان الدليل المؤثر المثبت
اولا للعدل فى نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف

قوله فكيف يصح اى اذا كان الدليل المثبت للعدل منحصرا فى عبارة الشارح ومن عبارة الدليل يصح الحصر المستفاد من قوله الا دليل الا بالدليل المثبت للعدل اولا فى نظر النحاة فلا ينافى وجود دليل آخر يكون مثبتا ثانيا وبالعرض فلا يصح الكلية

الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه
كما سيجئ فبالعرض **قوله** فعلى هذا قوله تحقيقا وصف بحال
المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى
خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيئ فيكون وصفه
بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا **قال**
كثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف
اى ذلك الخروج كخروج ثلث **قوله** والاصل انه اذا
كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا احسن
مما قال الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا
ثلث وثلاثة ثلاثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء
على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ
العدد فى كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا
فكان القياس فى باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء

والحاق للمفرد المشترع فيه بالاعم الاغلب فلا وجد
ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات
لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله قوله
اما رابع اراد بالحاق تعيين الحد والا فالاصل لاظهار الواو
بدل الها قوله وفيما ورائها الى عشر ومعه خلاف
والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في
قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسباع مفقود بل
يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء
النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي
قوله والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب
جماعة الى ان السبب بكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة
الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية قوله

قوله لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة
من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لا لا الوحدات حتى يكون
اوصافا بحسب الاصل ثم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك
المعنى المجازي لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له
صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها ولقائل ان
يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار وضع الى كيف مجازا في المعنى
الوصفي قوله وآخر اسم التفضيل شهادة الصرف نحو
آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات
وآخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل
وفضلى فضليان فضليات وفضل قوله لان
معناه في الاصل اشد تاخرا اي في معنى من
المتاخر ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما
هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد آخر

اى رجل آخر لا حمار آخر وامرأة اخرى قوله وقياس
اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة
وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد ما استعمل
في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار
قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان
القياس فر آخر بحسب اصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن
عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة
لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع
والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي
واحدا منها لا بعينه لا يدعي العدول عن لازم بخصوصه
ويحتج حينئذ لتغير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف
عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه
اللام لتؤيده لزوم مطابقته للموصوف افرادا وتثنية

وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شأن المستعمل باللام
قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا
وتعريفا اجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما
في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول
عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به
فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت
بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما
معنى فلانه لو كان مجرد اللام محفوظا فيه لتضمنه معنى حرف معنى انه
معرب وغير منصرف فالمشهور ذلك بالعدل والعلمية المقدرة
كامس حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الامس
وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالة النصب
والجر فمبني عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يومك عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر

اى القياس الذي يجري ان
كل جنس اطلق واريد به فرد معين

مع انها منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معه من يؤيده شيوع توافق المعدول عنه في التعريف
والتنكير لكن ينبغي عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان
المستعمل ممن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر
المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن
بعد وعلى هذا لا يتحقق العدل في جميع التصاريف
الا خر لان تقدير من لا يوجب العدول على تقدير
ما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع
التصاريف لان اللام دخلت في صورة الحكمية وعلى كلا
التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في آخر جمع اخرى
لعدم احتياج آخر واو آخر اليه وعدم اعرابه مع الصرف
في البواقي قوله لانما توجب آه الجمع ممنوع بما ذهب
اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه

المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز
اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه
سواء كان المضاف اليه تكرار الاول او لا نعم يشترط
ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضي بدل
تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف
عليه نحو الا علالة او بداهة سابح قوله وقياس فعلاء
افعل ان كانت آه عليه الاكثرون واعترض عليه بان
فعلى انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل
ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله والظاهر
اسما ان يجمع على فعل بالتسكين او فعلات بالتصحيح وعليه
ابو علي وعليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا
كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف
او العلم وان يقول انه علم جنس قوله والاخر الصفة

الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه
فهو عنده كاسود وارقم
ذهب المصنف وعترض عليه بانه لو كان صفة
فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب
الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على
اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار
معنى الاسمية افاعل كاشاير وان كان الثاني لم يكن
مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كافضل
وفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في
الاصل نحو قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراءته
من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم
اضافة ولام ومن
اسم التفضيل فهو كاحمر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى
فصح ان يكون مؤنثه جمعا كحمر الى يصح حسنا و
خشنا في حسن وخشن بجواز انهما في حكم احمر معنى وفيه

وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون
في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرناه من تفسير معنى الخروج
عن الصيغة الاصلية وتنبيه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة
اي لا ينتقض التفسير بها قوله كيف ولو اعتبر جمعها
يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيري اقواس وانياب
لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان
للواحد على خلاف قاعدة الجموع او من جهة انهما
معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول
اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ
ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ
قال او تقديرا كم قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان
فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول
فلا عدل فيه مقدرا كان او جمعا كهدو وغرف واما الثاني

فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا جمز وجمع والظاهر
صيغة مبالغة فاعل واما ان لا يختص بالنداء كختع
مبالغة خاتع اى ذاهب فى الارض فلا عدل فيها
واما ان يختص مع نحو يا فسق وهى من المذكر كفعال
فى المؤنث نحو يا فساق ففيها العدل عند النحاة حتى
لو سمى بهما مذكر لا ينصرف صرفهما وتمسكوا بان الاصل
فيهما مساواتهما للمبالغة فى عدم الاختصاص بباب وفيه
منع اذ لا دليل على ان الناقص فى الاستعمال معدول
عن الشائع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت
فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل
الا اذا ثبت استعماله منصرفا كاود وابد قبيلة وانما حكم
بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف
وضطرارنا الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قائم

قائم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قائم اسم جنس
واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت
فينبغى على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية
جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعا
غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل
ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنس انتهى ان
قلت الشرط الاول ينافى ما قاله قدس سره من ان
المعدول عنه فى العدل التقديرى غير ثابت قلنا قوله
هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس
وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
علما والظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل
على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيهما العدل التحصيل سبب البناء
اى لينضم الى مناسبتهما للزال وزنا مناسبتهما له عدلا

فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء
والا لبنى كلام وسيب وانما عنوا ببنائها ليحصل الكسر اللازم
بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للاماله المطلوبة المستحسنة
وبان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعى
الخفة والبناء اخف من الاعراب قوله ولهذا يقال
ذكر باب قطام هنا ليس في محله فكانه ذكر استطرادا
وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد
يكون لاجل الاخوات قوله فلا يكون ما نحن فيه وهو غير
المنصرف قال الوصف الانسب تفسيره لطفائه قوله
وهو كون الاسم والا وانما فسره به لا بالدال لانه هو
السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا
ببعض الصفات المأخوذة معها وفيه نظر لان الاوصاف
المأخوذة من صفات مقيدة بذوات معينة لا تدل على ذوات

وليل مقدمة مطوية اى انما عنوا حصول الكسر اللازم للبناء لانه كسر الراء للاماله المطلوبة لبنى تميم لكونها تفخيم المستحسنة فيه الراء لتقلد تكرارها

قوله لان الاوصاف المراد بالاوصاف ههنا الدوال وبالصفات المعانى القائمة بالغير ولكونها مقيدة الى ذوات معينة ان النسبة الى تلك الذوات مأخوذة فيها والذوات خارجة عنها والمراد بكون الاوصاف مأخوذة من تلك الصفات انها اخذت مما يدل على تلك الصفات وبالجملة العبارة لا تخلو عن اغلاق والاظهر ان الاوصاف المشتقة من المصادر التى اخذت في مفهومها النسبة الى الذوات المعينة لكتب

ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان القيض
انما خوذ من القيض الذى هو كثرة اى يدل على ما كثير
لا على ذات ما لها الكثرة الحاصلة فانه بعيد وكذلك المصغر
يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف
مثل اوير مصغر اوور جمع دار يدل على ان اوير متصفة
بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف
بالوصفية ووزن الفعل الذى كان في المكبر فان
التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد فالاولى
ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم تتعين الا
ببعض الصفات المأخوذة معها او بما يقيس اليه ذلك البعض
فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع
صرفه بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم
حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة

لتقدم سبق الذهن

والقرينة على التعميم قوله وشرط قوله الا العرضي لعرضيته
فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع
للاصل وهو تهيئة الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا
قال الشيخ الرضي لم يقم لي الآن دليل قاطع على عدم
الاعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف ابرق
مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن
الفعل لقوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة
ليست طارية على الابرق كما هي طارية على بعل لان
اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم فزيادته
على المؤنث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد
بالوزن الاصلي في بعل بسبب عروض تاء تخرجه عن
الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع
كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد

السيد قدس سره وليس الفرق بشيء ما قيل من ان المانع
قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل
للتذكير لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار
جماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها
بجماعة الذكور ويؤيده ما قال الفاضل التفتازاني في الوقف
وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية قال المص
التاء الفارقة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة
ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولى ان يقول
ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم
وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية
انما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعتبرة عليه
انتهى اي لتفرع الدلالة الثالثة المعتبرة في باب الافادة
والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه

الدلالة

شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة
اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال
الظرف على المظروف ولكان تقدر مضافا والتقدير
في زمان الاصل قال فلا تقدره الف للتفريع قوله ومعنى الغلبة
اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض
افراده او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض
افراده اذ ذهب شيخ الرئيس الى ان غلبة الاسمية على الوصفية
مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصر اللفظ الدال
على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا
لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهي ظاهر ولا غلبة
لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المص يقتضي
عدم الاشتراط لعدم تقييده الحجة والقيد بالصفة وفيه
ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود

اي حمل كلام المص على ان اسود وارقم اسم لحية مطلقا والحمل للتقييد مطلقا مخالف للغة

لعدم تقييده الحية بالسواد لما فيه سواد وبياض والقيد بما فيه الدهمة يسير

اسود مار بزرك سياه وارقم مار پيه قالوا ان ادهم اسم
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال
انه بقصد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك التقييد بها
بصفة قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم
واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما
عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين
المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول ليصح
عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع
المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين
ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله
وضعف فهو عطف على صرف قال صرف نسب الصرف الى
الكل لانه صفة بجزئه قال وامتنع اسود اي صرف اسود
امتنع اسود من الصرف قال منع افعى مار بزرك قوله

اي كون العلم بالاول سببا للعلم بالثاني سواء كان المترتب عليه علة او معلولا او غيرهما فيفيد ترتب العلوم اي كون الاول علة للثاني فقد استفيد العلم بالثاني من الاول بسبب

اجنبي لا الى اخذ القيد لا اذ لا يمنع لا امتناع لفظ اسود بسبب

قوله الشقراق بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة لبيب له

اشتقاقه من الجدل المجدل بحكم تافتن رسن را قال الطائر
قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة
يصول على كل شيء قال في الصراح اخيس نام مرغيكه اورا
بفال بد دارند قوله لتوهم اشتقاقه من الخال الخال النقطة
سياه كه بر اندام باشد وان خيلان جمع قوله لا في الاصل
ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني
فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة
من غير ملاحظة حيث وقوت وحال وانما انثت في انفسها
متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث بالتاء هي تاء زائدة
في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء حيث
ليست للتانيث لانتفاء القيدين الآخرين قطعا بل هي
بدل من اللام فلو سمي بها حيث مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث
كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس

في جواز الصرف وعدمه لكون تاثيره انتفاء تاثيره لبيب له معنويا

قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده
لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر
في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد
في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة
قوله فانه لا شرط له للزوم الالف قوله ليصير التانيث لازما
اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها للفرق
بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون حينئذ لازمة للعلمية
اسما كانت تلك العلمية او صفة كحارثة حسنة وقد يجيء
على خلاف اصله وح لازمة للعلمية بكثرة لكن لم يعتبروا
هذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان اعتبار انها وانما قيد بقدر الامكان لان التصرف
قد يكون فيها لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير
المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم
العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة
وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبرئيل وجبرال وجبرين وذلك
لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلامهم الخفيفة وغرابة
وتركيب حروفها المتنافرة ولك ان تقول ان التصرف
في تلك الاعلام لعدم جريانها بما ليس من اوضاعهم
ولذا قالوا اعجمي فالتبس به ما شئت فلكانها ليست
اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلامهم
قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة
ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتانيث
اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر
وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف
مستلزم له قال او تحرك الاوسط اي بالفعل فدار

قدار كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل قوله لتحرك
الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة ان قلت هذا النقل يوجب
تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما
فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا
لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولا يحتاج
الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية
وفي الاخير بحث لانه لا يلايم البيان الذي ذكره ان
قوله علمي البلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث
العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل
البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان
مثلا فينصرف وقد يعتبر كل منهما فيجوز الوجهان اذا عرفت
هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن
معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها

بالتبعية والحق قوله ممتنع صرفها او ممتنع كل منهما من الصرف
والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرط الزيادة على الثلثة
وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المؤنث
مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر افاد
سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل مذكر وهو الشخص
(كما كان نعتا بغير التاء فلا يلتفت اليه)
لان الاصل في العلمية ان يكون المجرد من التاء منها صيغة
المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير
لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم
لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه
(بحسب المذكر) ثم ان تساوى استعماله مذكرا ومؤنثا
الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح
ولم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب السيرافي اشترط
الاول بين ان التانيث المذكور في الاول بتسمية طارية

بتسمية ظ
(الاولى والعلة
في الا)

طارية وفي الثاني يعارض تاويل غير لازم وقد زال
بالعلمية عاطر وعرض فلم يبق التانيث والسيرافي
في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب وما ذكرنا يظهر وجه
ترك الشروط قوله لان حرف الرابع فيما هو على اربعة
احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف و
وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة ساد
مسد التاء لان وضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وشبهه
وان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام وصلها بني وان
كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين وصلها ثبب
قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي
تعريف المعرفة او ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث
انها معرفة قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها
علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما انقلت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث
بالتاثير العلمية اي علمية ما فيه التانيث قلنا هناك
لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لانهم ان قلت
لم لم يات باللام هنا حتى يكون احصر قلنا للزوم التكرار
لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا
لا لزيادة قوله من العجمة قوله بان تكون حاصلة في ضمنه
الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية
لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف السواء فان تحققها
مغاير لتحقق العلمية قوله بجعل غير المنصرف منصرفا او
في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على
ان السبب الاخير في اجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية
لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب

ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا
جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او
على التجوز اي بارادة العام من الخاص وفيه ان كون
تاثيره التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية وثبوته
في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف
في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان
فرعية التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية تقابل التنكير
والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون
اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في العجم
جنس يعني الحديد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القراءة
سمي به نافع راوية عيسى قوله وانما جعلت شرطا ه تحقيق
الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي
ان لا يتصرف فيما تصرف كلام العرب ووقوعها في الاعلام

يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت
فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فا
ما منعتا معها جاز ان يمتنع معها الصرف ايضا فيها
ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت
فيتبع الكسرة التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا
لسائر تصرفاتهم كلامهم على ما يقتضيه ونوعه فيه لما تقرر
ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب
وياء النسبة وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض حروفه
وقلب بعضها نحو جرجاني واذربيجاني في كرماني واذربايجاني
واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية
قبل الام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الكسرة كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط
فهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط امتناع الزيادة

الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان
الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي
ليس منه قوله وهذا اختيار المص وذهب الزمخشري الى ان
نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي
او غيره تحكم منع ماه وجوده ولا يخفى اندفاعه بما ذكره
الشارح قدس سره قال الشارح ما ذهب اليه ليس شيء اذ لم
يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لانه اسم
معنوي اي ليس علامة لفظية قوله وشذ بيل يجوز ان
يبقى امتناع صرفها لتاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا
مذكرا اذ لا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو
سمي بلك اسم الى نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يبقى لانه غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وشبه وتقديم انصراف نوع على امتناع صرف شبه
لان انصراف نوع مخالف لاصل هذا الكتاب اعني
المفصل دون عدم انصراف شبه ولان انصراف نوع
جلي مما لا ينبغي ان يتشاغل فيه بخلاف امتناع صرف
شبه فانه ليس بهذه المثابة قال او الجمع اي الجمعية
او صيغة الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان
يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام الجمعين
ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال
صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل
اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير يعني ان تلك الصيغة
من حيث هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض بجمال
بناء على انه مخصوص غير قابل للتكسير فان وزن الفعل
فعال قابل للتكسير لذا يجمع جمار على جمير قوله وبعد الالف

الالف حرفان او لها مكسور او ثلثة اولها مكسور
فلا يرد النقض بصحارى وكيالات قوله لانها جمعت
في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع
هو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله
ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتصير لازمة
فيصح ان يرفع اصلا هو الصرف قال بغير ها الباء
للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا ها بل لا بها كما
في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا
بمال لانك كنت بما ينافي المال وهو جزء آخر شرط
او صفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الى
فعلى الاول يكون قوله بغير ها مقيدا بحالة الوقف و
على الثاني يكون مقيدا بخلافه قوله جمع فارهة لا فاره
كما قيل لان فعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل

قال قدس سره في الحاشية القارة الحاذق ويقال للبغل وحمار
قاره بين القوهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق
مرزبيرك ويقال للفرس رابع ايضا قوله انها لو كانت
ها كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة
فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب بانها وان
كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في
وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة
مع الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرزان وفيه نظر
لان التاء انما تكون لازمة في فعالة اذا كانت للنسبة
كاشاعثة في جمع اشعثي لانها بدل من ياء النسبة
بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في جمع جورب والظاهر
عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة
الى ما احرى نحو مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل من انه

مع انه لو زيد لخرج نحو كراثة مع انه غير منصرف قوله فان
مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة
فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه قوله جمع فرزين
او فرزان هو معرب قال واما فرازنة فمنصرف قيل
ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق
كلام آخر الا ان يؤل الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما
لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار
اسميته وان اراد نحو فرازنة او ان اراد اللفظ
وهذا هو الظاهر لا يتم فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية
والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة
ومن كلام المص معه انه يجوز ان لا يكون منونا قال وحضاجر
علما للضبع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به فلا يخ
عن مدح او ذم او ترحم والمستقيم ما شئ من تلك المعاني

بل هو منصوب على انه حال من المستثنى غير المنصرف
وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذ الحال
بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من
تقديم معمول المدخول وزيادة لا فيما عطف على المدخول
لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه
حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه
خبر مبتدا محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية
لا حالية لتخلو الكلام عن ذلك الايهام قوله بل الجمعية
الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كما
الوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية
حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن
قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص

اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع ابهام مثنى فيها
للعلمية لازما بمعنى الجمعية كما ان الابهام الثابت
للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى
شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان
يبقى شائبة من معنى الوصف كما اذا سميت شخصا
ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي
الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين
كسرحان سراحين انتهى قال في الصراح ضبع
كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر
ضبعة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع
السؤال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا اللازمة
ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر على اذا انكر قال قدس سره
في الحاشية فعلى هذا معنى قوله على الضبع انه على الجنس شامل

للصيغ لا لجنس هو الصيغ انتهى هذا ثم ويل بناء
على تسليم تأنيث الصيغ وقد عرفت ما فيه قوله
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار
الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال
وذهب الاكثر قال ابجل خبر مبتدا محذوف قال
حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى
المجانس وانما لم يمنع من الصرف آخر المعرب
محققا حملا على موازنه من فعل علما لان جمع
ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلب
والبحر قوله لكنه من قبيله حكما ايح اعتذار عن
انه لم يحمل على الموازن من الاسباب وقد اعتذر
عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع
قال المص في شرحه يلزم هؤلاء ان يقول الجمع

الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال تقديرا
اي قدر تقديرا قوله فكانه سمي كل قطعة من السراويل
سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان
السروالة لم تجئ قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة
خرقة فيكون المفرد لها الجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا
لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد محققا لان السراويل
مختص بالازار فلا يصح ان تكون السروالة بهذا
المعنى مفردا له ولقائل ان يقول السراويل منقول عن
المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى
الاقطاع اصلا مجازا ان يكون منقولا
من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار
ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ
نعم جاء في الاشخاص كذا يجيب ان ذلك

بالجمع المحقق لانه مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل
على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه
كما يقال ثوب سراذم جمع سرذمة وهي القطعة وفيه
ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب
اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق
قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف
مقلوبا كان لفظا اذانا الاول واقعا موقعه واذا كان
واقعا موقع ان للمماثلة قال فلا اشكال بالنقض
على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى
لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل
اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازنه
مفردا كي يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان
يدفع بان السراويل مفردا عجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي

الاعجمي او بالندور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف
او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن
نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه
على الواحد صرفه قوله اي لكن جمع منقوص وكذا كل مفرد
غير منصرف منقوص كقاض اذا كان اسم امرأة واعلل
مصغرا على لا مقصورا على فان الالف فيه ثابتة
لفظا قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان
على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف
قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة اه ولانه الاعلال
سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه
ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه ان من جعله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان
التنوين عوضا عن الياء او عن حركته وينبغي ان يكون
كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب
في حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد
لكن من قال ان التنوين عوض عن حركته هو المبرد
والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على
الاعلال عنده فاصل جواري جواري بالتنوين لانه اصل الاسم
الصرف ثم جواري بحذفها واثبات حركته ثم جواري
بحذف حركته للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن
حركته ليخفف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين قوله في لغة
بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الشاعر
ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولاه مولئيا
ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي الياء بتشديد

الفتح م

بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع
ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب
الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء
وهو المعرف هاهنا لا مطلق التركيب فصح التعريف
جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط بالعلمية
لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا
لا نم الحصر لجواز ان ينقل او لا الى معنى جنسي او
ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا نكر
ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته
ولا اشتراط قوله من غير حرفية جر ان قلت اعتبار
هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة
والاسناد يحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الاضافي
في سبب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين
اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من
الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله ليأمن من الزوال
والانحلال او ليتحقق سبب اخرى حتى يترتب اثر المنع
قوله فيحصل له قوة اي اللزوم قال وان لا يكون باضافة
ولا اسناد والباء للملابسة اي لا يكون ذلك التركيب ملابسا
لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كلمة نقلت
عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه ومعناها
باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها
العلمي لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة اي اولا
تأثيرها اما في جزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في
جزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مستغنى بالاعراب

بالاعراب الحكاية قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي
اذا كان في طباعه اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه
اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكى فان المركب
الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة
منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد
ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا قوله
كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده
حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل
ومن نجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان
نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا يتقدح
جواب آخر وهو ان المص وافقهم في منع الصرف قوله
من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى
فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون فيه الواو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بمعنى مع ولك ان تعتبر العطف او لا ثم الحكم عليه بقوله
ان كان لك قوله لانها من الحروف الزوائد بالفعل فلو
احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه لكن لجواز ان يكون
من الحسن لكن جاز ان يكون من الحسن يمنع ح قوله لمضاعفتها
الفي التانيث في منع دخول التانيث لما كان منع صرفها
واثر اعليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من
الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوي الوزنين
صدر السكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران
مختصتين بالذكر كما ان الزائدتين في حمراء مختصتان
بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
للذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفها
الا ترى انه صرف نعمان مع تحقق تلك الوجوه منه عمران
وعثمان مع عدمها قوله اما كونها مزيدتين وفرعيتها للمزيد عليه

للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء
التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه
التاء والاصالة تنافي الفرعية التي تؤثر السببية
قوله واما مثال بتهما لا في التانيث اي في منع دخول
تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية
ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب الاول بتهما
اولى بتهما فان كان الاول فهو نزع للطرفين وهو
ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب
غير صحيح لتوقفه على الشبه به مع ان المشبه من عدد
المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة
لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان
وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله
لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للملقب والكنية والمقابل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله
ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله او شرط
ذلك الاسم فيه انه مخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن
لزوم تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد لما في
التوجيه الاول قال فظاهر العلمية منهم من قال انها شرط
وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لا
سبب لانها كالتأنيث يقوم مقام علتين
قوله او ليمتنع او ليتحقق سبب كما عرفت في التركيب قال
كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء في
الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث
ح مع التاء قال او صفة فيه انه عطف باو على عاملين
مختلفين وليس على شرط تنبيه الصواب الواو بدل او لان

لان الالف والنون توجدان في الاسم والصفة واجيب بان المراد
ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون
الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه
متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم
اجتماعهما وحكموا ح بالانصراف قد افاد به ان وجود
فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة كما يعدل
عنه الى ما ليس مطلوبا بغير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب
قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص
الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى
عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع
صرف رضمن لحصول المط قلنا المطلوب عندهم انتفاء
مؤكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي
لا يكون الا بوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة فيدل على لقائل ان

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لان الوضع فاذا
نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء
لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح
لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول
ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي
ان يكون غير منصرف بالاتفاق اللهم الا ان يقال التانيث
بالقياس لا يضر ولا يكفي قال وندمان لما كان
بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان
لا ينون ولا يكسر ههنا الثلث كلمة المسمى قوله وهو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء
كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فالاضافة في
قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة
النسبة والالم يحتج الى قوله فشرطه ولكن ان تحمل عليها

عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط
لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما
له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل الخ في اكثر
نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع
الى الفعل الوزني او بالعكس وذا اعرب كما هو المشهور
قوله وكذلك بذر من بذر المال اي اسرف قوله وخضم
من خضم الشيء اكله بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا
بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس
قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا
من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دئيل لدويبة
وقيل العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وانكاره
قليل كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل
وقال فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دئيل بمعنى اسرع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وال

واما ادبل علما بقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن

بمعنى مثل مشبها مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية

كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرئم

بمعنى الاست فشاذ ان قوله ولم يذهب الى منع صرفه

الا بعض النحاة وذهب يونس الى ان الوزن المشترك

بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تأثيره اذا كان

منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا

ولولا ذلك لنون جلا ويرد بانه انما كان علما فحكي مع

الضمير وهو لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا

ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور قال او

يكون انما لم يقل يدله او يغلب كما قال النحاة لانه فاعلا اذا

جعل علما لذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال

ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم وشاهم اسم نجم اسود

اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال

في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله

لم يجد فيه ما يتجوز به عن ذلك المحذور وان قلت هذا الوزن

انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى

يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او

بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال

المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال كون الاسماء

اشد اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به

بقرينة المقابلة لعل وجه ان الشق الاول اولى بالتأثير

والظاهر ان اولى منع الخلو وان النسبة بين الشقين

العموم من وجه لافترقهما في شمر واحمر واجتماعهما في نحو

يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا واحمر واستبرق

اعجمي وتباعد ويتوعد وافتعل وانفعل قوله اي اول ورد

قوله الى الوزن اجراء للضمير على الظ وحمل الظرفية على التوسع
فان الزيادة وصف حاصل في اول الموزون بتجوز
قوله والى الموزون اجراء للضمير على الظرفية عن الحقيقة
وصرف الضمير عن الظ مولوي عبد الحكيم

وزن الفعل ولما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم
على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون
كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول
صح لفظه لان الصفة تنسب الى موصوفها في وهو شائع
وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين حرف
الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بقي
بالعكس اولان الحرف في موضع اوله قوله من حروف
ايتين او غير ذلك الحرف لم يغير كهراق وهرق من اراق
ماضيا واراق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء
الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعا او
بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان اذا سميت بفعل
محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك
ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري

قوله للصفة اي الزيادة
صفة لحرف الاول والصفة
تنسب الى موصوفها في نقل
السواد في الجسم بسيد

مجاري مجراه لا يكون في الاسماء منقول فيقال من لم يقل
واحسن اسمين جاء يقول واخشن قال غير قابل اي حال
كون الخ حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول
لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو حال
غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا
يرد النقض باسود اذ قياس موزنه ان يكون على فعلاء
قال ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل في جعله
وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط
يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل شرط
هذا الشرط علة الحكم بامتناع احمر وانصرف يعمل
ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور
قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية
المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تأثير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

السبب

علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق
فيه وهو المشابهة بالف التأنيث الممدودة قوله بواحد
من الجماعة اي المفهوم صالح لان يراد به واحد من
جماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه
بالنكرة قال لما تبين اي الدليل ظهر بالالتزام
قوله استثناء مما يلي من الاستثناء الاول اي استثناء
بعد تعقيبه المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد
الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء
من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك
ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين
متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعله المصنف قوله
العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية لكان
اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل

الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه
وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر واحمد اتفق النحاة على
ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما
كعمر مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل
العلمية كاحمد او لا كاصبع ويزيد واختلفوا في تأثيرها
مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث
ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان
العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة
الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال
الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق
واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه
اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قال
وهما متفقان دفع لما يتوهم من ان القاعدة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المذكورة منقوضة بالكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية
فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد
التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما
لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان
مخصوصة هي فعال ثلاث ومثلث وآخر وسحر وامس
عند بني تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد
شيء من الامر الدائر يعني ان المستثنى منه ليس سببا
مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين
للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوما مردد بين
مجموع السببين واحدهما او مفهوما مساويا له اعني
ما يجامعه العلمية مؤثرة ولم يكن مشتركا بينهما وهذا
المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب
التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال

يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة
مجتمعة كما في آذربيجان قوله وايضا قد عرفت بتبديل
النقض باخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول
عن كان معه اللام او الاضافة او من قوله وفي كلام
قول التلميذ اظهر الخ بعد ان يجعل الاخفش فاعلا
اذ يلزم حينئذ جعل قول سيبويه اصلا مع انه منافي
للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب عشرا
بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية
او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد قال في مثل احمر
علما حال من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك
افعل التفضيل وكذلك ثلاث قوله لضعف
معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلا ولذا لا يعمل
افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلا قوله حتى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

صار افعل اسما اي صار ملحقا به كانهل قال اعتبارا
يجوز ان يكون مصدرا لمخالف لان الاعتبار نوع
مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان
المعدوم يجعله كالثابت قوله وفيه بحث اه ان قيل
جاز اعتبار شيء من الوصفية في العلم كي اذا سميت
باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع
الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها
مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال
الشيخ قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في
نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو
على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم
من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم علة للنفي لا للمنع
قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه

انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم يرد التقابل الذاتي
لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام
والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد
اي في شأن اثره وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ
واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين فمنع
صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع وفي منع
صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله
قلنا تقدير احد الضدين اه بل نقول ليس في هذا المقام
الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا منافاة
بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر
ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما هو المدلول
ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال
المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكان تقدير الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو
ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكما هو ان يكون
في عالم اللفظ ما يندرج في عالم العين او لا يكون
فيه فزاوي النظر وهو تأثير الضدين في امر موجود
واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما
قلنا في زاوي النظر لان الضدين قد يؤثران في
امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج
وذلك تدقيق فلسفي قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما
في التصور حالة تأثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما
في التحقق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام
للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة
الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب
البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية

الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم
اختصاصها بالبناء قوله عني اللام او الاضافة
دون ساير الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل
وجه ذلك انهما مغيران لمدلول الاسم بخلاف
البواقي قوله وحيث ضعف الخ قيل في
توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين
كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او
الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف
بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا
بان الاضافة في حواج بيت الله تكا
معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية
تزول باللام والاضافة فيه ان اللام
تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل

صحاح ام كتح لغت عرب ست بعضى بفتح وبعضى بكسر كفته اند فتح افصح از شعب غنات

قوله دلالة الجمع على الجنس فان الجمع يدل على الجنس مع التعدد فكان المرجع مذكورا معنى قوله لا على فرده
كيلا يلزم الوقوع فيما هرب عنه وهو التعارض للمفرد في التعريف قوله فعلى هذا التفسير اى تفسير هو
بالمرفوع واما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد او رعاية الخبر يكون جملة هو ما اشتمل
خبرا عن المرفوعات قوله مذكور للفصل بين المباحث السابقة والآتية كابا والفصل لنيب

قوله كالصافات قال قدس سره في الحاشية الصافات
من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة
على طرف الحافر نقلا عن الصحاح قوله اى المرفوع
الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى
هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن
السابق وهو اما موقوف وقف الائمة الغير
المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ
محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات
هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع
ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق
حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تأمل
قوله لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير
راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات

قوله فمن جعله اى فمن اراد كلية انما المفيد للقصر اشارة الى المراد
على هذا الى على مولى عبد الحكيم قوله فيجوز مطابقته له بل رعاية
مطابقته او لان المقصود بالذات قوله لم يأت شيء الا انه يستلزم
ان يكون التعريف للافراد مولى عبد الحكيم قوله

قوله الا ان يقال ان اللام اى لام على تقدير كون الضمير راجعا الى المرفوعات ان اللام ابطلت معنى الجمعية
بناء على عدم صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف يأبى عنهما فيكون التعريف لجنس المرفوع الا انه
اختير صيغة الجمع للاشارة الى تعدد انواع ذلك الجنس قوله او يقال اه اى على تقدير كون الضمير راجعا
الى كل واحد ان ادخال اللام على المعرف للاشارة الى كون التعريف جامعا لجميع افراده والتعريف
للجنس دون الافراد قوله لان الخفاء اه بناء على ان كل نوع من المشتقات باعتبار صيغة موضوعة

وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني
ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له
كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشيء الا ان يقال
ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقام صيغة الجمع
للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام
محمول على باب الطرد قال على علم الفاعلية لم يقل
على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار اخذه
فاذا اخذ الاخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف
في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ابهام
الدور ولانه خال عن الاشارة الى حالة الرفع في
الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف
قوله والمراد باشتمال اللام عليها ان يكون موصوفا بها
اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية

قوله وعن زيادة الايضاح فان علم الفاعلية لكونه مفصلا اوضح
من لفظ الرفع لا حاجة وفيه انه بعد ما علم الرفع بانه علم الفاعلية
لا حاجة الى هذا الايضاح مولى عبد الحكيم قوله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وان لم يكن اوصافا لعدم قيامها بالاسماء لكونها متلفظة بها اسماء كر حروف الاسماء قوله لعدم استقلالها
بالتلفظ اما الحروف فلكونها متولدة من اشباع حركات ما قبلها واما الحركات فلكونها ابعاض تلك الحروف
قوله الظاهر من العبارة اى من عبارة الشارح حيث جعل الحيثية المذكورة علة معنى الرفع وان قال الظاهر
اذ يمكن ان يقال ان هذه الحيثية لما كانت سببا للرفع المحلى حمله عليه التسا عا مولوى عبد الحكيم

وان لم يكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة
المرفوع كصيغة المعلول للنسبة فالمرفوع حامل
نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة
الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه للطارى
والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله اذ موجب الرفع
المحلى انه فى محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى
هو هذه الحيثية وح لا شبهة فى اتصاف الاسم بها
لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت
هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له اولا اعتبار رفع
لما هو فى محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا
محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال
اولا هو فى محله لكان الامر ظاهرا قوله وكيف يختص الرفع

قوله ليست علما للفاعلية لان علم الفاعلية
الضمة والالف والواو لما جاء سابقا
قوله تنوعا رفع له بالحركة او الحرف بسبب وقوعه
موقع المرفوع قوله اولا اعتبار رفع
هذه الحيثية انما يتعقل بعد اعتبار الرفع
قوله وان الاشتمال اعم اه الخ
لما هو فى محله قوله ان الفعل
ناظر ان الخ الوجهين مولوى عبد الحكيم
وانت اعرف بترتب مولوى عبد الحكيم

اى اعم لكون الرفع المحلى علما للفاعلية

قوله على التخصيص اى تخصيص المرفوعات بما عدا الرفع المحلى قوله عدم ظهور اشتمال الام اى الاسم المرفوع عملا
مع علم الفاعلية قوله او جعل اللام اى اللام فى المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس الا الرفع اللفظى والتقدير
حيث قسم الاعراب اليها وبين محالها قوله فان الكلام هو فى فان المقام تعريف المرفوع واقسامه
واحوال اقسامه مولوى عبد الحكيم

الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال
الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرنا انفا
قوله اى من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن
ابتدائية اتصالية ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ قوله
او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات
بضرب من التأويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ
قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون
المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا
انا وقولهم بذلك اى رأى ويدفع بانه نادر
ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو لا
كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحروف
زائد قوله التى هى اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع
للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه موجود ومحسوس

قوله ومن ابتدائية اتصالية اى قصد
بجر ذكون الجزء بها موضعا لتفصل
الشئ وخرج عنه لا كونه خاصا
وهما كذلك فان الفاعل ليس
الفصل من الرفع بسبب خصوصية
فيه وليست بتبعيضية قوله ويأبى عنه
جزء المرفوع بل جزء راجع الى
قوله ومنها تبعيضية قوله نفرة
الى المرفوعات من تبعيضية
مع ان تقسيم الرفع الى الاول والقسم
من التأويل كالذى بدون بعضها
والجمع والقسم الفصول الاسناد فى
بصيغة الجمع السراى بدون
لفظ المصدر قوله غير مطرد انه لا
سنة بمسده قوله غير مطرد انه لا
ان المراد بكون النسخ نادرا فى الفاعل
انه غير مطرد اى لم يستعمل عند نسخ
كل عامل بل يستعمل عند نسخ
المبتدأ فانه قياس فلا
يرد عليه منع عدم
الاطراد لوجود
الكثير المطرد بحيث
ما قال ج ص
بسبب

قوله وحرف الشرط بالنصب عطف على اسم ان اى يدفع بان الحرف فى الفاعل لا يمنع
الفاعل عن فاعليته وان زال اعرابه بخلاف المبتدأ فانه بعد النسخ يزول
عنه الابتدائية قوله على ما وضع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة
الى الفاعل فى مفهومه قوله محسوس اى مسموع مولوى عبد الحكيم

www.alukah.net

يخلف عامل المبتدأ فانه عدمي معقول وقوة المؤثر
يقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدأ
ولا يعارضه ما ذكره في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه
بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولانه ما عداه
يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الكل
اصل فيه لقيامها مقام كلماته قوله ولانه يحكم اليه الكل حكم
ولانه يحكم عليه بمبتدء فله استيفاء وهو فضيلة وكمال
قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل
فيه قوة ان مع الفعل قال اسند اليه الاسناد تهنا بمعنى
النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية
مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة قوله بقرينة
ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قال
او شبهه او للتنويع لا للشك او التشكيك قوله اي

قوله فانه عدمي لانه عامله التجرد عن العوامل اللفظية قوله ولانه ما عداه يصلح ان يرد عليه اي ما عدا المبتدأ من المرفوعات بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد عليه قال السيد قدس سره في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند السيد كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة وقد حكم عليه فيها بما هو فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل وقس على ذلك قوله فهو ام المرفوعات اي اصل المرفوعات بناء على ان كل شيء يرجع الى اصله ليس فيه

قوله لقيامها مقام كلماته فيكون اصل عدمه مقام كلماته وقوله راجعا اليها يحتمل مقام بعض تعدد فان بعضها لا يقوم مقام بعض اخر وقوله وهو يحكم عليه بمبتدء اي يجوز تعدد خبر مبتدء واحد بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدد الفاعل وقوله فله استيفاء اي عليه استيفاء الاخبار وشمولها لها وقوله حقيقة او حكما هذا التعميم بمعنى اليه بناء على ان اسناده اليه ما كان او اسناده الى الخوف في تعريف الفاعل وعرفه بانه ما كان له قوة يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بمعنى المشتق فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور ولو اريد بالاسناد الاسناد الذي يصح السكوت عليه كما في زيد في قولك يحكم عليه بالمشتق فاعل الاسناد التعميم لكون الفاعل فاعلا لاسناد الفعل بل كلما يحكم عليه بهذا المعنى اسناد المصدر كليا بهذا المعنى بمعنى ما ذكره الشيخ اذ الفاعل لا يحكم عليه بمعنى كل مشتق بل البعض وهو الفعل او الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفي والمشبهات من قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق والمصدر العامل فيه قوة ان مع الفعل ليس فيه شاهد على ان الاسناد الى الضمير يعني

قوله ناقصة كانت او تامة ليدخل في التعريف فاعل المصدر والصفة اذا لم يكن واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة للظاهر قوله او مفروضة ليدخل فاعل فعل الشرط قوله او للتنويع يعني ان المحدود نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل والثاني ما اسند اليه شبهه قوله لا للشك اي شك المتكلم او تشكيك السامع يعني ليس معناه ان الفاعل احدهما من غير تعيين حتى يناسب مقام التعريف

قوله الجملة حالية بناء على ان قوله على جهة قيام به متعلق باسند فلو جعل قدم عطفا عليه يلزم الفصل بين اجزاء العمل بما ليس معمولا له واما جعل الجار والمجرور متعلقا بقدم بان يكون المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقة قيام به ففيه ما يجيء من ان الفعل لا يكون على طريقة القيام وانه يستدعي القسم التقديري اما ما يكون على طريقة القيام واما ما يكون على طريقة الوقوع عليه وما قيل ان جعلها حالا خال عن الاستقامة فهم فلعل وجه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من ان الجمل الواقعة قيودا يتاخر منها مضيها ومستقبلها وحالها بالنسبة الى ما جعلت قيدا له لا بالنظر الى زمان التكلم ولذا وجب في الماضي المثبت الواقع حالا ايراد قد ليقرب الى الحال الذي وقع فيه عامله ويدل على اتصاله به فيحصل المقارنة بينهما فلو جعل قدم حالا افاد ان التقدم حاصل الى زمان التكلم على الاستمرار المتصل به وليس كذلك والجواب عنه ان الاتفاق الواقع في التعريف للتعبير عن مفهوم ما الا فالمعنى ما هو المسند اليه الفعل او شبهه مقدما عليه وتقديم قد لمجرد رعاية الضابط قوله لانه مقرر اسناده لولا ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة وتكرار الله لكان مقررا له ولهذا قال اذا زيد قام تقول الحكم دون قام زيد قوله ولو اريد الاسناد قال المص في شرح هذا التعريف القيد لدفع توهم دخول زيد في زيد قام في حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى الضمير المستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى الفعل ولما كان الاسناد الى ضمير شيء اسنادا اليه بلوغه عباية عنه وليس هذه دلالة مستفادة من اللغة بل ان الفعل مسند الى ضميره وهو مسند الى زيد والا لزم ان يكون زيد معمولا للفعل وان لا يكون مولاه قوله لانه الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل على ما تقرر في الاصول مولوي عبد الحكيم

مولوي عبد الحكيم

www.alukah.net

المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد
تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد
في قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز
التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيدا في قام زيد قام
فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير لم يحتج
الى الاضمار وتغيير محل الموجود اهون من اثبات
المعدوم ولهذا قالوا ليس فزيدا ضربت الا النصب
ولا يلزم عليهم نصب كلما لم اصنع لان الفعل لا يقع
عليه وكذا حكم اخواته قوله اي اسناده واقعا اشارة
الى قوله على جهة قيامه به متعلق باسناده وصفة لمصدره
فيجب ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيء لان
الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك
قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله بقي عملت هذا العمل

قوله لم يحتج الى الاضمار بخلاف ما اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير فيه فلم يكون فاعلا له قوله
وتغيير محل الموجود بان اعتبر زيد المقدم مؤخرا اهون من اثبات الضمير المعدوم لفظا قوله الا النصب
لا حتياجه الى اثبات الضمير المعدوم بخلاف ما ان فيه تغيير محل الموجود قوله ولا يلزم عليهم اه جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال فح يجب النصب كما في قولنا ابا النجم قدم اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع مع الرواية
عنه بالرفع وحاصل الجواب ان
الفعل اعني لم اصنع لم يقع على
كله حتى ينصب به على المفعولية
بل وقع على ما اضيف اليه كل فلذا
تعين رفعه وذلك لان المعنى لم اصنع
ذلك الذنب لا لم اصنع كل الذنب
فانه يفيد انه صنع بعضه بناء على
ان النظر توجه النفي الى القيد
قوله اي اسناده لان ما يفيد ان قوله
اسناده واقعا حال يحصل
المعنى واما من حيث اللفظ
فيحتمل ان يكون الجار والمجرور
ظرفا لغوا متعلقا باسناده ويحتمل
ان يكون مستقرا صفة لمصدر
محذوف وليس نصا في الاحتمال
الثاني وان كان ظاهرا فيه
قوله لان الفعل اه لان القيام
وطريقته امر نسبي بين الفعل
والفاعل ليس حالا من احوال
الفعل اللهم الا على التجوز

قوله اي قيام مدلوله اما على حذف المضاف او ارادته من ضمير الفعل على الاستخدام او جعل
نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله وبهذا اندفع ما في بعض شروح
من انه لو اريد بالفعل المعنى الحدثي لزم استدراك قوله او نحوه وان اريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاع
ضمير قيامه اليه لان القائم المعنى الحدثي لا الفعل الاصطلاحي مولوي عبد الحكيم

قوله لان المصدر المجهول آه اى مصدر المجهول لا يوجد مدلوله فى الخارج اصلا بل هو امر اعتبارى مطلقا
لانه لم يصدر من الفاعل الاحدث القائم به لكن تعلقه بالمفعول لتوقعه عليه حصل له وصف اعتبارى
وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذى يعبر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير عن القيام بخلاف مصدر المعلوم
فان مدلوله قد يكون امرا موجودا كالضرب والعلم وقد يكون امرا اعتباريا كالموت والبعد والقرب فيمكن
التعبير عن القيام او لا يمكن كل مصدر معلوم موجودا كان التعبير علامة طريقة القيام لا علامة اتصاف
قوله لكن فيه تامل اى كون القيام عبارة عن ثبوت الموجود تامل وهو ان القيام قد يكون حقيقيا كاتصاف
الجسم بالبياض وح يكون القائم موجودا وقد يكون انتزاعيا بان يكون الموصوف فى الخارج بحالة يمكن
انتزاع العقل منه هذا الوصف نحو زيد اعمى وح لا يكون الوصف موجودا والجواب ان هذا مصطلح
ارباب المعقول واما ارباب العربية واهل العرف فلا يفهمون من القيام الا الاتصاف الحقيقى ونحو
زيد اعمى عندهم سلب الاتصاف بالبصر ففيه سلب القيام لا قيام السلب قوله فتعبير وتعبير القيام اى
ثبوت موجود لا قوله او فى التعبير بان يكون تعبير القيام الا ان يكون مشبها لوجه ما قوله فعلى هذا
معناه ان يكون تعبير القيام بالاسناد الذى هو نفس القيام عن المراد لا متناع
للتغير بمعنى ان كلمة فى للتعبير لا للظرفية قوله قلنا
على ان يكون الفاعل الذى اسناده نفس القيام كضرب زيد خارجا عن التعبير بما تامل فى تعبير التعبيرات فرادا
مائلة الى الاسم جوهر لان كل اسناد بصيغة المعلوم ولا علامة فى حكمها مولوى عبد الحكيم
للقيام الخ اى لا يكون فلا يكون على صيغة المعلوم اسنادا على طريقة القيام او سماه بالمعقب بسبب
آخر تحقق بتعبير آخر فيكون
فى قوة ان مع الفعل المجهول

قوله اى على طرزه آه الطرز والهيئة والطريقة الحال يقال فلان على طريقة واحدة اى حالة واحدة
والتكلم المتلبس بهذا التكلم بفلان اى اشبه به فعطف بعضها على بعض فرب من التفسير قوله اى ذلك
علامتها او من لوازمها لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم
وصف للفعل لم يصح الحكم باتحادهما اولا بان الحمل على سبيل المبالغة والمراد ان ذلك من لوازمها او علامتها وكلمة
او للتخيير فى التعبير قوله لان القيام
ثبوت امر موجود اى يعبر عنه مفهوم
القيام كون القيام امرا موجودا
فى الخارج وبالضرورة يكون ما
يقوم به ايضا موجودا لامتناع
قيام الموجود بالمعدوم قوله والتحقيق
ان نسبة الى ان القيام نسبة بين
الطرفين قد يعبر صفة القيام
فيعبر بثبوت الموجود لا وقد يعبر
صفة لما يقوم به قد فسر باتصاف
الامر الموجود قوله والتعبير عنه اى
عن ثبوت الموجود لا ليس الا
بصيغة المعلوم فلا يكون علامة
طريقة القيام الا كونه على صيغة
المعلوم مولوى عبد الحكيم

العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقه وشكله
قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك
ركيب علامة صفة قيام بابت نسبت
علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود
لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم
لان المصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه
تامل والمراد بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت
شئ لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله فى المعنى او التعبير
فتعبير تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذى
هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا قوله
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان
للمصدر المجهول لانه فى قوة ان مع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل
والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين
البصريين قال وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابوه لكان

قوله لكان نصا فيما قصده وهو ايراد مثال الفاعل على شبه الفاعل لان ابوه لا يمكن ان يكون مبتدا
وقائم خبره لكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدا وقدم خبره قوله وفيه انه لو كان اه
كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على موصوفه كما اذا كان الخبر فعلا مسندا الى المبتدا يجب
تقديم المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قام اقول وقع في مواضع عديدة من معنى اللبس
ان زيدا قائم ابوه يحتمل ان يقدر
ابوه مبتدا وان يقدر قائم
القائم وما ذكره المحشي من لزوم
الالتباس مندفع لما ذكره
في شرح التحفة في خاتمة باب
مسائل المتفرقة ان المانع
من تقديم الخبر الفعلي في نحو
زيد قائم هو حصول الالتباس
على تقدير جواز التقديم بين
الفعلية والاسمية وهو مشكل
ولا شك ان مفاد الجملتين
مختلف ففيه ان الكلام الالتباس
المخل بالمقصد انتهى بخلاف زيد قام
ابوه اذ مفاده على التقديرين
واحد لعدم افادة التقوي
فتدبر قوله كما في زيد قائم اصوب
زيد قائم الا ان اسم الفاعل لا يعمل
بدون الاعتماد فلا التباس
في زيد قائم عند التاخير بالفاعل
اللهم الا ان يحمل على مذهب
من لم يشترط الاعتماد في عمله
قوله مع انه اوضح بخلاف الاصل فان
فيه خفاء لكونه مستعملا لمعان كثيرة
غير المبتدا عليه والقاعدة والمقيس عليه
وما ثبت انه نظرا الى ذاته قوله كالمفعول الاول فان المفعول الاول آخذ والثاني ماخوذ قوله وكذا
الحال في المفعول بلا واسطة فان مرتبة مقدمة على مرتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء الفعل اياه لبيب

نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا وقائم
خبره لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم
قال والاصل الخ هو في اللغة ما يبتني عليه شيء وفي الاصطلاح
القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما
آثر هذه العبارة على تلك الاولى ان يلي مع انه اوضح
واحسن لما عاما الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل ايماء
الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز
هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتني عليه بعض الاحكام
كما بينه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى
استماع الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا الاصل فيما هو
بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه
كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله
الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول

الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه
من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء
بعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال
ان الماء بالطبع يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك
الاقتضاء بعارض مسخن قال ان يلي لم يقل ان يليه مع انه
اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان
الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة
احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم
لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل داخل في
قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما
ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل

قوله الحاصل اه يعني ان اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاما واصلا حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب
تاخيره او يترجحه ولا يحتاج الى امر آخر لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحان البعد واصلا يعوض امر ومتمنعا
بعوض آخر فالمراد بالانتفاء في عبارة الشارح الاولوية الغير الواصلة الى حد الوجوب ليكون بناء الى الواقع الوجوب
والامتناع كلاهما على طريقة واحدة وهي بيان امر عارض على الاصل قوله تشمل شبه الفعل اه كون الضمير راجعا الى
احدهما المدلول عليه باذكر قدم عليه قوله فوضع اه عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقا
بناء على ان الحرف اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول
وفي تقييد ان الفعل بالمسند اليه
اشارة الى ذلك مع افادة ما
ليس معنى قول المص لا واصل فيه
ان يلي الفعل ان وليه غير الفعل
خلاف الاصل في قوله الاصل
في الحال ان يكون نكرة بل معناه
ان الاصل ان يلي الفعل المسند اليه
فحط الفائدة نفس العدد و
الجزء الاخير اعني الفعل قوله لزيادة
التمكن لان اعادة الاسم الظاهر الدال
عليه بخصوصه يدل على كمال عنايته
المتكلم به قوله لان نسبة الفاعل
فان النسبة الى الفاعل الموجود داخلة في مفهوم
الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى
المفعول به فانه لازم له خارج عن مفهومه
وتوقف فهمه على فهم المتعلق باعتبار
توقف فهم لازمه اعني النسبة يدل
على ذلك جواز تنزيله منزلة اللازم
وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل
قوله داخل في قوام النسبة القوام
بكسر القاف نظام الشيء على ما
في الصحاح والمقوم في اللغة
راست كردن يعني ان طرفي
النسبة مقوم للنسبة في الوجود
والتعقل اذ لا يمكن وجودها
وتعقلها بدون الطرفين
والحال خارجا عن حقيقتها
مولوي عبد الحكيم

قوله ومقوم المقوم اه فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون احتياج الفعل اليه اشد من احتياج المفعول وسائر المعمولات الى الفاعل مولوي عبد الحكيم

قوله فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل اه

www.alukah.net

قوله يدل على ذلك الدلالة اى دلالة برهان ان وهو ما يدل على التصديق بالحق فقط من غير دلالة على علة وجوده
في نفس الامر وهنا كذلك فان اسكان اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علة في الخارج
فان قيل ان معنى قوله يدل عليه انه يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج باسكان اللام فهو تعليل المعلل ليس بشيء
قوله تلك الدلالة اى دلالة ان فان وضع الاعراب الذي محله آخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية
والجمع والمخاطبة يفيد التصديق

كذلك الفاعل له الدلالة على ما هو في قوة النسبة كان في
جزئه قوله ويدل على ذلك دلالة ان كي ان السابق
دل عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب
الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتقديمه
قال فلذلك اللام للتعليل فتفيد ان كون الولي اصلا
علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما
للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على
العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب
الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك فيه لجمع
بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور
وان كان مترتبا على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لكونه
على تقدير التساوي وبما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع
عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو نيد رتبة تقدم الشيء

وان لم يكن موجودا لكونه كلية برأسها لبيب
اى دلالة برهان لم وهي ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الامر معا والتصديق به وهنا كذلك كي لا يخفى لبيب

اى رتبة كون مدخول اللام علة لما يتعلق به لبيب

عدد

وان كان الاصل تقدم الفاعل على سائر المعمولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفعل المقدم للزوم الاضمار قبل الذكر قوله لكنه يدل على قيام اى ليس الحال انه لولا الاصل المذكور انتفى الامتناع المذكور نحو شبيه على تقدير التساوي وبما في بحث لانه على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل مقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول الضمير مقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير التساوي وما قيل ان المضاف اليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبته فعلى تقدير التساوي يكون الضمير الفاعل والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير ففيه ان معنى كونه كجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما بآخر لا انه في مرتبته لتأخره منه لفظا ورتبة لكونه قيدا له مولى عبد الحكيم

قوله كون الشيء الخ اى ليس المراد بالتقدم الرتبي هنا ما هو المذكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في الرتبة الحسية
او العقلية سابقا على آخر اذ لا ترتب بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا بل المراد التقدم في الشرف اعني
وجود حالة يقتضي التقدم في الذكر سواء قدم او لم يقدم ففي الوقف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم
متقدم على الجاهل في الرتبة قوله لشدة اقتضاء الفعل اى لشدة اقتضاء الفاعل يعني ان الفاعل والمفعول في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء
الفعل المتعدي لهما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم ويفرق
بينهما في هذا الاستدلال اشارة الى

تقدم الشيء على آخر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية
للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو في
حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب
فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب قوله
خلافا للاخفش وابن جني بسكون الياء فانهما جوزا
اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كما اقتضاء الفاعل
وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل فهم يستدعي تقدمه
على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك
وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى
قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة
والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ
لولا الضمير لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار

ان اختلفا فانما هو اذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم وجر
مفعول مؤخر واما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في
الدار او كان الضمير المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب
غلامها هند فيمتنع الارجاع قصد
عليه في المعنى قوله وفيه انه لا يقتضي اه
اى على تقدير تسليمه وبما في شدة
اقتضاء الفعل والا فالفعل يكون
النسبة الى الفاعل ماخوذا في مفهومه
اشد اقتضاء له من المفعول قوله انه
لا يقتضي تقدمه اه فيه بحث لان
ما هو الواجب تقدمه على الضمير وهو
حاصل على تقدير تساويهما في المرتبة
لا تقدمه على الفاعل قوله تجويز
ذلك اى الاضمار قبل الذكر مطلقا
في الصورة المذكورة مع قولهم في
باب اه فانهم يضمرون الفاعل
في ضربني واكرمني زيد ويلزمون
الاضمار قبل الذكر قوله تجويز الاضمار
اه فان العمدة لشدة الاحتياج اليه
وكون الفعل مشوبا بينه وبين
اليه فتحمل فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف
الفضلة مولى عبد الحكيم

وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من
ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكر جائز ههنا لان
حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره
يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني تقتضي
الغاء الاول فالاسم الظاهر قلوا ظهر لم يفد كونه
ملغى قوله جزى ربي الجملة دعائية والمراد
بالكلب العاوي اما شرار الناس او حقيقتها
قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عوايا صاح
انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل
بان الدعاء قد اجيب قال لفظا تمييز اي اذا انتفى
اي تلفظ دون تقديره بيت
لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان احتقار
الفرد متضمن لاحتقار جنسه خصوصا اذا لم يكن الفرض
متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم

قوله وقد يقال آه في الفرق بينهما وفي
باب التنازع اومئنا الى الضرورة في باب
التنازع قوله لم يظهر كونه ملغى فلانه
من الاضمار بخلاف الاضمار في المثال
المذكور بان لو ضرب غلام زيد زيدا
فانه لا مانع منه فلا يتحمل ان يرجع
غير ضرورة قوله عبد الله ... عمر
العوا بضم العين ... يشغل من باب ضرب يضرب

المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل
الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد
المتقابلين الى الآخر قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد
بعد التخصيص شايع قوله نحو ضرب موسى جبلي فان
القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن
اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال
ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله
بعد الا بشرط توسطها بينهما اي بعد الا الواقعة
بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي
يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط
بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل
على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا

قوله يعني ان التقديم اه قال ان دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم غير مذكور في الشرح لقلة
تعرض المحشي اي التقديم الثابت في الاتمام مشروط ثبوته بشرط توسط الا اذ لو قدم الا مع تقدم
الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الا والمستثنى منه اعني المفعول بالفاعل وذلك غير جائز
فيمتنع التقديم فضلا عن ثبوته مولوي عبد الحليم

قوله المخل بالمقصود قيد الالتباس بذلك اذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجهان كما يجوز
الوجهان في اقام زيد قوله مع رعاية النظم الطبيعي اي مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول
على وجه يقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه قوله وقائل ان يقول اه وذلك ان يلزم امتناع
التقديم في نحو هذه الصورة واما الدليل على جوازه وان تدخل في ضابطة الخلم فان معنى قولهم وجب
تقديم انه لا يجوز تقديم المفعول عن الفعل كما قيده في قوله اولا ان
مضمرا متصلا فالالف ويجب
تاخير منصوب الفعل عنه لو اشتبه
مفعول المنصوب بغيره بسبب التقديم
كما في ضرب عيسى موسى اذ لو قلت
فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم
مبتدا والمؤخر قوله لالتباسه بالاية اه
فانه يجوز ان يكون ضرب مسندا الى
ضمير موسى او عيسى مفعولا له فيخل بالمقصود
وفي تقييد الاسمية بالصفة احتراز
عن الالتباس بالاسمية التي لا تخل
بالمقصود بان يكون ضرب مسندا الى
عيسى وضمير المفعول العائد الى
موسى محذوفا فانه لا يقتضي امتناع
التقديم بل في تكون الجملة ذات وجهين
بالفعلية والاسمية قوله هذا ظاهر بهذا
ذكر الشارح حيث قال وانما قلت في
اول باب المسئلة اذا ذكرت قبل الاسناد
مفعولا خاصا لانه اذا كان المفعول عاما
نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يلتبس ان مفعول
زيدا وقيد على الاحتمال لانه لم يبق بعد
احد يمكن ان ينصب زيدا كما
كان فيما ضرب زيدا الا عمرو الكن
ان نصب عمرو غير زيد وقد اورد
على دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل
خاصا لانه لا يصح تقديما في نحو ما
خلق الله مثله على احسن الصنع الا لو
فانه لا يصح فيه ان يكون المقدم خبر
كل واحد وزيد فلا ينتقض نقضا على القواعد الادبية فان مدار بابها ما يقع في الحي وترك وكلام الامير
لنزه بل خالقيته تعالى احسن الصنع فالالزام في جواز ان يكون يوسف غير مخلوقية له تعالى على احسن الصنعة وهو حق
فالقاه صفات غير حسنة الصنعة الا ان يقال معنى قولنا ضرب زيد بسوط الا عمرو اقحم ضاربية بالسوط عليه مع جواز
مضروبية لزيد في نحو وما يلحقه اهل ان محط الفائدة في الاثبات والنفي هو القيد كما تقرر في محله واما اثبات
فلكون معنى قولنا ما ضرب احد الا زيدا نفي الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة
في سياق النفي واثبات ضاربية واحد مبهم له فان نقض النفي بالا لا يقتضي ثبوت الحكم لواحد مبهم
على سبيل البدل اذ لا عموم للنكرة في الاثبات واذا انحصر ضاربية واحد مبهم في زيد يكون الحصر وبه الخ

مشروط بتوسط بينهما لما سيذكره قدس سره قوله فلا يجوز
الشرح في جواز تاخير الفاعل اذا تقدم المفعول
عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم
الطبيعي لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس
المخل يقتضي امتناع المفعول على الفعل في نحو موسى
ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود
قوله فلمنافاة الاتصال الا تفصيل اي للزم خلاف
المفروض قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظايره
حتى كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا
كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد
حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قوله لانها لو قدم
المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي
وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم

قوله الا ان يكون تابعا له لكونه في حكم المتبوع قوله او معمولا لغير عامله يجوز ايضا اذا لم يبق الا الموت
ضاحكا فان ضاحكا معمول رايتك كما ان اذا لم يبق معمول له فليس ضاحكا في غير الاجنبي عن
عن عامله قوله او مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد قوله فكانه تعليل على المتفق اي اذا لم يكن
تقديم المفعول مع الا جائزا عند الاكثرين فتقييد الشرح وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الا بينهما
اما لحمل كلام المصنف على وجوب
التقديم المتفق عليه بين النحاة
او لميلانه الى ما ذهب اليه
جماعة من جواز تقديم المفعول
مع الا قوله واما عند اكثرهم
بعضهم جوزه مطلقا وبعضهم
منعه مطلقا وبعضهم فصل فقال
ان كان المستثنى منها
مذكورين والمستثنى
بدلين جاز
والا فلا
وما زيد فانه من الفاعل والظرف
قوله استثنى من الفاعل عبد الحكيم
مفرغان استثنى باداة واحدة مع ان
المحذوف بين باداة واحدة
مستثنى من الظرف العام المقدر
من لا يتبعك ويجوز عمل
هو معمول لا يتبعك
بل هو معمول بعد المستثنى بها اذا
ما قيل الا في بكفيه رايحة
كان نظر فانه بكفيه رايحة
من الفعل
ملا عبد الحكيم

لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه
فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او
مال الى ما ذهب اليه جماعة قوله لاحتمال ان يكون
معنى ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة
من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف وللجوزين ان
يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم
اراذلنا بادي الرأي اي بلا روية قوية وقد يرد
بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي
الرأي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
قال واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلة او صفة
ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة

قوله عند من لم يجوز اه ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضرب غلامها جاز لتقديم الفاعل
على المفعول لان الفصل بين الوصف والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول
اذ الاتصال بين الاولين اقل مما بين الاخيرين ملا عبد الحكيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه (فاعله) هند رجل ضرب غلامها (فاعله) قال وجب تأخيره لم يقل
وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل قال
لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد واللام
للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث
قوله لان التقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور
الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه
فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ
وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان
الفعل موضوع لما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى
بالفاعل كما يؤتى بالفعل عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل
غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال

قوله فاجواب المنطبق اي لا يخفى ان
كون المقصود تعيين الفاعل لمعنى صدر عنه
الفعل يقتضي تقدير المبتدأ بان يقال
هو زيد لا تقدير الفعل فانه لا يدل على
صدور الفعل قوله
لانه هو المقصود في الجملة الاسمية اي المقصود
بالجملة الاسمية حمل شيء على المبتدأ
لا يخفى وزان ان يكون تعيين
المبتدأ فلا تفيد الجملة الاسمية
الفاعل وفيه اسناد الحدث الى
بهو المقصود من الجملة ومن ذكره
وتعيين الفاعل مستفاد
فهما الجملتين مستقلة لا منها و
عدم كون الفاعل مقصود
وتقديمه من ذكره فيها بيت
قوله ولان الفعل موضوع في الكلام وقد ذكر فيه ان اراد صيغة الفعل
مذكور فيه فمسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير الخبر ايضا مذكور وان اراد
انه موضوع بطريق الاسناد الى شيء فمم لانه مذكور بطريق الحمل بيت
قوله وغير متردد في الحكم الخ غير حال الذي فيه قائم وتقدير الفعل
يفيد تقوي الحكم بواسطة الاسناد فلا يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن تعيين الفاعل بيت

قوله فانه جملة اسمية قال الشيخ قدس سره والصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام
بالفعل او لم لكنه كما زيد الا تخصيص اول بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلب جملة اسمية
في الجواب دون التنبيه على اصل السؤال وقد بين هذا المعنى في حاشية شرح التلخيص فارجع اليها ان شئت وفيه بحث
لان الاستفهام انما يكون بالفعل وكذا اذا كان المسئول عنه الفعل اما اذا كان المسئول تعيين الفاعل
فالاستفهام بالاسم اولا لا تقول
ان المسئول عنه بالهمزة
فاصل من قام ازيد قام ام
عمرو ام خالد لكونه عن تعيين
الفاعل لا اقام زيد ام عمرو
ام خالد بيت

والمثال المفروض مبتدأ الا فاعل يطابق السؤال فانه
جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم
تقديم المسئول عنه قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد
لان الباء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال
نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
يحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وليس
لان المناسب للمقام ان يدعو ان الضارع والمخطئ
لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان
يبكي عليهما دونك لانك فرد خاء ونقمة قوله بقرينة السؤال
المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للتباس
والتردد وهو منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب
قوله لخصوصية اللام لا لاجل كما هو الظاهر وح يراد بالخصوصية
خصوصية غيره ويحتمل ان يكون للوقت وح يحتمل خصوصية وخصوصية غيره

بين الفعل ومفعول ما لم يسم فاعله
فانه يتبادر بان طريق البكاء
ارسنا التباس الفاعل والتردد فيه
اي نزل سبب السؤال وهو لفظ المبني
للمفعول منزلة المسبب وهو السؤال
في جعله قرينة على الفعل المقدر بيت

ان خصوصية الامر مرجحة للاخذ بالخصوصية
لان خاص اخص

بفرضها

قوله حكاية حال ماضية لان الاطاحة مقدمة على الاختباط في الحصول فكان مقتضى النظم مما اطاحت
الطوائح اورد بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحال الماضية والغرض منها
في زمان التكلم او بغرض المتكلم في تقرير الزمان الماضي قوله قد يورد مستانفة لبيان نكتة الحكاية
قوله اذا كان الامر بالا خلافا فيه اذا كان غريبا قد يورد ايضا لصورة الحال نحو الله الذي يرسل
ارسل الرياح فتثير سحابا

مولوي عبد الحكيم

قوله متعلق بقطع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكفي
برائحة من الفعل لا بسببه المقدر لان هذا البكاء بطاقوته
لا بالمقوية مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله وتخبط
مما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال
اذا كان الامر بالا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله
والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة
حتى يقال اختبطني فلان وصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها
بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف
الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات
على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل مائل
وانق يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب قوله
لطوائح جمع ملقحة من الالقاح البستان كرون يقال
ريح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية

قوله يقال ريح لاقح او فيه اشارة الى وجه تانيث مفرده وهو ان صفة الرياح والريح مؤنث واما الملقح الذي
هو صفة الفحل من قوله الفحل الناقة فيقال في جمعه ملاقح في الصحاح الملاقح الفحل الواحد ملقح قوله ولا يقال
ملقحات في الصحاح ريح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر وقد قيل الاصل فيه ملاقح لكنها لا يلقح الا
وهي لقيحة لان كان الرياح تلقح بخير فاذا انشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك اليه مولوي عبد الحكيم

قوله لانها امكن من الموصول يعني التي اهلكتها الطوائح
من الاموال قوله وما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية
وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لا يتبين
سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا
انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح يزيد مما لا يلايم
لان علة هلاكه باي سبب كان وايضا الطوائح بصيغة
الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا للهلاكه قوله اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير
بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او
حرف يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير فرقة ثبت المقدر وذلك
فيما بعد لو خاصة نحو لو ان ذات سوار لطمتني فان لو
للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل علي ويحتمل ان يكون

مصدرية لانها امكن من الموصول يعني التي اهلكتها الطوائح
من الاموال قوله وما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية
وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لا يتبين
سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا
انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح يزيد مما لا يلايم
لان علة هلاكه باي سبب كان وايضا الطوائح بصيغة
الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا للهلاكه قوله اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير
بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او
حرف يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير فرقة ثبت المقدر وذلك
فيما بعد لو خاصة نحو لو ان ذات سوار لطمتني فان لو
للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل علي ويحتمل ان يكون

البكاء

قوله السليقة الطبيعة يقال فلان
يتكلم بالسليقة اي بالطبيعة الشعر
تعليل قوله فائدة ذلك الخ
تعرض لبيان فائدة ذلك
الابهام مولوي عبد الحكيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله واصله ان رجلا اه يحكى ان جاءت اسيرة بلاد عبسة فامرته ام المنذر له ان تقصد ناقته لها وكان من
عادة الجاهلية اذا قصد في المخمصة فخرها فقيل له في ذلك فقال هلذا فروى انه لطيمة جارية بما فعل فقال
لولا ان ذات سوار لطيمة يعني لولا لطيمة من كان كفا لما بان ذلك علي قوله لانا نفهم اه اي نفهم حين الجواب
بنعم لنسبة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة لافادة تلك النسبة لانها حرف ايجاب غير مستقل بالمفهومية
لكن لم يجر في علما جر نعم ايجاب فكح مخصوص لا نفهم ذلك الا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعده
فيما نحن فيه لبيب له

للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن يؤاصله
ان رجلا شريفا لطيمة امة قوله فحذفت الجملة انما تقدر
جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها
لانها حرف غير مستقل بالمفهومية قال واذا تنازع
الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب قوله واقتصر على الفعل
يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر
على الاقل او الاصل على الفرع قوله في اكثر من فعلين نحو
كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت
على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول
عند البصريين والاول هو الاول والبواقي كالثاني
عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع
واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه
التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين

قوله لان اعتبر في التنازع اشترط بعضهم في التنازع ان يكون الفعلان متقاربين احترازا من
ضرب ضرب زيدا فان التاكيد لا يقاوم المؤكد لكونه تابعا فليس هذا من باب التنازع
وكذا اذا كان اسم الظرف متقدما او متوسطا لان الفعل المتاخر لا يقاوم المتقدم في العمل وبعضهم
يجوز صحة كونه في موقعه معمولا لكل منهما على البدل فاعتبر التنازع في صورة التقدم والتوسط
واما التاكيد فلكونه عين المؤكد خرج بقوله الفعلان مولوي عبد الحكيم له

قوله اذ هو طالب اه بخلاف صورة تاخر الاسم عنهما فانه عين تحقق المطلوب مفقود وحين
تحقق المطلوب المزاحم موجود وكذا الحال في التعليل الثاني قوله والمؤثر هذا على تقدير
تنزيل التاثير الاصطلاحي بمنزلة التاثير الحقيقي مولوي عبد الحكيم له

بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله
اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب
والمزاحم مفقود او هو المؤثر والاسم قابل والمانع
مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه طرفا لنسبتهما
وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب
الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق
بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين
لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو
مبدأ للتحقق قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع اي لا يابى من حيث انه واقع في
ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما لتصور التنازع

قوله بوقوعه اي لوقوعه بخصوصه او بعمومه مع تعلقه
من الافراد والتثنية او بعموم ازيد
منه كما في حسبتهما او منطلقين
منطلقا فان منطلقا من غير ملاحظة خصوصه
كلا الفعلين عند الخصوصية
اليه الافراد والتثنية وعند الاصل
الاول الاحاد قوله بحسب الاصل الطبع
ما ينبغي عليه الشيء وطبع سجية الفعلين كالاد
والاول حالة الوقوع الطبع فالمعنى ان يتوجه
قولهم يوافق الوقوع الطبع ما يجب عليه
الفعلان المدلول الاسم اما بحسب
تحققهما اي تحقق وهو حالة الشيء وقعا
عليها فانهما وقعا على الشيء المشهور
الشيء طرفا لنسبتها وهذا على ما هو
موضوعة للاعلام فيه اي توجه
موضوعة للتصور السابق اي بحسب خصوصه
او بحسب المدلول الاسم اما بحسب
المعنى السابق على تحققهما
معنى الفعلين وهذا على ان الالفاظ
موضوعة للصور الذهنية وتحققهما
معنى ان تركيب الكلام
انه لا شك في ان ترتب المعاني
على وفق ترتب الذهن فلا بد
وحضورها في الذهن ثم ان تصور تلك المعاني على نحو يتعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد
ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات والتصور التفصيلي
مقدم على تصور الثاني وتصور يتعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ وتدل عليها دلالة
اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبدأ لها ان
التصور الثاني مبدأ للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعاني انما هو في التصور الاول
لعدم تعدد متعلقهما فيه لا في التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقهما في الحالين مولوي عبد الحكيم له

www.alukah.net

قوله منطلقا اه هذا على تقدير ان يكون التنازع في منطلقا واعمل فيه حسبتهما على راي الكوفيين او ظننتهما منطلقين
مفعول حسبتهما واما على تقدير ان يكون التنازع في منطلقين فنقول ان منطلقين لا يابى عن وقوعه
معمولا للفعل الاول بل يابى عنه افراد مفعوليه والتخالف بين مفعوليه قوله لا يابى عن وقوعه معمولا
بغير ذلك الفعل لان المتصل لا يكون معمولا الا اذا اتصل قوله فظهر الفرق بينهما اي بين منطلقا وبين الضمير المتصل
حيث يتصور التنازع في الاول دون الثاني مولوي عبد الحكيم

ولا يخفى ان منطلقا في حسبتهما منطلقين
منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل الناصب يابى
عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع
في ذلك الموضع يابى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل
فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره
كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم
ولا يستتر في الحاضر نعم لو كان بدل انا هو او كان
الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك
فالانسب ان يقال يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال
فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والا ليس
ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة التنازع
فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين

الا ان المفعول الضروري قد يلجئه الى ترك الالغاء فيه ولا
يطرد الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه
اي عدم امكان ظهور قطع التنازع
هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع
اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك
ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى
ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم
صحة التعميم قوله وحرا المص بالتنازع الخ لانه
المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه
الاصل السابق على راي البصرية فاحتيج الى الاستثناء
ويوافقه على راي الكوفية فيكون من تفاريع الاصل
السابق واما ذكر اقتضاء المفعول فلتتميم البحث
قوله فلهذا خصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر
الواقع بعد الاحكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص ارتط

قوله هذا اذا كان الفعلان اه اي عدم امكان ظهور قطع التنازع في الضمير المنفصل الواقع
بعدهما اذا كانا متوافقين في اقتضاء الرفع لا مانع الا الحذف والاضمار المخالف للمتنازع فيه
اما اذا كانا متخالفين فيتعين القطع بالاضمار المخالف للمتنازع فيه كذا اذا كانا متوافقين
في اقتضاء النصب فانه يتعين الحذف ولظهوره لم يتعرض له المص قوله ولا يخفى ان عدم
دفع ما يتوهم ظاهر من
ان في بعض صور التنازع
في الضمير المنفصل يمكن
قطع التنازع بالحذف
او الاضمار كما عرفت فلا
يصح اخراج التنازع
في الضمير مطلقا عن قاعدة
التنازع بالتقييد بقوله
ظاهرا قوله في بعض الصور
وهو الضمير المتصل والمنفصل
المرفوع قوله في عدم صحة التعميم
اي تعميم الحكم وعدم تخصيصه
بالظاهر بان يقال اذا تنازع
الفعلان اسما بعدهما قوله لانه
المناسب الاظهر ان يقال لان
المص بصدد بيان احكام الفاعل
والتنازع الذي يكون في الفاعل
ويمكن طريق قطعه اضمار الفاعل
من احكامه بخلاف مطلق التنازع
فانه احكام الفعلين واما ما ذكره
المص فيفيد لان بحث التنازع
مسحة براسها ليس من تتمة
الاصل السابق والا لذكره
عقيب ما عبد الحكيم

قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم
يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب
بانا ندعي المهملة لا الطلبية لصحة المهملة على تقدير اطلاق
الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان
طريق القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين
في هذا المقام اي في مقام ما ضرب واكرم الا انا
او الا زيد مطابقة الكل في مذهبه لانهم يوافقونه
هاهنا فانه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل
الا كذلك قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ انه
جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع
وح يكون الجزاء قوله فان اعملت او اهملت
الذي هو جاز اعمال كل منهما او فيختار كما في بعض
النسخ قوله ليس هذا قسما ثالثا من التنازع

قوله لعل المراد اي مراد الشارح بقوله يا نيكون طريقة قطعه اضمار الفاعل ان يكون طريق قطعه ذلك قياسا وذلك ممكن في الاسم الظ الواقع بعد الا باي اراد الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع فيه مع الا في احد العاملين نحو ما ضرب الا هو وما اكرم الا زيد فلا حاجة الى التخصيص المذكور لا خراجه قوله ولا يجاب الخ اي لا يجاب عن الاعتراض المذكور بانا ندعي القضية المهملة اي بدعوى الاسم الظ اذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه اضمار الفاعل ويكفي في صدقها تحقق ذلك الطريق كما في بعض صور التنازع في الاسم الظ فلا حاجة الى التخصيص لان كل اسم ظ يقع فيه التنازع في الفاعلية يكون طريق قطعه الاضمار حتى يرد النقض بالاسم الظ بعد الا ليحتاج الى التخصيص قوله لصحة المهملة اه تعليل للنفي اي لا يجاب لان المهملة تصح على طريق تقرير اطلاق الاسم عن قيد تقرير اطلاق الاسم الظ بان يقال اذا تنازع الفعلان اسما ويكون لهما تنازعا يكون طريق قطعه الاضمار ويكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الاسماء الظواهر فلا حاجة الى القضية بالظ لاخراج التنازع الواقع في الضمير قوله قال الشيخ الرضي تائيد لما ذكره الشارح من ان امتناع القطع على طريقة غيرهما قوله في مذهبه وهو اعمال الثاني وحذف الفاعل في الاول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر قوله الظ الخ لقربه من الشرط والترتب اما باعتبار العلم او بتاويل فلا يخلو عن هذا الا لاقسام اذ لا ترتب لتحقق اقسام الشيء على تحققه اذ تحققها وجود وح قوله يختار عطف على الجزاء وقوله فان عملت عطف على قوله واذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية قوله وح يكون الخ اي اذا جعلته بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون ما مع ما عطف عليه معترضة بالفاء كما في قوله فاعلم فعلم المرء ينفعه قوله هو جاز اعمال كل منهما المدلول عليه بقوله ويختار البصريون اعمال الاول والثاني والكوفيون الاول فيقدر قبله ويكون يختار معطوفا عليه قوله في بعض النسخ اي بالفاء لا يخفى ركاكة اجتماع الفاءات الثلث مولوي عبد الحكيم الملقب بلبيب له

قوله لانه تنازع اي التنازع المذكور في المتن تنازع في ظاهر واحد وهذا تنازع في ظاهرين فهو خارج عن المقسم ولم يقل لان وحدة المقسم يعتبر في كل قسم كما تقرر في محله وهذه الصورة من اجتماع القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا في الكلام لا حاجة الى اعتبار قيد منقاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة في كل قسم مما يناقش فيه في محله قوله كما يدل عليه الظ اسقاط لفظ كما قوله والعامل فيه معنى فعل يستفاد اه وقال الشارح الرضي ان فقد يكون في الفاعلية على قوة فقد يتنازعان في الفاعلية وما ذكره المحشي اظهر لعدم الاحتياج الى التاويل مولوي عبد الحكيم له

التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل
عليه افراده وتنكيره ايضا قال مختلفين حال
والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في
قوله فقد يكون لرجوعه الى التنازع الفعلين المدلول
عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس
الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في
ان العامل فيه فعل توهمي قوله لقربه اي القرب
الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل
بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه ان
قلت اذا كان القرب مرجحا كما ينبغي
ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتي
الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله
ان اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند

قوله لان القسم اقوى اه ليس معناه ان القسم في نفسه اقوى في اقتضاء المصدر لما صرح به الرضي
ان القسم ضعيف في نفسه لان تاثيره في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى
الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت
بل معناه ان القسم في المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى في
اقتضاء المصدر والمصدر لا يتحقق بدون ما يتصدر عليه فيكون القسم اقوى في اقتضاء الجواب

تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واوا
الشرط فمرتبته لان القسم اقوى في اقتضاء المصدر
بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير علم
ان الغرض من التفسير انكان منحصرا في دفع الاشتباه
وازالة الحيرة كما في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه
رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لكن المفسر
نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان
مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا او غير ذلك فمنهم من منع
وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا
فلا يزيل الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه
وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لكن
قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه ولذا
التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار للمفعول في

قوله لان القسم اقوى اه اي مرتبة القسم في اقتضاء الجواب دون الشرط مع قربه الا ان الشرط في اقتضاء الجواب لما كان اقوى في نفسه يجوز ان يؤثر بجوابه ايضا كما نص عليه الرضي بخلاف الفعلين فانهما في مرتبة في اقتضاء المعمول لتاخر المعمول عنهما وترجيح الثاني لقربه قوله اعلم اه اشار ببيان الضابط الى فائدة قيد في العمدة اي ان المراد بالتفسير ما يكون مفسرا في الجملة قوله في جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة والفضلة نحو قوله تعالى فقضيهن سبع سموات قوله لان المفسر نص قاطع للالتباس والحيرة في المرجع قوله لانه جاء اه يعني في صورة حذف الفاعل متنف في اللفظ وفي صورة اضمار الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل ابهامه بالمفسر في الجملة ولا شك ان انتفاء الفاعل في نفسه اشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره مولوي عبد الحكيم

قوله ظرف اه اي باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حالا من فاعل ضمرت اي متجاوزا عن الحذف قوله قد ينزل منزلة الجوامد لان المصدر موضوع لحدث البسائط عن النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه وان كان لازما له في الخارج فيمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل معتبرة في مفهومه لبيب

في نحو حسبتها مطلقين الزيدان مطلقا لاختلاف
اللفظ افرادا وتثنية قال ودون الحذف ظرف
لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة
مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف
كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا
انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل
عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم بحذف
الواو والياء في الاول والواو في الثاني لسبب التقاء الساكنين
وقد اجيب عنها اما عن الاول فلان المصدر
قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا
تقديرا واما عن البواقي فانها من باب تقدير
الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب
التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في

قوله فليس اه قال الصبان في بحث المصدر ولا ينزل ذكر فاعله قوله فانها من باب تقدير الفاعل فنحو ما ضرب واكرم الا انا ليس من باب حذف نسيا واحرى بقولنا الفاعل لا يحذف عدم الحذف نسيا لبيب

واذا كان مقدرا والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجدان كل منهما معمولا به مش معمول الآخر لبيب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله لزم ان يكون الخ لما في المفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى
وتقديرا والثاني ان يجعل نسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما يبنى الفاعل
عند بناء الفعل للمفعول به واعلم انه لو اريد بالمحذوف ما جعل منسيا في اللفظ ولكن يصرح به اصلا
اندفع هذا البحث فان المحذوف في التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار
اما في المثالين الاولين فظ واما في المثالين الاخيرين فاذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحا كما لبيب رح

باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي
في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم فلم يكن
من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود
الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب
ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم
الا انا فبانه في عداد المستثنى وزيه ومن تزي
بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر
فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول
للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله
واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعد الواو
والياء كان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل
قال خلافا للكسائي اصله يخالف قول قول الكسائي
خلافا قال وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول

قوله في مثل ما ضرب واكرم الا زيد
اي في صورة يكون بعد الا اسما ظاهرا
فانه من باب التنازع الذي
لا يكاد قطعه على طريقة البصريين
والكوفيين قياسا على ما مر الا
ان الاستعمال على الحذف فلو كان
المحذوف فيه نسيا لزم وجود الفعل
الاول والثاني بلا فاعل وفي اعلم
ان هذا البحث انما يتم لو سلم
الجميع كونه من باب التنازع اما
لو جعله من قبيل ما ضرب واكرم
الا انا في ان كلا منهما من باب
تقدير الفاعل على ما في الرضي
من ان المنفصل والظاهر المرفوعين
الواقعين بعد الا لا يجوز ان يكونا
من باب التنازع على الوجه الذي
التزم احد الفريقين قطعه كما
لا يخفى ولعل في قوله والاقرب
اشارة الى ما ذكرنا من وجه
اندفاع البحثين المذكورين
قوله فبانه الخ خلاصة الاعتذار
عن الاول ان المراد بقولنا
والفاعل لا يجوز حذفه ان
الفاعل اذا كان باقيا على
صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة
فلكونه في زي المستثنى ولباسه واما في الثاني فلكونه مدخول الجار لزوما ولكون فعله كان الفاعل
مستترا فيه وخلاصة الاعتذار من المثالين الاخيرين انهما داخلان في سد شيء مسده لبيب رح

الاضمار

قوله بمنزلة المؤثرات الخ الحقيقة عنده هم في دوران وجود الاعراب معها كدوران وجود
الاثر مع المؤثر الحقيقي وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر
الى كل واحد منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة مولوي عبد الحليم

قول الفراء قوله روي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد
العلتين على معلول واحد وذلك ممنوع لان العوامل
النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله وروايته
المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة
عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولكن
يجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار
الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جاز انه
جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز
بل يقول بما نقل عنه او بان تقول جاز اعمال الفعل
الثاني فقط من جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز
كذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك
قال ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء
لتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد

قوله اتصاله به بقرينة قوله في الاول
فانه ظ في ان الاضمار بمعنى الاتصال
وليس كذلك لانه قد يكون بطريق
الابراز نحو اكرمني وضرب الزيدان
فيراد منه الاتصال الذي هو
قريب منه قوله على تقول بما
نقل منه اي اي من التشريك
او بانفصال الضمير عن الاول
بايراده بعد الظرف او بان
تقول فاعمال الثاني فقط قيد
يستفاد من ترتب الجزاء
اضمرت الفاعل على الشرط كما لو
يخفى وعموم الحكم لجميع المواد مستفاد
من اطلاقه لبيب رح

قوله شرط استغنى اه عبارتي
البصريين واما عند الكوفيين
فالمقدم هو الجزاء لبيب رح

الشبكة
www.alukah.net

قوله ولا يحسبن الذين بالياء اى علما تكون الفاعل الذين يبخلون اذ على تقدير التكون
فيه ضمير راجع الى الرسول صلى الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين يبخلون على حذف المضاف اى
بخل الذين يبخلون كما فى تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية بانه يجوز
ان يكون المفعول ضمير الراجع الى البخل باعتبار صيغة المرفوع مقام المنصوب ولا خفاء انه تكلف
لا يناسب الاستدلال بظاهر الآية

قوله هى امتناع حذف ليس
العلة الجونة مجرد امتناع
الحذف بل مع كونه عمدة
فانه حينئذ يناق الذهن
الى كونه مفسرا بما ذكر بعده
لا لمحض التفسير كما يناق
فى ضمير الشأن وضمير ربه
بسبب كون ما بعدها
لمحض التفسير مولى عبد الحكيم

مفعولى باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون
المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد
مفعوليه لزم حذف بعض اجزاء المفعول الواحد وعترض
عليه بانه يجوز فى السعة وغيرها وان كان قليلا لانه
كلا منهما فى الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله
هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر فى الفضلة اعترض عليه بان العلة الجونة
للاضمار قبل الذكر فى الفاعل هى امتناع حذفه وهو
متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر
فى الفضلة لا يقتضى عدم الاضمار مطلقا بجواز الاضمار
بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ
والمبتدأ والخبر بالاجنبى وهو قبيح قوله على اختيار

ولكن اذا صار فى تقدم
اسم موجود يصير كون مضمونا
مفعولا فى الحقيقى كما يرى
علمت موجود

قوله او الوجه المختار ولا يجوز ان يقى على الاستعمال المختار لان اعمال الثانى اذا كان مختارا
كثير الاستعمال كيف يصح ان يقى فان اعملت الاول اضمرت المفعول فى الثانى على الاستعمال المختار
قوله على اتفاق الطائفتين اى البصريين والكوفيين متفقين على كون الاضمار على تقدير اعمال
الاول مختار لان الثانى اقرب الطالبين فاذا لم يحط بمطلوبه من الامكان كان الاولى
ان يشتغل بما يقوم مقامه
حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه
وانه موجد الاغراء قوله ولا
لزم اى ان لم يحمل على اعمال
الثانى بان يكون كثير مقبول
باذم لزم حذف المفعول فى
الثانى اعنى اقرا فيلزم
الحمل على الوجه المرجوح اتفاقا
فهذه الآية دليل البصرية على
اختيار اعمال الثانى وكذلك
قوله تعالى آتونى افرغ عليه
قطرا قوله اى اضمرت اى
يعنى ان قوله الا ان يمنع متعلق
بمقدر بحذف المضاف او
بجعل المصدر حينا كما فى ايك
حقوق النجم ملا عبد الحكيم
اى ان كانت فى الحسن وكانت
لا يرد ولو فى كانت
ارجاع ضمير المفرد الى الجمع

المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما
كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم
اقرؤا كتابيه على اعمال الثانى والا لزم حمل الفصيح
الكلام على الوجه المختار المرجوح قال الا ان يمنع
مانع اى اضمرت فى جميع الاوقات الا وقت منع
مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول وتاويل المفعول الاول بطلوا احد بعيد قوله ولو
اضمر شيئا خالف المرجع قال الشيخ الرضى جاز مخالفة
الضمير للمرجع اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى
من التلبيس سبب
فان كانت واحدة فبلا ان كون نسائه والضمير للاولاد
فيجوز جئنى وجئتهما ايا الزيدان منطلقان فى التوضيح
بحث للفرق المبين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى
انه لا يتصور النزاع الا مبنى على ان تاويل المفعول الاول

قوله للفرق البين بين الاصل والفرع فان فى الاصل اعنى الآية ارجاع ضمير المفرد الى الجمع
ولا شك فى جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفى الفرع اعنى ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد
ولا يتضمن التثنية لبيب سه

www.alukah.net

قوله لا يقال القائل ان يقول آه نقض له لدليل الكوفيين يعني ان استدلالكم بالبيت على اختيار
اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه لكنه غير جائز لاستلزام حمل البيت على حذف المفعول
الثاني وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر ولذا استدل البصريون بقوله تعالى هاؤم اقرؤا
كتابيه على اختيار اعمال الثاني حيث لم يقل اقرأه فما قيل ان اعمال الاول مختار عند من

بكلوا احد مما لا يعبا قوله لما استدل لا يقال لقائل
ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول
والا لزم حمل الكلام على الوجه المرجوح وهو حذف
المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن
قوله لا في معينة للعينة زندكانه وانجه بان
زندكانه كنند والمراد هو هذا قوله وقول امرء القيس
صريح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب
عنه قال كفانه بدل او بيان لقوله قول امرء قوله على تقدير
توجه كل من كفانه الخ ان قلت هذا اذا كان لم الطلب
معطوفا على كفانه اما اذا كان الجملة حالية او
معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الف و
قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط
والاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس

يدعيه سوء حذف المفعول
من الثاني او ضمير ليس شيء
او معاضية في المقدمة يعني
قوله وامرء القيس اعمل الاول
يعني دليلك وان دل على اعمال
الاول اعني رفع قليل لكن
عندنا ينفيه وهو لزوم الحمل
على الوجه المرجوح بالاتفاق
قوله لانا نقول آه حاصله منع
الملازمة المستفادة من قوله
والا لزم حمل الكلام آه يعني على تقدير
اعمال الاول لا نم لزوم الحمل على
الوجه المرجوح لان الحذف انما
يكون مرجوحا اذا لم يكن لضرورة
داعية اليه ومنها ضرورة
الوزن عند الاضمار داع
الى الحذف فما قيل انه اذا جاز
حمل البيت على غير المتنازع
لا يكون الضرورة داعية الى
حذف المفعول ليس شيء لان منعه
على تقدير توهم الفعلين و
اعمال الاول كما يدل عليه
قضية الملازمة قوله او معطوفة
على الشرطية اي مجموع الشرط والجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون فلا يلزم هذا الف لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتا فيلزم ثبوت الطلب المنافي
لعدم السعي وفيه انه على التقدير الاخير لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط وقد قال في المغني
انه لا بد من ارتباطهما اما بعاطف او عمل اولهما في ثانيهما نحو انه كان يقول تسبحنا او كون ثانيهما
جوابا للاول او نحو اكرم لا يجوز قام وقد زيد قوله للزوم تقييد آه وهو يستلزم تقييد الجزاء
بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد كما قال مولوي عبد الحكيم

قوله تنبئ عن ذلك اما واو العطف فلانه يقتضي مغايرة المعطوف عليه واما الاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام
او كلامين متصلين بجملة سواء في الابهام ففي نبوه بحث لانه صرح في المطول بان قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم
خليلا اعتراض لا محل له من الاعراب وفائدته تاكيد وجوب اتباع ملة المدلول عليه بقوله قبله واتبع ملة ابراهيم
حنيفا الا ان يقال ان الاكثر في الاعتراض ان يجيء بغير التاكيد قوله لان نفي السعي مستلزم يعني المطلب لم يقل
انه عينه كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستلزام كان في اثبات المقصد فالزيادة عليه زيادة قوله لان الكفاية
اي كفاية قليل من العمال موقوف
على ان يكون الطلب لا لذاته وجه
لمعينه ولا يتوقف على الطلب
البليغ كما لا يخفى قوله وجعل نقيض اي
لاستلزامه جعل نقيض بناء على
ان المعطوف على الجزاء جزاء فيكون
التقدير لو انما سعى لا في معينه
لم اطلب قليلا من العمال قوله فلا يدل
عليه صريح الشرطية فان مفادها لزوم
الكفاية للسعي الذي هو عبارة عن
الطلب قوله يلزم ح اي اذا قدر
مفعول لم اطلب المجد يلزم عدم صحة
الاستدراك لانه عبارة عن
حفظ الحكم السابق نفيا كان
او اثباتا عن ان يدخل فيه
ما بعده الخ وهو يقتضي مغايرة
الكلامين اثباتا ونفيا وعلى
هذا التقدير يكون مفعول لم اطلب
بعينه مفعول لكن ما اسعى
اعني بثبوت طلب المجد قوله
قلنا لا نم آه يعني ان عدم صحة الاستدراك
انما يلزم اذا كان لم اطلب
معطوفا على الجزاء داخلا تحت
لو فيكون معناه بثبوت طلب
المجد مع انه لا يجوز ان يكون جملة

دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض
تنبئ عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي
الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من
الطلب ونفي الاخص لا يستلزم نفي العام قلنا
المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج
الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزامه عدم
السعي وجعل نقيض الشرط جزاء له قوله وعلى ثبوت طلبه
المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي فظاهر من
ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية
فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان قلت
يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا
لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية
او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت

حالية من فاعل كفانه مقيد التقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد او معترضة بين الشرط والمعطوف عليه
او معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير يكون باقية على معنى السلب مقيدة بعدم طلب المجد
في الزمان الماضي ويكون قوله لكنما استدراكا وحفظا له حول زمان الحال والاستقبال في
ذلك الحكم المنفي مولوي عبد الحكيم

www.alukah.net

قوله ولو سلم آه اي لو سلم كونه معطوفا على اجر مفيد الثبوت طلب المجد فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار
اصل الفعل اعني طلب المجد بل بانظر الى الوصف بالمؤثل او الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع اعني
ولكنا اسر بهذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل انه لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى
في تحصيل المال لادى معيشته لكفى قليل من المال ولم اطلب المجد فما توهم متوهم ان سعيه ليس بمجرد ادنى
معيشة بل له ومجد فاستدرك بجعله
اجر والمجد والاظهر ان يقال ان لكن
ههنا لمجرد التاكيد كما في لو جاءني
زيد لاكرمته لكنه لم يجئ فاكدت
بما افادته لو من الامتناع كذا
في منح اللبيب والاتقان عبد الحكيم

انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا
لكنه يطلب في الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو
سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد
بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان
ذلك انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم
انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة الماضية اذ من
شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنى
فدفعه بقوله ولكنا اسعى آه لكن يجوز ان يناقش في الوجه
الاول بان القرينة على اعتبار المجد ابيت اللعن وهو
مقيد بالمؤثل في المناسب لا التقييد به مطلقا قوله لشدة
اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في
الاحكام قال كل مفعول فيه ان المتصور في التعريف
الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اقحم للاشعار

تقدير المجد الموصوف

قوله المتصور آه لان بيان موضوع الشيء
وكشفه من غير ملاحظة الافراد

قوله اقحم للاشعار بالطرد اي يكون الحد شاملا لجميع افراد المحدود
فهو تصريح بما علم ضمنا احتياطا بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم
والاخص اذا كان المقصود التميز فالجملة الاقحام در آوردن چيزى
در چيزى بعنف مولوى عبد الحكيم

للاشعار بالطرد قال حذف فاعله بالمعنى المذكور
لا الفاعل التحقيقي فتدبر والنقض بانبت الربيع البقل
لان الفاعل بالمعنى المذكور لا محذوف قال واقيم هو
اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله
مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير قال الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه
اراد بالعام اشهر اوصافه او اراد به الشخص جنسه
ويجوز تقدير معطوف اي فعل ونحوه قال ولا يقع
اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان
المناسب ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول
الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا
لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني
نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل

قوله اراد بالعام اشهر اوصافه يعني ان الاكرام
بالفعل لفظا فان قلنا بوضع الالفاظ
لانفسها وصفا اي ما هو موصوف بزيادة
اشهر اوصافه في الجملة من بين اوصافه فافهم
التفضيل بهما الزيادة مطلقا كما في قوله
ان تفضل الاسلام اي فعل الاسلام فدل ان المراد
الجود الاخص المجهول مطلقا قوله او اراد بالجملة
على تقدير عدم القول بالوضع لنفس الجنس

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله وقالوا الخ وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين قوله مع اختصاره
لعدم الاحتياج ح الى قوله كذلك قوله للتنبيه اه بناء على ان المشبه به في الاغلب يكون اقوى من المشبه
في وجه الشبه قوله وان اتفق الكل اي كل النحاة في امتناع وقوع المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل
او كل الفاعلين الاربعة المذكورة في الامتناع موكول عند الكل

مسئلة

وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر
لشيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك
الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله
لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره
للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول
الثاني والثالث اهم من الامتناع في هذين
المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح
الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز فيهما
مقام الفاعل قوله بلا لام يتبين باللام ايضا لا يقع لانه
ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم
مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه
مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية
لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل

قوله ليس من ضروريات الفعل اذ رب فعل
بلا غرض لكن عنا كذا في الرضي وفيه
بحث حكمي قوله وكذا المفعول معه اي
ليس من ضروريات الفعل اذ رب فعل بلا مصاحب
ورب فعل بمصاحب بلا مصاحب

الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز
ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل
ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا
لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه
يوجب امتناع التأديب والقول بان المنصوب
جواب لم دون المجرور تحكم والقائل ان يقول
ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل
المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر
لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه
مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال للعلية
فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب
للتأديب قال تعين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين

قوله ولا يصح السؤال اه يعني لو لم يقم المفعول له
مقام الفاعل يكون الحكم بانه لا يصح السؤال قبل
تمام الحكم وذا لا يصح لانه ليس جوابا ح
ح تقدير السؤال قبله فيكون المجرور
ملا عبد الحكيم

قوله وقرأ جعفر بنصب قوما وانما بما كانوا يكسبون مقام الفاعل قوله لبناء الفعل للمفعول
المجهول اي في بحث لما ذكر الشارح في بحث المصدر ان صيغة العلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة
المجهول اي في بحث لما ذكر الشارح في بحث المصدر ان صيغة العلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول
صيغة مشتركة بين ما قام به الحدث وبين ما وقع عليه والآلة وغير ذلك كما صرح به المطول من ان ابتناء الفعل على غيره ما
وكون اسناده الى غيره على تقدير قصد النسبة الايقاعية مما صرح به المطول من ان ابتناء الفعل على غيره ما
ان يوقع عليه مجازا وفيه اقامة غير المفعول مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد يكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما في

فاشم وجوبا لانه اولى اسند الا بالقراءة الشاذة
في قوله تعالى لولا تنزل عليه القرآن بالنصب وقراءة
ابي جعفر المدني يجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة
عاصم وكذلك نجي المؤمنين على اضمار المصدر قوله
لشدة شبهه بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول له و
كون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا اذ لا يصار
الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم
لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام
اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي
متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان
التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه
مجاز عقلي ولا يكون المجاز العقلي مع وجود ما هو له
قلت باي علاقة تنسب الى الزمان والمكان والمصدر

قوله والاظهر ان يقال ان ذلك لانه يجوز
حمل الضمير على المصدر وقد ارتكب المجاز
مرادا انه لا يمكن الحقيقة العقلية
عند امكان الحقيقة لبيب لـه

قوله ولا يمكن المجاز العقلي لوجود ما هو له يتنقض بقوله تعالى فهو في عيشة راضية
فانه مجاز عقلي مع وجود ما هو له والجواب ان المراد وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما
فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به
لبيب لـه

قوله قلت النسبة اه لا يخفى ان المعتبر في المجاز العقلي مشابهة الغير لما هو له في طلبة الفعل حيث فسره بنسبة الفعل
الى غير ما هو له اي لا رجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في طلبة الفعل وانما مشابهته اياه في نوع الاسناد
كما يشعر به بيان المحشي تغير معتبر ولذا لم يبين موضوع البيان العلاقة في بحث المجاز العقلي قوله وهو النسبة الاولى
اي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كائن لاجل هذه العلاقة وهي كونها شبيهين بالمفعول به في الحلية وتأثير الفعل

والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا اما النسبة الى
الاولين فلان هذا الفعل لما كانت موضوعا لان
ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان
محلين للافعال وهي مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى
يعرفا بها كانا مشبهين بالمحل القابل واما النسبة الى
المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير شديد
في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي
نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه
مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف
الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة ح ليست الا
ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار
مضروب فيها لا انها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل
في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل

وان اختلف جهة المحلية وهي
فان محلية المفعول به باعتبار القبول
ومحليتها باعتبار الظرفية وتأثير
الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع
عليه وتأثيره فيها باعتبار الوقوع
فيها وهو ايضا نوع تأثير حيث
يعرفان بتلك الافعال فيقال زمان
الضرب ومكان الضرب قوله فلانه
اثر الفعل اي يتحقق الفعل المطلق
فيكون مفعولا به لمطلق الفعل قوله
هذا التحقيق اي تحقيق العلاقة بين
المفعول به وبين الزمان والمكان
والمصدر يقتضي نقل النسبة الايقاعية
اه فيه بحث لان اللازم من التحقيق
المذكور ان نسبة الفعل المجهول الى
سائر المفعول لعلاقة كونها مشبهة
بالمفعول به لا كون النسبة اليها
الايقاعية وان ذلك انما هو على تقدير
قصد التجوز في الاسناد قوله وهذا
النقل اه اي نقل النسبة الايقاعية الى
سائر المفاعيل فيما اذا كان مفعولا

بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول بالواسطة فلا نقل لان حرف الجر كاف من اعتبار الوقوع عليه تجوزا في الطرف
هنا حقيقي كما كان قبل الاقامة لا مجازي لا يخفى ان المحشي اعترف هنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول به قد
يكون حقيقيا فقد انهدم ما سبق من اسناده الى غيره مطلقا مجاز عقلي وبان نسبة الفعل اليه لا تقتضي شبهه
بالمفعول به بجعل الفعل واقعا عليه تجوزا بل كونه من طلبة الفعل كالزمان في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور
والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا بلا واسطة يقتضي نقل النسبة الايقاعية وجعل
مفعولا به تجوزا بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة تحكم لبيب لـه

www.alukah.net

قوله ما ذكره من نقل النسبة الايقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول بالواسطة قوله فينبغي ان يتعين اه لكون النسبة اليه نسبة الى ما هو له والى غيره مجازية ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث لان مدار الاقامة في مقام الفاعل على اعتنا المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل ولا دخل في ذلك لكون النسبة اليه حقيقية او مجازية قال الشارح كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتحصيل الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك مفوض الى اختياره قوله مع ان التصريح بخلافه فالاكثرون على انه اذا فقد المفعول به يساوي البواقي في النيابة كما في المتن وبعضهم رجح الجار والمجرور لانه مفعول لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعيين المفعول بالواسطة قوله وجب تنبيها كيلا يحتاج الى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الايقاعية وفيه انه اذا كان المقصود تعلقه بها كتعلق المفعول به فما بالغة مولوي عبد الحليم قوله هذا لا يقال في شرح الرضي بشرط الفائدة المتجددة في لو ما ينوب عن الفاعل للا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان في موضع كان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها قوله ما سيذكره من قوله وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمفعول تقييده به او ما يؤدي مؤداه كان يقال فالجميع سواء اذا كان اسناد الى مفيدا لفائدة متجددة او اذا صح نيابة مولوي عبد الحليم

هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي هناك شيئان احدهما ان ما ذكره يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبة الاسائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد فرقا لك نقلا قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سيذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة

قوله بلا واسطة هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم وايده بان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور المذكور ليس باسم فمعنى قوله شبيه بالفاعل مجرورة شبيهة بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القائم مقامه هو الجار على ما هو ظاهر كلام الكشاف حيث قال عليهم في محل الرفع وعبارة الشارح وكلام الجمهور ابن مالك في التسهيل وتوجيه ما

قال ابو علي في الحجة ان الاعراب المحلي مشروط بان لا يكون لذلك المعرب اعراب لفظي فلا يجوز ان يقع في نحو مررت بزيد وعمرو ان عمرو معطوف على عمل زيد بل على محل بزيد فلو حاقبة الا هذا القيد لان مقصد الشارح ان مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل لفظا في كون كل واحد منها من متعلقات الفعل ومعنى في ادائه معنا لا الجار والمجرور اما مفعول به اولا وفيه ثم الخشني لم يتعرض لبيان غرض الشارح من هذا الكلام مع انه اهم بالذكر ولعل غرضه دفع ما اورد الفاضل الهندي من ان قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المص فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك المفعول به بالواسطة وظاهر الدفع ان التشبيه باعتبار انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لا باعتبار انه مفعول ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم في استعمال الفصحاء مثل المفاعيل والتنصيص لكون اقامته محققا وفي تحصيل الكلية معنى قوله مثلها

بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يطرح القول بالشبه قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر لغة ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد اه قوله اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة

قوله اذا وجد المفعول به بالواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعين للاقامة وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا في الحقيقة واقتضاء الفعل اياه اشد اقتضاء تقول مررت بزيد في يوم الجمعة امام الامير مرورا شديدا هذا على طريق القياس ولم اجد فيه نقلا قوله فلا يطرح لانه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة فيه واما قال الناظم ان قال ان النسبة المذكورة مبنية على مذهب الجمهور قوله لكان اخصر لعدم ذكر الشرط واظهر لعدم الاحتياج الى تقييد ما يشبه بالمفاعيل لفظا ما يصح نيابته وفيه ان صح هذا الاستدراك انما يلزم اذا قيد البواقي بما يصح نيابة وفسر مولوي عبد الحليم

قوله صورة الجر آه فالمفعول بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا واسطة اتم
مشابهة من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة عنه قوله حتى يلزم ان لا يكون آه لان استوار ما يصح
نيابته في الصحة وما لا يصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الادوات سواء وجد المفعول به في الكلام او لم يوجد
علي عبد الحكيم سكنه الله في دار النعيم

ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا
لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر
لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت
ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يسبق
اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها
موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء على
قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى
ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت
اولا من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم
قوله واما عند علامه الخ ان قلت يجوز وقوع الالتباس
بالرفع المفعول الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق

باق لان الثاني خبر ولان دل على انه مفعول ثان لكنه
لا كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا وهو
اولا بان يقوم مقام الفاعل الكن ان يقع الخبرة
والالتباس وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قال ومنها
المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل قوله او من جملة
المرفوع بيان لحاصل المعنى لا ان من للتبعيض و
يحتمل ان يريد البعض بتقدير المضاف اي من جملة
افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ
والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا
كان مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة ولهذا
لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون
خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع
مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى للتقدير

قوله اي في باب المبتدأ والخبر دفع لما يرد من ان كونه مسندا اليه اصل في المبتدأ والادخل للخبر في ذلك اما وجب
افراد الضمير وحاصل الدفع ان الكلام على حذف المضاف اي الاصل في هذا النوع من الكلام ان يكون المبتدأ
مسندا اليه وكونه مسندا اليه ضرورة وانما لم يعمل على ان الاصل فيهما ان يكونا مذكورين مع ظهوره
لان التلازم متحقق على تقدير حذف احدهما ايضا لكونه مقدرا في الكلام مولوي عبد الحكيم

قوله تهنا انما قال تهنا لان العامل المعنوى فى المضارع تجرده عن النواصب والجوازم او وقوعه موقع الاسم
قوله لزوم اطراده وانعكاسه الاطراد التلازم فى الوجود اى كلما وجد الحد وجد المحدود والانعكاس
التلازم فى الانتفاء اى كلما انتفى الحد انتفى المحدود وبجمعهما يتحقق المساواة المستلزمة لحصر كل منهما فى الآخر
قوله لانه اكتفى الخ واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح بمجرد الارادة على ما هو مذهب اهل السنة من
تخصيص الارادة بنفسها من غير
حاجة الى داع قوله بدلالة صورة
التصريح اى التصريح بالحصر
ففيه اشارة الى الجواب عن
قوله مع ان الحصر مستفاد
وهو ان الحصر والانحصار مستفادا
من مقام التعريف بناء على
اشتراط المساواة لانه ليس
صريحا فيه لجواز التعريف
بالاعم والاخص اذا اريد
التميز عن بعض ما عدا المعرف
فاورد ضمير الفصل للتصريح به
قوله لان صيغة الفصل الخ
كما نص عليه فى المطول ففيما
نحن فيه يفيد حصر القسمين
على المبتدأ لا حصر المبتدأ
على القسمين حتى يكون ردا
على من جوز قسما آخر له اعنى
اسم الفعل قوله وكونها اى كونها
لحصر المسند اليه بناء على ما زعم
العلامة من انها كما يكون
لقصر المسند يكون لقصر المسند اليه

خبر مسند اليه كما يطلق كثير من النحاة قوله واشتراكها
العامل المعنوى وهو تهنا تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئ او اسناد شئ
اليه قال هو اى بصيغة الفصل الدالة على الحصر تهنا
دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من
مقام التعريف لزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى
فى بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء
او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان
اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر
المسند لا حصر المسند اليه والوسط فلذلك فيه تاكيد الحصر
لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند
والوسط انما لا يصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ
عند المص فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد

قوله فهي لتاكيد الحصر اى هى تهنا لتاكيد الحصر بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا
من شئ آخر يكون الفصل لمجرد التاكيد وتهنا كذلك لان المسند اليه اعنى المبتدأ معرف باللام
فيفيد حصره على القسمين نحو الحسب هو المال اى لا حسب الا المال قوله فنقول الخ زاد نقول لان
هذا البحث من نتائج افكاره بخلاف التوجيهين السابقين فانهما من فاضل الهند

قوله ولا يخفى الخ اذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه واسم لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل او
التعريف للرد على من زعم ان اسم الفعل المبتدأ لان المحصور المبتدأ المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك
قوله لم يرد آه بل اراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا اليه
والصفة بكونها رافعة للظاهر قوله مثل ضارب آه فانه لم يرد به لفظ ضارب كما فى ضرب فعل ماض
حتى يقال انه اسم لكونه على نفسه
اذا الحمل على زيد ضارب من
حيث دلالته على معنى الوصف
فهو صفة بمجرد عن العوامل
اللفظية مسند اليه واما وقوع
المبتدأ نكرة لتخصيصه بالصفة
قوله يعنى ان العبارة الخ اى ان
المجرد عن العوامل اللفظية وان
كانت ظاهرة فى سلب العموم
اى السلب داخل على الايجاب
الكلى بناء على ان التجريد عدم الوجود
والجمع المعرف اذا لم يكن هناك
عهد ولا استغراق بمعنى كل فرد
وفرد فالمعنى الذى لم يوجد فيه
كل عامل لفظى مولوى عند الحكيم

اراد حصر المبتدأ الذى اتفق عليه ومن الواجب ان
يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ح ليس
للرد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كى يقتضيه
مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ
صفة مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد قوله
او لتقدير او تاويلا وذلك فيما يصح وضع اسم موضعه قوله
نحو ان تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
قال المجرد قيل انما يصح لفظ التجريد مع انه يقتضى سبق
وجوده لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
كقولك ضيق فم البئر قوله اللفظية من قبيل نسبة
الجزء الى الكل قوله اى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل
لفظى اصلا يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة فى
سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام

اى لا يوجد فيه شئ من العوامل اللفظية

قوله ان اللام ابطلت معنى الجمعية اه بناء على ان الحكم المعرف اذا لم يمكن حمله على الاستغراق يحمل مجازا
عن الجنس كما في قولك لا يحل لك النساء وهنا كذلك اذ لا فائدة في نفي كل عامل لفظي لعدم امكانه
قوله وان كان اعم لانه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الايجاب للبعض والسلب عن البعض
قوله واما القول اه اي القول في بيان ارادة عموم السلب من قوله الجرد عن العوامل بان عبارة المتن
ان حملت على العدول بان جعل النفي المستفاد من قوله الجرد عن العوامل جزءا من المحمول ويكون

ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار
سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد
هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان
حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر
وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد
بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان
واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد
وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية
الا خصوص النواسخ قوله ولانه اراد بالعوامل اللفظية
ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر
لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان حرف
الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون
حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف

الحكم بطريق الايجاب افاد عموم
السلب لعدم دخول العموم تحت
النفي وكون كل فرد فرد من العوامل
اللفظية محكوما عليه بالمحمول العدم
كما في قولك كل الناس لم يقم بخلاف
ما اذا حملت على السلب فانه ح
يكون العموم داخلا تحت نفي فيفيد
سلب العموم كما في قولنا لم يقم كل
الناس قوله فغير ظاهر لان الحمل
على العدول في صورة تقديم النفي
على السور بكل وما يعد معناه
بعيد ولذا فرق ابن مالك في كل
الناس لم يقم ولم يقم كل الناس
بان الاول لعموم السلب والثاني
لسلب العموم ملا عبد الحكيم نصه
قوله للان الذهن اه فكل عليه تخصيص
لا مخصص له لا يحمل عليه سيما في مقام
التعريف لان الظاهر اه لان المطلق
ينصرف الى الكامل قوله كالمعدوم
لعدم افادته معنى زائدا قوله اعم
من ان يكون اه يجوز بحسبك لا مجرد
حكما وان لم يكن مجردا حقيقة قوله
ان قلت ينبغي اي ينبغي على هذا التعريف
ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم
ان نحو ان زيدا منطلقا وعمرو مع
ان المصنف جوزه وذلك لان الجواز المذكور
مبني على كون اسم ان مرفوعا بالابتداء
وهو وحده ليس مستقلا بالمعنى المذكور
لعدم تجرده عن العوامل اللفظية نعم
يصح ذلك على ما ذكر قال ملا عبد الحكيم

العطف على اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء
قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان
مبتدأ ولا يجب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت
كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول
اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة
الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس
مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان
العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب
من لا واسمها لان القضية سالبة لا موجبة اه وضوحا
قوله وثانيا قسمي المبتدأ قد اشار به على ان لفظ المبتدأ
مشترك معنوي لا مشترك لفظي كما ذهب اليه
الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في
معنيين قال او صفة لفظية او لاتصال الحقيقية

لكان لكن عملا لاشتغال الظاهر
بالنصب قوله فلدخول اسمها اه
فيه بحث لانه اذا اراد دخولها فيه
باعتبار اللفظ لم تقدم تجرده
عن العوامل اللفظية لفظا قوله
مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي
فلا يكون اسمها مجردا عن العوامل
اللفظية لا حقيقة ولا حكما فلا يكون
اسمها مرفوعا بالابتداء مجملا قوله
لان القضية السالبة اي القضية
المركبة من اسم لا وخبرها نحو ما فلان
راجل فالمراد قضية سالبة معناه
سلب نسبة الخبر عن اسمها وليس
كلمة لا جزءا مع ما دخلها مجزءا عنه
حتى يكون المجموع في محل الابتداء
والقضية بخروج هذا المركب عن
التعريف بقيد الاسم لعدم
كون المجموع اسمها قوله ثانيا
اه اي بالتغيير بالقسم فان
القسم يقتضي وجود المفهوم
المشترك بين القسمين قوله
مشترك معنوي بناء على هذا
جعلهم الابتداء عاملا في كلا
النوعين وتفسيره تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية لا اسناده
شيء اليه ولا اسناده الشيء
ان قلت فلم لم يفسر المصنف المبتدأ
بالمعنى المشترك بينهما قلت

سببا للقسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما باحكام مختلفة قوله كما ذهب اه الخ حيث قال لفظ
اسم مشترك بين معنيين فلا يكون جمعهما في حد واحد قوله والا لزم استعمال اللفظ المشترك وهو
لفظ المبتدأ في قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد اه

www.alukah.net

ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يات بشيء لان استحالة
اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت
لكان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض
بقائم في قائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه
ليس مبتدا لما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا
بكونها غير ما لم يكن صالحا لكونه مبتدا لها ولا يخفى ان
التعريف لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها كقريبة
فانه في قوة منسوب الى قريش قال الواقعة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام والاولى حذف حرف والالف ليكون اخصر
واشمل فيدخل انما وغيرها من كلمات الاستفهام
قوله ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا
الاعتبار لا يناسب التعريف كهل اي واين ومتى وكيف
وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن

قوله وان قال انها لمنع الخلو دون الجمع قال القاضي في حواشيه لكن وان الجمع دون الخلو حيث تناول صدق الحد وهو قوله الاسم للاقسام
الثلثة المحكوم بالجمع فليست بمشكلة التشكيك في التعريف انتهى مقصودة ومع سوال مقدر وهو انه اذا كان الاسم متناولا
للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة او وان المنع للخلو دون الجمع معنى ان كلمة او بالنظر الى نفس مفهوم المعطوف و
المعطوف عليه من غير اعتبار نسبة واقعة معهما لمنع خلو فيجوز اجتماع الصفة بالاسم وتندرج اجمالية وهذا لا ينافي كونها
للانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معهما فاندفع اعتراض المحشي قوله لان استحالة لان القسم الاول
يكون ابدا مسندا اليه والثاني مسندا
والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد
يمتنع ان يكون مسندا ومسندا اليه
قوله فلو ثبت اشارة الى ان عدم
ثبوته قطعي لان ذهابا الى القسمين لكون
اسم الفعل مبتدا قوله لكان بالاستقراء
اي تتبعنا في وجدنا في كلام
العرب مبتدا سواء بين القسمين
قوله لصدق التعريف عليه فانه
صفة وقعت بعد الف الاستفهام
راجعة للظاهر قوله لما هو ذكرناه من
ان هذا القسم من المبتدا ثبت ضرورة
في هذا المثال قوله على ذلك اي التقييد
المذكور قوله فيدخل انما وغيرها
انما قاسم الزيدان وغيرها قائم الزيدان
بالنظر الى حذف الحرف وهل و
وغيرها بالنظر الى حذف الالف
قوله من كلمات الاستفهام نحو
اين جالس خالد ومتى ذاهب زيد
وكيف يصبح انت وكم جالس زيد
وايان ذاهب عمرو قوله للاصالة
اي لكونه اصلا في الاستفهام قوله
لا يناسب مقام التعريف لان
المقصود منه كشف الماهية وبعضها
جهلا بحيث لا يتوهم خلاف المقصود
نعم ذلك الاكتفاء صحيح في المحاورات
بحاشية والمحاورات ليست

قوله على ان من مفعول الضارب وح لا يصح كونه مبتدا فيكون ضارب مبتدا وزيد فاعله ساد
مسد الخبر ومن مفعوله قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله او من باب عموم المجاز وهو ان يراد
باللفظ معنى مجازي ويكون المعنى الحقيقي داخلا فيه فالمراد بالظاهر هنا الملفوظ سواء كان
مظهرا او مضمرا قوله ولك ان تريد الخ لا يخفى ان معنى اللغوي معنى مجازي بالنسبة الى الاصطلاح
فهو ايضا ارادة للمعنى المجازي
الشامل للمعنى الحقيقي الا ان
طريق الارادة مختلفة فان
عموم المجازي مبني على اعتبار
العلاقة بين المعنى الاصطلاحي
والمجازي ان شاء سواء كان
معنى لغويا او لا والثاني موقوف
على تحقق الوضع اللغوي سواء
وجد المعنى الاصطلاحي او لا قوله
لم لم يجتنبوا اه فجوزوا كون زيد
مبتدا ولم يعينوا كونه فاعلا
وبما ذكرناه ظهر ضعف ما قيل
انه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد
قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها
وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم
لتضمنه الاستفهام وتعلق
الاستفهام به او لاشتمال على الاستفهام
يجب تقديمه لان كون تقديم
قائم ضروريا لا يقتضي تجويز
كون زيد مبتدا ولم لا يتعين
كونه فاعلا لا عبد الحكيم

بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لانه ح قائما
صفة صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح ان
يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا ولعل تمثيله
بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول الضارب
وقس عليه ما قوله اما يجري مجراه بتقدير المعطوف
او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظ
معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجز تثنيته
على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتدا
الخ قيل لم لم يجتنبوا عن الالتباس المبتدا بالفاعل
في مثل اقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدا
بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يجوزوا تاخير المبتدا
فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان
كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان

قوله ليس الا فيما اذا كان الخ ح لا يلتبس احد الوجهين بالاخر ولا يخفى به لبيب

قوله ليس الا فيما اذا كان اه فان احد الوجهين لتبادره الى الذهن يوجب التباس الوجه الآخر واختفاؤه على المتعلم اقول يأذكره المجيب من غلبة
التباس جواز الامرين منقوض بجواز الرفع والنصب فان جوز قبل الامرين مع ان الاصل في الواو العطف وبالوجوه المذكورة في التفاسير
فانهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرآن بعضها راجحة وبعضها مرجوحة على الا يخفى على الناظر فيها فالوجه ان جواز الامرين
فيما اذا كان موسطا في الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان هو اسلم الوجهين مختلفا قوله لانه ليس مرفوعا اه فان المقدر

مرفوع بكل المعنى اشتمل على علة الفاعلية
بل بمعنى اشتمل على حركة الرفع وفيه ان
المرفوع صفة مبهمة تحتاج الى اعتبار
الموصوف المكون الجنس فلو اراد فسر
الشطر في قوله اشتمل على اه بالاسم
قيل ان المرفوع من احكام الجنس
يعرف الجنس فيرتفع تعريفه دور فتوقف
بل هذا الحكم معلوم من قوله وشبه المبتدا
والخبر قبل التعريف ليس هذا الحكم مما يعرف
من التعريف قوله وهذا الوجه اسلم اى
التقدير المرفوع اسم من تقدير الاسم لعدم
ورود البحث المذكور عليه لكن تقدير الاسم
اظهر لافراده قال الرضي فلا يتوجه فيه
قوله فالمطلوب الكلي الذي اه هذا
حد مركب الاسم لا مطلق المركب لانه
في قسمة الاسم قال لا يذكر فيه الا قسمان
فلو كان قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا
جميع الحدود التي يصنف الاسم قوله وهو
اذا كان مركبا امتزاجيا اما من حرف وسم
نحو زيد لا عادل ولا جابر او من فعل وحرف
نحو زيد الحوه شرب او من اسمين نحو
خمسة عشر لان المركب الاضافي نحو هذا
غلام زيد او التوصيفي نحو زيد رجل
فاضل والخبر فيه هو الخبر الاول وهو كم
والمركب الاسنادي خارج من هذا التعريف
عند الشارح كما يصرح قوله او لفظا اه
فانه خرج ليس لعدم اعتبار التمشي فيه
بمعنى ولهذا اورد المثال بالمهمل قوله
او حكما بان يصح منع الاسم عنه
قوله المثال المذكور اي نحو زيد في نحو
زيد مع ان الشارح صرح بتقييد الاسم

قوله والجملة ايضا فان قولنا زيد يضرب في قوة قولنا زيد ضارب قوله مع انه مصرح بخلافه اي الشارح صرح بعدم دخول
الجملة في التعريف كما سيجيء في شرح قوله الخبر قد يكون جملة لبيب

في جعل زيد في اقائم زيد في علا خلافا وهو جعل المبتدا
مسندا وفي جعل مبتدا خلافا لاصل آخر وهو تعميم نظم
الطبيع للمبتدا والالتباس المحذور ليس الا فيما كان
احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى
ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش
والالتباس قوله اي الاسم المجرد ولك ان تقول
اي هو المرفوع المجرد الخ اي لانه ذاكر اقسام
المرفوع فلا يصدق التعريف على الضرب في يضرب
زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه
اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان
الاسم حقيقة يخرج عنه بعض الاخبار وهو ما
اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجمل
وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما
دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح

قوله ليس بمعنى هو هو بل بمعنى القيام والاتصاف قوله وربط الاسم الذي اقيم مقامه نحو ضارب زيد
على انه يكون ضارب خبرا اي زيد بمعنى هو هو فان الضارب هو زيد في الوجود قوله نعم بقي امر الجملة فان اسناد
اسناد الجملة الى المبتدا في نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل الى الفاعل لعدم قيام مفهوم الجملة
بالمبتدا اذ فهو بمعنى هو هو بتأويل ضارب اذ الاسناد منحصر في القسمين قوله لا يعد لفظا واحدا والجملة

مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن
ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم
مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو
وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو
نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكم لفظا
يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق
على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب
في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد وقد اشار
به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن لا بالاسناد
لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله ولك
ان تقول المراد المسند به الى المبتدا بقرينة انهما
ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا قوله
قوله او يجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية

لا يعد لفظا واحدا وان صح
التعبير عنه بالاسم قوله متعلق بالايقاع
المتضمن اه التضمين في الاطلاق
ان يقصد بلفظ فعل معناه
الحقيقي ويلاحظ معنى فعل
آخر يدل عليه بذكر شيء من
متعلقات الآخر او بحذف متعلق
الاول ولا يخفى عدم صحة هذا
اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع
بل جعل الايقاع مسندا الى الاسناد
ولانه لم يدل على الايقاع بذكر شيء
من متعلقاته فان الايقاع
المتعدي الى المفعول الثاني بالباء
معناه الميل في شمس العلوم يقال
اوقع فلان بفلان ركبه اي
حمله عليه وفي التاج الايقاع
انكبه ان شئت كرمه وهذا يعدى
بالباء فالمراد بالتضمين معناه اللغوي
يعني ان الضمير المستتر في قوله المسند
راجع الى المقصود بتأويله بما يوقع
كما في قولهم لقد جيل بين العير
والنزوان والباء متعلقة بالايقاع
المفهوم ضمنا علما انها للسببية وكون الخبر سببا للايقاع للاسناد بناء على انه المقصود بالذات في الجملة
وهو محط الفائدة قوله لانه بنفسه متعلق بالمسند اي الاسناد لكونه مقصودا يتعلق بلا واسطة حرف الجر
بالمفعول به اعني المسند فلا حاجة في تعلقه الى الباء بل الواجب المسند باستتار الضمير الراجع الموصوف
لبيب

www.alukah.net

قوله ان لا يشتبه اه اى بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور فى تعريف المبتدا
ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل اى الذى اسند اليه والمذكور فى تعريف الخبر فيه
ضمير راجع الى الالف واللام الموصول اى الذى اسند الى المبتدا قوله وح يظهر اى حين جعل الباء
المبتدا بمعنى الى يظهر لا يراد قوله به فائدة وهو اخراج يضرب فى زيد يضرب. لبيب

قوله لكنه فى اه يعنى باعتبار اسناد
الى المبتدا وان صار التعريف
مانعا لكنه صار غير جامع قوله لا
الى المبتدا اذ الشئ والواحد لا يسند
الى الشيئين قوله مع انه خبر ولذا اعرب
بالرفع على الخبرية قوله اللام لا يبقى
اى لانه ان ضارب خبر صح بجعل
بالجمع بل الخبر المجموع كما فى زيد قام
قوله لكن لما لم يكن اه دفع للتوهم
الثانى من التسابق اى اذا كان
الخبر هو المجموع فلم اعرب ضارب
بالرفع ولما لم يكن المجموع قابلا للاعراب
لكون الخبر الثانى الذى هو اجزاء
المجموع مشغولا باعراب الفاعلية
اجرى الاعراب على الجزء القابل
بخلاف ما اذا كان الخبر جملة فانه
لا يمكن اجراء الاعراب على شئ من
جزئيها لاشتغالهما بالحركة الاعرابية
او البنائية فبالضرورة جعل
المجموع فى محل الرفع مع ان
فاعل الصفة فى حكم العدم لشبهها
بالفعل عن الضمير لعدم تغيرها
فى حال التكلم والخطاب والغيبة
نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب قوله او بقى المراد اه منع لقوله لا الى المبتدا يعنى لانم ان
ضارب ليس مسندا الى المبتدا لان المراد بالاسناد فى قولك المسند الى المبتدا المعنى الاعم الشامل لاقسام الثلثة
فيكون الاسناد الى الفاعل الذى هو ضمير المبتدا او متعلقه اسنادا الى المبتدا. لبيب

وكان النكتة فى تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه
المذكور فى تعريف المبتدا وح يظهر لقوله به فائدة والا
لا حاجة اليه وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله و
على التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدا كما
يخرج به يضرب فى يضرب زيد لكن فيه ان ضارب
فى زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله
لا الى المبتدا مع انه خبر اللهم الا ان يقال الخبر هو مجموع
اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن
المجموع ح بلا اعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل
للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان
يكون اسناده الى المبتدا نفسه كما فى زيد جسيم او الى ضميره
او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شئ اصلا
لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله

قوله فلا يؤثر لان التاثير صفة ثبوتية فلا ينسب به العدم فلا يؤثر فى الوجود الذى هو الاعراب
اذ الوجود لا يمكن اثر العدم قوله علامات التاثير المتعلق فى المؤثر فى الاعراب هو المتكلم والعوامل علامات
يفهم منها تاثيره بالاعراب الخصوص قوله كما فى القسم الثانى من المبتدا انظر تركا فى الموضعين لانحصاره
فيهما فان قيل تعريف الابتدا يوجد فى الخبر ايضا قلت لا لان قولنا تجريد الاسم لسند الى شئ او لسند
اليه شئ يشعر بتقديم ذلك الاسم
على الشئ المسند او المسند اليه
حيث جعل اسناده الى شئ او
اسناد شئ اليه غاية للتجريد وكذلك
قال ابو على الفارسى فى دفع
لزوم كون العدم مؤثرا ان
المراد من التجريد كون المبتدا
اولا للثانى وذلك الثانى اخذ
عنه كما فى اللباب والاظهر ان
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى فاعله او ليسند الخبر اليه
كما فى اللباب قوله يخرج عنه التجريد بعد
فان الاسماء المعدودة مجردة عن العوامل
اللفظية لكن لا لاسناد قوله اطلبه
لهما على السواء فان التجريد لا يستلزم
يقتضى المسند اليه والمسند وفيه
انه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء
لزم ان يكون الجزء الثانى فى القسم
الثانى مرفوعا بالعامل المعنوى على
على الخبرية مع انه مرفوع بالعامل اللفظى
على الفاعلية ولذا قالوا انه مبتدا
لا خبر لقيام الفاعل مقامه قوله
هذا الوجه قوى اه وذلك لاقتضاء
كل واحد منهما صاحبه فلا يكون احدهما
كلاما بدون الضمام الاخر اليه فان قلت لا يمنع ان يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا لكثرة نظائره نحو قوله تعالى اما ما تدعون
اقول الاسماء الحسنى بتصلب تدعو وجزم تدعوا يا. لبيب

فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب فى زيد يضرب
ابوه ويضرب فى زيد يضرب ويضرب فى زيد ابوه يضرب
مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اى تجريد الاسم ان
قيل التجريد عدمى فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء
بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا لاسناد اليه
او اسناده الى شئ فكما العوامل فى كلام العرب علامات
لتاثير المتكلم لا مؤثرة والعدم الخاص يجوز ان يكون
علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتبارى فلا يصح ان
يكون مؤثرا قوله ليسند الى شئ كما فى القسم الثانى من
المبتدا او ليسند اليه شئ كما فى القسم الاول من
المبتدا وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذى يكون لا
للعدمى قوله فمع الابتداء عامل فى المبتدا والخبر اطلبه
لهما على السواء قوله وقال آخرون هذا الوجه قوى عند

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله وهناك قولان آخران في الرضي قال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع بمبتدأ والخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين
المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في خبر العائد اليه قوله غالبا متعلق بقوله والخبر خال من احوالها وقيد بالغالبية
مبتني في الحكمين اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ ذات والخبر من حيث انه مقيد وخبر حال من احوال الذات المبتدأة في كلام البصير ص ٣١
في كلام آخر واعلم انه ذكر سيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد به
ما قام بذاته وقد يراد به المستقل والمفهومية ولا شك في عدم صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى الاول فان اريد

عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فلمانه قدس سره
لم يعتد بهما قوله لان المبتدأ ذات والخبر خال من احوالها
غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا
عند الدليل جار فان العامل فينبغي ان يكون اصالة التقديم
اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في
المحكوم عليه وحرية العامل قبل حرية المعمول وانما اعتبر
اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طارئ
والاعتبار للطارئ دون المطرئ عليه وبان الفعل محتاج
الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاراد في الجملة
المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قال ومن ثم اشار
بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه
شيء يشبه بالمكان قال جاز في داره زيد وانما لم يقل في
داره رجل اذ لا احد ان يناقش في اصالة تقديم لوجوب

قوله وقد جاز اه يعني ان السماع شاهد بجوازه الاخفش ودرج المتيطي وتلميذه ابن الملا مقتفيه ودرجا ساكنة فيه قوله مع انه المناسب
اه يعني ان نسق النظم يذكر مواضع لزوم التقديم في خبر صالة التقديم قوله لا يلزم الاشتباه اه الرعاية المناسبة بين الاصول الثلثة
قيل عدم لزوم تقديم عليه وجواب لانه يحصل من تاخير هذا الاصل من الاصلين الاخيرين وذكر مواضع لزوم تقدم عليه والجواب
ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا حتى ان تذكر بعد تعيينها بخلاف تعريف المبتدأ وتعريف الخبر قوله اه يعني لو قدم مواضع لزوم التقديم على هذا الاصل يلزم تقديم المبتني على المبتني عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر

لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره
قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له
التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال
بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاز في الكفاية درج البيت
قال وقد يكون المبتدأ نكرة انما لم يقدم عليه مواضع
لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب
للاصل الذي مهده آنفا لئلا يلزم الالتباس بينه و
بين الاصلين الآخرين وهما تعريف المبتدأ وتاخير
الخبر المفهومين من لفظ قد في قوله قد يكون المبتدأ
نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يستثنى
ابتناء على المستثنى عليه كما يظهر عند التفصيل قوله واطلق
المص القول بان الحكم على الطيبة المستفادة من المعرف
بلام الجنس فهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة

قوله لوجوب تاخيره لكون الخبر مصححا للابتداء به قوله في جواز اه قيام زيد اه في مثال يكون الضمير في الخبر المقدم راجعا الى ما يضاف اليه المبتدأ
قوله وقد جاز اه يعني ان السماع شاهد بجوازه الاخفش ودرج المتيطي وتلميذه ابن الملا مقتفيه ودرجا ساكنة فيه قوله مع انه المناسب
اه يعني ان نسق النظم يذكر مواضع لزوم التقديم في خبر صالة التقديم قوله لا يلزم الاشتباه اه الرعاية المناسبة بين الاصول الثلثة
قيل عدم لزوم تقديم عليه وجواب لانه يحصل من تاخير هذا الاصل من الاصلين الاخيرين وذكر مواضع لزوم تقدم عليه والجواب
ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا حتى ان تذكر بعد تعيينها بخلاف تعريف المبتدأ وتعريف الخبر قوله اه يعني لو قدم مواضع لزوم التقديم على هذا الاصل يلزم تقديم المبتني على المبتني عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر
ان يكون مصححا نحو في الدار رجل فانه مبني على
على ان المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصصة
قوله اثبات ما هو ابتناء الحكم على الدليل فانه
الاستفادة منكرا مبني عليه قوله اه يعني ان المعول
اه يعني ان الحصر المستفاد من قولنا فهو الحكم
على الامور المعينة ينقض القول ان الحكم
على الطيبة المستفادة من المعرف لام
الجنس مطلوب دون الحكم عليها اذا
اذا كانت مستفادة من النكرة مع
ان الفرق غير ظاهر لان الفرق بينهما
الا باعتبار الحضور في ذهن السامع
في الاول دون الثاني وهو الاخر
في الفرق المذكور قوله اذا كانت
مستفادة من النكرة ولو مجازا فلا
يرد ان المنكر موضوع للفرد المبهم
فكيف يفيد الطيبة منه على انه نص
في المفتاح على ان المضاف لا تدل الا
على الحقيقة المحدودة والفرق بين معرفتها
ونكرتها باعتبار الدلالة على الحقيقة
وعدمها لبيب سه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله ولفظ ما زائدة الخ اختلف في ما التي بلي النكرة لافادتها الابهام وتاكيد النكرة فقال بعضهم اسم
بمعنى قوله مثلا ما مثل اي شيء وقال بعضهم زائدة فيكون لغوا حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة
الاسماء وايضا زيادتها ثابتة في نحو فبما رحمة ووضعها لم يثبت فالحمل على ما يثبت في موضع الالتباس اولى كذا
في الرضي وفائدة ما هنا ان التنويع نحو اضرب ضربا قوله لما كان التخصيص منحصرا آه كما لا يشعر به كلام المتن
حيث اورد من كل نوع من التخصيص مثالا ولو كان غرضه مجرد التمثيل لاكتفى بمثال واحد اللهم الا ان
يقال ذكر امثلة الانواع الغالب الوقوع قوله واحتمالا لانها فسر
اشتراك النكرة بالاحتمال اذ الاشتراك
فيها لفظيا لا معنويا بل لكونها موضوعة
لفرد ما يحتمل على سبيل البدل لكل واحد
من الافراد قوله او غير نفي فقوله
يقل ذكر لما هو الواجب قوله ليصح
التخصيص النوعي اي ما يصير النوع
فردا مصحح الابتدائية لصيرورة
النكرة بسببه كالمعرفة في كون
الحكم على معين قوله واما التخصيص
النوعي اي ما يصير الجنس نوعا
كالعبد صار بسبب الايمان نوعا
قوله لان يفرق بين الاول
مصحح لكون المخصص حاضرا في
ذهن السامع على وجه يقل
الاشتراك فيكون الحكم
عليه مفيدا بخلاف الثاني فانه
لا يحضر التخصيص على وجه يقل
الاشتراك عند السامع وان
كان ثابتا للمفهوم في نفسه قوله اذا
لم يكن اي المثال المذكور من باب
التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص
النوعي غير مصحح فمن اي باب
هذا المثال حيث وقع خبر المبتدأ
فيه نكرة ملا عبد الحكيم

من النكرة غير ظاهر قال بوجه ما لفظه ما زائدة او
صفة ولما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة
المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت بمثل
والعبد مؤمن الخ لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار
قوله لقل اشتراكها واحتمالا لانها او غير نفي قوله وحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي
بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بما لهذا المثال
المذكور فلكونه مصححا من قسمه لانه لو كان مصححا لزم
صحة الابتداء بانه لصحة الابتداء بتفصيله هو حيوان
ناطق وباعم منه اعني جسما نميا اللهم الا ان يفرق
بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة
للمفهوم فليتامل قلت اذا لم يكن من باب التخصيص
بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص

قوله اذ لا يشذ فرد ما بناء على ان النكرة المخصوصة تعم على ما بين في الاصول قوله المدود منه على صيغة اسم
المفعول من التدويد كرم افتعال در طعام قوله قلت الخ اثبات لكون التخصيص المصحح في المثال
المذكور بالصفة لا بالعموم فانه لو لم يعتبر الصفة واعتبر العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على
مطلق العبد بالخيرية عن المشرك مولوي عبد الحكيم

التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم
فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال
خروج المدود عنه ان قلت لو لم يوصف العبد
بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق
بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة
نصف الاثنين صحيح والابتداء صحيح فيكون نظير كل
رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان
العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال
المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة
الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا
للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان
هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار
والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه

قوله فيه ان هذا التخصيص الخ هذا
التعليل في الاشتراك الحاصل من الصفة مصحح كان الصفة للتصحيح قوله فيه ان هذا التخصيص حاصل عند المتكلم
الاعتراض اورده الشارح وهو انما يرد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم
بالعلم بكون احدهما في الدار والشارح قد سرى تصرف في الاستدلال فزاد ان النكرة تخصص هنا عند المخاطب
بالصفة بحسب المعنى كانه قيل اي من هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما في الدار كائن فيها فلا وجه
لايراده على عبارة الشارح ملا عبد الحكيم

www.alukah.net

قوله وفيه ان هذا التخصيص فلا وجه لايراده على عبارة في مثل رجل في الدار اي فيما وقع نكرة بعد
الاستفهام بدون امر الدالة على حصول الخبر لاحدا ما عند المتكلم قوله فينبغي ان يمتنع الابتداء
بعدم شيء آخر من المخصصات المذكورة فلا يرد ان انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع لجواز
تخصيص آخر فان كوكب عظيم انقض الساعة جائز مع جواز كوكب انقض الساعة والاوجه ان
يقع تخصيص النكرة ههنا لوقوعه بعد الاستفهام لانه يكون المقصود منه
اعلام الحالة الذهنية لا يحكم
على النكرة كانه قيل استفهم
منك هذا الحكم المجهول فليس
المقصود افادة الحكم بل استفادته
قوله لان التخصيص ان يحمل وههنا
ليس كذلك لشمول الحكم لكل فرد
فلا تخصيص قوله لان الطبيعة التمرية
اه حاصل الاول كل فرد وحاصل
الثاني ان الحكم على فرد ما لكن
لا بخصوصه بل باعتبار الاندراج
تحت الجنس لان النكرة تدل على
الطبيعة مع الوحدة ولا شك
في انه لا مدخل في الوحدة في
التفصيل فيكون الحكم على الطبيعة
فيعم وحاصل الثالث ان الحكم
على فرد غير معين في المقام
الخطابي يستلزم عموم الحكم لان
ارادة البعض ترجيح بلا مرجح
مولوي عبد الحكيم

ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل رجل في الدار
فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فتعينت
وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين
بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان
لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل بعض الجملة شيئا
ليس لسائر مثاله قوله فانه لا تعدد في جميع الافراد
خلافه هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة
فانه لا تعدد فيها بل اي امر واحد قوله ونحو تمرة خير من
جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي
التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم لكل فرد ولان
فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر
فمن خصوصية علم ان التفضيل ثبتا باعتبار الاندراج
في الجنس فيعم الكل اولان العبارة لما لم تدل على خصوص

وهو مجاز

قوله كما قالوا في لام الاستغراق فانهم قالوا انه لام الجنس الا انه لما كان الحكم على الجنس من حيث
التحقيق افاد العموم لان ارادة فرد دون فرد ترجيح بلا مرجح قوله يعني ان الكلام محمول على التعكيس
يعني يريد الشارح بقوله اذ يستعمل آه ان هذا القول يستعمل في مقام الحصر وشيء من ادوات الحصر
غير موجود فيه فهو محمول على التقديم والتأخير اي كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل يعني ثم قدم
للحصر وهذا على طريقة السكاكي
حيث شرط في افادة تقديم المسند
اليه للحصر تقديره كونه مؤخرا
على انه فاعل معنى اي بدل او
تاكيد كما قالوا في اسر والنجوى
الذين ظلموا واما على طريقة الشيخ
عبد القاهر فتقديم المسند اليه
الفعلي لفيد الحصر من غير اعتبار
التقديم والتأخير فالاظهر ان
يحمل عبارة الشارح على ما يشتمل
الطريقين ويقال ان هذا الكلام
مستعمل في مقام الحصر فيكون
فاعلا في المعنى كانه قيل ما اتاه
ذا ناب الا شر الا انه لما كان
شبيه بالفاعل اظهر على طريقة
السكاكي خص الحيثية البيان بها قوله
فلا تخل النكرة بالافهام انما يتم
ذلك لو كان اخلال النكرة بالا
بالافهام لاجل عدم اصغاء السامع
الى الحكم على ما لو كان لاجل عدم
الافادة فالنكرة تخل قدمت
او اخرت قوله لا بالنسبة الى الطلب اه المراد بالحبيب والعدو في عبارة الشارح حبيب غير الطلب وعدوه وليس
اشير بقوله يتشاءم فان المتشائم غير الطلب قوله اما بالنسبة اليه اه لانه لا يتشاءم الا عند النادي كما هو
المعتاد واما ما قيل انه يتشاءم عند مجيء الحبيب لما راه غير اجنبي فخلاف الواقع انما الواقع تعلقه به وظاهر
الحبيبة به قوله فيجوز ان يكون اي اذا قدر الصفة يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من
عتاب تكون فاعلا في المعنى محمولا على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر فيكون موافقا لما قاله الشارح
من ان معناه ما اتاه ذا ناب الا شر بناء على ما قيل ان التخصيص بالصفة يفيد في الحكم على عداها او لا يفيد

قوله خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن
الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي
قوله لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف
لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل في
موضع ما اتاه ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول على
التقديم والتأخير كما قالوا في اما عرفت قوله وما يتخصص الفاعل
قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل
يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا ينفر
عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فكذا يقوى
الغرض من الكلام كذلك لا ينفر عن الاصغاء اذا كان
الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام قوله قد يكون خبرا لا
بالنسبة الى الطلب اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف
فيجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان

www.alukah.net

قوله فلا حاجة الى التقدير يعني لو حمل التقدير في عبارة الشرح على المفروض الغير والاعتبار
يشمل التقدير في حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم قوله قائم اه قد سبق في كلام المحشي
ان القسم الاول من المبتداء يجوز ان يكون صفة فقيل ذكر زيد يجوز ان يكون قائم مبتداء
قال المص في شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قائم رجل

لقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير
قوله علم جزما بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان
قائما يحتمل ان يكون مبتداء ولذلك خص بالظرف
وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من
قسمي المبتداء ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته
قوله لتخصصه بالنسبة الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري
في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك الا ان الويل
الهلاك ولا ويلك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك
لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا
لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر
لك بعيد فالاولى ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله
حيث كان مصدرا منصوبا واما اخر الجار والمجرور
لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر

لانه لا تعين للخبرية عند
قولك قائم لجواز ان يكون
القائل قائم في الدار فيكون
مبتداء قوله التخصيص اه اي
تخصيص كون تقديم الخبر مصححا
بالظرف لسعة فيه هو كثير الاستعمال
احق بان يتبع فيه قوله فيه ان
هذا لا يجري يعني ان وقوع المبتداء
نكرة في الدعاء شائع نحو ويل
لك وويح لك ووجه لك وهذا
الوجه لا يجري فيها قوله لان
الويل هو الهلاك ولا يكون
الهلاك شخص الاخر قوله
لعدم الفائدة اي لعدم الفائدة في ذلك
لان الهلاك يكون لا بد له قوله الهلاك لك فقط
فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم قوله والقول
بان المراد بالويل اه اي القول بترجيح
النسبة الى المتكلم والقول بان المراد
بالويل اه اي القول بترجيح النسبة
الى المتكلم في ويل لك قوله اطلاقا اه دعاء
الشر غاية مرتبة على ويل لك متاخر عنه في
الخارج متقدم عليه في الذهن فيصح
ان يقال انه اطلاق لاسم السبب على المسبب
وبالعكس فلذلك اختلف النسخ بعضها فمنها
بعضها تقدم المسبب اسم على السبب
وفي بعضها بالعكس قوله تنكير سلام لرعاية اصله اه مفعول الرفع على ذلك المعنى وقد كان حين كونه مصدرا منصوبا متخصصا بانه
صادر من فاعل الفعل المقدر مفعول الرفع ايضا متخصص بنسبة اليه ولا يخفى حرب في باب سلام عليك اعني كل مصدر نكرة وقع
مبتدا في مقام الدعاء وانما قال فلا اولى ان يقال ذكر المتكلم في عبارة الشرح الطريق التمثيل والمراد نسبة الى فاعل الفعل
المقدر حقيقة وانما اخر الجار والمجرور يعني كان العلة تقديم الخبر لكون خبر الظرف والمبتداء النكرة كقولك في الدار رجل قوله لتقديم الاهم
فانه للدلالة على معنى السلام اهم من عليك وقد يكون احد جزئي الجملة اهم من الاخر وان كان كل منهما مهما قوله او لو قدم اه اي لو قدم
التخصيصية وقال علي متلما من اربع فلا عتب فعارضه شخص كان خاطرا فقال لغة الله والملائكة والناس اجمعين لمن سعو

قوله لا يجوز اه اي لا يجوز ان يكون سلاما بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمت لان سلمت اه فرضه في الشرح للشافية ويجري افعل الدعاء
على المقول بهلا لفعل نحو بدعة وعفرته اقلت له جد علاك وعفر لك اي والعالية نحو سقيا لك قوله في قول يكون
اه اي اذا كان معنى سلام قوله سلام عليك بتقدير نسبة الى الفاعل واعتبار الخبر هو يكون معناه قول السلام عليك عليك انه عليك
عليك من غير زيادة بل بمعنى اه عطف على قوله مصدر سلمت الى السلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمت لا بمعنى جملة انه سلام
قوله بل الغائب اي اذا زاد الخبر بلفظ اسلامة قوله وعلى اختياره اه وهو كون مصدر سلمت لانه يكون عليك مسندا كالاتفاق اسم
مفعول الذي هو ان الخطاب قوله به لفظ عليك
بصيغة جملة بمعنى معدا الى من جملة بغيبة فيقطع الوقوع
فالثبوت فحوه سلام عليك بدلا اه ان كان بمعنى
بمعنى القول فهو بدل او بيان وان كان بمعنى المقول
فهو مقوله

الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة اذا اصله سلمت سلاما
قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت
لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله
فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله
سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي
سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اي
جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن
تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختيار
ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير
بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف
الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك ثم يرد
على تزييفه انا لا نم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي
مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك تاكيد

قوله وسلام عليك بيان ان كان القول بمعنى المقول فهو بدل وبيان وان كان بمعنى المصدر فهو مقول له قوله وهذا معنى مستقيم من غير
لزوم تكرار عليك بدون الاصل جزء من المفصول والتام جزء منه قوله فيه تكرار الخطاب يعني وان اندفع بلا فحكم عليك لكن فيه تكرار الخطاب
قوله الخطاب الثاني اه خلاصته ان الخطاب الاول عام والثاني مخصص له بالمخاطب لمعنى فلا تكرار في الخطاب الثاني قوله غير مراد ولان
المقصد الدعاء بالسلامة على المخاطب لا اخبار ان قوله سلام عليك كان عليك قوله لكن يكون اه اي فلا تكرار فيه لزوم التكرار
لكن يكون اه قوله لزوم اعداء جيث غير سلام عليك فيقول سلام عليك عليك قوله فيه ورد مقصل واحد من المفسر المفسر

وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا
الخطاب الثاني للتعيين والمخاطب بالارادة من
اللفظ الصكي لا لان يراد به كل من خوطب به فلا
يكون تكرارا لقوله ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن
يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ
المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر فيحتاج الى التفسير
مرة اخرى وهكذا فتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت
قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج
الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله
اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام
الما خوذ في المفسر مصدر سلمك الله لا ان يسبحان الله الما خوذ
في تفسيره سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى
نزه قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل

على الآخر قوله وهو في المفسر محتاج اه
بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة
مضافة الى ابدا النظم وهكذا يحتاج الى تفسير
الى التفسير قوله فيه تامل اه اي يلزم ترتب
تفسيرات ومفسرات غير متناهية قوله وبان
معنى سلمت اه يعني يعترض المبتدأ بالتفسير
معرفة فلا دور ولا تسلسل قوله وبان سلمت
اه تاخير الى اجيب بان سلمت اه الى
لام يعني سلمت بالمقدر قلت سلام
عليك بل معناه قلت سلمك الله تع الى
بمعنى جعلك الله سالما فلا دور ولا تسلسل
ولا يخفى ان اولا دي ينافي الجواب
السابق عنه لكونه مبنيا على تسليم
ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك
قوله ان السلام الما خوذ اه يعني ان
سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى
قلت سلام عليك لكن السلام الما
الما خوذ في التفسير مصدر سلمت بمعنى
سلمك الله تع فلا دور ولا تسلسل
فلا يخفى ما في هذا الجواب من التطويل
السافر قوله مصدر اه في الصحاح سبحان
الله معناه تنزيه الله نصب على
المصدر لكان قيل براءة من السوء
براه والفعل عليه وشبه الجملة
ليبيب

ميل على الفعل والفعل على الحدث قوله اي سلام من قبلي
في التفسير تامل قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على
الفائدة الضابطة في تجويز الاخبار عن المبتدأ
والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل
المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار
وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح
الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول
اقرب الى الصواب لظهور وجه ورود الاستعمال
عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد
وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد
وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله وما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالفرد وقد عرفت ان الخبر
المعرف يجوز ان يكون مطلق الجنس كما هو الظاهر فقوله والخبر

عليك يكون التقدير قوله سلام عليك عليك والجواب
فلا معنى لتقديمه من قبل عليك عليك ان
انه بيان الحاصل المعنى لا التقدير النظم
فان معنى قوله سلام عليك عليك ان
هذا الدعاء من قبلي عليك ليبيب

فان من زائدة وقد مصدر والتقدير
هل من زيادة الا عبد الحكيم
تكلف بان يقال
الاول التنويع التعميم ونقد
في الاول سياق الاثبات اي وجوه
الحقيقة بدلالة سياق الثاني بان جنس
الحقيقة في الموقف ل والوجوه
ليس بمصدر بل اسم مفعول والوجوه مقدم
اي هل من تنويع مزيد او الخبر المقدر
اي هل من زيادة وفي الثالث
ان التقدير فيوم لنا
الحاجة علينا ويوم علينا
لنا ليبيب

بان يقدر المرفوع دون الاسم ليبيب

قد تكون جملة للاشارة الى القسمة وكون افراده اصلا
قال الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع
جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان تكون
خبرا للمبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته
وقد تبع سيد الشريف هو لا متمسكا بان الخبر يجب ان يكون
حالا من احوال المبتدا والانشاء ليس حالا من احواله
الا بتاويل مثلا اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة
قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا
للطلب او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه
ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان
الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء
اسمية او فعلية ولو بالآخرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها
على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدا

قوله للاشارة الخ فان كلمة قد المفيدة للتقليل يشعر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة دليل الاصالة
قوله ولو كانت قسمية انما تعرض القسمية بخصوصها لما قال ثعلب انه لا يجوز ان يكون قسمية نحو
زيد والله لاضربنه قوله متمسكين بما لا طائل تحته قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح
ان يكون الانشائية لان الخبر
ما يحتمل الصدق والكذب
وهو وهم وانما القوه من
ابهام لفظ الخبر وليس خبر المبتدا
بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب
قوله بان الخبر يجب الخ اي مدلول الخبر يجب ان
يكون حالا من احوال المبتدا فانه ان
اراد انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك
فيجب تاويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا
نحو زيد قام ابوه لان قيام الابن ليس
حالا من احوال زيد وقد اعتذر السيد
قدس سره في بحث الدلالة بان المراد به
اعم من مدلوله الصريح والضمني فلا شك
ان قولنا زيدا اضربه يدل على كون زيد
بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان
زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث
قام ابوه فتدبر لا عبد الحكيم له

قوله لا بالآخرة اي بالتقدير كما في
قوله ومن لم يجد قصبا تمشى اي
تمشى ومن لم يجد قصبا فتمشى
صح او فيجب فعليه الخ اي اخيرا
بآخرة بفتح

قوله اصلا لاعتبار الفائدة التي اشتمل عليها الجملة لعدم كونها حالا من احواله ولا باعتبار ما يتضمنها المعنى
المتضمن قوله فانه لم يكن محلا اي وان لم يكن المبتدا محلا للفائدة التي اشتمل عليها الجملة لكنه محل للفائدة
التي تضمنها الجملة باعتبار الرابط فان قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق ابوه وهذا الو
ما ذكره الخ من تضمن المدة والدم وغير ذلك تطويل ودلالة الجملة باعتبار الرابط عليه واضحة لان المسند
المشتق المسند الى متعلق المبتدا
فلا جرم ان يصير المبتدا محلا للفائدة
واما في المسند الى المبتدا فلا
يبقى بلا فاعل لبيب له

المبتدا محلا للفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا
فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة
لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة فان الشيء
كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا
وذما وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد
اذا كان مشتقا او جامدا ماولا بتاويل المشتق نحو
هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج
شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ
وكله تاكيد للضمير قال الملك لا بد في الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضمير حتى قالوا
معنى قولهم كان زيدا خاك هو ولا فرق بين خبر المبتدا
وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل
لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت

قوله فصار معنى الفعل له لا مع كان على معنى صفة ان بالزمان الماضي فتقدير قولنا كان زيد اخاك زيد اخاك قوله والا لنصب اه
اي لو كان كان متعلقا بالاسم والخبر جميعا وكان الا لابد من عايد لهما لكان منصوبا سنوا لكونه اه مشابها بالمضاف في عدم
تمامه بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها بالمضاف نصب في الاكتفاء على المانع الاقتضائي اشارة الى
انه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان البدق اللغة الفراق في الصحاح قوله لا بد منه لا فراق منه ولا تفاوت
بين ان يقال لا فرق بين العايد للجملة وبين لا فراق الجملة من العايد في افادة كل منهما اشتراطها بالعايد وقوله

ان الدلالة عليه مع مختص بزمان فصار بمعنى الفعل
فلم يكن بد من الضمير قال من عايد خبر لا وليس متعلقا
باسم لا والا لنصب لاسم يشبه بالمضاف قوله كاللام
في نعم الرجل لانه للعهد قوله وضع المظهر موضع المضمر
ان كان موضع التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه
يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم
قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدا اذ قيل لا حاجة الى العايد
اذا كان الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور
وقولك معطي زيد قايما قوله اذا كان ضمير او ذلك
الحذف قياسي اذا كان مجرورا بمن في جملة اسمية
يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا الاول لان جزئية

قوله لا حاجة الى العايد اه لعله انما يحتاج الى العايد ليصير الجملة بسببه متضمنة للفائدة التي يكون مجملها المبتدا ٣
واذا كان الخبر تفسيرا للمبتدا فالمبتدا مجمل للفائدة التي تشتملها من غير حاجة الى الرابط قوله عين المبتدا اي معنى لبيب

قوله والقدام على اللئيم اه مضيت ثمة قلت لا يعني فان يسبني صفة اللئيم وليس حالا لعدم
افادته المقصود وهو التمدح بالكرم والمعنى استمر مني الرد على اللئيم حاله وصفة السب في مضيت عنه
وما تعرضت له ثمة قلت انه لا يقصد بل غير وكلمة ثم هي العاطفة وتلحقها التاء
في عطف الجمل مولوي عبد الحكيم

جزئية لتشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو
صفة ان كان المبتدا الثاني نكرة كما في الثمن مبنوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين
درهما لان التعريف غير مقصود لما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي
في الجار والعامل فيه الجار وح ينبغي ان يقدر منه مؤخرا
لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل
المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك
وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع
قال قدس سره في حاشية الكردوازده شتر وار مهذب
اشتمل الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة امداد والمد المن قال وما وقع
ظرفا او جارا بجزء وهو الجار والمجرور لانه يوافقه

قوله مجموع الجار والمجرور صفة بين الموصوف
والصفة بالاجنبي مولوي عبد الحكيم
قوله وسماعي في غير ذلك اما في المجرور
فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان
ذلك لمن عزم الامور اي منه وما
في المنصوب فيشتهر طائفة منصوبا
بالفعل لفظا او بالصفة محلا نحو
زيد انا ضارب ولا يخفى ان كذا
سماعا بالشعر خلافا للكوفيين كذا
في الرضي ملا عبد الحكيم
اجزاء والعامل ظرفا لبيب
لكونه عمدة لبيب
قوله الكر اثنا عشر اه لما كان ما في الحاشية
غير متفق لكون الحنطة فالوسق
بالواو وسكون السين المهملة والقاف
على هذا حمل المصنف الكر في الصحاح
عن الخليل قوله والمد بضم الميم وتشديد
الدال المهملة كيل يسع فيه المن من
رطلان والرطل اثنا عشر درهما
والاوقية اربعون درهما
كذا في القاموس
لبيب

www.alukah.net

قوله قالوا ان ظرف الزمان الخ في شرح الالفية للشيخ السيوطي لا يجوز الاخبار بظرف الزمان وعن
اسم عين فلا يقال زيد قوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه قوم ان كان فيه معنى الشرط
نحو الرطب اذا جاء الحق اجازه بعض المتاخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبط
بان يشابه اسم العين اسم المعنى في الحدوث وقتا دون وقت نحو الهلال الليلة والرطب
شهري ربيع او يضاف اليه
اسم معنى عام نحو اكل يوم
ثوب اي يلبسه ويعم الزمان
خاص نحو نحن في شهر كذا
او مشغول به عن خاص نحو
اي الفصول نحو ويجوز الاخبار
عن اسم المعنى مطلقا سواء
وقع في جميعه نحو حملي وفصالي
ثلثون شهرا او اكثره نحو الحج
اشهر معلومات او بعضه نحو
الزيادة يوم الجمعة انتهى وفي
شرح التسهيل مذهب الجمهور
انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان
عن الجثة سواء نصب او جر بفي
من غير تفصيل فيما قالوا اما
ورد من ذلك على حذف مضاف
وفي اللباب ظرف الزمان لا يكون خبرا
عن اسم عين او عن حدث
مستمر فنحو زيد يوم الجمعة ولا
يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة
لعدم الفائدة وذلك لان زيدا
لا يقع يوما وينقطع يوما لا
زيد ايام الجمعة هو الذي كان
يوم السبت وكذا طلوع الشمس آه حاصل على الاستمرار لا يختص يوم دون يوم انتهى فعلم ان
ما نقله الخبيصي من اطلاق الحكم المذكور المذهب المشهور والتفصيل الذي ذكره الشارح
موافقا لابن مالك مذهب قيل ومن العجائب ما وقع للبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا
وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف كما
ثم اعترض على نفسه بقوله الزمان الحرف مفيد لما لا يعرف الا الزمان يحدث في الحرف
ولا يخفى ان الزمان الحرفي من قبيل ليلة الجمعة والاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا ليس بشيء وليس

في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما للكل من الظرف
والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق
لما هو ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف
زمان او مكان هنا فوائد اولها انهم قالوا ان
ظرف الزمان لا يقع خبرا عما اسم العين اي ما يقوم
بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تتعلق
لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول
والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم
لغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث
فالوجه ان يقال الزمان لا يتعلق بحصول العين
واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية
ظرف للمخلوقات الكائنة فيها كلها فلا فائدة في تخصيص
بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا

قوله الا لبعضها لان ظرفية المكان على الحقيقة وهو شغله اياه خلافا للكوفيين في شرح التسهيل
منع الكوفيون النصب بالجر بفي ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به
الاستغراق وفي الرضي خلافا للكوفيين لان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز صمت في
يوم الجمعة وهذا يشعر بان الخلاف في الجر بفي لا عبد الحكيم

الا لبعضها ففيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات
لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا
بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان الخريف سامعا
لم يعرف كونه في الخريف ثانيهما ما قاله الشارح الرضي
وهو ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن معنى باعتبار
حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او
اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم
يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياها كانه هو لا سيما
حكمه المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا
للكوفيين فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة
لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب
نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات
فلتاكيد الحج ودعاء الناس اليه لا لاستعداد له حتى كان

قوله فالاغلب نصبه او جره سواء كان الزمان معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او في يوم والسير
في يوم الجمعة او في يوم الجمعة دربا رفع مولوي عبد الحكيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله فان كان غير متصرف وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن والمتصرف
ما لا يلزم انتصابه بمعنى في او بجراره بمن كذا في الرضي قوله فلا كلام الخ بل يجب نصبه اجماعا نحو
زيد عندك الا اذا كان خبرا عن المكان نحو دارك خلفك ومنزلك امامك فانهم جوزوا رفعه
في السعة قوله اي مكانك الخ يعني انه باق على الظرفية والمضاف محذوف اما من المبتدا او من الخبر
وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف مولوي عبد الحكيم

قوله موقتا محدودا والوقت المعين والحد ما ضرب له حد
عن البيع والحدود ما ضرب له حد وقوله
واحترز بما اذا كان غير محدود
اي مختصا فانه لا يجوز الرفع ولا النصب
نحو زيد داركم وبستانك الا فيما سمع
نحو زيد افضل وللقياس عليه زيد بذلك
ولا نحو كذا في شرح الرضي
على وزن هي مصدر سيري سيرة
لا عبد الحكيم

افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثالثها ما قاله
ان ظرف المكان اذا كان عين اسم عين فان كان
غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب
اي مكانك مني مكان قريب او انت مني ذو مكان
قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها
ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان
يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا و
اخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة
او البعيدة نحو داركم مني فرسخ ومنزلك مني ليلة
على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو
مسافة سيري ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي البعيدة
او بعيد بهذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك او

قوله واما انتصاب نحو الخ اي انتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة مع كونه محدودا مخبرا
عن اسم عين لارادة تقدير المسافة ويجوز رفعه وخلف ظرف للخبرية اي ذات مسافة فرسخين
خلف داركم او هما خبران مولوي عبد الحكيم

او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز
عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت من
فرسخين فالفرسخان مبعد لك لهما كما ان الماء
في امتلأ الاناء ماء وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قال
نحاة الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما
في ما وقع موصولة او موصوفة قال على انه اي كان
واقعا عليه قال مقدرا اي مأول بجملة جعل التقدير
بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره
لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل
في توجيه ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب
باب اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان
له جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة

فاعل بعدت اذا جعلته متعديا بالبيت
فاعل امتلأ اذا جعلته متعديا بالبيت
حال المبرد انه حال عن الضمير في الظرف
اي ذات مسافة فرسخين بالبيت
لا مقدر بها بالبيت
كونه جملة باعتبار نيابته عن جملة بالبيت
فاعلية عن النصب بالبيت

قوله ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة والغرض راجع الى وصف الالتصاق بالجملة باعتبار
فرض الجملة ولا يخفى تكلفه موكول عند كلهم

عن الجملة اذ ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف
مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى
الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به والمعنى
ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزء بالكل واحسن
التوجيهات ما فى الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال
العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون
لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة
اذ السياق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز
ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير
متحرك قوله لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث
لان فى نحو زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة لا تتحقق الا
ظرف ومظروف واما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد

قوله الحاق الجزء بالكل يعنى ان الظرف
فرد من افراد الجملة لا الحاق الجزء
بالكل اذ ركن الجملة المسند اليه والمسند
ملا عبد الحكيم
قوله غالبا ولذا اشتهر بينهم ان الظرف
المستقر ما يكون عامله محذوفا فى الافعال
العامة والتحقيق فيه ما حذف عامله
واستقر مكان عامله بيب

قوله اتفق النحاة على ذلك ذكر فى شرح التسهيل قال بعض المتاخرين فى الظرف والجار والمجرور اذا وقعا
خبرا اربعة مذاهب احدها انهما من قبيل المفرد فيكون العامل فيهما اسم فاعل والثانى انهما من قبيل الجملة
فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان واستقر وهو اختيار جمهور البصريين والثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد
وان يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتاخرين والرابع انهما قسم برأسه واليه ذهب ابن السراج بيب

فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح
اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا
بهو هو قلنا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك
من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا
بتأويل قوله والاصل فى العمل هو الفعل والقياس على نحو
الذى فى الدار وكل رجل فى الدار ان قيل تقدير الجملة فى
المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا ان
المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد
فاذا ثبت تقدير الجملة فى بعض المواضع ثبت فى الكل
قوله والاصل فى الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى
ان عدم افادة الزمان والتقوى لقوى الافراد قوله وجاز
تاخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو شرب العرب
ولذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام

لا يكون الا جملة وكذا البتة النكرة
المصدرة بكل اذا دخل الفاء خبره
لا يكون صفة الا جملة بيب

الخبرية كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قوله مشتملا
اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره
من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متأخر عنه نحو
غلام من جاءك قوله على معنى وجب في صدر الكلام اي صدر
دالة او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من
القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء و
الشرط والموصول بنوع تضمين مثل الذي يأتيني فله درهم
وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى
التصدير لان السامع يتلقى الكلام الذي لم يصدر بالمغير
على اصله فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع
اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير
لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك في هيئة قوله وهذا
مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المصنف

قوله وهو نوع تضمين اي ولو كان الشرط نوعا تضمنه معنى الشرط بما يصلح للشرط في السببية لما يعده موصولة عبد الحكيم قوله ما يغير اصل الكلام اه قال قبيل هذا الدليل لا يجري في ضمير الشان ولام الابتداء فانت معنى المغير ان يحدث في كلام معنى زائدا على اصله ولا شك ان ضمير الشان يحدث فيما بعده كونه مفسرا ولام الابتداء يحدث معنى التأكيد فيما بعده ملا عبد الحكيم

المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله ووجب
بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه التجار
ام الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى
ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة
الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير
المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في وفوان
من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو او خالد وتطرق الابهام
في هذه المبتدأ على المتكلم لا يوجب بها تنكيره او لا يخفى ضعفه
ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة
اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل
مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل
افضل منه ابوه قال او كانا معرفتين الضابط في
جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع

قوله ولا يخفى ضعفه لان كلا من دال على واحد منهم من العلم صالح لكل واحد منها على سبيل البدل كرجل وكون كل واحد من المسميات التي هي مدلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة قوله وايضا الضابط فيه اشارة الى ان كونهما معرفتين اي معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب منهما مفيدا لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونها متعددين في الخارج فيفيد السامع الحكم باتحادهما في الخارج ملا عبد الحكيم

قوله بل غير سيبويه ... لم يقل وذهب ... غير سيبويه ... الكلام من اصحاب ... ودل انه ... اي على كون من زيد او ما بعده جزءا

قوله حينئذ الابتداء ... من سؤال عن العارض ... لان من سؤال عن العارض ... لذوي العلم ... بحيث بالقيد ... ملك كذا وكذا قوله والمقدمة الاولى اي معناه التجار الخياط ... لصحة الاخبار بالكنى والالقاب ... عن قولك من زيد بان يقال هو ابو عمرو او ابن عمرو ... لانها من اقسام العلم ... يجاب في السؤال عن ... لانها في معنى الذي ... على ما ذكره القاضي ... من انه انما يجاب ... زيد هو البشر المتصف ... قوله وكذا الثانية اي الوصف ... الذرات المعينة ... الاخبار عنه بزيد ... ويجمع بالاتحاد بينهما ... ويجوز ان المراد ... في جواب السؤال ... عن العارض المشخص ... والذرة بالوصف ... بعيد

www.alukah.net

قوله بجملة خبر مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه كان من الناس انطلاق ولم يعرف اتصاف
زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا لتعيين
زيد بانه المنطلق المعهود قلت من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق قوله ومنه لعاب الافاعي
الافاعي جمع افعى وهو حية وارادة الحية انتشاره اليد عوامل
القاتلات لعابه اي العسل مثل لعاب الافاعي القاتلات لعابه تشبيه بليغ
قاله في صفة القلم والمقصود تشبيه
مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة
الا ترى العسل والجنى بالمنى ويوخذ
طريا اشارة الى حسنه واخذه واكل
من ياخذ العسل من بيت النحل وصفه
بالطيب والنظافة اذ لم يمسه الايدي
من اجيه كذا في شرح المفتاح
الشريف قوله وفيه ان مثل هذا الوهم
لا يخفى ان القائل كما مر الفاضل
الهندي وهو فسر التساوي بكونهما
متساويين في رتبة التخصيص
فلا يرد عليه ما ذكره الفاضل المحشي
ولعل مشكلة التساوي في التخصيص
مختلف فيها ففي شرح التسهيل
للفاضل المصري المعتبر المساواة
في اصل التخصيص لا في قدره كما
اختاره الشم وفي اللباب وان
كانا متساويين نحو افضل منى
فانهما مخصوصان بنوع واحد
من التخصيص وهو التخصيص
بالمعهود قوله فبان الخبر يكون فعلا
اي المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
ومعنى قوله اينكون مسندا اليه متحملا
لضميره فيرد ان الخبر لا يكون فعلا
صرفا بل جملة وليس الفعل ههنا
بالمعنى اللغوي لانه يحتاج الى التاويل بكون مدلول الخبر فعلا وينتقض بمثل ما قام زيد فان الخبر
فعل للمبتدا بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدا على الخبر قوله بان المراد فعل صورة والخبر وان كان
جملة في الحقيقة فعل صورة لاشتماله الفاعل وكونه اخرا منويا قوله فيه انه لا حاجة الى اللفظ يعني اذا كان
المراد الفعل صورة خبر نحو زيد قائم ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظ له مع ان الضمير له صرح
في شرحه بانه احتراز عنه مولوي عبد الحكيم

يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة
اي اما ما بالاضافة
فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة
ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب
الافاعي القاتلات لعابه قال او متساويين قيل لو اريد
به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله
او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم
غير مهروب عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فلا وجه
ان يقال لم يكتف به لفوت التفصيل قال او كان
الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع
فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل
اين في اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد
نحو قائما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة

قوله ذلك المبتدا المفهوم داخل في قوله واذا كان مشتملا على ما له صدر الكلام قوله لوجوب تقديم المبتدا
لانه ان قدمت الخبر من الا يلزم قصر الحكم قبل تمامه وان قدمت بدونه انعكس المعنى كما مر في تقديم
الفاعل وتاخيره قوله لتكرر العلة في وجوب تقديم الفاعل وتاخيره لبيب له

لا حاجة الى لفظ له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه
مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمى
الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان
قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها
نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا ح قلنا
ذلك المبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي
او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال
ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب
التقديم في مثل ازيدان قائما لم يلتفت الى الالتباس
بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه الا بعد
عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قال واذا اضمر
المفرد اي لفظه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو
غلام زيد راكب يقتضي في العبا حيث قال تضمن ولم يقل

اي عبا ان كان مجرورا بمتعلق
يتضمن او مرفوعا به وجب تقديمها المبتدا
تقديم الخبر مرفوعا به عبد الحكيم

يعني ان بعضهم ذهب الى جواز تاخير المبتدا
ان كان الضمير بارزا قبل ان قوله
ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وسروا
واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا
والذين ظلموا مبتدا ان مقدما بالخبر
ولم يلتفت الى الالتباس بالبدل و
الفاعل لانه مندفع باحد تامل
وهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع
وهو لزوم البدل ولزوم خلاف الاصل
على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون
الالف والواو ضمير لا يجوز
علامتين لبيب له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله

اشتمل قوله كالاستفهام قيل الموجب لتصدير الخبر منحصر في الاستفهام

قوله التصدير في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه

ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من

ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلمات المغيرة

لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة

التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز

مع ان الموصول مع صلته كلمة واحدة

قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر

فلم يختل صدارته لوقوع صلته بسببه

في صلته معنى قوله بكسر الام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر

هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر

قوله بتبعية يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه

للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور

على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور قال في المبتدأ

نفسه اما اذا كان في صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة

قوله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله الخ فان تقديم الخبر هنا واجب لكون المبتدأ محتملا

لضمير راجع الى متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافا اليه مع انه ليس تعلق رجل بغلام تعلق

المعمول بالعامل بناء على ان العامل في المضاف اليه هو حرف الجر المقدر واما على رأي من قال

ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهر قوله اذا جعل مثله مبتدأ بان نصبت

قرينة على كونه مبتدأ لكونهما متساويين في التخصيص بالاضافة

والا فغلام رجل متعين للابتدائية

ملا عبد الحكيم

على التمرة زيد مثلها لجواز تأخير الخبر بان توسط

بان يقال زيد على التمرة مثلها

بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة

والموصوف قوله مثل تعلق الجر بالفعل انما يجعل

الجر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول

بعامله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اذا جعل

مثله مبتدأ قال او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون

ان بعدها نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه

لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة

التامة لا تقع بين اما وفائها قوله اذ في تأخيره

خوف لبس دون تقديمه فانه حينئذ متعين لان

يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها خبرها

اذ لا يجوز ان يكون حمالا في خبر ان المكسورة معنى

لصدارتها ولا حمالا في خبر ان المفتوحة معنى لانها

قيل اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ يشمل نحو لولا انك خارج وجب

فاذا السبع حاضر ملا عبد الحكيم

الصدارة ان خبر كون تقديمها واجبا

عليه لكونها متساويين في الاضافة ملا عبد الحكيم

موصولة ولا يجوز تقديم ما في خبر الموصول عليه فتعين
ان يكون خبرا ما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او
لان المكسورة معها والثاني باطل لانها جملة تامة غير
مأولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون
المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا لخبرها قوله لان الكلام
الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لانه
صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله او في الكتابة لم
لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو
عمرو قال وقد يتعدد لفظ قد للتقليل والتحقيق قوله وذلك
التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما
غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك
هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه ان يعطف
اولا لئلا يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا

قوله وتوجيهه الخ دفع لما يرد من ان العطف يقتضي شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر الى ما قبله قالوا وتقييد شركة جاهل بعالم في كون كل واحد خبرا لما قبله وهو فاسد اي توجيه العطف ان يعتبر العطف سابقا على الحمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على ارادة التفصيل بين خبري المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بكون احد الخبرين لاحدهما والآخر لآخر ملا عبد الحكيم

قوله اعتمادا على فهم السامع يعني ان السامع يفهم ان الخبرين متضادان فلا يمكن الاخبار عنهما الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ قوله وليس في المعطوفين آه والا لكان كل واحد منهما مرتبطا به برأسه قوله لان الابتداء اي بهما مفكوك تقديرا اذ الاتصال بين الشخصين الذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مفكوكا تقديرا بان يكون بين الخبرين اتصال كما في

اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوف ضمير المبتدأ
لان المبتدأ مفكوك تقديرا فلا تقل في المثال
المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان
لا تجعله مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى
هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه
بان يراد من غير تعدد المخبر عنه حقيقة ليتأتى
احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على
وجهين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا
اثبات القسمين كما قيل بناء على ان طعمين امتزجا في جميع
الاجزاء فانك احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل
من الحلو والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في
المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الخبرين ضمير ان
قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم يستند

قوله قلنا جاز آه يعني انما يلزم الضمير في الصفة اذا كانت مستندة الى شيء ليرتبط به اما اذا لم يكن مستندة الى شيء كما في نحن فيه فان المستند هو مجموع الصفتين وكل واحدة منهما جزء المستند فيجوز خلوها عن الضمير لانها ح يكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب بهذا لكن جواز استعمال الصفة غير مستندة الى شيء مما لا دليل له من شاهد او قد نص الشارح في بحث الاضافة بانه لا يجوز بقاء الصفة على حرفها في لفظ لقوة شبهها بالفعل ومن هذا الظاهر ان الانسب بقوله بعد الوجه ان يكون في كل منهما ضمير نعود الى المبتدأ وان كان الانسب من حيث المعنى ما ذهب اليه الشارح ح فتدبر وقال ابن يعيش ان في كل منهما ضميرا من حيث انهما منفيان من الفعل وضمير واحد من حيث ان المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من التعسف مولوي عبد الحكيم

الصفة الرابعة ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه
وتأنيثه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كما جرا
الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على مجموع
لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه
على اجزائه فقس عليه ساير الاحوال اعلم انك اذا
اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان
تجعل المجموع في حكم خبر واحد لقولك للابلق هذا اسود
ابيض فانه في قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض
وجاز ان تجعل لكل منهما خبرا مستقلا باجراء وصف
الجزء على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير
المبتدأ فعلى هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدأ
افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز

ان قلت فينبغي آه اي اذا لم يكن ضمير المبتدأ في شيء من الجزئين فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان حامضان وهن حلوات حامضات وهي حلوة حامضة قوله لكن لما لم يكن المجموع آه وذلك لان المجموع انما يقبل الاعراب اللفظي او المحلي اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين هنا الا الاسنادي والاضافي والتوصيفي فقط واما الامتزاجي فلان المركب الامتزاجي من الاسمين اما يتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو بيت بيت او لا يتضمن حرفا وهو لا يكون الا علما قوله على ذلك الخ لما بين احوال الجزئين فيما اتصف كل المبتدأ بكل واحد منهما الجزء الكلام الخ بيان احوال الجزئين فيما اتصف جزء من المبتدأ باحدهما وخبرا آخر باخر والخبران متصلان لتشاركهما في الاحكام فقال واعلم الخ قوله قيل هذا الوجه قائله الشارح الرضي وهو الموافق لقواعد العربية لبيب له

قوله كالمطابقة في المثال المذكور اي هذا حلو حامض في انه لما اجري الاعراب على كل واحد من الخبرين قيس عليه ساير الاحوال قوله ولان الضمير آه وهذا البحث مما اورده السيد قدس سره في حواشي الرضي وحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وابيض انما هو باعتبار اتصاف بعض المبتدأ بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضمير في كل من الخبرين راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل فاذا كان بعض من شيء واحد اسود وبعض آخر ابيض يفرد الضمير فيهما واذا كان البعض كذلك يثنى واذا كان الابعاض كذلك يجمع واذا كان البعض مؤنثا يؤنث قوله فيكون في قبيل عالم وجاهل فان المبتدأ متعدد في الحقيقة اعني الجزئين الا ان الجزئين متصلان فيما نحن فيه مفكوكان في هذا المثال قوله ويدفع الاخير آه اي يدفع البحث الاخير بانه لو كان الضمير في كل منهما راجعا الى الابعاض لزم ان يكون تثنية الضمير وجمعه في الخبرين ومع افراد المبتدأ بحسب تعدد البعاضه لان يتصف البعضان او الابعاض منه بالسواد والبعضان الآخران او الابعاض منه بالبياض لبيب له

يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور اتفاقا
ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة
من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل
ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع
افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض
قوله اي حق قال قدس سره في الحاشية المزاج بين
الحلاوة والحموضة قوله وفي هذا الصورة ترك العطف
او ان قلت لهذا والصورة مثال آخر لا يجوز فيه
العطف اصلا مثل هذا جائع نائع قلنا انه من
باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله
وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما
حققناه قوله ولا يعود الخ يؤيده ما قالوا من امتناع
تعدد الفاعل قال معنى الشرط الاضافة بيانية

قوله المزاج بين الحلاوة والحموضة ولا يخفى ان المناسب لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة ان يفسر المزاج بالحلو والحامض مثل هذا جائع نائع على ان يكون النائع اتباعا للجائع واما ما زعم بعضهم من ان النوع العطفي فهو من قبيل تعدد الخبر لفظا ومعنى نحو زيد عالم عاقل يجوز فيه الاعراب من غير اولوية قوله انه تأكيد حقيقة قال الشارح الرضي التأكيد اللفظي على ضربين لانك اما تعيد اللفظ الاول بعينه نحو جاء زيد زيدا وتقوية بحروف مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا لبيب له

قوله ليس معنى الشرطية فان الشرط قد يكون سببا من الجزاء بخلاف ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة
قوله لان من العلوم استناد الصفة الى ما هو صفة لها اعنى الايجاد والاعطاء واما كونه مستندا الى الصدور فليس له
والمعلولية الذى هو صفة المنعم فغير معلوم وهذا البحث مبنى على ما حققه السيد قدس سره فى تعريف الدلالة
فهم المعنى من اللفظ من ان فهم المعنى من اللفظ صفة له والسامع والمبصر بالتقييد بقوله من اللفظ صفة
اللفظ فلا يرد ان الصدور والكائن صفة المتكلم كذا بعد التقييد بقوله منه صفة له مقام وهو بعينه معنى الايجاد
والاعطاء الا انه حركة لاستقامته بخلاف الايجاد والاعطاء كما ذهب
اليه المحقق التفتازانى ليس له

دولامية قوله وهو سببية الاول للثانى قال الشيخ الرضى
ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى بل لزوم الثانى للاول
كما فى جميع الشرط والجزاء فلا يرد وما بكم من نعمة فمن الله
لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المص
بحث كلام المجازاة قوله او للحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا
تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد
عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله لتوجيه الورود
لكون النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله
وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله
علة لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم
استناد الصفة الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناد
المكونة صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه
الشرط لما كان المبتدأ دخيلا فى هذا المعنى خالف الشرط

قوله فان الجمل الخبرية اه دفع ما يتوهم من
ان عدها الى الجملة الخبرية مشعرا بانها تنقسم
الى مضمونها وحاصله ان الجمل الخبرية قد
للاخبار بها وما هو لازم لمعانيها كالاخبار
يقصد بها ما هو لازم لمعانيها فقد اكتفى
كما فى قولك ان الكريم يكرم
اى ان الكريم يكرم وفى المطول ان الجملة الخبرية
الرمتك امس وفى المطول عزاضا اخر
كثيرا ما تورد لغرض اخر
الحكم والارجاء وفيما نحن فيه كذلك
فان المشركين لما جعلوا اعطاء النعم
ولم يكن النعم لها صار ذلك سببا
للاخبار بصدورها منه تعالى بيب

قوله فى جواز ترك الفاء فى جزائه وان قصد السببية على ما نص عليه الشيخ الرضى قال ان قصد السببية لازم
الشرط اذ لا فائدة لسواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها
فلذا اقترنا بصحة الدخول على الخبر ولزومه فى الجزاء ليس شيء قوله فى جواز كون الظرف لئلا يكون
المبتدأ المتضمن للشرط شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون ما بعده صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه
الفعل كالظرف والجار والمجرور وكذا فى جواز ان لا يكون مبتدأ وان لا يكون ما بعده مستقل المعنى كاسماء الشرط
نحو قوله تعالى ان الذين تتولوا منكم
والمؤمنات الآية قوله تعريف الجزئين
لا دليل الجزء تعريفا فى حصر
المسند اليه على المسند لان تعريف
كل من الجزئين يقتضى حصره فى الآخر
وكلا الحصرين غير مستقيم اما حصر
المسند على المسند اليه فظ لان
اللام الموصولة بفعل او ظرف فالحصر
فى المبتدأ المتضمن واما حصر المسند اليه
فى المسند فلان المبتدأ الداخل
وبما ذكرنا ظهر لك ان تعريف الجزئين
ليس للحصر قوله فنقول انه اى
التعريف بلام الجنس لا يقتضى الحصر مطلقا
فى جميع الموارد بل قد يكون للحصر وقد
لا يكون نص عليه فى المطول قوله والحق
ان التعريف اى تعريف اسم الاشارة
اى ما اشير الى الجنس بمعونة كونه
فى مقام ضبط المبتدأ المتضمن يقتضى
حصره فى اللام الموصولة والموصوف
المذكورين والا لم يحصل الضبط بيب

الشرط فى جواز ترك الفاء فى جزائه وفى جواز كون الصلة
او الصفة ماضية اريد بها الكينونة قيل فى جواز كون
الظرف صلة او صفة له قال وذلك الاسم الموصول قيل
تعريف الجزئين يقتضى الحصر يعنى حصر المسند اليه فى المسند
وذلك ليس بصحيح لان المبتدأ الداخل عليه الفاء والمتضمن
معنى الشرط يمكن دعاء من هذا الباب ولا احد ان يناقش
فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف
باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير
الى الجنس فنقول انه لا يقتضى الحصر مطلقا ولو سلم فنقول
الكلام محمول على التمثيل فلانه قال الاسم الموصول والحق
ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضى الحصر والتعيين
فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا
يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط التى يسمى حكمها او ان

قوله ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط بدليل تخالفهما فى الاحكام فان التضمن الذى بواسطة كلمات
الشرط يقتضى وجوب الفاء وقلب الماضى مضارعا وجزم الجزاء اذا كان مضارعا وعدم جواز وقوع
وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن المذكور انتهى مولوى عبد الحكيم له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله في الكلمات اه اي لفظ فالاشارة الى مجموع ما يستحق دخول الفاء مما قبل من الشرط والجزاء عن المبتدأ
المتضمن للشرط المتفرع على صحة دخول الفاء في الخبر لا الى ما يستحق دخول الفاء من الشرط فقط اعني المبتدأ المتضمن
قوله ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة اه اما على التوجيه الاول فلان التضمن في المواد المذكورة بواسطة
الشرط واما على التوجيه الثاني فلانها تفرع صحة دخول الفاء على الخبر في تلك المواد لا دخول الفاء واجبة فيها

قوله كما سبق الفاعل والمفعول فانهما في الحقيقة فعلان لان الصلة لا تكون الا جملة خبرية غيرت

قوله في الاشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع
على تضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض
ليست مندرجة في ذلك تأمل نظره قال بفعل او قوة
كاسم الفاعل والمفعول او اقيمين صلة للام الموصولة
قوله في حكم اسم الموصول المذكور الاسم الموصوف لانها
في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه
قال او النكرة الموصوفة ينبغي ان يقول به لان
العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد قال
الذي يأتيني الاغلب صلة الموصول صيغة الاستقبال
وقد جاء الماضي بمعنى المستقبل ايضا وهو غير نادر
قال او في الدار ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين
العبارتين قوله فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل

الا صورة الاسم لكون اللام الموصولة في صورة لام التعريف قوله ينبغي ان يقول
انما قال ينبغي لانه الرضي من انه
لا يستنكر عود الضمير الاثنين الى
المعطوف باو مع المعطوف عليه
وان كان المراد احدهما لانه كما استعمل
استعمالا كثيرا في الاباحة فجاز الجمع
بين الامرين نحو جالس الحسن او
ابن سيرين صار كالواو وقول
الشارح اي باحدهما بيان للمراد
لا تقديره المضاف كما تيرا قوله
ليست للترديد اي لاحد الامرين
منها على ما هو اصل وضعه لعدم
التردد وقوعهما صريحا وصفة به
قوله بل للتخيير قال قلت كلاهما انما
يجيء للتخيير اذا كان الامر نص عليه
في الرضي قلت ههنا وقعه في الامر
تقديرا اي قل يأتيني او في الدار
كما في خصال الكفارة ملا عبد الحكيم

قوله فيكون له الفاء زائدة كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها
في جميع خبر المبتدأ نحو زيد قوله او يكون الموصول خبرا اي يكون الموصول
المتضمن بمعنى الشرط مع صلته وجزاؤه خبرا لان فح يكون الضمير في منه وانه
للذي بخلاف ما اذا كان صفة للموت والخبر فانه ملاقيكم فان الضمير راجعان

الى الموت قوله ومقتضاه
امتناع اه فبدخول النواسخ
يضعف مشابهة المبتدأ
لكلمات الشرط فلا يصح دخول
الفاء في خبره قوله لانها لا تغير
معنى الكلام بل يؤكده ويحققه
فدخولها كلا دخول فلم يضعف
المشابهة قوله هذا مبني على
المراد بقوله والشرط والجزاء
مجموع الشرط والجزاء كما هو
المناسب لما قبله من ان ليت
ولعل يخرجان الكلام وهو
مبني على انتفاء الربط الاتصالي
بين الشرط والجزاء على ما
حققه السيد قدس سره في حواشي
المطول وليس الحكم في الجزاء او
الشرط قيدا له بمنزلة الظرف
كما اختاره المحقق التفتازاني
ولا شك ان مجموع الشرط والجزاء
باعتبار الحكم الاتصالي من قبيل
الاخبار وان كان الجزاء

موت تفرون منه ملاقيكم اذ رب موت فر منه الشخص فالاقاه
وهو مستعين لا عموم ولا ابهام
كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على
العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام
فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ
الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما
ذكرنا في وجه المشابهة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان
صحة دخول عليه ولانه دخول الفاء بملاحظة مشابهة
المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدير ومقتضاه
امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان
لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
هذا مبني على انتفاء الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد
ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج
الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعي ان ليس ههنا مانع آخر

في بعض الصور انشاء وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار
حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء نحو ان جاءك فاضربه وهذا الايراد مبني على ان
الانشاء يقع جزاء من غير تاويل كما اختاره المحقق التفتازاني وذهب اليه الشارح وما
على ما حققه السيد قدس سره من انه لا بد من التاويل فلا ايراد ملا عبد الحكيم

قوله منع سيبويه اي ما نقل الزمخشري من منع سيبويه قوله فقد استشهد اه واستشهد
بصحة دخول الفاء بقوله تعالى الموت الذي تفرون منه الخ وكيف يمنع صحة الفاء
قوله في مخالفة الواضح الخ يعني مجيء الفاء في خبر ان واضح لكثرة وقوعه في القرآن المجيد
وكلام الشعراء في بعيد منه وقوعه في مخالفة الواضح قوله القلاء بالفتح والمد في الصحاح
وكلام العرب في بعيد منه وقوعه في مخالفة الواضح قوله القلاء بالفتح والمد في الصحاح
القلى والقلية والقلاء والقلى والقلاء والقلاء والقلاء

قوله وفيه انه لا يجوز حذفها قال السيد السند قدس سره جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به
ابن هشام في مغني اللبيب قوله خبر عن السبع الى فيما لمكان السبع ولا يجوز على القول انه يكون
اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الا الجمل لا حيث
كذا في الرضي قوله وجعله بدلا تعسف اى جعل بالباء بدلا عن اذا تعسف اما معنى فلعدم انسباق الذهن
اليه واما لفظا فلانه يكون بدلا باعادة الجار ولا جار في الجملة الاسمية لفظا قوله وفيه انه يلزم الخ وفيه
تكلف اذ الظرفية غير منصرفة على الصحيح قوله الا فاجأت الخ
فالمعنى خرجت فحصل لي مفاجأة
وقوف السبع في وقت خروجي
مولوي عبد الحكيم

خروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح
انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر
اذ لا معنى لقولك فيما لمكان السبع بالباء بيب
عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب
وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعد تقدير
مضاف الى في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر
المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف
قد تحقيقه مما لا مزيد عليه لله
زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى
ففاجأت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن
الظرفية لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان
يقال ان فاجأت تنزل منزلة الازم ولو قيل ان الظرف
غير مضاف الى الجملة لكان الوجوه الاخر والعامل فيه
فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية بجواز ان
يكون معنى ففاجأت وجود السبع بمكان الخروج قال فيما التزم

قوله كما في الوجوه الاخر وهي الوجوه الثلثة
واحد منها في الشرح واثنان منها في الحاشية
مولوي عبد الحكيم

قوله اى قبل ملازمته فالمعنى فيما التزم العرب اى قبل ملازمته ذكر غير الخبر في موضعه قوله الاظهر انه انما قال
بحسب اللفظ لان ما ذكره الشارح اظهر من حيث المعنى اذ المعنى هو اى الخبر المحذوف وجوبا في تركيب
التزم غيره موضوعا على طبق ما صرح في قوله جوازا في خرجت فاذا السبع فيكون الظرف ظرفية الكل
لجزئه وهو اظهر والسبع بخلاف ما اذا فسر بالخبر فانه ح يكون الجار والمجرور متعلقا بالمحذوف وجوبا فيكون
ظرفية الموصوف لصفته فاندفع ما قيل لا معنى لظرفية محذوف الخبر قوله لان الذهن ينساق
فكانه قيل في تركيب التزم في موضع
الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر قوله
فيغني عنه الضمير اى لا ينفع كونه
واقعا في لا تركيب لفظ الضمير وهو
ربط الجملة الواقعة صفة لموصوف
يغني ما يغني عنك هذا من باب
الافعال اى ما ينفعك والغناء
بالفتح النفع كذا في الصحاح قوله
ليس الا الظرف لان المقصود ظرفية الدار
لزيد لا ظرفيتها لحصوله قوله وتقدير
وهو ان الظرف والجار والمجرور
لا بد له من متعلق من الفعل او
شبهه قوله الازراء خوار مندى
نمودن لا يظهر لا وقال الباء فائدة
والاظهر ما في التاج خوار وخوار
داشتن ويعدى بالباء وفي القاموس
ازرى باخيه ادخل عليه عيبا لبيب

التزم يق التزمت الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته قوله
في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يق اى في خبر والا لزم خلو
الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان الضمير في موضعه وغيره راجع
الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن ينساق من الخبر
الى الكون واقعا في التركيب فيغني عنه الضمير قوله وذلك في اربعة
ابواب لا يق ما كان قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر
ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول
الخبر بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس
الا الرعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام
غيره مسده قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو
قيل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب قوله
ولولا لتشوا الى الازراء خوار مندى نمودن قوله هذا على مذهب
البصريين فان لولا عندهم كلمة غير مركبة من كلمتين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله كما تيرا اى التيا مثل التيام تيرا اى وبظهر في بادى الراى في الرضي ان الظ منها انها لو التي تفيد امتناع الاول
لامتناع الثاني ودخلت على لا ومعناها مع لا باق على ما كان كما يبقى مع غيرها من حروف النفي في قولك
لولم تستمني لستمنيك مولوي عبد الحكيم ره وهي الرافعة في شرح التسهيل للفاصل المصري قال الفراء ما استغنى الاسم
بلولا ارتفع بها كما يرتفع الفاعل بالفعل وبهذا ركاكة ما قيل لا يخفى انه لا بد من القول بحذف المسند
في الكلام في ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا بعامل لفظي دون الخبر مولوي عبد الحكيم ره

كما تيرا اى والتي في ذهب الكسائي لان لولا لو كانت حركية
من لوه الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل
الرافع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو شان الافعال
الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا
لا تدخل على ماض في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررة في
الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء
كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوبا الى الفاعل
او المفعول قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل
او الى الفاعل والمفعول نحو تقصدنا قوله وبعده حال
مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية
يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربه السويق ملتوتا
السويق بست قال قدس سره في الحاشية لست السويق
لتابعة فصاح قوله واخطب ما يكون الامير قائما الى

قوله ولا يخفى ضعفه في شرح التسهيل بطل
قول الفراء ان لولا لو كانت عاملة
لكان الخبر او لا بها من الرفع لان
القاعدة ان كل حرف اختص بالاسم
ولم يكن الجزم من عمل الجر
بيت له
قوله او فعلية نحو على تقدير كان ذا مال
ويقال سمع اذن زيد يقول ذلك اى
سمع اذن كلام زيد حاصل اذ كان
يقول كذا وفيه خلاف القراء بيت له
قوله نحو قصدنا ما كان باب الفاعل يكون بين
اثنين ولهما فاعل ومفعول ووجه كون
اضافة التقاصد الى ضمير المتكلم لانه تقصد
الفاعل والمفعول معا ولا يخفى ان تقاصد مضاف
ان تقاصد اذ فيه من تعدد الى مفعول ثانيا ذكره
الى مفعول والمسند هو فاعل في الحقيقة
مولوي عبد الحكيم
قوله قال الرضي وما ذكره الشارح موافق
لما في التسهيل لابن مالك حيث قال وقيل
حال ان كان المبتدا او معموله مصدرا
عاملا في مفسر صاحبها او مؤولا بذلك فانه
اعتبر تجرد كون المصدر عاملا وما قاله
الرضي موافق في شرحه حيث قال والمحفوظ ان يكون المبتدا مصدرا ومؤولا بمصدر او افعل تفضيل مضافا
الى مصدر او مؤول بمصدر ثم اعلم ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس الا باعتبار ان ضربا زيدا قائما
داخل فيما نسب الى كليهما عند الشارح وفيما اضيف الى احدهما عند الرضي وما قيل ان ما ذكره الشارح يدخل فيه نحو
ضرب زيد عمرا وقائما ليس بشيء لان المصدر المذكور لا بد ان يكون مضافا الى احدهما ليصح وقوعه مبتدا ركيب

قوله الحاشية في آخر الحاشية اسم كتاب في اللغة لقول الشارح قدره مضى الاتمة منه

قوله لما قالوا الخ ولانه اذا كان منصوب المحل على الظرفية للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون اخطب بعضا منه
فيلزم كون الزمان محلا للزمان قوله او عبارة عنه اى يكون بمعنى فيه المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى
المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كذا في الرضي في شرح التسهيل ناقلا عن الايضاح هذا الكلام معتبر عند
النحويين في كل مصدر وفيما اضيف اليه اضافة بعض الكل او كل الجمع والمعنى ان يكون المضاف مصدرا
اذ المعنى نحو اكثر شربه واقل شربه واشتهر شربه السويق ملتوتا وكل ركوبه للفرس ذارعا قوله لو رفع
قائما آه فعلى هذا لا يكون هذا الحال
مما نحن فيه لكونه مشروطا بوقوع
الحال بعد المصدر قوله جاز هذا
التقدير اى تقدير الزمان مع ما
المصدرية ايضا كما جاز عدم التقدير
فنقول الرفع ويجوز رفع الحال قوله
ويجوز ان يقدر الزمان حال بيان
لجواز عدم وقوله ويجوز تقدير الزمان
آه بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع
قائما وذلك منصوص في الرضي فا
فيتبين جوز الرفع جعل المصدر اخطب
ما يكون الامير قائما حسنا اى اخطب
اوقات كونه فالمراد بافعل المضاف
الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا
واسطة او بواسطة ليس شيء اكيف
وقد نقل الرضي كون افعل التفضيل
المضاف الى المصدر بمعنى المصدر
كما مر قوله والمجاز يونس المجاز في
شمس العلوم انه نقيض او خبره اى
المجاز في اسناد قائما الى اخطب الذي
هو بعض او كون يونس المجاز الذي
هو في اول الكلام وهو جعل الكون اخطب
وانما كان اسناد قائما الى اخطب مجازا
لان الكلام الخطابة صفة الاعيان دون المعاني قوله ويجوز ان يقدر زمان اى على تقدير رفع قائما
يجوز ان يقدر زمان مضاف لانه ح ليس عامل وجب فيه حذف الخبر فقد يشترط فيه كونه مصدرا معنى
ويكون التقدير اخطب اوقات كون الامير قائما فيكون اخطب بعض اوقات كون الامير لان افعل التفضيل
يكون بعضا مما اضيف اليه ويكون اسناد قائما الى اخطب اسنادا الى الظرف مجازا قوله نحو نهاره صائما اى
جعل زمان كون الامير اخطب قائما يكون الامير خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار صائما لكونه صائما فيه نقوله

اى اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه
وان كان الشيخ تقدير الزمان مع ما المصدرية
لما قالوا من ان هذا المبتدا يجب ان يكون مصدرا او
عبارة عنه نعم لو رفع قائما على الخبرية جاز هذا التقدير
ايضا لما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز في الحال
الواقعة بعد المخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان او يكون لا عن المصدر الصريح فلا
تقول ضربا زيدا قائما وذلك لان نسبة الاخطب الى
الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز
ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان
معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائما
ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب
البصريون الى ان تقديره ضرب زيد احسن اذا كان

قوله بيانه اذ لا جواز في اول الكلام
قوله لا اخطب ليس
قوله لا اخطب عبارة عن الزمان الذي هو اخطب ليس
قوله لا اخطب ليس
قوله لا اخطب ليس
قوله لا

قوله كان بعينه مذهب الكوفيين لانه ح يكون قائما قيدا للمبتدا والخبر المحصول مطلقا لا فرق بينهما
الا باعتبار التقدير حاصل مقدما على قائما في هذا الوجه مؤخرا على مذهب الكوفيين قوله لم يلزم شيء من
ذلك المذكورين تقييد المبتدا واختلاف العامل قوله حال من ضميره اي ضمير كان الراجع الى زيد
فيكون العامل فيها كان قوله ومن ثمة الخبر فيكون الحال قيدا للخبر لا للمبتدا قوله فوقش في لزوم الاتحاد
اي اتحاد عامل ما ليس بلازم واليه ذهب ابن مالك لبيب

قوله فيثبت على هذا وجه اي يثبت
على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل
الحال فصاحبها ثبت لهذا
الثاني وجه آخر سوى الوجوه التي
ذكرها الشارح وهو ان تقدير
الخبر المحذوف وهو حاصل من
غير تقدير اذا كان ويكون عاملا
في الحال مع كونه حالا من فاعل
ضربا او مفعوله قوله لرابحة معنى
الشرط وهو كون ضربه متعلقا
بذلك الوقت كتعلق الجزاء
بالشرط قوله واذا هذه للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل انه
يقدر اذا اذا اريد الاستقبال ويقدر
اذ اذا اريد المعنى ملا عبد الحكيم له

فاما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيام لا يكون
بيان لقرينة الدالة على الخبر الى وقت لبيب
الا عند حصول الضرب ووجود زيد واما لم يكتف بتقدير حاصل
من غير تقدير كان لان قائما يكون ح حالا عن معمول
زيد عامل قائما لبيب له
المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين
اي من باء الظرفية او عن زيد لا من ضمير حاصل لانه غاية ما في الباء وجهين لبيب
ويجيء البطلان وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل
الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر
عامل الحال هو المصدر لبيب
كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع
الى زيد ومن ثمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت
على هذا وجه آخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه سيجيء مدخولها
شرطا وان كانت اذا ظرفية لرابحة معنى الشرط واذا هذه
للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات
كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم تثبت في غير هذا المكان ومن العدول

ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
لانه معنى قولهم حاصل اذ لو كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة ومن
قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لانه مثل هذا
المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه
مرة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب
لازمة ولو كانت خبرا لما لم يلزم الواو لانه دخول الواو في
اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال وذلك
لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه اتفاقا
وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة
تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق
اي لزم من ارادة بعض ما يقع عليه ذلك البعض لبيب له
دفعا للترجيح بلا مرجح قوله وفيه ما فيه وعليه انه يلزم
حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة
ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله

قوله ومن حيث الحال مقام الظرف لا نظير له
وان كان الحال مؤدى بالمعنى الظرف
اذ معنى جاء زيد راكبا اي جاء
وقت ركوبه قوله وانما عدلوا عنه
اي عن معنى الناقصة الى التامة
لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد الجملة
المضبوط بالصد لبيب له
قوله لان اسم الجنس المعرف بالالف واللام او بالاضافة
الدال على من الكلام على ان زيدا حاصل قائما بالضرب
فنعم ضربا زيدا قائما جميع ذوات الضرب
اي من ذوات الضرب

الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية
دالة عليه قل ما تأتي كذلك فلما قال
سيبويه في باب المفعول معه
ان تقدير ما انت وزيدا ما لك
وعلى السكة زيدا ملا عبد الحكيم له

خلافا لرد ما قيل ان في مواضع
الفاء الفصيحة يحذف اذا مع المضاف اليه
وهو كثير ملا عبد الحكيم له

قيل الاولى حذف المضاف اليه اي الجملة
على ما من تلك الطريقة لان المضاف
الاجاز والجر لا اذا اذ لا يجوز حذفه ملا عبد الحكيم له

قوله اى ماضربه الا اياه الخ وكذا اكثر شربه السويق ملتوتا تقديره اكثر شربه السويق شربه ملتوتا اى
ما اكثر شربه الا اياه الا شربه ملتوتا قوله امتناع تاكيده الخ جوز الكسائى اتباع المصدر المذكور بالتوابع
فتقول ضربه زيد الكلى وضربه زيدا الشديد قياما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه كذا ذكره الرضى قوله لا يخفى احكما
استفادة الخ بيان لضعف ما ذهب اليه البعض اى لا يستفاد منه فى الحصر المقدم من هذا التركيب فى على تقدير
كونه مبتدا الا خبره ليس فيه ما يفيد
الحصر قوله ولو اتى بما بان يقال كل رجل
مع ضيعته كان ما بعدها خبرا فكذا
الواو التى هى بمعنى مع اى يكون خبرا
ما بعدها قوله ولا يجوز الخ عطف
على قوله لا يصح وابتداء ما مع المنصوب
من كون الواو مع ما بعدها
خبرا حاصله انه لا بد من
القول بان الرفع فيما بعد الواو
منقول عن الواو لعدم قابليتها
للاعراب لكونها فى الاصل حرفا
كما قيل فى نصب المفعول معه ان
الواو اقيمت مقام مع المنصوب
بالظرفية والواو فى الاصل حرف
فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها
عارية كما اعطى ما بعد الا اذا
كانت بمعنى غير اعراب ونقس غير
قوله لا يستحق الرفع لفظا قيد بذلك
لانه يستحق الرفع محلا لنيابته
عن عامله فى نحو زيد مع عمرو
قوله حتى ينتقل الخ يعنى نقل الاعراب
الى ما بعدها لعدم قابليته فرفع
استحقاق الاعراب لفظا اذ لا
معنى لنقل الاعراب المحل لعدم
تقديره ومع اذا وقع خبرا لا
يستحق الرفع لفظا فكيف ينتقل
عنه نيابة الواو عنه الى ما بعدها قوله بل يكون الخ عطف على لا يستحق اى مع اذا وقع خبرا يكون
منصوبا لكونه ظرفا عادم التصرف لازم النصب وفى قوله منصوبا اختيار لما ذكره الرضى من ان معرب
لدخول التنوين فى نحو كنا مع والحرارة بمن وان كان شاذا فى نحو خرجت من معه فظ كلام سيبويه انه مبنى
قوله الضيعة فى اللغة العقار فى الصحاح الضيعة العقار والعقار بالفتح الارض والنخل وبين ايضا فى ليست
يقال عقار حسن اى قوله داره فقوله والمتاع عطف على الارض لبيب

اى ضربه زيد اضربه اى ضربه اياه الا هذا الضرب المقيد قوله
الا هذا المبتدا لا خبر له كما فى القسم الثانى من المبتدا
قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل وامثاله
وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا الا اياه
لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر قوله
وثانيها لمبتدا الخ قال الشيخ الرضى الظاهر ان حذف
الخبر فى مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو
مع بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا
يعنى ان الواو وان كانت بمعنى مع كمعيته فى اللفظ
ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا
ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لانه مع
اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده
بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قد يستدل
فى الحاشية الضيعة فى اللغة العقار التى هى الارض والنخل

قوله وهنا كناية عن مصحفها كلام صريح فى انها مستعملة بمعنى الصنعة اعنى الحرفة بطريق الكناية
لكن فى الاساس عد الحرفة فى الحقيقة وفى شمس العلوم ولا يعرف العرب الضيعة الا الحرفة وفى القاموس
الضيعة العقار والارض المغلة وحرفة الرجل وصناعته وتجارته ولعل توجيه الكناية ان حصول
العقار فى الاغلب بالحرفة ورديف الضيعة مسبب عنها قوله عن مصحفها على صيغة اسم المفعول فى الاساس

والنخل والمتاع وهنا كناية عن مصحفها اعنى الصنعة
انتهى الصنعة كما رويته كرون صرح ان قلت لا يجوز
رجع الضمير فى ضيعته الى كل رجل ولا الى
رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقام واضح فان المعنى
ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل فى توجيه التقدير
كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة
على الضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر فيه انه يلزم ثلثة امور
حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب فى ضيعته كما فى جئت انا
وزيد وعدم الاندراج فى القاعدة المذكورة لان ضيعته
ليست معطوفة على المبتدا ويمكن ان يجاب اما عن
الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن
الثانى فبان مفعول معه لا بد له من فعل غير المذكور عليه بالواو
واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدا

وهى كانية مصحف وصحف الكلمة
اذا اعتبرها وزيادة لفظ مصحفها
لمجرد العطف لا دار لا دخل له فى
المقصود قوله لظهور فساد المعنى اذ
ليس واحد من الرجال مقرونا بضيعة
كل رجل قوله لانه ليس مقصودا اذ المعنى
ان كل رجل صحيح لانه كل
ضيعة مشتركة بين شخصين مثلا
فيصدق ان كل رجل مقرون بضيعة
رجل ما لكن هذا المعنى ليس مقصودا
اذ المقصود ان كل رجل ضيعة وهو
مقرون ومستعمل هنا قوله المقام واضح
يعنى ان الضمير الراجع الى كل ومقرونة
كل رجل بضيعة كل رجل اما بان يكون
اى واحد يفرض مقرونا بضيعة
كل رجل وذلك بين البطلان لا يمكن
ارادته واما بان يكون هذا مقرونا
بضيعة وذلك مقرون بضيعة
وهكذا وهو المقصود وهو واضح
فلم يبالوا بايهام العبارة معنى
ظاهرا فى ده باد تامل او القول
ان الضمير راجع الى رجل ويعتبر العموم
المستفاد من كل بعد ارجاع الضمير
الى رجل لكانه قيل الرجل مقرون مع ضيعته
يجوز سدها مسد الخبر لكونه من مولاته بخلاف ما اذا جعل معطوفا على المبتدا قد الخبر مقرونا فانه ح يكون من تتمة
المبتدا متعقدا على الخبر لاشتراكهما فيه اذ لا يجوز نيابة المتاخر عن المتقدم كما سيجيء قوله وجواز الرفع والنصب اما
تقرار عامل المفعول معه اذا كان لفظا وجاز العطف فى الوجهين يمكن ان يقال يحتمل عما اذا كان المعطوف عليه
مذكورا قوله فبان حذف المؤكد الخ وفيما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر وتاكيده قوله
قوله لا بد له من فعل وليس فيما نحن فيه الا المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولا معه فلا يجوز النصب

قوله كما تقول زيد قائم وعمرو المشبه في ان الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وان اختلفا
في كونه مقدرا في احدهما مذكورا في الآخر في ان خبر المعطوف محذوف بقرينة خبر المعطوف عليه والاصل
كل رجل مقرون وضيعته وضيعته مقرونة معه ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف
مع عدم سد شيء مسده الا ان يقال اجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبره
ووجوب حذف خبره كما هو انظر لفظا لقلة الحذف وصل اللفظ على المعنى المقدر بخلاف التقدير السابق
فان فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه
والمعطوف وتكرار المعنى قوله ولا يجوز
مع ولو جاز نيابة المتقدم عن المتأخر
لدلالة عليه لجاز نيابة قائما في ضرب
زيدا قائما عن الخبر المقدر متأخرا
كما هو مذهب الكوفيين ولا يصح ابطاله
بان فيه لزوم حذف من غير سد شيء
مسده قوله لهذا الخبر اه هذا بناء على
ان المثنى في حكم تكرير الواحد فله حيثيتان
لانه خبر لكل واحد منهما وفي نحو امانة الله
من عهد الله وعلى عين الله والمراد
بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعة
كانه امانة الله فلا يجب عليهم ان
يؤدوها قوله لا يجب حذف خبره بل
يجوز ان يحذف كما في المثال المذكور
وان يذكر فيقال على امانة الله وعلى
عهد الله وعلى عين الله لبيب

اي الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول
زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان
كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فحمله بعد المعطوف وليس
بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل
المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدأ قيل
لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه
خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز
ان يقال ضيعته سادا مسده ويكفي في النيابة حيثية
واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وتعقبها
للقسم فان تعينه له يدل على تعين الخبر فنحو امانة الله
لافعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لافعلن كذا
قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك لافعلن قوله اي
من المرفوعات اشارة الى ان قوله خبران واخواتها مبتدأ

قوله في قسم السؤال اي في قسم يكون
جوابه امرا او نهيا او استفهاما
لبيب

اي اشار بايراد كلمة اي المفسرة الى
ان من المرفوعات مقدر في المتن
المرفوعات ثم الاشارة الى انه
ليس داخلا في خبر المبتدأ كما فيه
اليه الكوفية ملاحظة الجمع لبيب

قوله ابتداء الكلام اي جملة ابتدائية ليس لها محل من الاعراب سبق لتعريفه قوله وانما لم يقل منها اي غير الاسلوب
السابق تهما سواء قلنا انه مبتدأ محذوف الخبر او قلنا المسند خبره قوله فلم يفصل بما هو مشعر به وهو التصريح
بقوله ومنها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل قوله لضعف آه دليل الكوفية يعني انها حروف
ضعيفة فلا تعمل عملين الرفع والنصب والجواب عن عملا لمشابهة الفعل المتعدي فيعمل عمل ما يشبه لبيب

مبتدأ الخبر بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء الكلام
هو قوله ومنها المبتدأ والخبر لبيب
ويحتمل ان يكون المسند خبرا وقوله هو ضيعته الفصل وانما
لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر
بكونه بابا على حدة قوله اي اشباهها استعير الاخوات
للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما
بين الاخوات قوله لا بالابتدا كما ذهب اليه الكوفيون
لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها لما شابهت
ولان اقتضائها للخبرين على السواء فالاولى ان
تعمل فيهما قال بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد
ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت
المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم
صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وانما كل من
خبران واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها

قوله ولان اقتضائها اه وذلك لان معانيها من
التأكيد والتشبيه والنفي والترجي والاستدراك
متعلق بالخبرين على السواء فلا يعمل
لبيب

اي لانه صدق التعريف لعدم زيادة
لفظ احد على كل فرد من افراد المعرف
لانه ان اعتبر العطف في قوله خبران
واخواتها مقدما على الحكم
فيكون المعرف مجموع اخبار ان
واخواتها فلا خفاء في عدم صدق
التعريف على المجموع لانها ليست
مسندة بعد دخولها بل بعد دخول
مجموعها وان اعتبر العطف في الحكم
مقدما على العطف فيكون المعرف كل واحد من
خبران واخواتها فالتعريف صادق
على خبران لكن لا يصدق على اخبار
اخواتها لانها ليست مسندة
بعد دخول احدها
لبيب

مبتدأ على ما وهم
لبيب
على المبتدأ معطوفا
في الخبر لا لكونه
خبرا لبيب
اي ما قدم زيد
وهو قيل لبيب

www.alukah.net

قوله وان المناسب اه يعني ان المشهور فيما بينهم ان تقابل الجمع بالجمع يقتضي
انقسام الآحاد على الآحاد وههنا خبران مفردان حمل الاضافة على
الاستغراق يكون بمعنى كل واحد واحد لا بمعنى الجميع لبيب

بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك
اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او يحمل قوله
ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه
على توزيع يتضمن تعريف كل واحد واحد لان المقام
مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها
بصيغة الجمع قوله لا يراث اثر فيها لفظا او معنى اما
لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانيها
فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير
لا ينقض التعريف قوله عمش يعوم وبخبر المبتدا الذي
بعد ان المخففة بما او بعد ان المخففة اللغو قوله حتى
يرد انه يجوز ان يقال ان يقال زيدا ضربه ولا يجوز
ان يقال ان زيدا ضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين
زيد لان الاستفهام ينافي التحقيق قال الا في تقديم حق العبارة

قوله واذا لم يحمل اه اي لم يحمل
كلام الماتن على توزيع الحروف
على الاخبار بحيث يتضمن تعريف
خبر كل واحد من تلك الحروف
فلا يحتاج الى زيادة لفظ احد
وذلك بان يجعل اضافة لفظ خبر
الى ان واخواتها للاستغراق فيكون
التقدير جميع اخبار ان واخواتها
هي التي اسندت بعد دخولها على معنى
ان كل خبر حرف هو المسند بعد دخول
ذلك الحرف مقولت عبد الحكيم لبيب
قوله ينسحب الى المحكوم به يعني ان الحكم
لما كان نسبة بينهما فلو احد من التاكيد
والنفي والترجي والاستدراك
والتشبيه ينسحب الى الطرفين
المتعلق به بالتبع قوله وعلى كل تقدير اي سواء
اريد اثر فيها لفظا او
اريد اثر فيها معنى وفيه
اشارة الى ان كلمة او للتخيير لا
والاكثر الاول يقول وعلى هذا
لا ينقض التعريف وانما حمل على التخيير
اشارة الى انه حاجة في دفع النقض لبيب

قوله لانه استثناء الخ يعني استثناء مفرغ يحرف بمعنى الفعل المستفاد من كلمة التشبيه فيكون استثناء من
وجه الشبه كانه قيل واما مرة كامر خبر المبتدا في جميع الاحكام الا في التقديم فيجب ان يكون مشتركا بينهما فلا
معنى للاضافة الى احدهما وما قيل على ان المراد تقديم خبر ان فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر
المبتدا الجواز والوجوب فلا يصح لو قيل الا التقديم بدون في بان يكون استثناء من امره والباء مع كلمة
في لانها صريحة في كونه وجه الشبه
كما لا يخفى قوله استثناء مفرغ اي
استثناء من الحكم السابق بعد تقييده
بالاستثناء الاول فيكون الكلام جملة
واحدة كانه قيل واما مرة كامر خبر
المبتدا في جميع الاحكام الا في تقديمه
في جميع احوال الخبر الا في كونه ظرفا
قوله ويجوز ان يكون الخ بان يؤول
قوله الا في تقديمه بجملة مستقلة اي
يخالف امره امر خبر المبتدا في
التقديم في جميع الاوقات الا وقت
كونه ظرفا قوله واجرى الجار والمجرور
وان لم يكن ظرفا يجري الظرف
في التوسع ملا عبد الحكيم لبيب

حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء بوجوه الشبه
ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به
والقول برجوع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان
يتقدم اي مرة قوله والاصل ان يلي الفعل قال اذا كان ظرفا
استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من
احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء
من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف
تخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا
وقت كونه ظرفا قوله وذلك للتوسع وذلك لان كل حدث
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع
الشيء كالقريب الحرم للشخص بحيث لا يدخل غيره من
الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة للظرف
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان
تشبيها بان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة وان
لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير
وقيل لان لا لنقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على
النقيض قوله انما عدل قال المص ليس تمثيل النحاة بلا
طريف حسنا لان الظريف في الظ صفة اسم لا لان
خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا
فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لانه المضاف
المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان
ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا
الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما
هو الظ انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على
المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا تتقيد بالظرف

قوله وقيل لان لا لنقيض ان فان لا ينفي
على وجه المبالغة وان لا لاثبات على وجه
المبالغة ووجه ضعفه ظ اذا كان حمل
النظير على النظير ممكنا لا يصار الى حمل
النقيض فان فيه اعتبار التناقض
وهو انتشار قوله والمثال ينبغي اه وقع
اذا كان فيه احتمال ما مثله وهو احتمال
على السواء واقبح اذا كان فيه احتمال
غير الظاهر كما في مثالهم قوله كما في توابع
اسم ان يعني كما يجوز في توابع اسم ان وهو
كان معربا الحمل على المحل فكذلك يجوز
في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا
لانها مشبهة بان لبيب له

قوله انما قال ذلك الخ يعني على ما هو الظ دفع لاعتراض السابق بان ما ذكره المص مبني على الظ فلا يفيده
احتمال الصفة بناء على غير الظ من الحمل على المحل بدون سماعه يعني يكون المعنى في ليس بغلام رجل ظرافة في الدار
وهذا المعنى وما قيل انه لو لم يقيد التقييم لم يصح صار زيد ظريفا فليس بمستدرك لان اتصافها بالحدوث والتجدد
في وقت دون وقت لا يقتضي صحة تقييدها بالظرف فانه يقتضي اتفاقها الا الخبر المقيد بالظرف وغير المقيد به لبيب

قوله جعل الخبر من هذا القبيل اي جعل الخبر المتعدد خبرا واحدا بتاويل المجموع لبيب له

بالظرف ونحوه من الحال بدون سماعه قوله للتلازم
الكذب وانما لم يلزم الكذب ح لان المجموع خبر
واحد حقيقة كقولك للابيض هذا ابيض اسود و
الحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه
في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا
اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار
ههنا على منها قلنا امتناع الاقتصار على الاول كما في
ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي
ولم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على اخر شامل او
لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من
لا رفع الوجود الرابط سواء كان ظرف الوجود او
غيره قوله اي لا يطردون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا
ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اشاعة اتفاقا

كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف لبيب له

اذا كان يمتنع الاقتصار على ظريف للزوم الكذب منفيا

اي النفي المستفاد من الارتباط
الخبر رفع الوجود الذي هو الرابط
بين المسند والمسند اليه سواء كان
ظرف ذلك الوجود او غيره كما في لا رجل
في الدار كان لا دلالة للعام على الخاص
في الدار كان قرينة على تقدير
فلا يكون موجود لبيب له

قوله قال الاندلسي الخ في نزهة
الجليس لفاضل المرعاشي
كان مختصر ادب شطا بجواد
بحصير الخ ظرفا كما في الدار بغير
لبيس له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله فيكون ح من اسماء الافعال اى اذا كان لا اهل ولا مال بمعنى انتفى الاهل والمال يكون لا
من اسماء الافعال لا حرف نفى لكونه مع معموله كلاما مستقلا اورد عليه انه يجوز ان يكون لا
حرفا نائبا مناب الفعل كحرف النداء وليس شيء لان حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعده
لان اصل يا زيدا دعو زيدا صرح به فى شرح المفصل والرضى وفيما نحن فيه ليس فعل مقدر بعد لا
ولذا من ذهب الى ان المنادى مفعول لحرف النداء ذهب الى انها اسماء الافعال لبيب

اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بنى تميم
يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد
الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم ح فيكون
ح لا من اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم
الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان
نصب الاسم بعدها يدل ايضا على ان هذا القول
قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلتين
الاسم والفعل قوله اى على ليس المفهوم من المثال
او من قوله المشبهتين بليس لان تشبيهما بليس بشرط
بكونهما عاملتين عملها وتعمة اجراء حكمها عليها والمعنى
ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل
ليس قوله قليل او على خلاف القياس قوله على مورد
السماع قالوا وهو الشعر قوله من صدق قال قدس سره

قوله وزيفه المصنف ما ذكره المص
فى شرح المفصل بحث المنادى
ردا على من ذهب الى ان من
حروف النداء اسماء الافعال
ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو قل
من حرفين ومن هذه الحروف
الهمزة وهى حرف واحد واذا
بطل كون الهمزة اسم فعل بطل
البواقى اذ لا قائل بالفصل انتهى
ولا يخفى ان هذا التزييف لا يجرى
فى الاولوية هذه العبارة بانه
جميع اسماء الافعال منقولة عن
المصادر الاصلية او عن المصادر
الكائنة فى الاصل اصواتا او عن
الظرف او عن الجار والمجرور
كما صرح به فى الرضى كما فى التزييف
وجها لكن اسم لم يصرح قوله
نصب الاسم الخ لان اسم الفعل لا بد من
فاعل ولا فاعل هنا وما اورد عليه
انه يجوز ان يكون فاعله الضمير المبهم
المفسر بالنكرة فليس شيء اما اولا
فلانه ذكر الشارح الرضى فى بحث الضمير
ان يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى
قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به بمجرد التفسير بلا فصل كما فى نعم رجلا او قصد التفخيم المفسر مع اتصال المفسر
كما فى نعم الشاب والثالث هذا معدوم اعنى قصد التفخيم والمجيء بالمفسر بمجرد التفسير واتصاله بالمضمر
واما ثانيا فلانه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل والتمييز وذلك
اجحاف لبيب

قوله لبيب لهذه كلمة فى الابيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة فى الحرب اذا فر الاقران
ولا براح فى موضع الحال المؤكدة كما يقول ان قوله بطلا شجاعا كذا فى بعض الشروح قوله فانه لا يليق
ليس بمعنى ان اسم ليس يشبه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة مخصصة فكذا اسم لا

فى حاشية الصدد والاعراض والبراح الزوال والضمير
نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب
فلا زوال لها عنها باعراضه عنها قوله لا براح الى القائل
يقول ان ذهب ان لا ليس لنفى الجنس لم لا يجوز ان يكون
براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة
ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول
يجوز ان يختص تقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر
مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى
على العموم قال الشيخ الرضى النكرة فى سياق غير الموجب
للعموم على الاطلاق سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع
الاستفهام او النهى ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق
بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم تنصب
اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص فى العموم

قوله لا براح الى القائل لا براح الى يبيت
على ما نقل من الجرجانى التقدير لا براح لبيت
قوله قال الشيخ الرضى اعلم ان العموم
عموم النفى ردا على من زعم ان العموم
مختص بلا التى لتنفى الجنس بمعنى استغراقية
لبيب
لتضمنه من الاستغراقية ولذا قال صاحب
الكشاف ان قراءة لا ريب بالرفع ليست
ابلغ من قراءة لا ريب بالفتح

فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا لا تعمل عمل
ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا
كخبر ما في الاولى ان يقال انها لا براح لنفي الجنس ويجوز
فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار
انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها ومع المعرفة
قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف
بمسلمات فيما مرت بمسلمات قوله او حكما كما في المشبه
بالمفعول فان المشبه بالشيء ملحق به ومن عداده قوله
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق
المفعول بالمعنى اللغوي عليه لما دل عليه لفظ الصيغة و
ذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق

قوله اي من حيث الخ والقرينة على اعتبار
الجنسية ما تقرر عندهم ان قيد الجنسية معتبر في
تعريفات الامور التي تختلف بحسب الاعتبار
كالكليات الخمس والمفعولية ولما قوله
طرد التعريف اي منع تعريف علم المفعولية و
تعريف المنصوب حيث يصدق الاول بدون
اعتبار الجنسية على جر سلمات والثاني على سلمات
قوله اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي
بالمعنى الاصطلاحي والاطلاق اي
قوله لفظ الصيغة
والوزن

قوله الخ تقابل ان تقول الخ اي مدلوله لا يكون مفعولا بالمعنى المشهور لانه لو كان كذلك
لكان اثر الفاعل صادرا عنه بواسطة فعل من افعاله فلا يخ اما ان يكون مفعولا له بواسطة عين
ذلك الفعل الذي وقع محمولا اي بواسطة فحدث الذي هو جزء مدلول ذلك الفعل او بواسطة غير ذلك
الفعل مما يلزمه مثلا ضربا في قولنا ضربت ضربا وكان مدلوله مفعولا لغويا للمتكلم فلا يخ من ان يكون
مفعولا له وصادرا عنه بعين ضربت اي بعد مدلوله الذي هو اطلاق او بفعل ان الفعلين بين الفاعل
والمفعول ضرورة ان المعاني الصدرية امور نسبية بين الفاعل والآثار الصادرة منه والنسبة
لا تكون عين احد المنتسبين بالضرورة فلو كان مفعولا بعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول
تكون المفعول المطلق عين ذلك الفعل مولوي عبد الحكيم رحمه الله

قوله الخ هو تقابل ان تقول الخ اي مدلوله لا يكون مفعولا بالمعنى المشهور لانه لو كان كذلك
اخر كاحدث

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله وصحة على الاول اي على كونه مفعولا لعين ذلك الفعل لان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة
ان المعاني المصدرية امور نسبية بين الفاعل والاثار الصادرة عنه والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين بالضرورة
فلو كان مفعولا لعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق عين ذلك الفعل لست

قوله وان لذلك الفعل اه اي يرد على الشارح ان الفعل الذي هو غير الفعل الفاعل فرد المفعول مصدرا وكل مصدر مفعول
الفاعل لذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولا لفعل اخر بان يكون احداث الضرب مفعولا لفعل هو كاحداث
الثاني المتعلق باحداث الضرب ولذلك الفعل الثاني ايضا مصدر هو مفعول لفعل ثالث كاحداث احداث الضرب
وهكذا فيلزم التسلسل في صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه وذلك بين البطلان ولا يمكن
ان يقال انه تسلسل في الامور الاعتبارية وان احداث الاحداث عين الاحداث لان المفروض ان كل مصدر
مفعول بغير فعله موكول عند الحكيم ره

قوله وعلى الثاني اي يتجه على الثاني هذا اي على كونه مفعولا للفاعل بواسطة غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق
يكون محلا واما ذلك الفعل عليه اذا قلنا ان الضرب مفعول للفاعل بواسطة الاحداث كان الضرب
محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة الا اثر اثار الفاعل لست

المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان
مفعولا اما بعين ذلك الفعل او بغيره ويتجه على الاول
ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون
عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون
محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان
لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل اخر وهكذا فيلزم
التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا
بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام
طولا فانه يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله
الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل
لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
واما وصفه بكونه مطلقا فلتغريه عن القيود الدالة بتقييدها
غيره من جنسه ولا يخفى انه لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد

قوله الثاني لا يظهر وجه التسمية اي اذا كان اطلاق المفعول عليه بحسب الاصطلاح
لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى
اللغوي والاصطلاحي حتى ينتقل اللفظ عنه اليه وكذا لا يظهر وجه التقييد بالقيود
المذكورة فيما عدا المفعول لصدق تعريف المفعول الاصطلاحي حتى على الكل بلا تفاوت نور الحكمة رحمه الله

قوله وان فاعل الخ بكسر الهمزة عطف على
قوله ان المفعول المطلق وليس
بفتح الهمزة معطوفا على قوله ان المصدر
اذ لا اختصاص لهذا الامر بالثاني
او حاصله ان فاعل المذكور اي ما يكون
فاعلا لفرد المفعول المطلق قد يكون
قابلا محضا ليس فيه جهة التاثير
اصلا فصدوره لا يكون مفعولا
بعين ذلك الفعل ولا بغيره ولا يخفى
ان هذا الامر اذا لذلك فيه مما لزوم
التسلسل غير متجه على الشارح لانه اذا صحت
اطلاق المفعول عليه ويكفي لذلك صحة
اطلاقه باعتبار بعض افراده فلا
الفاعيل الباقية فانه لا يصدق عليها
المفعول بالمعنى المفعول اصلا لبيه
لا فانه ظاهر اذا لم يصح اطلاق المفعول
قوله اسم
عليه بالمعنى المفعول عليه فانظر
قرن بفعل المراد بالفعل اعم من المفعول
والحكم قوله ولم يسند اليه الخ في ذلك
لاخراج مفعول ما لم يسم فاعله لانه
ليس مفعولا اصطلاحيا وتسميته
بالمفعول باعتبار ما كان وقوله
تعلقا به تعلقا مخصوصا ما كونه فرد
مدلوله او محله او ظرفه او عليه او مصاحبا
معه لاخراج الحال والتمييز
ليس

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالقيود وفي الاولى ان يقال انما تختار الشق الاول ويقول
ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه
وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق
المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من
المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر
وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو
المصدر تأثيرا كان او تأثرا ولا يغني بكونه مفعولا الا
انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث
يقول والمراد بفعل الفاعل الخ قوله بخلاف المفاعيل الاربع
حصر النحاة المفاعيل في خمسة قال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد
مضمونه اذا الجملة التي جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي
هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه

قوله فالاولى انما قال فالاولى لانه رعاية وجه التسمية امر استحبابي مجوز ان يكون منها الاسامي المرتجلة قوله لانا نختار الشق
الاول وهو انه مفعول بعين ذلك الفعل قوله لكم يلزم ان يكون الفعل الذي هو نسبته عين المفعول الذي هو احد المتباينين
قلنا انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المعنى المصدري للفعل العامل فيه وليس كذلك فان المفعول المطلق
الاثر الحاصل بالمصدر لا المصدر اي المصدر المعنى نفسه فالمفعول هو الاثر والفعل الذي هو نسبته هو المعنى المصدري مثلا الضرب
الذي هو عبارة عن الكيفية المخصوصة الاثر الحاصل بالمصدر لا المصدر اي مفعول للفاعل بواسطة الضاربية اي
احداث الضرب مولوي زاده قوله وقد صرح اه تأييد لكون المفعول
عبارة عن الحاصل بالمصدر قوله
وعدم التمييز اه عطف تفسيري للمسامحة
قوله وصيغة المفعول عطف على
قوله انما نختار الشق الاول جواب
عن قوله وان فاعل الفعل قد يكون
فاعلا الخ لبيب رحمه الله
قوله من الفعل الذي هو المصدر
اعني اسم الحدث الجاري على الفعل
اي المعنى المنسوب الى الفاعل
سواء كان صادرا عنه او لا يحل
التأثر والتأثير قوله الا انه حاصل
بمصدر ذلك الفعل سواء كان اثرا
للفاعل او معنى قائما به فيصدق في
طال طولا مثلا ان الطول الذي
يعبر عنه بدراز اثر حاصل بمصدر
الفعل الذي يعبر عنه بدراز يشدن
وان لم يكن معنى مفعولا بمعنى
الحدث والموجد قوله وقد يشير اه
حيث اعتبر كون فعل الفاعل
اسناده على جهة القيام سواء كان
صادرا عنه او لا يجوز ان يحمل اه
حاصل الكلام كما انه يصدق على
ما عدا المفعول المطلق المفعول المقيد
مع قيده ويصدق على الحال والمستثنى
انه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول
بشرط اخراجه مولوي قيد الحكيم رحمه الله

قوله وكانهم آثروا الخ اختاروا التخفيف في التسمية فسموها باسم اخف فان الحال والمستثنى اخف من
المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط اخراجه قوله اولا بالذات اي يتعلق بالفعل بلا واسطة تعلقا ذاتيا قوله
بواسطة انها مبينة اه فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل والمفعول حتى لو قطع النظر عنها لا يكون للفعل تعلق بها اصلا
قوله معمولة على سبيل الاتفاق اي جرى العادة انما قال ذلك لان معمولة على سبيل القصد يجمع المستثنى منه والمستثنى الا
ان يجي في قولك جاءني القوم الا زيدا ان نسبة الفعل الى جاءني غلام زيد وربت عليه ظاهرا
وكذا سائر المتبوعات مع توابعها
الا الجزئين لكن جرى العادة بانه اذا
كان الفعل منسوبا الى مثنى ذي جزئين
او اجزاء قائل كل منها للاعراب اعرب
الجزء الاول منها بما يستحقه والمفرد
اذا وقع منسوبا اليه مثل ذلك
الموقع وما بقي من اجزائه المنسوب اليه
ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع
ان استحق التبعية كالتوابع الخمسة
وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب
كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه
بعد المرفوع قوله يظهر توجيه اه وهو
انه لما كان تعلقه بها بالذات كان
تأثيره فيها اصالة فيستحق الاثر
اصالة واما غيرها فان تعلقه
بالواسطة فالتأثير واستحقاق الاثر
ايضا بالواسطة قوله اطلاق المفعول المعرف
اي المفعول بالمعنى المنسوب المعرف
النحاة وهو ما نقله سابقا عن
الفراء قوله فكيف يصح اه اي كيف
يصح ما قاله الشارح بانه يصح اطلاق
المفعول المقيد بلفظه به وفيه وله
ومعه على المفاعيل الاربعة وعدم
صدق المفعول عليها لبيب رحمه الله

اخراجه وكانهم آثروا التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد
ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال
ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة
فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه خارج
عن امر وقع معمولة على سبيل الاتفاق ومن هنا اغنى
من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها
بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب قرا المفاعيل اصلا وفي
غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق
المفعول العرفي عليها الخ ان قلت من ضرورة صدق
المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد
وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات
معنى يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام

قوله معنى شامل له وهو ما تعلق به الفعل بالمعنى المصدري في الجملة سواء كان اثرا له او محلا او ظرفا او علة او
مصاحبا لمعموله قوله لا المفعول اي ليس مطلق هذه المقيدات المفعول فانه مختص بالاثر لان الضمير المستتر الذي
هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى الالف واللام اي الذي فعل بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور قوله
كما في زيد حسن الغلام فانه الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام ومطلقه معنى يشمل الحسن المسند الى زيد والحسن
المسند الى متعلقه الا الحسن المطلق عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد مولوي عبد الحكيم رحمه الله

الألوكة
www.alukah.net

قال اسم ما فعل فاعل فعل حقيقة او حكما فدخل فيه
ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح
اسناده اليه اي على تقدير الكلام مثبتا او
سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل
الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا قوله لا ان يكون
مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول
الامثلة الآتية قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما
يخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيء
فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم
لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوته
اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله
والمتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل
يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولم لم يدخلا فيما

قوله حقيقة او حكما اي يعني ان الفاعل ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهوم القيام القابل للوقوع فلو لم يرد بالفاعل ههنا ما يعم الحقيقي وهو ما اسند اليه الفعل على جهة قيامه به والحكمي وهو ما يكون ثابتا عنه لخرج عن تعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول بعدم كونه اسما لما فعله الفاعل الحقيقي قوله فلا يبطل الطرد اي الطرد ههنا بالمعنى اللغوي الشمول لا بالمعنى المصطلح اعني المنع وهو ظ قوله فيشكل عليه اي على البعض تفريع على ما ذهب اليه وفي بعض النسخ فلا يشكل عليه اي على المصطلح المعاصلكون تفريعا على النفي في قوله لا ان يكون اه قوله قيل اه هذا اشكال المصنف اي عليه نص في الرضي فانه اسب التعبير يقال قوله شيء فعله المتكلم اي هو فاعل فعل مذكور وهو ضربت الاول بمعناه لاتحاد بمعنى المعنى واما في الثاني تفسيره بمعناه بان يكون شيء مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فيفيد زيادة الاسم والا فالظاهر الحمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور مثلا بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مشتملا عليه قوله بفعل على صيغة المصدر اي ان اريد بفعل ضربت المستفاد من قوله لانه شيء فعله المتكلم قوله بل هو يقابله يعني الجملة الواقعة بعد القول مقول القول دون مفعوله مولوي عبد الحكيم رحمه الله

قوله ولو سلم التناول بان يحمل الفعل على خلاف المصطلح قوله اسم لان كل كلمة موضوعة بالوضع الشخصي لنفسها واذا اريد بها نفسها فيصدق عليها انها دالة على معنى في نفسها غير مقترن بها احد الازمنة الثلثة قوله كما هو الظاهر اي اطلاق الفعل مقابل القول قوله ان فعل اه اي الفعل الذي هو صفة مضمون ضربت لا يصح ان ينسب الى ضربت فلا يصح انه شيء فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمون بمعنى الحدث فلا يصدق على ضربت الثاني انه مما فعله فاعل فعل اه لان ذلك المضمون اعني الحدث مدلول تضمني لضربت لدلالته على النسبة والحدث

فيما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول
فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد
فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه
ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون
مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية
على دوالها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية
على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا مما فعله
الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول
الفعل يتناول القول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا
ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ
ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره
فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعله الفاعل
هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يرد لصح ايضا لانهم

قوله لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها بل دالة على انفسها عقلية كما لانفسها بل دالة على انفسها عقلية كما هو الوضع ماخوذ في تعريف الاسم كما هو الوضع ماخوذ في تعريف الاسم تكون فيه الكلمة فلا تكون ضربت حينئذ اسما باعتبار انه مقول به بنفسه اسما فاندفع ايراد باعتبار انه مقول اه مولوي عبد الحكيم نور الله مرقده

قوله ولو سلم التناول الخ اي اتصف المدلول عليه بقول له ما فعله بتناول القول والكلام المقابل الفعل قوله ايضا قطعا ولو مجازا لكن لم يخرج عن التعريف مثل قلت علما فاندفع ان الفعل لا يتناول القول مولوي عبد الحكيم رحمه الله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بجزئي صفات المدلولات المطابقية على ذوات الدلالات
في سائر حدود الفاعل قوله يدخل فيه المصادر كلها
وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر
اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من صدر
اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على
مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب
الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب
مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا ولو
اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن
يصدق عليه نحو ضربة الذي واراية الفاعل قوله وهو
اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم
اما باعتبار كونه مذكورا او هو ظاهر او باعتبار كونه فعلا
كما في قوله واسما معطوفا على قوله مقدرا في الفعل

قوله الجاري على الفعل اي يكون له فعل يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بعده فيخرج نحو الويل مما لا فعل له قوله ضربة الذي اذا فان الضرب والرؤية يصدق على انواع الضرب ومرات الرؤية قوله يعني ان الفعل اه اي ضربه ليس براجع الى المذكور فقط اذ المراد بالفعل الاصطلاحي الاثر بقسميه الاسم والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى الفعل غير داخل فيه تعميم المذكور لانه في ادخاله بل راجع الى المذكور وتعميم المذكور بهذا التقييد اما باعتبار تعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل فكونه في حكم الفعل من حيث انه يدل عليه مدلولي عبد الحكيم قوله معطوفا على قوله مقدرا فكون واخلا تحت قوله او حكما قسما منه اي الفعل المذكور حكما نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المقيد وما يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا الكلام عبارة الشرح في تعميم المذكور وما ذكره الشيخ انما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حكما حقيقة لفظ فعل ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة وفعلا مذكورا حكما ويكون حقيقة وحكما مستعملا بالمقيد والقيد معا فقصد قوله حكما التعميم في الفعل المذكور وبعد ارتكاب ذلك يرد عليه ان الضمير في قوله اذا كان مقدرا راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي لما يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فما وجه تخصيصه بالفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير اذا كان الفعل الحقيقي او اسما كان فيه معنى الفعل ولا يخفى بطلانه فالصواب ان يحمل عبارة الشرح على الاحتمال الثاني وهو ان يحذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول كما في قوله تعالى الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان المراد جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتسكنوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل الحقيقي مذكورا حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله مذكورا او لا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد منه الفعل اعم من الفعل وشبهه ففيه انه تقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون مذكورا اصلا وهو باطل مولوي عبد الحكيم رحمه الله

قوله والاخراج اه اي خرج المفعول المطلق الذي يكون للنوع والعدد لزيادة مفهوم على مفهوم الفعل والذي للتاكيد اذا عبر به بلفظ مفهوم مغاير لمفهوم الفعل متحد معه في التحقق قوله بل اراد اه اي اراد ان معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بان يكون تحقق جزئه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم والقرينة على هذه الارادة ان قوله الى اسم فاعل في فعل شاذ من مغايرة ما فعله لمدلول الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتمال مفهوم على مفهوم الاسم بان يكون جزء مفهوم الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق بالمصدر وما قيل من ان الفعل اذا كان مصدرا يكون مفهومه عين مفهوم الفعل مدفوع بما مر من ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه قوله وذكره اه لو في بعض النسخ فانه ذكر فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر منهم من ان قيد الحيثية مراد في تغاير الامور الاعتبارية وان لم يذكر فالمراد من حيث انه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدر يعني ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله في التحقق فيشمل المراد بيان لجزئه ومتحده قوله المتقدم وتاخر بينهما فان الكراهة المتعلقة به ضرورة النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متاخرة عن المنسوب في التحقق مؤكد لحسب

المذكور حكما ليشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه لا لم يرد اشتمال
مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلسة
وضربت شيئا اذا كنت به عن الضرب بل
اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب
تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان
للجزء ومتحد معه ولا يخفى دخول المثالين وخروج
كراهة كراهة لان الكراهة التي هي مدلول للفعل مغايرة
للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتاخر بينهما
كذا يخرج ضربة تاديبا لان الضرب وان كان هو
التاديب بحسب التحقق لكنه لم يذكر التاديب من حيث
انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال
بقيد الاتحاد يخرج ايضا كراهة كراهة فلا حاجة في

قوله وان كان هو التاديب في التحقق فان المعنى الخصوص الذي يعبر عنه بالضرب من حيث انه الم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال له التاديب فيصدق على التاديب انه اسم مانعوه فاعل فعل مذكور متحد معه في التحقق لكن لم يذكر من حيث انه متحد بالضرب بل ذكر من حيث انه مغاير له بالاعتبار وعلة له قوله بقيد الاتحاد اي بقوله وذكر من حيث انه بيان له ومتحد معه لبيب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله لما اعتبار القيد السابق لانه مفهوم وهو ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم
قوله قيد الاتحاد من تتمة السابق لانه مفهوم الحيثية المستفادة من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقق
بسبب

في اخراجه اما اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد
من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون
اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند
حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه
بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه للتاكيد
الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او
دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام
قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص
الزيادة بما يفيد التنوع والعدد وان كان للنوع
وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة
غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء

قوله دفع توهم السهو وذلك لانه تاكيد لفظ في الحقيقة كانه قيل حدثت ضربا والتاكيد اللفظي يدفع توهم السهو اي توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين وان دفع توهم التجوز في الشبه بان يريد بضربت مثلا الشتم فان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المجاز المعنى الحقيقي قوله بان ذكر الكلام دفع المجازي قوله بان امره بالتكلم ان يكون كلم مجازا عن الامر بالتكلم فيفيد ان الله تعالى كلمه بذاته تفسير لقوله اي كلمه بذاته قوله وان كان للتاكيد بناء على ان دلالة على نفس المعنى المتعين من غير تقييد بوصف او عدد فيجب

قوله وان كان للنوع لدلالة على كونه معلوما للمخاطب وهو زائد على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكانه قيل رجعت الرجعة المعلوم قوله وجب ان يقال آه فيه بحث لان ذكر في الرضي انما في بالنوع المصدر الموصوف اما بان يكون موصوفا مقصودا على معنى كالقهقرى الخ ولا شك ان المصدر المعرف بلام الجنس موضوع على معنى الوصف وهو معلومية الخ طب او كليهما نحو ضربت انواع الضرب مولانا عبد الحكيم

قوله مفهوما بخصوصه نحو جلست القرفصاء اي قعود المحتبي باليدين او بعمومه نحو ضربت ضربا من الضرب قوله او مفهوما من الماهية نحو ضربت الضرب اذا اريد نوعا معلوما من بين المتكلم والمخاطب فيقول ذكره قوله نحو ضربة فان صيغة الفعلة للنوع نحو جلسة وركبة قوله وضربتين اي فيما يثنى المصدر او يجمع لبيان اختلاف الانواع قوله ومن الماهية اي يكون بجوهر الحروف مدخل في ذلك قوله نحو القهقرى فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط ولا الف ولام في ذلك ما يكون على هيئة قوله او غير الدالة اي من المادة لا بالصيغة الغير الدالة على الحدث من صدق الحدث عليه فان النوع الضرب ضرب وكذا الكلام وبعضه قوله وكذا ان تقول آه فيكون داخلا فيما مر من قوله او بدونه اي وحدة كان الواحد رد عند العامة قوله بعموم او بخصوص اهم الكثرة نحو ضربة ضربات او بخصوصها نحو ضربة ضربتين مولانا عبد الحكيم

سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان
مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا
صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او
من الصيغة نحو ضربة او ضربتين او من المادة
الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع
الصدق عليه نحو ضربة انواعا او كل الضرب او
بعضه نحو ضربت اي الضرب وقد مر خبر مقدم
فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه ولك
ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدرا ما خبر
خبر مقدم والضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان
يسئل عنه بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدد اي
وحدة او كثرة بعموم او بخصوص سواء كان العدد
مفهوما من الصيغة او اللفظ الدال على الحدث

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربة سوطين او اسواط

اى ضربت ضربتين او ضربا بالسوط وهو مجاز عن

الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا او

غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد

الصريح مع ذكر تميزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى

فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيته القارى

الفارئية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف

اى رأيته رؤية القا قوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر

فى العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة

للتعدد فى نفسها بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا

فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنية اخوين وجمعهما لارادة

الفرد منها قوله اذ العدد لا يخفى فى قصد تعدد المصدر

بحيث الامتثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد قيام

قوله كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء

الروية اى كثرة ما نرى وجهك فى السماء علق

الى نزول الوحى بتحويل القبلة مرات بالتقليب

الى الكعبة لكون ما تعلق به رؤيته وجه الا

ابلغ لكونه دال على رفع توهم السهو والتجوز

لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى ادل

على عدم السهو والتجوز قوله وقد مر انه

اى انه غير المصدر حيث قال وما

اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا

عليه لكن يصدق عليه مرتبة انواعا وانه

انما قوله يدرسه والمراد عند الاشاعرة ان

القرآن يدرسه وسيأتى

يقضيها وقت سرقة اسم محاورة

ويدرسه درس ودراسة قرأه والضمير

ليس بمفعول لكونه مذكورا او هو القرآن

الا انه تقدم زيد فى اللام للتقوية

بل مفعول مطلق اى يدرس الدرس

ومنه قوله تعالى فانى اعذبه عذابا لا اعذبه

احدا من العالمين تم

دائما ولم يجئ فى تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا

قال وقد يكون قد تهنا للتقليل لانه وان كان كثيرا فى

نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان باللفظ او للتكثير

مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قال بغير لفظ

بعلاقة التضاد او بالكثرة ما يقابل الوحدة

وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظ قوله اى مغايرا

للفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته

ومنها الضمير الراجع الى مفعول عامله او غير عامله نحو

يدرسه اى الدرس واعجبنى الضرب الذى ضربته ومنها

اسم الاشارة الى ما ربه الى غير مفعول عامله نحو

اعجبنى ضربك فضربت ذلك قال مثل قعدت جلوسا وقد

يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقيام والجلوس

للنائم قوله نحو انبت الله نباتا فانه مصدر حذف

فجعل منصوبا بانبت اما لانه فى ضمنه لان معنى انبت

قوله لانه فى ضمنه اى فى مفهوم

انبت او لانه جاء كالمفعول

لان انبت مطاوعه نبت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

جعله ذات ثبات يثبت وانه مطاوع له او لانه جعل
بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التثبيت
كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب
لانه مغير انبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه
ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل
قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا قال كقولك
لمن قدم خيرا مقدم وح يكون خبرا او دعاء او كذا
اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء قوله له حكم
ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه
قوله اي سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه
ليس الا من طريق السماع بخلاف القياسي فان العلم به
يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيكون
قياسيا استدلاليا ليس سماعا مصدر فعل محذوف

قوله انه بمعنى التثبيت عديل لقوله فانه مصدر انبت
وكذا قيل الثاني اي جعل مصدر انبت
لانه بمعنى التثبيت هو اسم بمعنى التسليم
كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم
والتكلم والاعطاء ليس

قوله ان العلم بوجوب حذفه يريد ان الحذف
في جميع المواضع سماعي بمعنى انه لولا السماع
لما جاز الحذف والقياس لا يكون
والقائل باعتبار العلم مع فهو
العلم بوجوب حذفه الا بالسماع
سماعيا وما كان العلم به متابعا
بان يقال هذا مصدر وقع متابعا
فيدخل عليه اسم لا يكون خبرا عنه
وكل مصدر شانه كذا فهو واجب
الحذف فهذا واجب الحذف ليس

محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا
اي القياس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابطة
فالقياس بمعنى التمثيل والنقل اليها باعتبار العمل ليس
الذي هو العلة الموجبة للحذف قال نحو سقيا له كلما
دعا وايما دلام التعريف ايضا كذلك الا انه قد فانه
قد يكون خبرا قال وحمدا وعا عليه بالبدل ويقبح الحال
وبحمدا بالدال المهملة قطع واحدة من الحذف وات
فلو كان بدل الواو لفظ او كذا الرضي لكان اظهر
قوله وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال الشيخ الرضي
الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين
فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد
بيان النوع وجب حذف نواصبها حينئذ قياسا
اذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله
وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له اي بعدا له

وانما قال ذلك لان الواو في غيره يشترك
الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليها
ماخوذة في مفهوم الحدث لاجتماعها
فيه ولذا وقع في الصحاح بالواو
للاعضاء الجسم

فعنده وجوب الحذف غير مشروط
الفاعل والمفعول مطلقا ولعدم قصد
التوجيه بخلاف البعض فانهم شرطوا
لجوازه باللام ولم يقيده بعدم قصد
التوجيه فوقع مثل قولهم لقصد تفسيره
والجواب نحوه مولى

وحمدا لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمدة فليس
على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
ويجوز ان يكون الاضافة في حمد لبيان النوع اي
الحمد الذي ينبغي لك في قوله تعالى وقد ذكر واذكرهم قال منها
ولم يقل اي لذا ولذا لان المواضع لا ينحصر فيما ذكر
فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو اتعودا
والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقائما
والناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفي الخ انما اشترط
كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لانه المقصود
من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام
حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد
فينافيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع
قد يستعمل للدوام وان اراد ازيادة المبالغة

قوله لان المقصود قصد كون الدوام والمزوم مقصودا من التكرار ظاهر لانه يدل على ثبوته مرة بعد اخرى واما كونه مقصودا من الحصر فلانه ادعاء للمبالغة في اتصافه بذلك الفعل دائما ليس موصوفا بفعل آخر اصلا

قوله على التجدد اي حدوث معناه في زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة

البيت

المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير
وزيد سير ليغني عن الكلام معنى الحدوث رأسا
لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى
اغنى زيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب
حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو
اريد بقيه آه وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب
حذف ولذا الحال اذا كان مثبتا الخ لم يكن بعد
نفي قال داخل قيل صفة لنفي والاظهر ان يقي صفة
لكل من نفي ومعنى نفي قال على اسم مبتدأ او منسوخ
بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس
شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان زيدا لا سيرا
اي لوجوب الحذف البيت
وما وجد تلك الاسير البريد انتصاب المصدر على انه
مفعول مطلق اي جاز ان يكون منصوبا بالكان ووجد

قوله جعلوا المصدر نفسه خبرا لقصد ان يدوام حصوله منه والزوم له صار كانه نفسه البيت

قوله انتصاب المصدر آه مع انه نائبه واجب الحذف لما مر من القصد به مثل هذا الحصر ودوام حصول الفعل له ووضع الفعل للتجدد فذكره نيابة العوض قوله كما جاز ان يكون منصوبا آه بالتاويل او المبالغة البيت

قوله قيل صفة النفي الخ عبارة الرضي لا ان صفة لمنفي نفي حيث قدر بصفة لنفي تقديره وهو موافق لقواعد النحاة فانه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالواو تقدم النعت ومن جعله صفة النفي فلعله راعى ان منشأ النفي في الاحكام تقييد وتبع نفسه منشأ النفي وانما شاع تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف المذكور يكون في حكم المعطوف عليه ومعناه فكانه ليس بعابر السبيل

قوله والاظهر ان يقي لعدم الاحتياج الى تقدير لكن الظاهر داخلين بالتقييد الثنية لان الحصر بتقييد كليهما بالاحوال لا تقييد احدهما بالرفع افراد الضمير ومطابقته في المعطوف باو موكول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما وجب افراد الضمير وان قصد كليهما وجب المطابقة فلا بد من القول برجوعه الى كل منهما البيت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله فالشرط اه فالواجب ان يبقى ما وقع مشتبا بعد نفي او معنى نفي ويكون ناصبه خبرا عما شيء لا يصح ان يكون هو خبرا عنه
قوله بلا تاويل ومبالغة انما قيد بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عما الحدث الذات بتاويل اسم الفاعل او تقدير ذو
والمبالغة تجعل الحدث عين الذات كما قالوا زيد عدل وما قيل انه بعد التقييد يصدق على ما زيد الا شيء مع انه
ليس بمحذوف الفعل فمدفوع بانه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق موثور عند الحكم نور الله مرقده

فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي
المصدر خبرا عنه قال لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة
قوله لانه لو كان خبرا عنه اه ان قلت هو ليس مفعولا
لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت
فائدة فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا
تعين موضع الرفع والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو
اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن
تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله
اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد
الا بتكلف قال نحو ذكرت الدك شكته سدك قوله وانما
جمع بين الضابطين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو قارئه
الاسير اسير او جميعهما يشبه ان يقال ان الحذف اوجب
قال الاسير البريد البريد بيك قوله ومنها ما وقع تفصيلا

قوله هو ليس اه فهو تابع بقوله ما
وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق
فلا حاجة الى قوله لا يكون خبرا عنه
قوله فيفوت اه فان فائدته معرفة اعراب
اواخر الكلم اعرابا وبناء واذا جاز
كون المفعول مرفوعا لم يحصل تلك
الفائدة قوله لو اعتبر هذا الشرط في
المصدر بان يفسر كلمة ما بالمصدر لسب
قوله الا بتكلف وهو ما يشير اليه عبارة
الشارح من ان الجمع بين الضابطين
يشير الى اشتراكهما في قيد مما المعهود
ولا يصح لذلك الا قوله ولا يكون خبرا
عنه واما ما قيل من ان المعهود جعل
وقع راجعا الى مفعول مطلق بعد
ان لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر منها
فلا يعتبر ركاكته لان وقع الثاني مفعول
على وقع الاول فتميزه راجع الى ما ذكر
بما ذكر فما قيل ليس رحمه الله

قوله انما وجب اه يعني ان وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام شيء مقامه
وكلا الامرين متحقق في مسئلتنا اما الاول فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه تنتقل الذهن
الى فوائد اللازمة له في الجملة فتكون الجملة دالة على عوامل لكونها بمعنى فوائد بها واما الثاني فلقيام
الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت المصادر استثقلوا ذكر عواملها قبلها فالتزموا اقامة تلك الجملة
مقام عواملها رفعا لاستثقال

المتقدمة
تفصيلا وانما وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة
على المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاياته التي هي
مصادر وقيامها مقام عواملها قال لانه مضمون جملة
انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فاما قراءة بعد او سعيا
ويشتري طعاما فاما مبايعا واما اكلا اما قال مضمون
جملة ليخرج نحو له سفر يصح صحة او يغتنم اغتنما لا يخرج
نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد
ليس من آثار السفر بل من انواعه قال متقدمة بيانا للواقع
او احترازا اذا جوز تقديم التفصيل نحو اما المشتري منا او
تقدون فداء الشد واقوله مصدرها اي المصدر المفهوم
منها قوله وباعثه غرضه اي غاية وانما سمي غاية الشيء اثرا
لانها تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي لانه
يشبه به اي لان يشبه بما ناب منابه احرفا نائبة الواقع

قوله لتفسير اه فان صح وجود مفعول مطلق وقع تفصيلا لا تفسيرا فيه من غير افتقار نسبة اما قام به بخصوصه ولا يجب هنا حذف عامل
صحة وتفسيرا عنها بعد التزام الجملة مقام الكلمة ما هو اثر المفعول مفرد لبيب

فوائد واذا ذكرت تلك الفوائد بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك
الجملة وجب حذف / فعلها انتهى وكذا ما قيل ان الظ ان يجعل مثل فشد والوثاق فاما منا بعد واما
فداء مفعولا فيغني عن تقدير العامل بدفوع بان المفعول له يجب ان يكون علة للفاعل متقدمة
عليه في الذهن ولم يذكر منا وفداء هنا كذلك بل باعتبار انها معمولات مترتبة على ما يدل عليه الفاء
التفصيلية ولفظ بعد لبيب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق ل يقال
فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المطلق نفسه
لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر
في موضعه فعلى هذا الوجه قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر
وقع لان يشبه به احترازا عن المناقشة قوله عن نحو
زيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله
الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم
كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وضعه معنى الحالية
ولذلك لم يجعله تاكيدا للفعل لانه يفيد ما لا يفيده الاول
قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون تاكيدا لو اذا
ترك المصدر والى بالوصف نحو له صوت حسن فالاول
الا اتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قال
علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ

قوله كما يشبه الظ فتقديره لان الواقع بعدها في التقدير المفعول المطلق الحقيقي المحذوف قوله قد جرت عادتهم يعني جرت عادتهم انهم يحذفون المفعول المطلق الحقيقي في هذا المقام في هذا الى ولم يذكروه اصلا وعادة النقض لا يريد ان يكون متحققة فاشار هذا لازم على ناقض الضابطة لا على الحنفي لا على عادتهم قوله فعلى هذا اي على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق لسلم كلام الشيخ عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس شبيها به لبيب له

قوله قال سيبويه يجب في مثله اي فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجاز موصوف واجاز الخليل فيه النصب ايضا على المصدر او على الحال وبهذا الاعتبار رفع الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الآتية فانها احترز عنها على تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجوب حذف عاملها فاندفع ما قيل ان ما وقع كما فسره به عبارة عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة في الاحتراز عنها الى التقييد بالمذكورة قوله ولذلك اي لكونه مع الوصف كاسم واحد قوله من يكون تاكيدا لانه موصوف قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف اي صوتا حسنا لكن لا يجب حذف عامله او على الحال من الضمير المستتر فيه بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني كانه تابع الاول لبيب له

قوله فيخرج نحو زيد زهده اه قال المص على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع فيه على البدل او عطف البيان لبيب له

الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من شرط آخر هو ان يكون
الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر
اي يكون معنى الكلام عارضا لصاحبه اي عادة له غير لازم لبيب
اعني حدث فيخرج نحو لزيد زهده الصلى ولا يخفى
انه لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة المحسوسات
بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قال
مشتملة على الاسم اي انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر
فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على الفعل
وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه اعني
الفاعل قال سيبويه بهذه الدلالة تغني عن التقدير
وحسنه الشيخ الرضي ان لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا
كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل
الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويستبعد ذلك في حركت
فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان الصوت

اي لان الجملة على الفعل وعلى صاحبه اي دلالة تقديرا اي تغني عن التقدير يعني عن التقدير بالفعل يعني بنصب الفعل بالجملة لكونه بمعنى يصح تقديره المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل قوله لم يجعلوا الاسم عاملا مصدرا والمصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مضافا لا مطلقا فعلى هذا تقول عجبت من ضربك زيدا لا من ضربك زيدا بان يقع وردت به فاذا ان الصوت صوت حمار لبيب له

اي حركت فاذا له صوت قطع وجزم بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعي وجزما بوقوع الصوت لانه مع ان مع الفعل يقع وقوع الفعل منه ولا يمتنع لبيب له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ليس قطعا بوقوعه قوله واجازه عن نحو مررت
بالبلد فاذا له صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي
الاولى ان يمثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا او منعوت
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل
لخلوها مما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه
على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل قال
فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية
على احد تاويلي الوصف المذكور وذو الحال
الضمير المستكن فيه واجاز غير سيبويه رفعه على
انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف
مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل
ويجيء التعريف بان يقال صوت الحمار لانه مثلا
لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز

قوله ويجيء التعريف اي يجيء الخليل تعريف المصدر المذكور مع كونه وصفا للنكرة بناء على تقدير المثل وهو لا يتعرف بالاضافة

قوله لو جاز هنا اي وقوع المعرفة وصفا للنكرة بتقدير المثل جاز وهذا التركيب مع انه بط قوله فاذا عرف اي اذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان عند سيبويه لا غير اي الوصف قوله فذهب الى كما اذا اعطني عطاء وكلمهم كلاما لبيب

جاز هذا الجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل
واما على انه جامد مأول بالمشتق اي منكر فاذا عرف
عطف على قوله اما على حذف مضاف لبيب
كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صات
يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانك
كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه
استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء او انه
عامله يصوت من التصويت قال وصراخ الصراخ
في القاموس صراخ كغراب الصوت او شديده لبيب
بانك كردن فليس هو اسم استعمل استعمال المصدر قال ما
وقع مضمونه جملة حال او خبر لوقع على انه بمعنى كان وهذا
اظهر معنى قال لا محتمل اما غيره اي لا احتمال للجملة من
المصادر غيره فيحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله قال نحو له علي
الف درهم له خبر وعلي متعلق به او على العكس والمراد وجه
لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر

قوله فيحتمل مصدر ميمي يوافق ما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره قوله ولكل وجه لفظي او معنوي اي لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول اصل فان فيه تقديم لزوم خلاف الاصل فان فيه حمل الخبر على المبتدا فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه تقديم العمول على العامل ايضا والاحتمال الثالث له وجه معنوي وهو دلالته على قصد المتكلم الاطلاق لزوم الالف على المتكلم قصدا مودبا بالمعنى عامل مفعول فيكون قصدا فيكون ظاهرة على المحذوف ناويا منابه بخلاف الاحتمال الاول فان مدلوله مقيد بكون ثبوت الالف بقول مقيد بكونه على المتكلم فيكون دلالته على المتكلم وقت بقا لبيب

اشار الى ان المولد لغة بحكم موفرة ايضا بالعكس وان كان اكثر في النكرة مولد عبد الحكيم

قوله لانه دعاء الى الصلاة لان الذكر اول اذ ان الصلوة فهو دعاء الى الصلوة لا يحتمل غير كونه
دعوة الحق قوله بهذه التسمية من المتاخرين وسيويه يسمي الاول بالتاكيد الخاص والثاني بالتاكيد العام
ولذلك زاد المص لفظ يسمي على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ما قبل اعني ذات القسمين لا يصح
ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم مولوي عبد الحكيم

دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا
ان زيدا القائم قسمان ان قسم يسمى التاكيد وهو الداخل في
الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا
قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة
لتاويلها مع الفعل قال وليس هذه التسمية من المتاخرين
قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا
نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
مسئلتنا تؤكد مضمون الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون
جملة لا يحتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد
له محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع
يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يحق
اذ اثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر يحقه تحقيقه
وكان منه على اليقين فالمقصود في اثبات كونه على يقين

قوله بمعنى تحقيقه في القاموس حققت الامر تحقيقه فقوله وكان منه على يقين عطف تفسيري
لتحقيقه والضمير راجعان الى فاعل حق الامر مولوي عبد الحكيم

قوله فانه من محتملات الجملة اذ المتكلم بالجملة قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون من شك
ومتردد فيه قوله كما ان الكذب والبطلان من محتملاتها وههنا بحيث ان الصدق مضمون الجملة من
حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناش من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يمكن
تخلفها عنها فيصح ان يقال
ان حقا مؤكد بمضمون الجملة
التي لها محتمل غيره بخلاف كون
المتكلم على يقين فانه ليس
مدلول الجملة وضعا ولذا
سموا كون المتكلم عالما
بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم
الا ان يعمم مضمون الجملة بحيث
يشمل لازم المضمون ايضا قوله
قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
قول الحق مثال لما هو صريح
القول اي قلته قول الحق قوله
ونحو لا فعلته البتة مثال لما
هو في معنى القول والبت
والبتة مصدر من بت الامر
قطعه في المنهل البتة بوصل الهمزة
على القياس وحكى صاحب
اللباب ان القطع فيها مسموع
بل ادعى شارحه انه المسموع
ولا اعرف ذلك من جهة
غيرهما قوله قطعه على وزن
المرة فواحدة للتاكيد كما في
نفخة واحدة قوله بل هو قطعة
واحدة الاولى تركه لسبب
يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما
ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة
مصدر محذوف اي قولا حقا لما قال الشيخ الرضي من
ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد بفتحه اما صريح القول
او مأخوذ من القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول
الحق ونحو لا فعلته البتة اي قطعت بالفعل وجزمت
قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث احجم به ثم يبدو لي
ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة
واحدة لا شيء فيها النظر ولذا قولهم افعله البتة اي جزمت
بان يفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع
وكان اللام فيها في الاصل للاستدلال القطعة المعلومة التي
لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان
يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر

قوله ثم يبدو له في الصحاح بدا له الامر بداء ممدودا اي نشأ فيه رأي
وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد ان لم يعلم قوله في اصل الوضع
واما في الاستعمال بمعنى القول المقطوع به فهي للجنس قوله مفعولا بها لقلت
بيانا للنوع هكذا وقع في النسخ التي رأيناها لكنه سهو من قلم الناسخ والصواب في شرح الرضي مفعولا
لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع بما مولوي عبد الحكيم

قوله فالقول الناصب القول الذي ينصب حقا مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه فاية
مقامه فيكون حذفه واجبا قوله فهي مقوله اي تلك مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولا التزاميا
للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها قوله لانها ماخوذة الخ في الرضي واما في الرضي قولهم لبيك يلبي
فهو مشتق من لبيك لان
معنى لبيك قال لبيك كما ان
معنى سبح قال سبحان الله
قوله لكل ذلك اي من حذف الفعل
وحذف الزوايد والاضافة
الى ضمير الخطاب بتقدير اللام
قوله وهو مفرد اي ليس مثنى
واليه ذهب يونس قوله لبقائه
مفردا الى المظهر فلو كان مفردا
لعاد الى الالف كما في لدى زيد
وعلى زيد قال الشاعر دعوت لما ينائبني
مسورا فلبى يدي مسور بكسر الميم
وسكون السين وفتح الواو
اسم رجل والمعنى دعوت
مسورا لما ينائبني اي اصابني
من الحاجة فلبى اي
فاجابني ثم قال فلبى اي اقيم
في طاعته اقامة بعد اقامة
قوله والكون كالشيء الذي
بيده اي الكون تحت تصرفه
وحكمه وبعضهم يكتبون فلبى الاولى
بالالف دفعا للالتباس بالثانية
التي هي مصدر وان كان
القياس بالياء مولوي عبد الحكيم قوله اوقع به في الاساس وقع به السوء واوقعته به انزلته به فالايقاع
يتعدى بالباء كما تعدى بعلى كانزال فاذكره الخ بقوله وكان تقول ليس امرا مغايرا لما ذكره اهـ
فالصواب تركه ولعله فهم ان اهـ جعل الجار متعلقا بالفعل باعتبار التضمين معنى الايقاع والتعلق فزاد
عليه انه يجوز ان يكون متعلقا بالانزال او الالصاق مولوي عبد الحكيم

نكت

مفعول مطلق بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة
المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله قال ويسمى
هذه اليه من المتاخرين قوله ويحتمل اليه ذهب المصنف
وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيدا لنفسه
للصلة لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل
للاجل لما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي اه قوله اصله البب
على صيغة المتكلم من التفعيل لبيب
لا البي من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف
الفعل اه لما في ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ
لاستماع الامور به حتى يمثله قوله ويجوز ان يكون اصله لبا
وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء كلدى وليس
بشيء لبقاء ياءه مضافا الى المظهر قال المفعول به قال
المص انما سمي لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولذلك يقول
ايضا لانه انزل الفعل او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل

قوله مخرج الحال اه لان الفعل انما يتعلق به بواسطة انه مبين لهيئة الفاعل او المفعول به بولاه اهـ
وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ما تعلق به الفعل بولاه ذلك فيه
المستثنى من المفعول تعلق الفعل به بواسطة تعلق بالمستثنى منه الشامل هو اياه بولاه
وما ... تعلق الفعل الى الواسطة ... ضربت زيدا في حالة ...

قوله انما سمي به الخ اي انما سمي هذا المتعلق بهذا الاسم وان كان القياس
بالباء لان معناه لغة الذي ضمن على ان الجار فيه صلة الفعل يقال
فعلت به فعلا قال الله تعالى ولا ادري ما يفعل بي ولا بكم وضمير
وارجع الى الموصول مرفوعا محلا بانه مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المتعلق
وهذا المتعلق الماخوذ بهذا المعنى لانه اوقع الفعل به او تعلق الفعل
والتردد بالنظر الى ان الوقوع الماخوذ في تعريفه بمعنى الظرفية
الوقوع الحسي عليه على ما قيل المراد ما وقع عليه او ما جرى مجرى
ما وقع عليه ليدخل نحو ضربت زيدا ووجدت ضربا واحدث فعلا
او بمعنى التعلق المعنوي على ما اختاره المص وتبعه الشارح وغيره
فمن قال بان الباء للسببية فيتعلق بالفعل وللصلة ويتعلق
بما تضمنه من معنى التعلق فقد فرغ عليه مراد المص وكيف ولو كان معنى
التوجيه على التضمين يكون الباء صلة التعلق المتضمن فلا بد من
اعتبار اسناد لفظ المفعول الى مصدره اي اوقع الفعل متعلقا
متعلقا به على طريقة وترجيل بين العود والنزول فلذلك لا تعلق
مقابلا به لا وقع به بل مندرجا تحته فالوجه ان يقال اوقع الفعل
او متعلقا به مولوي عبد الحكيم
قوله وقيل لانه سبب ... وجود الفعل
اي المتعلق سبب لوجود الفعل
لانه محل له والمحل سبب لوجود الحال مولوي عبد الحكيم

الاسناد مطلقا بالبر

لى القول الذى ينصب حقا مدلول الجملة المنقدة فهى قرينة عليه فاية
وجها قوله فهى مقوله اى تلك مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولا التزاميا
فظ المتكلم بها قوله لانها ماخوذة الخ فى الرضى واما فى الرضى قولهم به يلبى

قوله بل من صفات مدلولاتها التضمنية وهذا مبنى على كون
الاستفهام والشرط مدلولا تضمنيا لتلك الاسماء ويؤيده
تسميتها بالاسماء المتضمنة للاستفهام والشرط وخروجها
عن تعريف حرف باعتبار ان تمام مدلولاتها ليس معنى
فى غيرها كخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به
الرضى فى تعريف الاسم واما على ما قيل ان الاستفهام والشرط
عارض لها كما نقل عن سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط
اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال
فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم ضربت ثم تضمن اى
بمعنى الاستفهام والشرط والمعنيان عارضان فيهما وان
كانا لازمين فلا اعتراض اصلا قوله تعلقه به اى وصول
المعنى الحدث اليه وارتباطه به سواء كان بها كوقوع حدث كضربت
زيدا وقلت عمرا او لا نحو خاطبته وكلمته وشافهته قوله
تعلقه به اولا اى لا يكون تعلقه بواسطة تعلقه بشئ آخر لولاه
لم يتعلق مولوى عبد الحكيم قوله بما لا يعقل الا به بناء على ان النسبة
الى المفعول به ماخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى كالنسبة الى الفاعل
قوله ظاهر اذ يمكن تحقق مفهوم الفعل بدون الثلثة وان
لم يكن متحقق بدون المفعول مولوى عبد الحكيم

وحذف الزوا
الى ضمير الخطاب بتصـ
قوله وهو مفرد اى ليس مثـ
واليه ذهب يونس قوله لبقا
مقاما الى المظهر فلو كان
لعادا الى الالف كما فى له
وعلى زيد قال الشارح دعوتا
مسورا فلبى يدى مسور بكسر
وسكون السين وفتح الـ
اسم رجل والمعنى دعو
مسورا الى ما يأتى اى اصا
من الحاجة فلبيا اى
فاجابنى ثم قال فلبى اى
فى طاعته اقامة بعد اقامة
قوله والكون كالشئ الذ
بيده اى الكون تحت تصر
وحكمه وبعضهم يكتبون فلبى الـ
بالالف وفى الاقتباس انـ
التى هى مصدر وانكان
القياس بالياء مولوى عبد الحكيم قوله
يتعدى بالباء كما يتعدى بعلى كانزال
فالصواب تركه ولعله فهم ان الـ جعل الجار متعلقا بالفعل باعتبار التضمين معنى الايقاع والتعلق فرد
عليه انه يجوز ان يكون متعلقا بالانزال او الالصاق مولوى عبد الحكيم

قوله مخرج الحال الخ لان الفعل انما يتعلق به بواسطة انه مبين لهيئة الفاعل او المفعول به لولاه لم يصل المعنى اليهما
وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيلم يتعلق به وكذا
المستثنى من المفعول تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل هو لولاه لم يتعلق به اصلا
وما قيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر نحو ضربت زيدا حال ضربه فى حال القيام فليس بشئ اذ لو
كان مجرد التعبير كافيا لكون التعلق بواسطة حرف لكان تعلق المفعول
الخ بواسطة حرف الجر نحو ضربت زيدا
اوقعت الضرب على زيد وكذا ما قيل
ان خروج المستثنى والتمييز لانه
لم يتعلق الفعل بهما اذ لو لم يتعلق
الفعل بهما لما صح اطلاق المفعول
او المتعلق عليهما قوله لا يتقض
اى ينتقض التعريف على ما قال
المص وعلى ما قاله الش فلا ينتقض
لان تعلق الاشتراك بهما بواسطة
حرف العطف ولذا قال بلا واسطة
حرف ولم يقل حرف جر واما ما قيل
من انه خارج عما تقرر من ان
المعتبر فى جميع التعريفات ما يخرج
التوابع فليس بشئ لان قيد الاستقلال
المعتبر فى جميع التعريفات انما يخرج
تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات
من تعريف ولا يخرج تابع قسم من
تعريف قسم آخر وفيما نحن فيه من
هذا القبيل فان عمرا تابع للفاعل
يصدق عليه تعريف المفعول به لان
الاشتراك تعلق به بحيث لا يمكن
تعقله بدونه بسبب له
تعلق

لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله
ولم يذكره اى الاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم
يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما
ذكروه فيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون
مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها
المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او
اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز
والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل
عليه تعلقه بما بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى ان حروف
التثلثة ظاهر لا يقال فينتقض التعريف بعمرو فى اشترك
زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد
لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو
تعليل لنفى الانتقاض لسبب

ان لا يطلق على الاسناد وحده ما يريد

فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب
زيد عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته بل مقصد
جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع
قوله ولا يقولون في مررت بزيد انه لا يقال لا يصح
اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف
الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي
قوله فان المفعول المطلق عين فعله فيه تامل قوله فخرج به
مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن
في صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظر الى
انه مفعول به لكنه مرفوع قال وقد يتقدم المفعول به
وكذا ساير المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو
فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام قوله واما

قوله لان تقديره اه لان عادتهم تقديم الاهم وانما قال في ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المقدم
اهم بالنسبة الى ما تاخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلا على ان الفعل غير مهم فمما نظر الى الظنون
ان يكون الفعل اهم منها وايهمية المقدم بالنسبة الى ما عداه وما قيل انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص
لا للاهتمام فليس بشيء اما اولا فلما ذكر في دليل الاعجاز انا لم نجدهم يتحدون في التقديم بسبب تحريك الاول غير
اذا اهم

واما وجوبا فيما تضمن آ وكذا فيما كان معمولا لما يلي الفا
الجزاء في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله لم تعلم
فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في خبر ان وكوقوع
فعله مؤكدا بالنون لان تقديره دليل في ظاهر الامر
على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موذن بكونه مهما
فيتنافيان في الظاهر قوله تخصيصها بالذكر اه ذكر الجمهور
ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف باب
الاغراء اث قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة
بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو محمد
قد الحميد ونحو اياك اياك زيدا الفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين قال نحو امرء ولفظ الواو اما للعطف
ومعناه الحث على الفرار من نفسه واما بمعنى مع ومعناه
قصر يده واسكت عنه قوله والقصد واخبر الكم اي عما انتم فيه

قوله اي عما انتم فيه تقدير الفعل عليه بناء على ان خبر اسم التفضيل
كما هو الشايع والاشتراك في اصل الفعل اما بالعرض او بالنظر
الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون خبرا محذوف خبر فلا
يحتاج الى التقدير لبيب له

قوله واما قولك اه دفع لما يرد على ارادة التعلق بغير الفاعل حقيقة بانه يلزم من خروج عمرو في
ضارب زيد عمرا عن المفعول كونه فاعلا حقيقة لان الفاعلية تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول
وحاصل الدفع ان عمرا في المثال اخذ كونه مقصودا جهة فاعليته بل جهة مفعوليته وان كان جهة
الفاعلية ايضا قوله في اصطلاحهم خلافا لصاحب اللباب حيث جعل تعريف المفعول به وجعله قسمين ما وقع
عليه الفعل بلا واسطة وهو الجر وما وقع عليه بواسطة لبيب له

قوله اي وسطا مخيرا له قاصدا اذ القصد بفتح القاف وسكون العين بين الافراط
والتفريط قال كما طرف قصد الامور ذاتها قوله واما عند سيبويه فلا اي ليس مما يجب حذف فعله
لاتباع الاستعمال وما قيل ان قولنا انتهوا خيرا لكم عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه
لا يجب فهو محض فضل الرضي وغيره ان سيبويه اوما وانتهوا خيرا لكم مما يجب اشاره لبيب

الآية على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء وجبت
بالانتهاء عنه بل هو ما يؤمر به الناس الذاهبين الى نحو
اقصد وايت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة
لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك
الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك
ما فعلت به من هذا الامر وايت خيرا لك ووارك اوسع
لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل
عند الزمخشري انتهوا خيرا لكم اي وسطا واما عند
سيبويه فلا ولعله سمع من ذكر فعله اذا عرفت ذلك
فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر
وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره
من انه ليس لها من حيث انها قرآن الا استعمال واحد
بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز

قوله وهي بهذا الاعتبار الخ اي باعتبار كونها قرآنا لا يجوز ذكر فعلها لان القرآن يحذف
الفعل فيصدق انه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات ملا عبد الحكيم

قوله لا يستدعي آه لانه يستلزم ان يكون كما ورد في القرآن محذوفا مما يجب حذفه لكونه متروكا في جميع
استعمالاته سماعا سواء كان الواو للعطف او بمعنى مع لكون المحذوف فعلا واحدا بخلاف قولهم اهلا
وسهلا فانه مثال لكون المحذوف فيه فعلان وليس المعنى ان الواو في من الحكاية لعطف المثال
لكون الواو واردا في المحكي قوله بعيد بدل على ذلك في تفسير القاضي والكشاف ان ما وقع لندا البعيد وقد يناد
به القريب تنزيلا منزلة البعيد
واما العظمة كقول الداعي يا رب
ويا الله فانه صرح في صحة نداء
الله وكيف لا ومعنى النداء الدعاء
والمقصود منه الاجابة وهو مدعو
في كل الاحوال المجيب لدعوة المضطر
في جميع الاحوال ويؤيده ما وقع
في التفاسير من قول الاعرابي في سبب
نزول قوله تعالى واذا سألك عبادي
عني فاني قريب ان اعرابيا جاء
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
اين ربنا قريب صاحبه ام بعيد فيناديه
فنزلت قوله غير مناسب لان تشبيه
الخالق بالمخلوق ولان وجه الشبه
اجابة المدعو له ام وشهرة ذاته
تعالى وكون كلامه تعالى نازلا على
العباد يقتضي ان يكون اسلوب كلامه
اسلوب كلام العباد لا تشبيه
بهم قوله مسئول الاي اجابة للمنادي
فانه المقصود من النداء كما صرح به الرضي
في بحث الترجي والاجابة في التوابع
لكن والمراد كون المنادى له اعطاء المدعو له
ان كان طلبا والتصديق به ان كان خبرا
كما في قوله تعالى يا ايها الناس الى رسول الله
اليكم جميعا فانه دفع قول من ارد ما اجاب
مسئول فهو لا يستقيم من تفسير
ادعوني انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر
فلا معنى للاجابة فتدبر وان اريد التنبيه
فهو قد يكون مطلوبا منه تعالى

لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الصيغة لا يستدعي
وجوب حذف امر قال وسهلا عطف مثال على مثال
قوله اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون صفة
مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب
جمع الاجنبي وكما انك قلت اتيت اهلك واقاربك قال
وطيبت الوطي لو فتن راه قال قدس سره في حاشية السهل
تفتيش الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او
بقلبه انه يخرج نحو يا الله قيل نداؤه تعالى مجاز لتشبيه تعالى
بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح
للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى
ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول
الاجابة قوله مثل يا سماء الخ لك ان تقول ان نداء
هؤلاء من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلوح النداء

قوله الاستعمال الخ اي استعمال فعله الذي يجب حذفه

المغيم وتشديد النون بخيل كردن

قوله لا تبعد من حد علم والمصدر البعد بضم الباء وفتحها وسكون العين والضم بالضاد المعجمة والنون المشددة بخيل كردن من حد ضرب وعلم مولوى عبد الحكيم

قوله منزلة من له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر قوله فان المندوب ايضا لما قال بعضهم له هو الجزولى ويؤيده قوله في المرائى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم به بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى ادخاله مع ان فيه ضم نشر قال مناب ادعو الانشائى لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لانه الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى قوله دراجر عبارة عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله او للمنادى بان يكون حالا من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو نصب المصدر الفاعلى نحو يا زيد دعاء حقا وهو ايضا عند المبرد

اى لا بعدت بكسر العين وعلى صيغة الدعاء يعنى ان صيغة النهى مستعمل للدعاء

بيت له

قوله ادعو الانشائية فلا يرد ما قيل انه لو كان ثانيا مناب ادعو لكان جملة الندائية خبرية

قوله لانه ظاهر في الاخبار وان جاز استعماله بمعنى الانشاء الطلب

قوله وهو نصب المصدر اشارة الى دفع ان الفعل المقدر محذوف نيابة مناب القائم حرف النداء مقامه فكيف ينصب المنادى وافاده بقاعدة نحوية في باب النداء لبيب له

وان جاز ان يكون ناصبه الفعل المقدر كما قيل الدعاء دعوة حقيقة لبيب له

قوله يستدعى بحسب الظاهر اذ لو كان نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن منادا بل عاملا بنفسه وانما قال بحسب الظاهر لانه يمكن ان يكون مراده انه سادمسده في افادة معناه لا في العمل فيكون عاملا حقيقة قوله فالظاهر ان يسوى اذ لا منع في المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل ومجازا حرف النداء قوله الا ترى الى الترخيم فانه جائز في المنادى في السعة لكثرة استعماله مع عدم جوازه في غيره قوله فيستتر في اسم الفعل اى ضمير المتكلم فيستتر في اسم الفعل كما ذهب اليه بعضهم في اف واوه بمعنى اتضجر او تضجرت واتوجع او توجعت قوله كالجملة القسمية والشرطية فانهما لعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وفسادتا مع المقسم عليه والجزاء كلاما تاما فيجوز ان يخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال بدون الاجود لان النداء لا بد له من منادى وعلم ان الاجوبة الثلثة منوع لكون المعترض مستدلا على بطلان كون حرف النداء اسم فعل وما ذكره من التنوين بالترخيم ونحو اف واوه مستند للمنع وترك مستند المنع الثالث لظهوره مع ان المنع المجرد كاف في الجواب فما قيل ان هذا الجواب الثالث لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا ليس بشيء ملا عبد الحكيم

عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام

قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه سادمسد الفعل يستدعى بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو على اه رد بان الهمزة من او وات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان اووات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثانى بانه قد يستتر نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قوله فالمنادى يبنى على ما يرفع به اى بالضم والنصب الا بالاضافة

فانه الظاهر في الباب بل العلة

قوله فان محلها اثنان الخ يعني لا محل الا البناء والجر والفتح على ما ذكره المص اثنان حيث قال ما سواهما بضمير التثنية ومحل النصب على ما ذكره ثلثة حيث اورد له ثلثة امثال فلا يرد ما قيل ان محال غير المنصوب الضم ثلثة المفرد والمعرفة والمستغاث بالالف قوله بتعين مواضع النصب اي لا صيغة الجمع والتقييد بقوله من غير حاجة الى تحصيلها اي تعيينها وازالة ابهامها اشارة الى ان مواضع النصب لكثرتها كان مظنة

لا يقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعده بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومشتقات بخلاف محل النصب فانها ثلثة ولقلتها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم تعين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كالمعتل والمقصور والمنقوص والمبني قبل النداء ومثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها ۞ وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرة هذا الشاب

وقوعه موقع المنادى المبني على الضم واراد الضمير المنفصل المنفصل نظرا الى كونه مفعولا به لا دعوا المقدر فيه محلان قريب وبعيد لكن رعاية القريب اولى قوله اقتصر على قدر الضرورة ولا يتجاوز الى موضع آخر لا ضرورة فيه لتناسب قوله واذا اضطر اي اذا اضطر الى غير المفرد المعرفة لونه قال الخليل وسيبويه والمازني مضموما وشبهاه وما ذكره المص لا يوجد منصوبا راجع الى الاخير وشبهاه في شرح المفصل لبيب

قوله ان المفرد دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على ما يقابل المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على ما يقابل المثنى والجمع ومقابل المركب لا ما يقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد هنا مقابل المضاف لكن المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله اما اخراج الخ اي اخراجها عن ضابط البناء حتى يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغاثا بقرينة ذكره فيما بعد

هذا الشاب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى شبه المضاف اسم يجيء بعده آخر من تمامه وذلك الآخر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على قولك الاسم

بارادة الكامل من الافراد بان لا يكون فيه تركيب اصلا بعيد لان المفرد الكامل بمعنى المضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب قوله من تمامه اي اي معنى نص عليه في الكتاب واعتبار حيثية قال والمضارع للمضاف ما تعلق به شيء وهو من تمام معناه لا لفظا لان ما لا يتم به الكلام لفظا الاضافة والتنوين ونون التثنية والجمع ومعنى كونه من تمام معناه انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون ضمه اما بان لا يفيد بدون ضمه شيئا كما في الضرب الثاني او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الاول والثالث لكون النسبة الى المعمول والصفة معتبرة معه وتلك لا تحصل الا بذكرها الا ترى ان القصد بالنداء اذا قلت يا طالعا جبلا ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفي يا حليما لا تعجل ليس مطلق الحليم بل الحليم الموصوف بعدم العجلة قال في الكتاب والذي يدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا قلت جاءني رجل لان الاول يفيد خصوص دون الثاني وما قيل ان المراد كونه من تمامه في اعتبار انهم لداع معنوي كما في القسمين الاولين او لاضطرار نحوي كما في القسم الثالث فضول من ان الكلام في تمامه في حيث معناه او من حيث لفظه والكلام بط فتعين الاول لبيب

قوله اسما شيء واحد واتصل الجزء الاول للنداء والثاني ثانيا على الحال السابق اعني مطابقة
المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف قوله وبالثلثة وثلثين اذا اريد جماعة
مبلغها هذا العدد وهذا مذهب سيبويه وقال الاندلسي وابن يعيش انما يضارع المضاف اذا كان
علما والا فلا فرق عندهما في غيرهما العلم بالثلثة والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة بعينه
ولا فرق بالثلثة وثلثين نحو
يا رجلا او امرأة لغير معين
والاول اولى لطوله قبل النداء
وارتباط بعضه ببعض من
حيث المعنى كذا في الرضي الا
لم يركب اي ثلثة وثلثين لم يركب
تركيبا مزجيا بل ابقي على
حالة العطف قوله اذ لو لم يكن
كذلك بان يقصد بكل واحد من
المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة
كان يكون المقصود بالنداء في
قولك بالثلثة وثلثين كل واحد منهما
وهو الذات الموصوفة بكل ثلثة وثلثين
في العدد بخلاف سائر التوابع في العدل
وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون
المنادى المتبوع بها مضارعا للمضاف
فالمتبوع باعتبار ان خروج النعت عنه
غير داخل في تعريف شبه المضاف
وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في
تعريفه ويكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف
تعين عود الضمير من الوصف الى الموصوف
على لفظ الغيبة ولا يجوز فيه الخطاب
كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلهم
لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب لسراية خطاب النداء
فيكون المنادى هو الموكد وحده فيجوز عود ضمير الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة نظرا
الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع قوله ويشترط ان يكون اي يشترط في كون المنادى المنعوت شبيها بالمضاف
ان يكون نعته جملة او ظرفا لا يرتفع احتمال كونه مستقلا كما هو اصل فيتاكد جانب الجزئية ويتحقق الشبه
بلا ريب فان المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه ومن هنا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف
شبيها بالمضاف في باب المنادى دون باب لا فلا يقال لا حليما لا تعجل بل يا حليما لا تعجل لتحقق الشبه
بتاكيد جانب الجزئية في الاول دون الثاني لبيب لا

على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما شيء
واحد سواء كان علما نحو يا زيد او عمرو او اذا سميت
شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو بالثلثة وثلثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر
الا انه لم يركب اما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن
كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة
لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت فانه لدلالته
على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون
ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل فهو
الا يا تخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ
لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة
كما جاز جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف
بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان

لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وجعلهما
صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في
النداء الا ترى الى ترجيح المنادى في السعة وحذف
صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة
والظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا
لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال
لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان
يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قال معرفة قبل
النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا
نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم منه
الاجتماع في المنادى المضاف اما المعرفة لانا نقول
صورة الاضافة ليست نفسا في التعريف مع ان

قوله للا يتسارع الخ بناء على كون ضمير المخاطب صالحا لكل واحد من الحاضرين
على سبيل البدل بخلاف الاسم الظ قوله ولا يلزم بالنصب عطف على يقوى
اى اعتبار الافراد والتعريف فى المشابهة لمجموع الامرين قوة جهة الاتحاد
بين المنادى المفرد والمعرفة
والكاف وعدم لزوم
بناء الامور الثلثة فانه
لو اعتبر جهة الاتحاد ووقوعه
موقعه يلزم بناؤها ايضا
قوله ان قلت مشابه الخ
هذا منع لمقدمة مطوية
يبتنى عليه كلام الشرح كما لا
يخفى قوله المشابهة ههنا الخ
اى ليس المراد بالمشابهة
الاشتراك فى صفة حتى يتجه
ما ذكر بل مجرد المناسبة
والارتباط بوجه من الوجوه
والشبهة فان المناسب
للشيء مناسب لذلك ولا
اقل من كونه مناسبا لك
لمناسبة ملا عبد الحكيم

محل الدخول مختلف قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم
ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه انما هى كلها غيب للا انه
لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر
الذى وضع للخطاب وصار فى حكمه وانما عدلوا عن الاصل
الى الظاهر للا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه
هو المخاطب المدعو قوله وكونها مثلها افرادا وتعريفا
انما اعتبرا بالتقوى جهة الاتحاد ولكن لا يلزم بناء المضاف
وما فى حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا لما ذكر الخ
ان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها
لذلك الشيء لجواز الاختلاف فى وجه الشبه قلنا المشابهة
ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب لشيء مناسب لذلك الشيء
قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول
المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل جانب الامتياز

قوله فنقول المقصود الخ يعنى ليس المقصود من تشبيه المنادى بالاسمية اثبات الاشتراك بين المنادى والكاف
فى صفة حتى يحتاج الى تلك المقدمة ويرد عليه ما ذكر بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل المنادى
كالكاف المخاطب الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى
لان المتحد لمشابه بالشيء مشابه لذلك الشيء بلا ريبة ملا عبد الحكيم

قوله العلم اذا ثنى الخ قالوا اذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمى لان هذا التعريف انما
كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا لافراد اسماء معدودة والا زال
التعريف العلمى وقد قلنا ان تنكير الاعلام وجب حذر ذلك التعريف اذا لم تثبت ما حرا والى التعريف
وهى اللام فلا مثنى العلم ومجموعه الا معرفين بلام العهدية قوله خص بالاستغاثة الباء داخلة على
المقصور اى لا يتجاوز الاستغاثة
من يا الى اخر من حروف
النداء لكونها اشهر حروف
النداء فكانت اولى بان
يتوسع فيها باستعمالها فى
المستغاث والمعجب والمهدد
قوله لمعدية لادعوا المقدر عند سيبويه
او بحرف النداء القائم مقامه
عند المبرد اى المفعول بسبب

الامتياز وجعله كانه هو الحاق الاسمية واذا ثبت انه
كاف اسمية حكما وهى مبنية لزم بناؤه قال ويا زيدان
ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام
بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذا ان
المثال لان اجيب بان لفظة يا جائية مقام اللام
قال ويخفض خص لفظة يا بالاستغاثة قوله وهى اللام
التخصيص معدية لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار قوله
دلالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان يكون
لامر يعتنى به وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون استغاثة
او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة
حالة النداء الا مع احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث
اللام فى المستغاث له متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث
وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق

قوله لضعفه بالاضمار اى انما جاز تعدية يا باللام مع ان ادعو
متعد بنفسه لضعفه بسبب الاضمار فاللام لتقوية العمل عند سيبويه او لضعف النائب مناب
عند المبرد كما فى قولك ضربت لزيد حسن ولما ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد لبسبب

قوله ان قيل اه يعني ان دخول الى لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل حتى كان الام غير منصرف
بدخوله نحو حرث يا حمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله يخرج عن
تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل في غاية الضعف
لان مشابهة المشابه للحرف بخلاف علة عدم الصرف فانها مشابهة الفعل بلا واسطة ولانها
عارضة بخلاف علة عدم منع الصرف فانها مشابهة الفعل
بلا واسطة ولانها غارضة
بخلاف علة منع الصرف فانها
لازمة فلذا اوجب اعراب
المبني دون صرف غير المنصرف
ولا يبعد ان يراد الاعتراضين
المذكورين بقوله بتغير الدليل بان
يقال ان حرف النداء واللام
داخلان على الاسم المفرد المعرفة
وبينهما تنازع لان الاول يقتضي
البناء والثاني الاعراب فاعمل
الثاني لغلبة لقربها من الاسم
المذكور كما في تنازع الفعلين
حيث اعمل الثاني لقربه وفيه
ان اللام تدخل على المبني ايضا
ويعمل فيه محلا كما في قيام الكل من ليل
فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملا لها
بالدليلين بقدر الامكان فانه
اولى من الغاء احدهما او
الى هذا الجواب مبني على عدم دخول
المنادى المنصوب والمهدد في المستغاث
فلذا عطف بأو قال الرضي قوله ان لام التهديد لام الاستغاثة تلطف ولا معنى للاستغاثة
تهمنا لا حقيقة ولا مجازا فهذا جواب من قوله وكيف يصدق قوله وينصب ما سواهما وحاصله
ان الاشتمال المذكورة من تتمة القاعدة فقوله ما سواهما مخصوص بالمضاف وشبهه والنكرة الغير
المعينة وليس المراد به ما سواهما مطلقا ثم ان عطف قوله او بان على قوله ان لا يقتضي ان يكون
المعطوف ايضا جوابا عن الاعتراضين كالمعطوف عليه بل المشاركة في اصل الجواب لينبه

وهو متعلق بادل عليه ما قبله من اللام اي استغيث
بالله من الم الفراق قوله لان علة بنائه الخ لان قيل
دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف
يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية
الضعف وبانه بدخول اللام صار بقيد اعما هو مدار
الشبه وهو ياء خارجا عن الافراد وفيه ان البدل
يبنى على البعد وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة
لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف
النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها
كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ وبان
قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب
عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل
لانه اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان

لم يصح عمله لان الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على المقدر المقدر
والمفروض انه لم يعتبر وان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر بان يقدر يا رجلا طالعا جبلا
لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى مضارعا للمضاف اما نفيه فلعدم كونه منادى ولظهوره تركه المص
واما موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو طالعا لان شبه المضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة
كما سيجيء واخراجه فيما سيتحمل عمل
المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا
ظهر ان في كلام المص ايجازا
مخلا لان الضمائر كلها راجعة
الى طالعا سوى ضمير لانه فانه راجع
الى الموصوف المقدر لانه موصوف
بمفرد لكونه مفردا بمعنى مقابل المضاف
حقيقة وانما خرج من المفرد في قوله
اذا كان مفردا بارادة الكامل منه
اللام الا ان يقال وبقي ان المنعوت
اذا كان مذكورا فطالعا جبلا مفرد
لعدم كونه مضافا اضافة حقيقية
على ما بين من معنى المفرد المذكورة
التوان واذا كان مقدرا يكون
طالعا جبلا مثالا صورة داخلا
في شبه المضاف لعدم كونه مفردا
على ما هو المراد بالمفرد ههنا فكيف
يصح اه لانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة
من الان تقدير موصوف نكرة وواجب
النصب ليكون مثالا لقوله وينصب
ما سواهما لا المراد منه وجوب النصب
ولا يكون طالعا جبلا واجب النصب
الا اذا كان موصوف المقدر نكرة
لانه ح يكون تابعا للفظه بخلاف اذا
قدر موصوف معرفة فانه يكون جائز
النصب لانه ح يكون تابعا للمحل او المفرد الموصوف

فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء
او الف قال يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده
على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا
للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين
المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان
طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف
بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم
الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع
قصد تعريفه قوله وبهذا توقيت لنصب رجلا اي يقال يا رجلا
بالنصب حال كون رجل غير معين لا حال رجلا رجلا
غير معين قوله مثل يا حسنا وجه ظريفا قال قدس سره
في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه
نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد معين يقال يا

لا يوصف بالمعرفة بل يجب وصفه بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء

قوله ولم يحملوا اه اى لم يحملوا عمرا على محل زيد الذى هو النصب لكونه مفعولا ادخلا لان الظ انما يترك الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظ من حيث كونه اعرابا والظ حركة بناء كما فى يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظ كما مر فى باب الاستثناء كذا ذكره الرضى فى باب المصدر وكلا الامرين مفقودان ههنا كما فى اعجبنى ضرب زيد عمرا واعلم ان مسئلة الحمل على محل الجر او رعاية الصدور مختلف فيه فذهب الكوفيون وجماعة من البصريين الى جواز الحمل على المحل فى جميع التوابع وذهب سيبويه ومحققو اهل البصرة الى انه لا يجوز الا اتباع على المحل مطلقا وفصل المبرد فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى النعت والتاكيد فهذه ثلثة مذاهب والصحيح الاول لورود السماع كقراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وتاول الى المعمول على اضمار العامل فيه للطف كذا فى شرح التسهيل وقال الرضى قال الاندلسى الظ من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل او بالصفة او بالمصدر وان جاز ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او مشتقا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة وهذا الذى ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظ الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظ من حيث كونه اعرابا والظ حركة بناء كما فى يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظ كما مر فى باب الاستثناء اذا عرفت هذا فقول المص لا كما فى اعجبنى ضرب زيد عمرا احتمل ان يكون مثالا للمنفى وان يكون مثالا للمثبت وعلى الاول معناه لم يحملوا على محل كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع وعلى الثانى لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر متى حملوا اما جار على خلاف الظ فيفيد المبالغة فى عدم جواز الحمل على محل المعرب وجملة عبارة المص لا تخ عن اغلاق والظ فى ما فى الرضى واما نحو اعجبنى ضرب زيد وعمرو فسيأتى الكلام عليه فى باب الاضافة فانه جواب عن سؤال مقدر كما لا يخفى فان قلت اه يعنى ان الحكم بجواز الرفع فى باب تابع المنادى مبنى على امكان الرفع ولا يتصور الرفع فى تابع المستغاث بالالف لعدم الرفع فى متبوعه لبنيه

حسنا وجه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف الا معين وجب تعريفه وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه نكرة وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء

قال وتوابع المنادى المبنى لم يقيد بكونه غير المبهم الذى جيئ به المتوسط اعتمادا على ما سيذكره قوله لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الابانى حكمها

قوله تابعه للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما فى اعجبنى ضرب زيد عمرا قوله وقيدنا المبنى لكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من حكم فان الرفع لا يتصور الا فى تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع فى توابع العلم الموصوف

فى ادراجه قيد بذلك لانه يحتاج الى التتميم المذكور فى ادراج المضاف بالاضافة اللفظية يحتاج فى اخراجه اه كما فى قوله اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج فى اخراج شبه المضاف عنه الى تتميم ارادة الكامل منه قوله فاعتبر حكم المفرد اه لم يعكس الامر لاستلزام المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون مرفوعا يقتضى فيهما حال كونهما تابعين بطريق الاولى لانه اذا لم ينصبا حال مباشرة حرف الندا فكيف ينصبان حال كونهما تابعين فيلزم ترك العمل بالشبه بالاضافة فورد يا هؤلاء العشرون رجلا مثال لشبه المضاف بالاضافة اللفظية

مولوى عبد الحكيم

المنادى بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام فى المبنى للعهد الى ما فهم من قوله وبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة فى ادراجه فى المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم فى اخراجه عنه يحتاج الى تحمل كما اشير اليه قوله فانهما لما اتفقت فيهما اه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانا منادى قوله يا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله اى المنوى صرح فى شرح الفصل به قوله لان التاكيد اللفظى اه وذلك لان الثانى عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف الندا باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص فى التاكيد وفى نظر جعل الى على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان

لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول يعني ان البدل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيده الاول وهنا
ليس كذلك واذا وصفت معطوف على مقدر اي هذا اذا لم يصف الثاني فابو عمرو بضم الثاني
كما في حال عدم الوصف نحو يا زيد وزيد الطويل وحكى يونس عن رواية انه كان يقول يا زيد زيد الطويل
بنصب زيد الثاني على انه تاكيد مثل يا تيم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه لسبب لو

لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول واذا وصفت الثاني
فابو عمرو يضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف
او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة
لان العلم لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي
لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع
العالم وانتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص
وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قال
وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل
فحكمه حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع
انه اخصر ليشمل ما مانع الاستقلال وهو امتناع
دخول يا عليه ويخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع

ولا يجوز ان يكون زيد الثاني
صفة وصفا للاول وينزل
منزلة يا ايها الرجل
صار مع صفته وصفا كالوصف الاول
نحو الا ايها الرجل ذا لبيب له

قوله لينشر الى مانع الاستقلال قال تعليق الحكم
بالوصف الصالح للعلية يشعر بكونه علة له
لبيب له

ولا ينبغي الصفة الخ بيان للفرق بين صفة المنادى المبني وصفة اسم لا المبني حيث
لم يجز بناء الاول وجاز بناء الثاني نحو لا رجل ظريف بالفتح وحاصل ان النفي في نحو لا رجل
ظريف متوجه الى الصفة لان المنفي في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف وكان لا اثرت
الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف في الدار لا ظرافة في رجل حال فيها فالمنفي مفهوم
الصفة فهي لنفي الظرافة
لا لنفي الرجال فكانه قيل
لا ظريف فيها فتحقق مباشرة
لا من المعنى حيث المعنى
جاز بناؤها بخلاف النداء
نحو يا زيد الظريف فان المنادى
لفظا ومعنى هو المتبوع
دون التابع فلم يباشرها
حرف النداء لا لفظا ولا معنى
فلم يتحقق السبب البناء فيها
وهو الوقوع موقع الكاف
فلم يجز بناؤها والرافع لها
كان الرفع حركة اعرابية لا بد
له من رافع فبين ذلك مع
الاشارة الى حل اشكال قوي
ههنا وهو انه كيف اعرب
هذه التوابع بحركة متبوعه
المبني مع ان التوابع وضعت
تابعة للمعرب في اعرابه لا المبني
في بنائه فلا يقال في جاء هؤلاء
الكرام بجر الصفة ولذا اعرب
التابع بكل ثماني اعراب سابع
من جهة وحدة وحاصل كلام ان الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابها للفاعل الرافع
في كون اثر كل من حرف النداء والعامل الرافع اعني الضمة والرفع عارضا اي يحدث في المنادى
والمرفوع لعروض حرف النداء والرافع وينزول بزوالهما مطردا بمعنى انه يصح ان يقال كل ما دخله الرافع
فهو مرفوع في منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به كما يصح ان يقال كل ما دخله الرافع فهو مرفوع
فلمشابهة الاثرين في العروض والاطراد تحقق المشابهة من المؤثرين فصار المنادى المبني
مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيها للتابع بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب

الرفع قال ترفع ولا ينبغي الصفة كما في لا رجل ظريفا لان
النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو
حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل
عارضا مطردا لم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى
لمكان البناء قوله الظاهر او المقدر مثل يا فتى
ويا هؤلاء فان ضمتها تقديرية مفروضة كما ذهب
اليه الشيخ الرضي الا ان يقال ان لهؤلاء ضما
محليا لان مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه
لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع
موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق
بقوله يختار قوله مع تجويز النصب لان المراد
بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف الخ

www.alukah.net

وينبغي ان يختار اي الخليل في المعطوف المعرف باللام الرفع اذا كان متبوعه منصوبا ايضا
لكونه منادى مستقلا ايضا اجيب اه اي ليس علة علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع
رعاية الاتباع اللفظي وهي لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما لا معنى لها في لان التعريف
حاصل بالوضع العلمي على ابلغ وجه موتور عبد الحكيم

المعنى

نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب
واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان
قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع
غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه
على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ايضا قال ان كان
كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه
لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
التعريف بل تلحق بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد
عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو
لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى
ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبه في كونه

كونه علما فاللام قلنا كلامه في شرحه يابى عنه اذ فسره ما
فسره به الشارح فتدبر قوله اي كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج
عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن
موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في
الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح
الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح
ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسما له
معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا
خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا
مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة
وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله

عن المبرد موتور عبد الحكيم

لواحد نجعله مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون
معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب
والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف
ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور معنى كالثريا والدبران
والعيوق اسما للكوكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك
لكن لم يثبت كما في الاعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء
والخميس لانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس
ومنها ما يتصور ذلك له ويثبت لكن لم يعرف ثبوته
للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري ما معنى
الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة
عند سيبويه لكن يجب التقدير للالحاق بما هو
الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لاحدها
ان يكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله

قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الى ان تميما في لفظه غاية وجوز
الشيخ الرضي كلهم نظرا الى الخطاب العارض قال غير ما ذكر
صفة او بدل قوله اي حال كون كل منهما مطلقا و
حال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف قوله اي
العلم المنادى المبني على الضم نحو يا عبد الله ويا زيدان
وزيدون اذا جعلتها علما قوله فخففوه بالفتح و
بحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم
جامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه
والالف في ابن خطا قوله التي هي حركته الاصلية
اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل
قال واذا نودي المعرف باللام اه فيه ان نداء
مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا
فيقال بالتوسط في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا

قوله صفة اما باعتبار جعل التعريف في المعطوف
للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة فيجوز توصيفه
بلفظ غير واما باعتبار كون غير موضوعة لكونه
مقابلا لما اضيف اليه او واحدا في عليه الحكم
غير المعطوف مولانا عبد الحكيم
عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون لبيب
اذا اثنى والمجموع ليس علما لا
والمجموع ليس علما لا
الفاظا معدودة لبيب

زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف
الزايل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام
قوله اى اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق ويطلق الافعال
الاختيارية ويراد مبدأها اعنى الارادة قوله قيل مثلا
وانما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه
لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها و
لك ايضا فى تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل
واخويه اللام الذى وسط فيه اى او هذا او هذا
كما قيل فى لكل فرعون موسى لان المراد ان لكل ظالم
عادل قوله متوسط اى هى موصوفة قال الاخفش
هى موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة
التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة
وندرة وقوعها موصوفة وانما لم تنصب مع انها

انما شبهت بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها
تبنى على الضم قوله مع ها التنبيه المشار اليه لحرف النداء
فى التنبيه لان النداء ايضا تنبيه ما يجر القرب بها التنبيه
ما فات ببعد حرف النداء قوله بتوسط هذا هذا ليس
نصا فى الوصف فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اى فانه
نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا او يؤتى بتابعه
كما يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله
معطوفا على هذا لا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا
بذى اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى بتابع
تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف
ايها الا بذى اللام قوله بتوسط الاخرين مع السرى
توسيط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم
الماهية فلا يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن كان
المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف
الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم
طالبا لما يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة
الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم
مبهما يكون طالبا لمعرف باللام فيقع النداء
عليه فلذلك وسطت تارة باسم الاشارة لانه مبهم
يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف
باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة
بأي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف
اليها التنبيه لما عرفت فانها مبهمة بخلاف
ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيفت اليه التنوين

نحو يا زيد في الدار

نحو يا ايها
الخ تدعوا فلا الاسماء
الخ ملا عبد الحكيم

التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي حينئذ
مرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم
الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام
واما وصف او لا باسم الاشارة لما فيه من
التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث
زيادة شوق قال لانه المقصود بالنداء بحسب
الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى
في المتبوع قال لانها توابع منادى معرب اندفع
بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب
قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع
والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في عمرو
للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرو
في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان

زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد
وفيه ان المعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظ
واما النصب فلانه منادى مفرد فيكون منصوب
المحل قال يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كي
اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء
وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف
النداء وتعويض الميمين واخرة بيرا كما باسمه نحو اللهم
وقد يزاد في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم
عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء
سما ما نحو قم يا فتى ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال
رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده
على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام عنها
لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو معاذ الله ان يكون

قوله سما ما متعلق بلا يوصف يعني لا ما
من توصيفها قياسا لسبب الله

ان يكون كطيبة قوله فلا يقال في سبوة الكلام لاه
وقد يقال في غيره نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم
الكاف اي الكبيرة قال خاصة اي خص خصوصا قوله
من اجلك آه آخره وانت بخيلة بالوصل عنه قوله
في قولهم فيا الغلامان اللذان فراآه آخره ايا كانا
تبغيانه شرا وفي رواية ان تكنيا آه قال ولك
خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي في تركيب
او في قصد ذكر المنادى مضافا ثم ذكر المضاف
قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول
مفرد فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار
للاول بعينه واما عدي فحاله مجهولة بحسب الظ قوله
اما الضم في الاول قيل نصب ابتدائي لكن على انه تاكيد
لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد

الى المضاف لغاير القصد الى المفرد وان المضاف
اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان
الاول توطئة كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان
الثاني عطف بيان قوله ويتم الثاني تاكيد لفظ واما جيء
بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا
يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا بتنوين
معوض عنه ولا بناء على الضم فجاز الفصل به بينهما والسعة
لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني
كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان
ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها
الا بالظرف وانه قال ولا لهما بهم ابدا دواء مع ان
حرف الجر لا يدخل الا على الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه
والخليل قوله او مضاف الى عدى المحذوف لئلا

قوله واما جيء بتاكيد المضاف بيان للمقتضي وقوله وجاز الفصل الخ بيان لانتفاء المانع قوله لئلا يستنكر الخ يعني لو ذكر الثاني بعد المضاف اليه لبقي مستعملا بدون احد امور الثلثة وذلك مستقبح المعنى الا ضاف فقدم عليه ليبقى صورة الاضافة بحالها

قوله لئلا يلزم يعني ان القول بالاضافة في الاول الى عدى يستلزم القول بان يتم الثاني موخر في الاصل لتم وبالفصل بين المضاف والمضاف اليه مولوي عبد الحكيم

لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع
مضاف بالاضافة على ذهب اليه سيبويه وتاكيد
لفظي والتاكيد اللفظي انما الاغلب حكم الاول وحركته
حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول
محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما
هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم تيم عدى
لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه
ما جد شجاع لا يحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك
وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي لست
بابن رشدة قوله فتح الياء كما هو المشهور قوله
وهو سكونها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يفتح
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء

قوله لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل بين المضاف والمضاف اليه مولوي عبد الحكيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء
قوله وقلبها الفا لزوما للخفة ولامتداد الصوت ورفعه
المناسب للنداء قيل هذه لغة طي وفانهم يبدلون
اليا الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفتى
بقا وفتا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة
قوله وقد جا شاذا الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يا
بني والاصل يا بنيا فليس بشاذ لكن شذ في يا غلام
لاجتماع يائين قوله لكون المنادى يعني البنا في محله
وبالها للملابسة والظرفية معطوف معطوفة على الفعلية
الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولك
ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف
بالها وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما
فبالها البيان الالف واذا وقفت على يا غلام بسكون

بسكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود
ويجوز حذفها واسكان ما قبلها لكن تقف على ما حذف
يا ه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القافية
باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح اليا
وصلا جاز الاسكان للوقف فيه وجاز الحاق
ها السكت مع البقا الفتح قوله بابدال اليا بالتا لانهما
متناسبتان في انهما تزادان في آخر الاسم ولما كانت
التا بدلا من اليا غير متمحضة للتانيث طولت
التا لكنها توقف عليها بالها لانها عوض عن زايد
بخلاف بنت لان تاها عوض عن اصل ان قلت كيف
جاز الحاق تا التانيث في المذكر اجيب بان التا
في يا ابت ويا امت للتفخيم لكن علامة فانهما مظنتان
للتفخيم وبان التا في يا ابت للحمل على يا امت مع ان

قال اصل بنت بنوة بفتحتين التا
فعل بالسكون فحذفت الواو وعوضت
عوضا عنها لان وجوب حذف لا يكون بدون
التعويض مولانا عبد الحليم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التاء في المذكر غير غريب نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله
لمناسبة اليا يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف
المبدلة منه فيكون في البدل شائبة من المبدل منه قوله
وقد جاء الضم وعليه قرى يا ابت بالضم قوله لا جوازه
مجراى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تا التانيث
نحو ثمة قال وبالالف عطف على محذوف اى بغير الالف
وبالالف قوله فانه غير جائز فتبصر جمع الفرزدق شهما
في قوله ها القتا في من ثمو يها قوله اى واقع يعني
ان الجواز وقوعى قوله في سعة الكلام هذا القيد متبادر
اليه الذهن ويؤيده مقابلة لجواز الضرورة ولك
ان لا تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة واما
وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود
في النداء هو المنادى فيقصد سرعة الفراغ منه الى

اى التباس المنادى بغيره بواسطة الترخيم لبيب

الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان
في حالة نداءه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء
قوله اى بضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن
اى ترخيم غيره ضرورة لبيب
فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه
صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد
فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على
عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف
مذهب المص ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اى
الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله ويا رميه اذ مى
يشا عنقا اذ الاصل اذ مية قال وهو حذف الاطراف
يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود
لان الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى
قوله اى ترخيم المنادى الرحمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة
صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اى رقيق والترخيم

التلبيس والحذف قوله اى آخر المنادى فخرج حذف
يا غلامى لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب
فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى يعلبك بدليل
اجراء الاعراب عليها قوله اى لمجرد التخفيف فخرج نحو
قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره
للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن
الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك
وذلك ثقيل وقيل فى اخراجه ان الترخيم حذف فى
التركيب والحذف فى يد حالة الافراد قوله لا لعلة اجرى
من قال انه حذف فى الآخر بلا علة او على سبيل الاعتباط
اراد بهذا المعنى والاعتباط فى اللغة ذبح الشاة بلا علة
قوله يا رجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان
ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى

الى الاسم كان الترخيم لا يوجد فى غير الاسم قوله او شرط
الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى وذلك ان ترجع الضمير
الى قوله ترخيم المنادى قال ان لا يكون مضافا
لو قال ان يكون مفردا كان اولى لانه اظهر فى اخراج
شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد فى مقابلة
المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف
من المشبه به اذ هما يتحدان حكما قوله لانه ليس
آخر اجزاء المنادى نظرا الى المنادى هذا ظاهر
اذا كان المركب الاضافى علما فان الجزء الاول
بمنزلة زيد واما اذا لم يكن علما فبناء ان
المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدونه
المضاف اليه قوله ولا من الثانى خلاف للكوفيين
نحو خذوا حظكم يا آل عكرم اى آل عكرمة قوله لانه ليس

كان الترخيم يعنى ان وجه التخصيص بالاسم ان الترخيم لا يوجد فى غيره لبيب له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

آخر جزاه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما
اذا كان علما فلان المركب الاضافي يبرأ عن حال جزئيه قبل
العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع
الترخيم فيما بعد رعاية اللفظ والمعنى قال ولا جملة بعض العرب
يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط قوله ولزيادته على
الثلاثة لم يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد به
لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو
يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به قوله بلا علة موجبة
انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قال واما تاء
التأنيث فقد كثر الترخيم فيه ولهذا عول من آخر غير المرخم
منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا
وقف على ذلك المرخم الحق آخره هاء السكت فيقال في يا طلحة
يا طلحة وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليس حركته

حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف
على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الفا الاطلاق
نحو قفي قبل التفرق يا صبا عا قال زيادتا ميم
قبيل فلان في السعادة قوله في اثنا عشر يدا معا وان كان
كل واحدة منهما لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي
مسلمات ومسلمين علمين وهما تان الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية كمرو زيادتا
جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين و
زيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان
وعثمان وخراسان ويا النسبة وشبهها نحو كوفي
وكرسي والفا التأنيث وهمزة الالحاق مع الالف
التي قبلها قوله او كان في آخره حرف صحيح اصلي
لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التأنيث

حيث قال كان عليه ان يقول غير تا التانيث ليخرج
نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين
القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسما
وافتراقهما في بصري وعمار قوله وهو اعم انما عم لان
ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة
السابقة قال في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء
الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو
وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه
قوله او واو او ياء ساكنة احتراز عن نحو كمنصور
على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشريف على
وزن مدحرج اي مقطوع شرباته وهو ورق الزرع
اذا طال وكبر جمع يخاف فيه فيقطع قوله حركة ما قبلها
من جنسها فخرج نحو سنور وعليق بنت بتعلق

يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه آه خلاف للاخفش فانه
يحذف المدة ايضا قوله لان نحو بنون لم يحذف زيادة
بنون جمع ابن لانها غير تابعة الواحد فكانه ليس جمعا لمذكر
السالم كمثمود قوله اما في الاول آه لما كانت علة الحذف
في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى
فصل هذا التفصيل ولم يقل بحذف حرفان في ما قبل
آخره مدة قوله وبلت عن النقد قال قدس سره في الحاشية
النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين
نوعي از كوسفند كوتاه دست وپاي زشت روي
نقدة يكي يقال له كنك قوله وفي ضمه عشر قالوا اذا
رخمت اثنا عشر او اثنتا عشرة واثنتي عشرة واثني عشر
حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
في اثنان قال المص فيه نظر من جهة ان اثنا اسم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله قلنا هذا اى كون استمرار ذلك الحذف تجددياً انما هو بالنظر الى افراد الحذف الواقع في
محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وماهيته فاستمراره ثبوتي لانه مستمر ثابت في ضمن
افراده المتجددة بلا ريب قوله فقدر المضارع في القرينة عند اشتراط الفاء مع ملاحظة المناسبة
السابقة وعند المحشي له الفاء مع روم الاختصار فتدبر مولوي عبد الحكيم له

برأسه قوله يا خمسة وفي الوقف تقلب التاء هاء كما انك لو
سميت رجلا بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت
يا مسلمه بالهاء قال فحرف واحد اى فالمحذوف واحد
الخ هناك الجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف
كثيراً مستمراً ان قلت استمراره تجددي وهو مستفاد
من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى
افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي
والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر
والى مناسبة المضارع للحاق الواقع جزاء في
الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل
على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت
ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان
الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة

قوله بقرينة الفاء يعني فانها واقعة
في الجملة الاسمية فاراد الفاء مع
ان المصنف بعد الاختصار
قرينة على حذف المبتداء
قوله لكون هذا الحذف الخ يعني ان
هذه الجملة الاسمية معدولة
عن الفعلية لاجل المناسبة و
ان الذي يقتضي الفعلية و
الاسمية المعدولة تقييد احد
الاستمرار قوله استمراره اى
استمرار حذف الحرف الواحد
تجددي يتجدد بحسب تجدد
استعمال المنادى المرخم
المذكور في محاوراتهم والاستمرار
التجددي يستفاد من المضارع
لدلالته على زمان الاستقبال
المستمر المتجدد لا من الاسمية فانه
دال على الدوام الثبوتي فينبغي ان
يقدر المضارع لبيب

موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في غيره
ودم اجيب بان المحذوف هنا لعلة قياسية مطردة
فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقى الحرف الا
في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف
لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلو وقاضي
ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي ساكن
كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمار
بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فيبوبة بفتح الاخر
وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي ساكن يرد
الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا رادّ وان
لم يلزم ساكنان فالنحاة يقولون الساكن على سكونه
نحو يا محمد والقراء يردونه الى اصل حركته وهو الكسر قال
فيقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقال او

بالرد الى الالف والياء المحذوفتين لالتقاء
الساكنين ازوال التقاء الساكنين
بحذف الواو وبالترخيم لبيب له

اى بحذف الحرف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية
لانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه والمحذوف
ثابتا فيقال قال يا حارو ثمود يا كرو مثل ثلثة امثلة
لان التغير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف
او بالحركة فيهما قوله وفي يا كروان قال قدس سره في حاشية
كروان طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح
هو طاير يقال له الجبارى وآنرا شواظ كويند كرى
نزوى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على
غير القياس قوله فلا جرم قلبت ياء لانه لم يات
في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها الا وتقلب الواو
ياء والضمة كسرة نحو التغازى والاولى والمنادى
حكم المتمكن لعوض بناه قال وقد استعملوا صيغة النداء
في المندوب اه لان في صيغة النداء معنى الدعاء

الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من
الاختصاص وكثيرا ما يجعل العرب بابا على باب آخر مع
اختلاف فيهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على
حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه
بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى
عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه
لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب
منصوب باعنى او اخص ويلزم ح ثبوت موضع خاص
من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا
قوله يعنى يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف
مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان
يا اصل في هذا الباب قال المتفجع عليه المتفجع دردمند شد
صلة اللام في الظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل

يقال الحمل عليه اي التضمين معنى الباء وفيه انه لا يشمل
المنفع عليه وجودا قال بيا او واو الباء للالصاق صفة
للمنفع عليه وقيل هو للسببية او الاستعانة قوله ممتازا
اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه
معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرب
من دخوله على المقصور عليه قال وجاز لك اي
وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او واو
قال الاندلسي يجب مع الياء لئلا يلتبس بالنداء
قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة
حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب
الالحاق معها قوله اي آخر المندوب وقد يلحق
في آخر غير المندوب قال فان خفت اللبس قال
الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف

وليست

قوله قال الشيخ الرضي الخ المقصود من نقله ان ما ذكره المص من ان اطلاق خوف اللبس مخالف
لما ذكره الشارح الرضي فانه اعتبره في المتحرك بالحركات البنائية قوله الا الالف لان الاصل في ياء الندبة
الالف لان المد فيها اكثر والندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فلا يعدل عنه
بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب لانه يجوز فيه تقدير الاعراب وحركاته غير لازمة ملا عبد الحكيم

الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلا في المسمى
بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند
اللبس والمص يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء
للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام يا سقاط
يا الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان
يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم
قال واغلاميه لما لم يكن المندوب مخاطبا في
الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى
المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة
خطاب المضاف والمضاف اليه والاشارة الى هذا
لم يمثل بقولك واغلاميه قال واغلاميه قال الشيخ
الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا فكذلك الساكن
اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين

وواضرب الرجلا
وواغلام الرجلا

ندبة المضاف الى المضاف اليه

فيحذف لالتقاء الساكنين ويبقى الالف واما المدة فان
كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو واغلاماه
خلافا للمص فانه يقول استغني بها عن الف الندبة
وان كانت واوا او ياء فان كانت حركة
فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا
ندبت بيا غلامي بسكون اليا فسيبويه يقول
يا غلاميا لان اصلها الفتح والمص يقول
يا غلاميه وان لم يكن للواو او اليا اصل في الحركة
فان كانتا مدتين فانك تكتفي بما فيهما من المد
نحو واغلاماه وواانا غلامي واضربوا واضربي
اذا سميت بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة
بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتي بعد الف
الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكماه وانا غلاميهما

غلاميهما والواو واليا بعدها اما اللتان حذفتا في
الجمع للاستثقال رفعنا لمد الندبة واما الف المد
قلبتا واوا او ياء للبس واما التي كن غير هذه
الاشيا فتفتح ويلحق الف نحو يا منا في المسمين قوله
لبيانها ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها
بها ساكنة تبينت كما يتبين بها الحركة وهذه الها
تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مفتوحة
اجراء للوصل مجرى الوقف قال الا المعروف وجب ان
يكون المندوب معروفا سواء كان قبل الندبة او
بعدها ووجب ايضا ان يكون المنفجع عليه مشهورا
بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وامن قلع
باب خيبر آه واما ما حكاه الكوفيون من قوله
وارجلا مسحا فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة

ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز
الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة
دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر
قتل اولادهم شركائهم وارادة على الشذوذ وكذا
ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر
فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم
وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان
حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
عليك تنبيها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة
ولا من المعرفة المتوغلة بحرف النداء اذ هي اذن
حرف تعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقائه
على اصل التنكير قوله لانها كاسم الجنس ولانها موضوع
في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه

مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا من فرق ظاهر فلما
احتيج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة
تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله
سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من
ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي
من ان المص لم يذكر لفظا احد فيما لا يحذف منه الحرف
وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه
في آخره قال كيوسف عبري وقيل عربا واعترض عليه
بانه لو كان عربيا لم ينصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد
يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف
بكسر السين قوله ولفظا اي اذا وصف بذي اللام
فانها وان كانت اسم جنس معرفا بالنداء الا انها لما
بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء

جاز حذفه قوله والمضاف اليه اى معرفة معطوف على لفظ
اى قوله اى صرصح اى ادخل فى الصباح قوله قالته
امرأة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق هو
مثل فى شدة طلب الشىء وقيل مثل يستعمله المغموم قوله
قاله شخص صار مثلا للخص على تخليص النفس من الورطة
الشديدة قوله وفى اطرق كرا الاطراق خاموش بودن
وچشم در پيش فكندن وسر فرو كردن قوله هى رقية
اذا سمعها تكبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد صار
مثلا لمن تكبر قد تواضع من هو اشرف منه قوله والمنة
ان النعام آه قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل
العنق فراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك
اعناقا وهى النعام قد اصطيدت قوله بخلاف قراءة
الا يسجدوا بتشديد اللام فى قوله تعالى وزين لهم الشيطان

الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا
يهتدون لان يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون
لان يسجدوا ويجوز ان يكون انه بدل من السبيل
اى فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين
ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اى فزين
لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اى زين
لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا
يسجدوا قوله اى مفعول به او مطلقا وعلى
الاول يجب تخصيص الاسم فى قوله كل اسم بالمفعول
والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة
فى يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثانى لا تخصيص ولا باس
فى التعميم مع عدد المحدود ثالثا من المواضع
الاربعة لانه بحسب بعض افراده منعا قوله اى

اضمر عامله بناء على شرط يعني ان بناء على بنائية ولك ان
تقول يعني ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا
واقعا على شرط مثل ما وقوع البناء على الشيء عليه قوله
وانما وجب حذفه لايراد النقض بقوله تعالى اني
رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي
ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية
لم يأت لمجرد التفسير اذ بها لتبيين الجملة الاولى
قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين
له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قال كل اسم اقحم
لفظ كل لبيان الماهية قال بعده فعل مبتدأ او فاعل
الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لابد لشبه الفعل
مما يعتمد عليه ما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هذا
ضاربها وازيدا ضاربه العمران او بعده كالمثال

كالمثال المذكور مثل زيدا ضاربه عمر على ان يكون عمرو
مبتدأ وضاربه خبره قال مشتغل صفة لاحد
الامرين المفهوم من لفظه او الاول من الامرين
على سبيل التنازع قال عنه متعلق بالاشتغال
لتضمين معنى الفراغ او لانه الاشتغال بمعنى الاعراض
قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصحيح بالتزام
الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمة
بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق
مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا
بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه
او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها
ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا
بعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

او موصوفه نحو زيدا الغيث عمرو او الذي يضربه
او رجلا يضربه قال لو سلط التسليط ابرى شتمه
برجيزي قال او مناسبه ليشمل اكثر النسخ بل
ليس في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل الامثلة
الاخيرة ويمكن ان يقال يعني بتسليط التسليط بعينه
او يلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله
وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله فرج وخرج
ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله
وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة
او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام
الابتداء وما وان من حروف النفي ودون لم ولن
ولا وبان يكون صلة او صفة او مضافا اليه
او واقعا بعد الا لان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى

اخرى وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى او مؤكدا
بنون التأكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه
نحو زيدا ظننه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد
فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت
زائدة او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما
بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان
التقدير اما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك
فجعل ما في خبر الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جملة او
حقها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا
كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وتهنا بحث
وهو ان زيدا في زيدا ضربت مثلا يخرج عنه اذ
ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل
فيه بل في المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع

على زيد لا يقال في المعنى غير مانع فيه عن العمل
لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الذبر اللهم الا
ان يعتبر صحة التسليط في يكون قيد التسليط ضروري
ولم يكن مآل هذا القيد سابقة واحدا كما قاله
الشيخ الرضي قوله بالتراوف فيه مسامحة لان
التراوف انما يكون في المفردات قوله بالملزوم ولو
بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات بمضمرات
مميزات نحو زيدا اخا غلامه ضربته اي لابست
زيدا اهنت اخا ضربت غلامه قوله ولا يتصور
في الا التقدير تسليط الفعل المناسب بالملزوم
جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل
مع تقدير متعلقه فتقول في زيدا ضربت غلامه
ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه

غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير الفعل المقدر
ومعمول الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا جوز
تقدير المجاورة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه
وجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة
قال ينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب
اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان
يعد ما بعد اسم الحدوث ناصبا بتكلف بان
يقال انها سادة مسد افعال صالحة لان ينصبها
وذوقها اعني جاوزت واهنت ولابست
اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق
فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة
فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون
احدهما بدلا من الآخر فان كان الثاني بدلا

من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه
مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول
بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع
مع لزوم الفصل بينهما بالجملة قوله في مظان الاضمار
قال قدس سره في حاشيته اي في مواقع يظن في
باديء النظر انه من قبيل الاضمار على شرائط التفسير وان
لم يكن منه في الواقع قال ويجب الرفع ابتداء به
لسلامته من تكلف تقدير عامل قال بالابتداء
لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب
فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجح
خلاف الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب
سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او
مساوية له وقيد القرينة بالمرجحة لان المصححة للنصب

النصب موجودة في مثل زيدا ضربته لان اشتغال العامل
المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لو
جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى
اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد قوله
لسلامته عن الحذف يعني الحذف الذي يخالف
الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف
الاصل وهو كون الخبر جملة قلت اجاب انه كذلك لكن
وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من
حذف المسند والمسند اليه فيه انه يلزم ح خروج
مثل زيدا ضربته عن هذه الضابطة واندراجه
في الضابطة التي تليها قال كما ما قال الشيخ الرضي
قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون
اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره اما واذا

للمفاجأة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه
اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار
النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف
الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا
لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته
في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي
جانب النصب هي التناسب او التطابق
المذكوران قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب
بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا
لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم
قوله فان الرفع بمعنى او ان الجملة الطلبية
قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل
الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف

كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه
السلامة من الحذف لكثرته ووقوعه في كلامهم قوله
فالمراد بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في غير
هذا الموضع لوردوا النصب هاهنا قوله بسبب عطف
جملة وليس بالعكس وبل قال على جملة فعلية حقيقة
او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا او هند بقلبها
فان اسم الفاعل يشبه بالفعل في حكمه واستثنى بسبق
عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد
وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده
عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة
الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة
والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا تقدير
معمول لها في عدم تقدير معمول لما بحث في قوله لانه

يختار الرضي في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم
اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته
كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد
كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام
لم يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل
مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان
هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في
هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة
فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج
قال واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا
للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع
الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها
متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة

الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها لو ليس يدخولها
على خطر الوجود بل قطع المحصول قال وحيث دون
حيثما فان حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه
انه لا يثبت المدعى بجواز تقدير فعل رافع فيقال في
اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال
الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوت ذلك قال
وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى
بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان
الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار
كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا
وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه الفائدة
التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه
صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه
متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق
وجعل خلقه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق
بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم
لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم
تناوله للمعدوم فجاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق
وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى
الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق
فلزم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى
كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق
اعم من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع
عند المعتزلة فلو جعل خلقه صفة لم يحصل المقصود قال

قال ويستوي الامران في الاشتباه قوله قلنا هي معارضة
بقرب المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة
بالقرب لا يفيد عدم حذف العامل مرجح للرفع لانا نقول
ليس ذلك المثال من باب حذف العامل بل من باب
الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بالخبر
لا بد له من عامل اذا كان جملة فغرضه من هذا
المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تبيين جملة اسمية
الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها قوله قلنا
هذا باعتبار المنتهى اذ اجعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل
وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم
الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة
باعتبار المنتهى الذي هو الضمير قال بعد حرف الشرط وما في
حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية قوله ورد بالتشديد

وجوز الخليل فيها التخفيف قوله لوجوب دخولها على الفعل
قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني معان تتعلق بالفعل فكان القياس
اختصاصها بالحروف بالافعال الا ان بعضها بقيت
على ذلك الاصل كحرف التحقيق وبعضها اختصت بالاسمية
كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع
اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها
اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية
فان المرفوع في ان امرء هلك يجوز ان يكون عند
الاخفش مبتدأ قوله فانه وان صدق عليه قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره
لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير
هنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار استناد ذهب الى

التحضيض

الى المصدر المدلول عليه حتى يكون المعنى ذهب الذهاب
ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل
يعني يجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل
مخصوصا قوله فيكون تقديره زيد ان يلابس الذهاب
الاظهر ان يقال يلابس زيد الذهاب به وفي هذا المثال
ملابسة جملة الصفة للموصوف وفي الثاني نفس الصفة
لموصوفها قوله مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي
الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله
موقع الاسم المشتغل عنه المفسر الا ترى ان احد
واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك
المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت
المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير
في ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

لانتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا
اياي تضرب زيد الم تضرب الا اياي ولا يخفى ان نسبة
زيد الى يلابس واذهب ليس كنسبته الى اذهب لانه
مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب بالابتداء كذا
ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب
المقدر رعاية الاستقامة ويوافق ضابطة ذكرها في
شرح المفصل قال وكذا خبرا او مبتدا وفيه قوله لقوله تعالى
كل صغير وكبير مستطر السطر بنشاش قوله بحيث لا يغادر
اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله تظاهر اه لم
يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لانه ما بعدها
قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن
بعضهم هو عيسى ابن عمر قال ونحو الزانية والزاني
الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير

التقدير وكذا نحو الزانية والزاني قوله الفاء بمعنى الشرط
تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الآية
جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف
على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط
المشبه اما التعليل خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد
وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها
محل من الاعراب قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون
اليا صلة ويجوز ان يكون للسببية قال عند المبرد
قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف
للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه
ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى
ان الدين عند الله الاسلام قوله مثل هذه الفاء
انما قيل مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير زائدة

موقعها لغرض كما في قوله تعالى حالة السيئة فلا تقهر جانبه
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد
اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار
ولذا قدم المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا
قوله مبتدأ محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا
حكم الزانية والزاني في الفصل والكتاب قوله ان ثبت
زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار قوله وقيل
زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتفسير
لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي
هو الحكم قوله جزاء الجملة اه يجوز ان يقال ان ما بعد
فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها
لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب اه يعني ان الشرطية

الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض
التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد
وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان
معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير
لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به قوله
لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت هو اضيق
في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذور منه قوله
وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به
لكونه محذورا او محذرا منه قوله اي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ
باعتبار انه محل لاثر العامل قال بتقدير اتق الاسب
بالصناعة ان يقال باتق دون التقدير قال تحذيرا
مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر

قوله زنا جاء على الشرطية بتأويل جاء ذلك اي جاء الجاء الاستثنائي
بجعل قوله فاختيار النصب على اذا لو كونه مختارا
ولم يجعل على ما هو الظاهر من كونه مختارا اذا الواقع

والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء
الا غائبا او قد يجيء متكلما نحو اياي والشر
وسيبويه يقدر نحو لا خدر وغيره يقدر بنحو خذر خطابا
لا اولا كذا ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذر منه هذا المضمر
يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا اولا
والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول
قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر
مصدر ففي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى
الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول
وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول
والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول
وليس بموجه لان او ههنا الفصلية اي ليست
اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور

والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة
اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو
المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله
معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا
على فعل مقدر يساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر
ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا
على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعل مفعولا له
للتقدير والمعنى على تقدير الحين دون غيره من الافعال
للتحذير لا ان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم
الفرصة ولا دخل للتقدير لانه لو ذكر لحصل التحذير
او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة في
باب جرد قطيفة لا يقال العطف باو في الحدود
انما يصح اذا كان صدر الحد منتا ولا للمعطوفين

المذكور اي المحذر منه المذكور ملزا ايضا

ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر متناولا لها
لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار
القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى
قوله معمولا متنا ولا للقسمين قوله قلنا نعم او قلنا
بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه
او باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه قال مثل
اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المص الاصل اتق نفسك
ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول بوجه جاؤا
بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما
حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع
الكاف لم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر
فصار منفصلا ثم قال واراى ان هذا الذي ارتكبه
تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك

اياك بعد تاخير الفعل وجاز اجتماع ضميري الفاعل
والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا
يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يقول في اتق معنى التبعيد
ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في
تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا ليس في تقدير
بعد قوله لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان
معنى الاتقاء يهيزيدن لا يهيزاسدن قوله
فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير
اتق ونحوه قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك
فيه تامل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول
بان المعنى بعد نفسك مما يوذيك اللهم الا ان يقال
ان اتقاء الشخص نفسه والتحذير منها ليس الا لايقاعها
الشخص في ضير فالمحذر منه في الحقيقة هو المضر وهي محذرة

بالحال فاذا نظر الى الحال صح هذا المعنى قوله لانه حذف الخبر
لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع
الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظ ما هو في
الحقيقة اسم واحد اجاز فيه التخفيف قياسا بحذف
حرف الجر قال ولا تقول اياك الاسد اما قول الشاعر فاياك
اياك المرء فانه فاضرورة الشعر اولان اياك اياك
من باب اسد اسد والمرء منصوب بمثل اترك او
احذر اولان المرء في تاويل ان تمارى قوله فلم يثبت
الا ناورا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا
ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه
اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه الى المفعول فيه
هو كذا او هو فصل على الاخير وصدر استيناف فيه على
الاولين قال ما فعل فيه اي في مسمى مساحة او اسم

او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قال
مذكور اي معنوي قوله تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد
بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن
ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى
الالة نحو ما له لم الى معنى قوله اذا كان العامل مصدرا
او ما بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اه فيه
تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة
في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي
لا يجدي الحيثية نفعا لان هذا المعنى يصير قيدا وهو
لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا
من اعتبارها قوله ولا يخفى اه قد يقصد بقيد ضمني
الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الا الاحتراز عما يخرجه
القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يجعل

حينئذ بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا عن
الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية
وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي
في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها
اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه
اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
بناء على ان في جملة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور
بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان الزمان او محدودا
اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له
حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك
كاليوم والليلة والشهر والسنة قال وظروف المكان
ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب
ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف

اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة
خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد للمبين
قال وفسر المبهم بالجهات الست هذا القسم اكثر المتقدمين
واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان
هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان خلفك
معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه
ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله
الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات
الست لا تتعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل بها
ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من
الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى و
وسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز
النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه

بمعنى هو كتف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب
عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج
داخل وليس الفضاء كل معين مجرورا عندهم فان
المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قال
حمل عليه ينبغي ان يذكر اخر المقادير الممسوحة ايضا
فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي
ان تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في
الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص
موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه
كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قال ولفظ
مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا
يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي
اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا

مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال
على ذلك الحدث وما ينتصب المكان المختص وهو
دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك
فلا ينتصب الا بما ينتصب المكان المختص قال
وما بعد دخلت كذا سكنت ونزلت قوله
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة
صلة له كان عن صلة لصدره الذي هو الخروج
استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم
كلمة في في غير المكان ودخوله في المكان ويكون
الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة
غالبا ولكونه ضد الخروج وهو لازم لا يخفى
ان ما ذكره يدل على ان التعدي بلا واسطة قوله
والتفصيل فيه آه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت

فيه وما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه واذا اليوم
سرت فيه ومثال ليس المفضل بالصفة كل يوم صمت فيه
في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم
الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة
سرت فيه قال ما فعل لاجله فعل اي ما هو حاصل على
الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله
الا ان يراد بذكره معه لا يقال يخرج المفعول له نحو
جئتك للسمن لان العامل هو الجار لا الفعل لان التحقيق
ان العامل في المجرور هو الفعل وان المنصوب محل والجار
بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب انما
يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب
ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب
ما يتضمنه التاديب اعني التاؤب قال الشيخ الرضي

الرابع العلة الحاملة التاؤب وانما نصب التاديب
لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل
ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قال
وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربته شجاعة
لكان احسن اي احسن بمقام المنازعة للزجاج
واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه
وتنبيه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله
والقائل او القول يكون المفعول له مفعولا مستقلا
كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج
قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال
فيلزمه التنكير قوله فانه عنده مصدر لما راى من كون
مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له لكنه ضرب
تاؤبا فان معناه ادبت بالضرب تاؤبا قوله

وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود
مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب
التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ
فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثره الكيفية القائمة
بالنفس وهو القعود عن الحرب لما قد يراد بالشجاعة
الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام
ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله اي ضربة
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر
حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه
لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط
فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ
فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورده المص
ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا

اتفاقا وقولك للتاديب ليس مفعول مطلق فكذا
تاديب الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع الضمير
الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى
اتحاد المحذوف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير
ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك
في اللفظ والنية قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله
قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي
يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على
جواز قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه قنبر اللعنة
في عطاء الله النظرة استحقاقا للسخط واستنظارا
للبلية والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا
يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل
وهي الاستنظار على حال المفعول وهي الاستحقاق قال

هذا من خطبة ذكر فيها الله تعالى خلقه آدم عليه السلام فذكر الاطاف اليه وقعت من الله سبحانه بالنسبة اليه
الى ان ذكر اباء ابليس عن السجدة وذكر
حاله بقوله فاعطاه النظرة بكسر الظاء
التاخير استحقاقا للسخط اي لغضب الله
واستنظارا وفي بعض النسخ واتماما للبلية
وربما بالواو فقال الكافي المنظرين
الى يوم الوقت المعلوم مولوي عبد الحكيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى
في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل
على ان ايجاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان نكرة
كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة كما في الغالب فيها
التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف قوله ويكون
زمان وجود احدهما بان يكون آخره اول الحدث
او بالعكس او بغير ذلك قوله لانه بهذه الشرائط قال
المص انما اشترط ذلك لان علة الاقوال كثيرة اما تجيء
جامعة للشرائط مخصولها وليس على الاقوال المقدمة قوله
وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا بحيث ما هو
محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف
اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر

يكون

المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص قوله
وقد جيء بين العير والنزوان قال قدس سره في حاشية
العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب ومنه قدس سره
في تفسير الوثوب بر جستن قوله سواء كان ذلك المعمول
شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا في نحو
ضربت زيدا وعمرا معطوف الف قالا مفعول معه
وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف
في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء
والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو وحصل الماء
الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة
ههنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت
زيادته قوله والمراد بصاحبة المعمول الفعل الخ
فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش

ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زالت السير والنيل فان
لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى
مجازي شامل للسير والجريان قوله او مطلقا او واحد
المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله نحو سرت النافة
وفصيلها رضعتها قال قدس سره في الحاشية فصيل
بچه شتر از شير باز كرده ورضيع الصبي شير
خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال
عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان
الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو
نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته
وقال الاخفش منصوب نصب الظرف لانها قامت
مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي النصب
ما بعدها قوله وجعلها واو العطف لهذا لا يجوز

لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا
وعلى مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي
لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا
تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على
عامله اذا تأخر عن المعطوف عليه قوله فناسب
معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي
وجد جعل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل
ان يكون ناقصة والاول اولى تأمل وتعرف قوله
لان مناط الفائدة وجود الفعل لفظا والمعنى لا اقتضاء بكونه ملفوظا او مستنبطا
لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في
هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد
من المصاحبة وفي المثال المعروف لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي
هو الاصل اظهر لان قلت فاذن عمرو في المثال

في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة
الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام هاهنا لا يختص
والا لم يقل بعد ذلك لتعين العطف قوله فان العطف
فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي
الحاجة نابة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا
جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى
ان يقال ان قصد النصب على المصاحبة وجب النصب
والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال
الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون
للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي

الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص
على المصاحبة وهو اولى مما قاله المص لوروده
في القرآن كقوله تعالى يسئلون به والارحام بالجر
في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل
المشعر بمعنى الفعل في المثالين الاولين كلمة
الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير
ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى
المصدر يعني الفعل والصنعة فالاشعار على
المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين
بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو انت وزيدا
فان الاشعار فيهما ضعيف لقوة معاضدة
حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وقوة معاضدة
الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والمص لم يفرق

بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين
الاولين والاخيرين وبين الاخيرين قال ابن المعنى ما
تضمنه وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام السابق كما
اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمت وذلك لان قوله
مثل مالزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل مالزيد
وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل مالزيد
وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية
متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكمنا
بمعنوية العامل في تلك الامثلة قال الحال من حال الشيء
يحول اي انقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن
انقلاب غالبا قال ما يبين هيئة الفاعل الهيئة والاصل
الحالة الظاهرة للشيء الكذا في المغرب والمراد ههنا
الحالة وهو اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحال

الحال المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة
نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود
ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه
باسحاق نبيا اي مقدرا نبوته وايضا هي اعم من
ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار
حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم
لكن يرد النقض بقولك آتيتك وزيد قائم ونسب
الى صاحب المفصل في دفوانه قال في بعض حواشيه ان
زيدا قائم يبين هيئة لازم الفاعل والمفعول به
اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير
عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم
وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا
بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا مفارقا

بان يراد قيام زيد فيكون حالا اعتبار متعلقه

عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى
شيخنا على ان عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة
قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة
ومؤكدة والكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة
جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث
الذي في ذلك المقام بالفاعل او المفعول او بما يجري
مجراهما وبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية
في ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم تجعلها
حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا
لمضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن رجع
رجوعا قوله اي من حيث انه فاعل او مفعول به في
دلالة الحال على ان مدلولها كلام يتقيد بوقت
حصول مضمونه الحدث الذي في ذلك المقام هيئة

هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول
نحوي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا توافقت حال
الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت
راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا
اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب
كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا
مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد
منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال
الفاعل ليقع احدا الحالين بجنب صاحبه هكذا
قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال
المعرفة ان ترتب على حد ترتيب صاحبها قال لفظا

او معنى تميز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او جبر
لان المقدر كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا
بان يكون اه يرشدك الى هذا التفصيل العامل قوله
فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخصي
بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا قوله فكان الحال
عن المضاف اليه اه لان الداخل في الذات في حكم الذات
قوله ولو قرئ اه هذا موافق لما قاله بعضهم من
جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل
والجمهور جوزوا الحال عنهما لتاويلها بالفاعل والمفعول
ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول
قال وزيد في الدار فما مثال اللفظي الملفوظ حكما
هذا توجيه جيد لكن المص له جعله في شرحه مثالا
للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل

فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا
يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان
في حكم المفهوم من النحوي ولا يجوز ان يقال قائما
حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده
مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف
عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين
على انه لا يصير فاعلا معنويا على التقدير المذكور قوله بل
باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه
لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع
تقارب الاسم والفعل قال وعاملها اه فصل العامل
ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما و
ليكون توطئة لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي
وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع

وكانه اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا
لكان المناسب ان يذكر ما هو لوطيه له عقيب ذلك
التفصيل قوله وهو من تركيبه اي صيغته قوله كالاشارة
دون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة
لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني والترجي
قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا عاملين لانهما
ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحيث
لانك اذا قلت ليت ابي فقيرا راجع وجعلت فقيرا
قيدا للخبر لكان المعنى ليت ابي راجع وهو فقير و
ليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابي وان كان فقيرا
راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو كانما وزيد
اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة قيل
ولان الحال جواب الكيف والسؤال بيانا في المعلومية

المعلومية فيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون
معلوما والحال وان كان معلوما باعتبار يجوز ان
يكون مجهولا باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة
بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن
قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها او لوقوعها في حيز نهي او
نفي او ما بمعناه قوله ان جعلت احرا حالا اشارة الى
انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا
على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه
اي امرين احرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت
حالا عن كل امر لبقي الفصل نصا في المقصود لجواز ان يكون
حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف
قوله او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة
في حيز النفي في كونها غير موجب قوله او بعد الا نقضا للنفي لم يعتبر

قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال
لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مخصصة
عند المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد
الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه
في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقال
ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا
في قوله في الحال يعني ان فاعل الظرف في هو ضمير الحال
او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه
لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة
لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال
او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو
قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على
الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رعاية للاختصار

قد يتعسف فراتباع التعسف ركوب الامر من غير تدبر وذلك لان ظاهر العبارة يدل على وقوع النكرة بعد الا والمراد وقوع الحال بعدها بسبب انه

للاختصار وانما قال نقضا للنفي لانه اي الحال لا يقع بعد الا
الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا
يكون في الموجب الا نادرا وقال المص انما حسن
التنكير ههنا لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا
يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه
نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدما عليه الحال
انما حسن التنكير ح لان التقدير يؤمن الالتباس بالصفة
قوله وبعض قوله وصاحبها اه وح يكون غالبا ظرفا
للنسبة بين المبتدا والخبر والعامل والمعنى فعلى هذا
مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا قوله ولم
يذوها قال قدس سره الذوق المتع قوله ولم يشفق على
نقض الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف
والنقض بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من

نقضا للنفي بيان للواقع وليس قيدا احترازيا

لانه يكون استثنا من اعم الاحوال والمص ترك ذكره اشارة

اي غالب الاوقات في غالب المواد او ظرف زمان اي غالب الاوقات على قاعدة الحكيم

نقص الرجل نقصا اى لم يتم مراده انتهى فى الصراح
النقص بمراد تمام نارسيدن و سيراب ناشدن نشتر
قوله والاتن جمع اتان حمار ده قوله ثم يرد من
العطن قال قدس سره فى حاشية العطن ما حول الحوض
والبرك من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى جاى
شتر خوابيدن قال ومررت به وحده قال قدس سره
فى حاشية الوحد مصدر يقال وحد يحد وحدا وحدة
كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال قدس سره الشيخ الرضى
وجده لازم الافراد والتذكير والاضافة على المضمر
ولازم النصب الا فى مواضع مخصوصة قيل يجوز
ان يقال ان اصله التاء ثم حذفت لقيام
المضاف اليه مقامها كما قيل فى اقام الصلوة قوله
مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره

قدس سره فى حاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم
وضمها الاجتهاد وقال القراء هو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة قال متناول اى كل واحد منهما
نوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضى
اى صورة فى الحقيقة نكرات بيت
الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها
بالاضافة او باللام وتاويلها على الوجهين وان
كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها
اى لم يجى غيره بيت
انها فى معنى النكرة نحو حررت بها الجم الغفير اى كثيرا ساترا
بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا
فاولا ونحو جاء الرجل ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم
فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير
تقدم منصوبة فى الجائز على الحال لوقوعها موقع
النكرة اى مجتمعين فى المجئ وتاكيدا لما قبلها فى
عطف على منصوبة يعنى ان تجيا مجموعتا بالتاكيد
قبلها فى الاعراب على البدل

ثم تتم قوله احدهما انها مصادر لافعال او لصفات
اي معتركة ومنفردة وبحذف غير واجب في المثال
الاول وواجب في المثال الثاني على قاعدة السلخ
الرضي قوله معارف موضوعة موضع النكرات يعني
ان اللام للعهد الذهني او زائدة قال فان كان
صاحبها نكرة والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب
الواو لا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو
جاء رجل وزيد راكبين قوله يختص فيه ان الحال
اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص
بالحكم المتقدم فلا جاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان
يقال الحال حكم آخر فلا يحتاج الى التخصيص الحاصل بالقياس
الى حكم آخر قوله ولئلا يلتبس بالصفة فيه ان هذا
الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم والحال

والكانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قال
ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان
تقدمها عليه جائز الا مانع كتصديرها بالواو واعادة
اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال
كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او
لام الموصول دون ساير الموصولات نحو الذي
راكبا جاء قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
اعلم ان الدال على الحدث ان فصل عدا فقد يدل على
حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا او تضارب
زيد عمرا او زيد اضرب من عمرو وقد يدل على
فيه معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على
حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل
على خصوصية حدث وعلى هذا التقدير يجوز

اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق
او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا
بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان
يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به
وان لزم التقديم على العامل الضعيف وذلك
لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد
قائما يا عمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة عمرو
يوم السبت وهذا البسر الطيب منه رطبا قوله
فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله بخلاف
الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما انه
حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل
ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدا قوله واما
اذا جعلته داخلا اليه ذهب المصنف في شرحه

في شرحه كما مر من الاشارة اليه قوله فالمراد هو الاحتمال
الثاني وهو ان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي
اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا
او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف
عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان
بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل
المعنوي ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اي
الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين قوله
ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا
كان صاحبها مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه
البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما
الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها
مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل قوله سواء كان

مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف جزءا
او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن
على قلة نحو جئني بما شيا يد زيد وتتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لان الحال تابع اه قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد
لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل
وان امتنع لعارض الالتباس بالمبتدا قلت وجه منع
تقديمها على صاحبها المجرور انه كثيرا الحال عن المجرور
ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله
بجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا
مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وآله
وسلم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا
الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس
لانه صلى الله عليه وآله وسلم مبعوث على الثقلين انقلت الحال

انقلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف
في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلت الحال
مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال
كما مر الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية
والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة
مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله اي ارسالة كافة
اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي
تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والظ تكلف وتعسف
لان كافة كفاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما
صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا
المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال
الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال
الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال

في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في
الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء
زيد رجلا مهيبا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا
اي مثل اسد او شجاعا ومنها ما يدل على نحو بعت الشاة
ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من
اجزاء الجملة قسطا وينصب ذلك القسط على الحال
وتأتي بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف او بحرف
الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما يقع فيه جمود
لا اظهر ان يقع ما يقع فيه نوع جمود قال في الصراح البسر
غوزه خرما اول ما يبدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح
ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله ولا حاجة
الى ابن قوله وهو ما فيه حلاوة وليس ان يأول البسر
بالمبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل

هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى الثمر
كما هو الظاهر فتأويلها بالنضيج وغير النضيج او المدرك
وغير المدرك قوله لانه تعلق بشيء واحد قدم تفصيل ذلك
في ذي الحالين قال وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد
يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب بالجزء الاول
منها اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضا لقيامه مقام الحال
وذلك الى في شاة ونحو يدا بيد اي ذو يد بيد اي يدا
النقد بالنقد ونحو بعت الشاة بدرهم والاصل كل شاة
بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة ودرهما والواو
بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مفرد
فنصب هنا الجزءان بقولهما الاعراب قال الخليل
يجوز ان تأتي به على الاصل نحو بعت الشاة بدرهم
وشاة ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال

تفيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع
مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه
قوله وهي الضمير والواو اي كانت الجملة الحالية
فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون
الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا
حصل لها اذ الفصال وذلك لوقوعها بعد الا نحو ما
حسبك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قال
فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس للس بنا لمجرد النفي
على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف النفي داخل
على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور
الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها
تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق
فهي داعية لانظر السابق قال والمضارع المثبت

المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان
شابهت المفرد اولانه خبر مبتدا محذوف ويشترط
في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما قوله المشتمل على المضارع
المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه
من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا
انتفى المضارع بلفظه ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع
بلازمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله ليدل
اه هذا التحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم
ههنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا نذكره قال
ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها
ما اذا بين الحال ازدياد الثمن او غيره مقرونة بالفاء
او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زيدا

قوله ما حسبك الحسب ما تعد به الشرف

اى فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا
اخذا به فى الازدياد ولتقول فى غير الثمن قرأت كل
يوم جزء من القرآن فصاعدا او ثم زائدا
اى فذهبت القراءة كل يوم فى الزيادة والصعود
قوله وهى اى الحال المؤكدة آه اى اما لتقرير
مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه
على سبيل منع الخلو قوله والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل
فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا
ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قال
اى احقه آه ذلك من سيبويه قال الشيخ الرضى
فيه نظر اذ لا معنى لقولك تحققت الابوة وعرفته
فى حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه

اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندى
ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
فكانه فى المصدر المؤكد لنفسه او لغيره فكانه قال يعطف
عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر
الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا
يتقدم المؤكدة على جزئى الجملة ولا على احدهما قوله
او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون
لاحق منشعبا معنيان التحقق والاثبات ولاحق مجردا
معنى وهو التحقق وتابين المعنى اللغوى لها اراد ان
يبين ان متعلق التحقق فى الصورتين ومتعلق الاثبات
فى الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا من حيث
انه لا معنى لتحققه واثباته فقال اى تحققت ابوتك له
قوله اى شرط وجوب حذف عاملها او شرطها فى وجوب

حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق
ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة بجملة كقوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا
ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية باول امثاله
بالمصادر فجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد
وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر قال
التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء
قيل وقد يقال بفتحها لانه المتكلم مميزه من بين
الاجناس برفع الابهام قال ما يرفع الابهام الاظهر
تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح
لاجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر
والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه
واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو

قوله والاصل فيه التنكير لان التعريف رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلا يعرف وقع التعريف ضائعا

نحو غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه
متضمن فيه شطا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى له سفه بالتشديد لان المعنى سفهت نفسه
فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع
الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد قوله المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع
شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد
والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي
العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما
تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون
كما سيجيء وهي فيها مجاز قوله لكن المطلق منصرف
الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ
المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان

تميز منصوب بنزع الخافض وتقرير الكافي
ان سفه بالكسر متعد وبالضم لازم والاحاجة الى
التكلف المذكور مولانا عبد الحكيم

يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم
وقد يقال في مقابلة الحادث الطارئ والمراد
ههنا هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع
ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منهما من معانيها
بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص خصة
منه مجاز قوله وكذا القيد به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة
لذكرها فيما بعد لا يقال الخ لا حاجة الى ذكر المستقر
لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول
يجوز ان يكون ذكر المستقر لاخراج القرائن
الاخر المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام
في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح
التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا

ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
تمييز عن ذا الاحال عنه وكذا الحال في رجلا في جبذا
رجلا قلنا لعل منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة
كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته فيه مسامحة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو
الصنجة وللابهام فيها وانما الابهام فيما يوزن بها كما
اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث
وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول
راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة
اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه
كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز اليه فنقول في لله زيد رجلا

وشهيدا كفى شئ زيد على ان يكون زيد بدلا من شئ
او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره
والذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف
لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي
من زيد ماذا اهو رجوليته او شهادته واذا قلت
رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته
قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينبغي
اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثل تقيد ان
ما بعده مصدرا او سببا لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك
اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لانه
سبب له او عن نسبة في جملة اي النسبة سبب له لانك
تنسب شيئا الى شئ في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره
بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه

لانه له سبب لاعتبار ما يستند عن التمييز وكذا معنى قوله بعد الكلام
اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب
التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا اسندت
طاب اليه لم يكن منتصبا نفسا بل كان يرتفع اذ هو
في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب
نفسا وكذا معنى قوله لم ينتصب عن تمام الكلام وعن
تمام الاسم يعني ان تمامهما سببا لانتصاب التمييز تشبيها
بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان
يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما
في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو
ما يقدر به الشئ وذلك اما مقياس مشهور موضوع
لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا
موضوع لذلك كقولك تعالى ملأ الارض ذهبا والملأ

قدر بما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واعا
غيرك انثى وسواك رجلا محمول على مثلك بالقدية ونحو
بطولك رجلا وبعرضه عرضا قال ومنوان سمنا
تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله
وهو التنوين لفظا او تقديرا الى خمسة عشر وكم رجلا
قوله او النون سواء كان في التثنية او شبه اطمع
نحو عشرين لان النون اطمع نحو حسنون وجمالا التمييز فيه
يكون عن ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف
ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف
وان اضيفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف
المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي
قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة

المبالغة والتعظيم نحو نعم رجلا وبالله قصة وصدره رجلا
اذا كان الضمير مبهما وتاليهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى
ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز هو نفس
الضمير واسم الاشارة قوله عندي الراقود خلا راقود نوع
از پيمانه وخم فلا يندرج فيه قال في الاساس الراقود
مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا
قال فيفرد الا قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى التمييز
غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحال لا يجري
في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا
او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي
اذا قصد الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء
نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد الانواع وجب
كونه مع التاء قوله وهو ما يشابه اجماله اي يشارك

قوله بقرينة الاحالة اي احالة
بيان تمييز العدد بقوله وبيانه الى
ما سيجيء في مباحث العدد بسبب

اجزاءه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك
لان الابوة جنس مع ان ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان
يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبنيا على التنزل والا فالظاهر
ان الجلسة بفتح الجيم او كسرها ليس من باب الجنس
الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء
كالجلوس ولو قصد تعداد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية
والجمع قوله وعندي عدل الثوبين عدل تلك بارو ما تشبه
الى قوله او المعنى ان وجد التمييز بهذا الاحتمال مناسب
للسياق قوله بنون الجمع او شبه نون الجمع قوله
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان
رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا
لاحتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم لا لالتباس
ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قال وعن غير مقدار

قوله بل الظاهر انه علم علما ذاتيا لا الغالبة ورمضان مصدر عن رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر
وجعل علما ومنع عن الصرف للعلمية والالف والنون كما منع ابن دابة علما للغراب للعلمية والتانيث
كقوله عليه الصلوة والسلام من صام رمضان فعلى حذف المضاف لامن عن الالتباس لبيب

مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع
اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم
ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او هو ينتصب عنه التمييز
واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز
انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله ولقصور
غير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه لم يحتج
الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان
التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التمييز
قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي
يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي
طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما
لنوع ابهام في النسبة حسب استعمالات الظرف ورفع
ابهامها التبيين مستلزم لرفع ابهام الظرف فصح قوله عن نسبة

والنكتة في التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق
باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم
ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم
رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور
هذا حاصل كلامه قدس سره قوله والمصدر جعله الشيخ الرضي
داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او
في اضافة لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا
قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل
على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة
كذلك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك زيد قوله فكانه قال
طاب زيد آه اي كانه مثل بفعل او شبه فعل تنازعا
في نفسا وابا وكذا فيما عطف اعني ابوه قوله والدر
في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي

اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر
وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه
وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لانه الله منشئ
العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبون
اليه تعالى ويضيفون اليه تعالى فمعنى قدره ما
اعجب فعله قال ثم ان كان اسما يصح آه الا قوله
والا فهو المتعلق في هذه العبارة شبه مشهور
وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا
فان نفسا اسم يصح جعله ما انتصب عنه ولا يصح
ان يكون المتعلق واجاب قدس سره بتقييد مقدمها
بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد
مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل
طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي

www.alukah.net

بان نفسا كي يصح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه
طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح
ان يكون المتعلقة بان يكون معناه طاب زيد
من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن
هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر
اما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء
والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقص
ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق
واما ثانيا فلانه هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة
اذ لو تقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجز هذا
الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا
الحكم لانه في حكم الصفة اذ معنى رجلا تهذب الكامل
في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة

مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك
ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس
القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق
قطعي ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تميزا
اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد
جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا فح كان في حكم
رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز
قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول
بانه هو هذا ولا يخفى صحته هذا كما اشار اليه
الفاضل الهندي والمراد بكونه المتعلق صحة الاضافة
اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعض
الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في
مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم انك استشكلت يصح

جعله لما انتصب عنه والمتعلق جاز ان يكون له والمتعلق
واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم
اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل
جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم
صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفي
لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء
المركب بانتفاء احد الجزئين كليهما فيلزم ان يكون التمييز
اذا كان لما انتصب عنه فقط كان للمتعلق واذا لم يكن
لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشك
غير وارد والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية
والتقدير والا فهو للمتعلق اولى ولا يخفى صحة هذا الجواب
قوله والمراد بجعله الاطلاق عليه جعل الشيخ الرضي صفات
الله كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان

بان يكون تمييزا مرفعا الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات
وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء
المنسوب الى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي
تفيد مشاركة ما بعدها للخبر كان من حيث انه فاعل
معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب
في عبارة النحاة في قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ
لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديره اي كائن
مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظ مبتدأ وكائن معناه
خبر ان
فاعل ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تزاد في الايجاب
في قسم الاول مطلقا وفي قسم الثاني اذا كان لما انتصب عنه
وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المفصل يقال
عندي عشرون من درهم
عندي درهم من فارس ولا يقال

والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه
للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض
من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان
بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم
من اليم ما غشيهم قوله اذا جعلته لازما تبغمر لانه
مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا
الحال في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل
قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجر
متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى ماء وقار
او غير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على
ان الظاهر غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح
مفعول ربح تجارة زيد
زيد تجارته فزيد يفيد تجارته لقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
قال خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذه الاخفش قوله

قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء
لا قياس قوله قول ابن عمر هو من مجيدي الشعراء قوله
اتهجر آه قيل الرواية الصحيحة وما كاد تقف فلا تمسك
قوله بالفراق في بعض الروايات بالبراق قوله وما قيل
قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب
المقدر قبل نفس قوله غير قادح في التمسك اذ بناء
تمسكهم على الظاهر انما يقبله الطبع السليم قال المستثنى
الاستثناء من الشيء هو الصرف وانما سمي هذا القسم
من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه
عن حكمه اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف
لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين
في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة الله ولي الذين آمنوا
يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تفهيمه

www.alukah.net

وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انه غير كافية في الحكم عليه اجيب
بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق
لكن الظ قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل و
المنفصل لان ماهيتهما مختلفتان فان احدهما مخرج والاخر
غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف
واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين
الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان
والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فكذا هذا
نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشتمل عليه عد المطلق
من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله
الآخ وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف
عموم مجازا او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام

والاستخدام بجعل الضمير في قوله الآخ الى المعنى المجازي للمستثنى
وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا
القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ الا
المستثنى مجاز فيه قوله لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه الا
بعد معرفته بخصوصه قال فالمتصل القائل للتفريغ قال هو
المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له
هنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاءني القوم
الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني
يلزم ان لا يكون مخرجا لانه اخراج الشيء فرع دخوله
ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك لو قلت
له علي دينار الا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار
وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف في كلام
الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي

ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله
ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء على
الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو
(باستثناء من المجموع اعني السبعة مثلا ليس)
المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فالنسبة
متأخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متأخرة
عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا
هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم
التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات
الاستثناء كما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقيد ان
للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه
بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم
فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم
فقد نسبت الاولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون

قوله بان الاستثناء متأخر عن النسبة اي
الحكمية التي هي عبارة عن مجرد الربط
بين الشيئين متقدم على الحكم بمعنى
الارتفاع والانتزاع او الوقوع
على الاختلاف في ان الالفاظ موضوعة
للصور العقلية او الامور الخارجية
لصور العقلية لدخول المستثنى في النسبة
والتناقض عن الحكمان
الحكمية وخروجها عن النسبة متأخرة
التي هي ظرف قيود للنسبة متأخرة
عنها متقدمة على الحكم هذا البيان

ان يكون على طريق الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب
بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر
وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا
قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس
الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج
الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن
في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قال عن متعدد
اي ذو عدد وكثرة قال بالا غير الصفة بيان للواقع
لئلا يذهل قال واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا
ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم
المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك
امر اصطلاحي ولا مناقشة فيه نعم لو ادعى ان تلك
الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال

قوله وصطلاحه اه اي اصطلاحه
على ان يكون مخرجا بتلك الادوات
مستثنى لا ما سواه وان كان
بمعناها مذهب الحكيم رحمه الله

www.alukah.net

لم يلزم ذلك وانت قد علمت ايضا ما قلنا على ما قال الشيخ الرضي
في دفع شبهة الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاءني
القوم اه قيل لا ولكن لا تستند عياء اخراجا ولهذا استعملا
في صورة لا يتصور فيها الاخراج كما ان تقول جاء عمرو لا زيد
وما جاء عمرو لكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع
المنقطع الا بعد الا وغيره وبيد قوله اي ليس بنفي اه الموجب
والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت
اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام
غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام
موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم
ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير
الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل
بترك النفي العارض فلان المبدل منه في حكم التنحية فيكون

وابدل م

فيكون في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع لغة والمعنى
وفيهما نظر اما في الاول فلان مع تكرير العامل ليس الا
باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب
والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو وفي العطف مع
انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء
وعدم حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما
الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره
بقوله بان يكون اه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا
الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فيبقى
ان يكون داخلا في الآية قوله والعامل في نصب المستثنى
قال الشيخ الرضي قال الامام في شرح المفصل العامل فيه

حاصل كلام المصنف ان زيدا حكم المفرغ باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما مقصودا واصالة والمفرغ يمنع الايجاب فكذا ما في حكمه ولم يجوز في المفرغ حتى يريد ما ذكره الشيخ الرضي فيه

المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون اسناد
فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية
ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب
بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز
ان ينتصب المستثنى قال او مقدما عطف على
قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتبادر الى الفهم لكن
يتجه ان انتصاب مشروط بكونه بعد الا وذلك
غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا
ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب
حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حال قوله
اي المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان
المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا

قوله والى ما بعد الا تعطف على قوله وان المنقطع وفي بعض النسخ والى ان بتيب

منفصلا عما بعد اسم ان ولكن خبره

متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن
حرف عطف الا انها كلكن العاطفة في وقوع
المفرد بعدها والمتأخرون لما رأوا بها بمعنى لا لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها النصب لكن الاسم
وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا
حمارا لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا
نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال
الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان
سوى ليس للاستدراك الا هنا لتقييد الاستدراك
لانه لدفع توهم المخاطب في حمل ما بعدها في حكم ما قبلها
قال في الاكثر متعلق بالمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب
او خبر محذوف قوله واما بنو تميم اه في بعض شروح
شرح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع متصلا

والانسحاب ذلك هو الانسحاب لتبعية نون
اي عطف المنصوب المقدر المنسحب على قوله
منقطعا اي منصوب اذا كان منقطعا
في الاكثر مولانا عبد الحكيم

قوله خبر محذوف اه اي هو اي النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف لبيب

بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن الاسترابادي
المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد
الا حمار فمعنى ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وانما
لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب
الظاهر قوله اسم يصح حذفه متعدد الحال او غير متعدد
نحو ما جاءني زيد الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم وذهب الاكثرون الى ان الاستثناء
متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق
بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة
ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى
ومنهم من قال بتقدير المضاف والتقدير لا مارحمة
من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم
من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين

المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لا جبل الجبل عاصما
من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل
ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله
ونجاهم يعني السفينة قوله التي هي ام البابا لانها
موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له
بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة
والملبوس والبقية وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب
من المناسبة قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل
على صاحبه قوله او الى البعض مطلقا لما ذهب اليه سيبويه
وذلك لان الكل مشتمل على البعاضة فذكرت في ضمن الكل
وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفردة وانما
قال مطلق محتمل للبعاض لان مجاوزة البعض المعين
لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة عليها فيل قد

قوله معتصم على صيغة اسم الفاعل
نظرا مكان مولد عبد الحليم

يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى قوله والتقدير
جاءني القوم عدا آه اذا قيل عدا زيدا كذا كان معناه انتفى
عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى
انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا الجاء زيدا او بعضهم زيدا
كان معناه انتفى الجاء او البعض عن زيد يعني ان
ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان
معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان
معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى الجاء او البعض من
زيد اي سلب عنه قوله وقت خلوهم اي خلو الجائين منهم
قال ولا يكون لا يستعمل في موضع غيره مثل ما كان ولم يكن
قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل آه قال الكوفيون جاء
القوم ليس زيدا ولا يكون زيد معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا
يكون فعلهم فعل زيد قال فيما بعد الا حال من الضمير المجرور

فاللام على حذف المضاف في الاسم والخبر بتمامه

المجرور قيل بدل منه وتوجيه الشارح اولى لان المتقدم بيان
المستثنى ولو جعل بدلا كان المبدل منه في حكم التنحية
ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظ فيه وح يكون قوله فيما بعد
الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع ولا يخفى
ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين
كما هو المناسب والكان يجعل قوله فيما بعد الا على
تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون
قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على
سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في
المستثنى هو الاصل وانما احتاج الى اشتراط اختيار الرفع
قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون
المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا
عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا

باعادة الجار ليست

حال

اي في اذكر قوله لم يكن البدل مختارا
لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه
ومع التراخي بينهما لا يتبين ذلك
بتمامه

قوله ردا للكلام تضمن الاستفهام وقع في النسخة التي رأيناها من الرضي هكذا وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستفهام احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا اذ النصب اوط ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ انتصب اوط لقصد التطابق بين الكلامين ولعل في نسخة الخبيصي ما نقله مولانا عبد الحكيم

الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون ردا للكلام
تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من
قال ما قام القوم الا زيدا فان النصب هنا اوط
ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية اراد بدل
البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه
لان الاستثناء المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد ان
المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا باضافة اي بنوع
تحمل قال ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها اعترض
عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه
فان اريد الثاني فهو نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب
بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى
لتعقيب الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ
المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار

قوله وانما صح اه يعني ان الضمير في بدل البعض لازم فكيف يصح هاهنا مع انتفاء الضمير بسبب

قوله بنوع تحمل اي ليس المراد بالاضافة ما يقابل التبعية بل انه ليس منصوبا بذاته بل بالمعنى بنوع تكلف كما شبه بالمفعول ذكره الشارح لبيب

يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان زيدا
جر لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت
داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط
تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه قال واذا
كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب
باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه
بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده
ذنب الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء
الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين يقولون
دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح اولم يصح
الا ترى جواز جاء كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز
جاء الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة

فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه اعرب المستثنى باعراب الفضلات صح

دلالة الكلام على المراد وهي محققة في غير الموجب غير متحققة
في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على
ارادة العام وذلك لانه يقتضي مستعدا ولما لم يكن
قرينة خصوص حمل على العام وليس له معارض فتعين المراد
واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام
لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت
بذلك فلم يتعين المراد ثم ان استقام المعنى وصح
بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم
المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب
على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات
الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد قوله
اذ معنى ما زال يثبت الا ظرفا ان يقال يثبت دائما
لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي يفيد

يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي
اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان
تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قوله ما جاءني من احد
لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد نفي الموجب نحو ليس زيد
بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي يتقدر
فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله ضمير محمول
يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز
نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل
محمول على لفظ واضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله
لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء
او بعده وكذا الا فتى الا علي قوله قبل انما وصفه
لو لم يوصف لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير

زائدة

قوله لان من الاستغراقية انما قيدها بها لان من قد يكون
في الموجب عند الاخفش اذا لم يكن استغراقية قوله لا لتاكيد
النفي اي لنفي مجرورها سواء كان باشرته او لا نحو ما جاءني
من رجل ولا امرأة قال لا تقدران اي لا تفرضان وقوله
عاملتين تمييز او حال او مفعول ثان بتضمن معنى الجعل
قال لانهما عملتا للنفي يعني انه علة حملها على ليس ان اي
جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي العلة قوله فقد
مرفوع على انه آه النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر
غلبتهما لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا
نصفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار
ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه
قال النقض النقض اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية

وهي الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل
لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت
الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق
فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله نحو ما كان
زيد الا عالما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين
او فتحها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها
مع المد مشهورتان قوله لكونها حرف جر والية ذهب
سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون
نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية
مطردا ودخول ما عليه ونصب الاسم عليه بعدها شاذ عنده
قوله واجاز بعضهم النصب آه بدليل حاشيت زيدا
وحاشية قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو
لا ليت اي قلت لا او لو ليت اي قلت لو لا وعند

انه ثالث حرف وثالث فعل واذا ولينه اللام لتعين
فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم كحيث
منونا نحو حاشا فقد في بعض القراءة انه بمعنى تنزيها
فقد فيجوز على هذا ان يركب كون حاشا في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك
لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل
الاضافة كما قال البعض في سبحان من علقمة ان ترك
تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف
لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها تنزيه المستثنى
اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه
الاسم الذي بعدهم من سوء ذكر وربما ارادوا
تنزيه شخص من سوء فيسندون بتنزيه الله سبحانه
من السوء ثم تنزيهه من ارادوا تنزيهه على معنى

معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشبه
فيكون الكدر وابلغ قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب
حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على
محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى
ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعراب بعينه اعراب
المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير
اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبن
غير مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قال غير صفة
غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له قوله باعتبار قيام
معنى المغايرة بها سواء كان بحسب الذات او بحسب
الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير
بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما اه يعني انه
استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا

تدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل
على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما
في معنى الآخر لعلاقة المشابهة **قوله** مذكورا انما اشترط ولكن
ليكون اظهر في كونها صفة **قوله** نحو ما جاءني رجل الا زيد قال
الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان
من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه **قوله** وانما قلنا في هذه
الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر
الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب التعذر وانتفائه
لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا
فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه
وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما
غالبا **قوله** قال لان الآية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا
الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب

الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من لولا لان المعنوي
ليس كاللفظي الا في قلة واقل وابلغ ومتصرفاته وصرح بذلك
ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
قوله يجب ان لا يتعدد الا آلهة اي يجب ان لا يكون الا آلهة
لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة
للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها
كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها
قوله اي بناء على طرفيتها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان
سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله
تعالى مكانا سويا اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى
مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى
البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن

مكان البدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا
قلت جاء القوم بدل زيد فاذا ان زيدا لم يأتك
ثم جرد عن معنى البدل المطلق الاستثناء فصار في الاصل
مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل
بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب
الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا
الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات
الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه
النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه
في حكم الغير قوله والمراد ببعدية المبتدا ارادة اسمها
وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر في العبارة
ان يقال المراد ببعدية المسند له خولها ان يكون اسنادا
واقعا بعد خولها قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء

اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على
انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول في ذلك الاسناد قد غير بدخولها
قال كما مر خبر المبتدا في اق مه قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان خبره قد يخلص بعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون
ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيجوز ان يكون
ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا اذا لو اذا صبح
وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يقولوا في نحو
زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع
خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر وها في قوله تعالى وان كان قميصه قد
ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام
ولكن ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها ما
صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى الحالة
مستمرة وان جازت القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها

www.alukah.net

واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح
الاستمرار هو الحال مدة الصفة والمضارع لانه يقتضي
اسم الفاعل واما مادام فلان ما المقيدة للمدة تقلب
الى في اما مع الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي
مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق
هو الجامد والصفة والمضارع قوله وكذلك اذا اتبع
الاعراب اما ما وقع في بعض التقاسيم في قوله تعالى
وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر فعل وذلك مبني على
ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى قوله
وهو كان يعني ان الطلاقة ليس بجيد قال في مثل الناس
مجزيون قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو
وان كان اسمها ضميرا عاما من غائب او حاضر نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين

بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما
اي لدن كنت قائما قوله وهي ان يجيء بعد ان اسم وجاز
تقديره او في علة ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا
لم يجز تعيين النصب نحو اتسير كما تسير الراكب فراكب
وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب
وان كنت راجلا فانا راجل قوله اربعة اوجه قال
الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعدها
ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى المصدر ما عدى
بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي
عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح
اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح قوله ونصبها
يجوز في ان في تقدير فعل لائق نحو يجزي جزاء قوله ورفعها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قال الشيخ الرضي رفع الاول ضعف معنوي ولفظي
اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا
لا ان كان في عمله او معه خير واما الثاني فلان حذف
كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف
شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف
حذفه مع اسمه الذي هو جزء ولا سيما اذا كان ضميرا
متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة
قلت يضعف تقديرها لقلة استعماله ولا يحذف
للتخفيف الا كثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على
المحذوف قوله فكان جزاءه خيرا انما صح دخول الفاء
على اما في لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء
قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون
ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض

عوض عن المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا
من الصواب لمراعاة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله
اياي جزاءه اما انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم
الضبع ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر
متعلقا بقوله لم يأكلهم اذ يمنع تقديم ما بعد الفاء
عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل تهتم
عند البصريين من نحو قوله لفتح وتكبير ثم قال الاول
ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان
حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان
حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا كان منطلقا
وان حذف حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها
من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لتكون كافة

عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلوا حالها عند
ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او
تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء
نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد
منطلق فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط
وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها
واثباتها قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير
تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا من انه
منصوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي صفة الجنس
اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية
او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب
بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه
في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر

القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي
خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله
واستدراك بعد دخولها قوله وهذا القدر كاف اه فيه
المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما فالتعريف
غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه قوله او
مشبها به ان قلت ما تقول في قوله تعالى لا تثريب
عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم
من امر الله فان جزء الجملة صلة للمصدر واسم
الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فكونان مشبهين
بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول
بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله
او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود
عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم

www.alukah.net

يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كي جعل الجار في الصورة
الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز
ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر
تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما
حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا
عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن
مار قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان
راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم
ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المؤنث
السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين
لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فمنع من الدخول على
المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا
سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء منهم من

من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حال المعطوف
والمعطوف عليه الذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب
النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نص
في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد
التنصيص الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق
ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل
قوله لان الاضافة الى الاسم الصريح يرجح جانب الاسمية
فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشر وكذا نحوه قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة
المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس
تصيب الاسم او بناؤه وقد انتفى فلا بد من التكرير للتنبيه
عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير
الشخص قوله ليكون مطابقا اي قدر السؤال مكررا اذ لو

لم يكن مكرر الكفى نعم اولا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم
علي قوله ويقدر هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على
التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او ما اضيف اليه
الا في عبد الله وعبد الرحمن اذا اضيفا والرحمن لا يطلقان
على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرا اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية
اللفظ واصلاحه واما في الثانية فلا امر واضح ولما كان
النزاع على تاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال وفي مثل
لا حول ولا قوة الا بالله لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله
فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتها يحتمل ان تكون
لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس
وفي الثاني زائدة واذا رفعتها يحتمل اربعة اوجه احدها
ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل

العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها
ان يكون في الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها
ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت
الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا
على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى
ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان
رفعت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى
بمعنى ليس وان يكون للتبرئة قوله وخبرها محذوف واحد
مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما
عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا
وان عمرا قائمان قوله اي لا حول ولا قوة موجود
الا ظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره في المتبوع

في حكم واحد بالاضافة اي
في حكم عامل واحد فيجوز ان يعملا
واحدا مولى عبد الحليم

والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان
لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا
غير لفظ الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل
منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل
لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة
بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او
كليهما قوله والثاني معطوف على محل الاول والقياس
في ذلك مضي الخبر كما مر قوله وضعف المضعف الشيخ الرضي
قوله لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا
عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها حرفوعا والخبر
محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة
عمل ليس والحق انها للنفي لكنها ملغاة للضرورة قال

قال واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار
يجره نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح
نظرا الى لفظه لا لكونه مع الا الزائدة نظرا الى لفظها قال
اما الاستفهام ظاهر عبارة المص الحصر في الثلثة لكن لا يخفى
فيها الجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى
ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلثة
بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون بمجرد
الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التوابع على الموضع
في صورة التي اذا التي يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا
فمعنى الا غلام امتي الغلام وح الا ندسي ما نقل انه رح
قدس سره قوله واما قوله الا رجلا يعني قال القياس الا رجل
بالبناء آخره يدل على محصل يثبت المحصلة المراة يحصل
تراب المعدن تثبيت اي تثبيت تفعل كذا قوله لمكان الالف

اى لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي
اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اى كيسا
فكانك قلت لا ظريف قال ومعرب رفعا ونصبا
مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع
الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان قوله
ويجعل مرفوعا قدم ان القياس مقتضى الخبر قوله لكن
ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى
ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة
والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد
اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون في المنكر
وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله وجرى
على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى والجمع
المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع

لا يقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضي فالاولى
والاب والاخ قوله واجرى الاحكام المضاف اليه عليه انما
زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف
اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون لا حسن وجه
ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اى مشاركة
اسم لاحين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب
صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة
لوجود اللام مشاركا للمضاف المقدر فيه اللام
هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه
انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشاركا له
قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة
لان غيره من التعريف او المعنى الآخر قد يلحق به
قال لفظ المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا

لا حسنا

لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم
ذلك قال الحامل على هذا التغيير بقصد النصب من غير تكرير
لا تخفيفا وذا لا يتأتى مع المعرفة قوله ولا يحذف الا
مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
والعلة واحدة قال خبر ما ولا وقد يلحق لا التاء
كما في ربت وثمت لتأنيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل
ح الا على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على
ايان او هنا مستعارا للزمان نحو لات حين مناص
والغالب في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير
لات الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون الخبر
محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود او لا يستعمل
الا محذوفا احد جزئي الجملة قال المشبهتين في النفي
قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق

والحق انهما لمطلق النفي قوله اي خبرية يعني ان الضمير راجع
الى الخبرية المستفاد من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينفك
عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم
فحيث لا يذهبون اليه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالفعل
الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها
في مراكزها وما مشتركة بين الاسم والفعل لا ما فيه
مؤكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان
هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين
متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قال او انتقض النفي
بالا نقل عن يونس انه يجر الا عاملا مع الانتقاض بالا
وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول
اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى وحرمنا عليهم

كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سير اقال او تقدم الخبر
تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز
ما زيد اعمر وضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو
قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اى على
خبرهما منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله
فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر
خبر مبتدا محذوف اى بل هو مسافر ولكن هو قاعد
وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا
عند انعزال ما عن العمل قوله يعنى الجر بيان للواقع
فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لانه
المعلوم ذكر اقسام المعرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه
كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم
على علم الاضافة لانه قصد ان ياخذ لا حق كلامه اعنى

قوله بجر سابقه معمول ياخذ بالحاء المهملة وسكون الجيم والراء حصن الانسان والمصر دون الابط
اى الكشح كذا في القاموس قوله علامة الشيء اى ذاتها لا من حيث انها علامة وما قيل انه ينتقض
تعريف المجرور بمثل غلام غير مجرور فمدفوع لان حركة غلام حال كونه مجرورا غير حركته حال كونه
غير مجرور ولذا كان اعرابه حال الجر تقديريا قوله للتنصيص على المراد اى ان المراد في الموضعين واحد
بخلاف ما اورد الضمير فانه يحتمل
الاستخدام قوله نحو كفى بالله اى
فيما يكون حرف الجر فيه زائدة
قوله لاختصاصه بالاضافة اى
ليس نكرة محضة حتى يجب تقدم
الحال عليه قوله من معنى التوسط
باعتبار ان التوسط لفظى
وتقديرى مولوى عبد الحكيم

اعنى قوله والمضاف الى كل اسم آخر سابقه مع ان المراد
مبين قوله لكن المشتمل على علامة اعم منه لجواز ان
يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء قال والمضاف اليه
اى في الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال
انه اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور اولا
بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو
كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه مختص بالمضاف اليه
حقيقة قوله اى ملفوظا كان اشارة الى ان قوله لفظا
خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا فيما كثر
وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير نثرا كيهم
وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة
والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه
ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا

www.alukah.net

قوله بمعنى الانسلاخ التجريد في اللغة برهنه كردن فكونه بمعنى الانسلاخ اما بطريق المجاز
لكونه لازما لمعناه الحقيقي او بطريق التضمين فمعنى قوله بمعنى الانسلاخ متلبس به فمن قال
انه من باب القلب حمل التجريد على المعنى الحقيقي والقلب لا يحتاج الى نكتة عند الكل
واما عند غيره فالنكتة المبالغة في التجريد ثم ان القلب من خلاف مقتضى الظ وهو اما
كنائي او مجازي فلا ترجيح لكونه بمعنى الانسلاخ على القلب فقوله فلا حاجة محل بحث قوله اعترض عليه
يعني ان قوله لاجلها وان افاد اخراج نحو الغلام زيد والضارب زيد
لكنه اخل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه لان انسلاخ التنوين
فيه بواسطة اللام لا بواسطة الاضافة واما الضارب الرجل
فانه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التنوين او
ما قام مقامه لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحاصل الجواب
القياس عدم جوازه وانما جاز
حملا على الحسن الوجه على ما يأتي وكان
في حكمه موجب عبد الحكيم رحمه الله عليه

اذا كان المصدر من اقام مدلول العامل نحو اما ناثرا
وبطوءا والقول بان اللفظي والتقديري من اقام
عبارة ان التوسط لفظي وتقديري
التوسط لا يخلو عن محل قوله وهو الجر بيانه للواقع للاثر
الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يجيء ما قيل من ان تعريف
الجر دوري يصير دوريا لان الاحتياج في الجر دوري باعتبار الجر
وهو قوله مدلول
فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله
اي منسلخ عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة
الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين
قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه
لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه
بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن
وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه
الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين

قوله قال الشيخ الرضي اه كلام مستأنف اذ الكلام السابق كان اعتراضا على قوله لاجلها وجوابا له
وما جواب عن الاعتراض يرد على قوله مجردا عنه تنوينه بانه قد يوجد الاضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد
كما في المضاف الى المبني الغير المنصرف اذ ليس تنوين او نون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب تقديم
هذا الكلام الا انه اخره لشمائله
على الجواب عن الحسن الوجه والحق
والضارب الرجل اليوم لبيب

التنوين من فاعل الشيء بمنزلة جزئه من ذلك الشيء فلم يرد
بقوله من نوني التثنية والجمع المصحح واما الضارب الرجل
فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين
والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف
كما في كم رجل وجواج بيت الله والضارب الرجل لا يقال
فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا
نقول لا يلزم من تحقق شرط شيء تحقق ذلك الشيء الجواز
ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو هنا تجريد الاضافة
لتمام الوجه الشرط لم يوجد المشروط
المعنوية عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلين
بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه
لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعد بنفسه في عامل
هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه
مفعول مطلق لم يعمل بسبب
ولا لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر

لانها اذا عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي
يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي
بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله
لانما تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف
والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ
قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون آه
على الاضافة لان حقيقتها نسبة شيء الى ثم بواسطة
حرف الجر تقديرا مع ايراثها معنى ومن البين امتناع
الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون آه لان
الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها قوله كاسم الفاعل
والمنسوب قوله واحاسن وكان المراد بالمات
المات وقت الشاملة للمراد فيه والمات قوله واعم مطلقا
كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام

قوله اراد به ما قام بالغير فاصل التعليل انما تفيد صفة قائمة بمعنى اللفظ قوله ما يقابل اللفظ كما يدل عليه قوله منسوب الى اللفظ دون المعنى بيب ره

قوله كان آه يصح التمثيل بميت وسيد فانهما مترادفان قوله الشاملة والمفهوم الاول في الصدق سواء اتحدا في المفهوم او لا كما قالوا الشيء يشارك الوجود وغيره هذا يصح مقابلة لقوله او اعم او اخص بلا تكلف بيب ره

اي المراد في الاحد هو يوم الاحد فيكون المضاف اليه اعم اليوم اعم مطلقا منه بيب ره

اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقيين
وفي المسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة
مثل عند ودون ولدى ولما لم تستعمل مقطوعة فاذا
قطعت اوجبت تنافرا لانه غير مانوس قوله ولا يجتاج
فيه الى التكلفات آه قيل في تصحيح اضافة كل الى الرجل ان كلا
لاحاطة اجزائيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزء
الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل
بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل من الاضافة
وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا لاحاطة الجزئيات او الافراد
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان
فتصحيح اضافة الجزء الى الكلي مما يجدي في تصحيح اضافة
كل الى الجزء او الفرد قوله فان معنى ضرب اليوم آه
يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة

قوله وذا لا يجوز لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمر محذوف نحو او كلهم او ملفوظ نحو ان الله حكم فتدكر في المغني بيب ره

من ان كل سور الموجبة الكلية واراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم اقول الظ من كلام اهل العربية ما ذكره صاحب القيل وقال في المغني كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو كلهم وارجاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن ثم قال

ص ما حاصله ان لفظة كل مفرد مذكر ومعناها بحسب ما يضاف اليه فان كانت مضافة الى فلذ لاجاء الضمير مفردا مذكرا نحو كل شيء فعلوه في الزبر ومفردا مؤنثا نحو كل نفس بما كسبت ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا وان كانت مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعات لفظها ومعناها نحو كلهم قائم او قائمون فاذكر

مبني على التسامح بناء على ان كلية كل لما كان للافراد والاجزاء تابعة للمضاف اليه وان ما يستعمل

قوله نحو كوكب آه كوكب المرأة الحمق وسهيل كرر كوكب عند طلوعه ينفتح النوار وينقبض القرط
قوله علامة انما تشرع آه كما قال ان عراذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذا غنت عزالها
قوله ملابسة انما تشرع آه كما قال ان عراذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذا غنت عزالها
في القرائب قوله لاستلزام معهودية الفعل ولذا قالوا انه في حكم النكرة ولذا يوصف النكرة دون
المعرفة مولوي عبد الحكيم

بمعنى اللام اذ في ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب
له اختصاص بالمرأة الخرقاء للملابسة انما تشرع في التهيئ
لاسباب الشاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن الف العديدة
المهيئة للامور في اجيانها قوله واما الاضافة بمعنى من
فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك
لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى
ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية
الفعل وتعريفه قوله قلنا ذلك آه قال الشيخ الرضي ان وضع
هذه الاضافة لتقييد ان الواحد مما دل عليه المضاف
خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت
غلام زيد وانت تريد غلاما له فلا بد ان تشير به الى غلام
من بين غلمانه مريدا خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه
واشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك

قوله انه مخالف آه لانه لا يدل على ان ما سوى العهد مجاز مجاز على ان اللام في اصل الوضع موضوعة للفرد وسواه
على ان كلام المصنف وذي اللام حقيقة في الواحد المعين مجاز فيما سواه وما في كتب البلاغة انه حقيقة في الواحد
المعين مجاز في الجنس ما اشتراكا لفظيا كما هو المشهور او اشتراكا معنويا كما هو مذهب السكاكي والوصف
النفي في قوله من غير اشارة الى واحد معين وقوله بلا اشارة الى معين اي المقيد اعني معين مما يقابل الواحد
فيكون معنى العبارة من الاشارة الى واحد غير معين ان تفسير المخالفة
لانه استعمل في واحد غير معين من حيث
انه واحد من افراد الجنس اياه
مجاز لانه استعمال المطلق في المقيد
مولوي عبد الحكيم

محي طبك في الجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه ودون
سائر الفعال هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع
لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل
كلامه ولا يخفى انه مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام
مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع
للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان
المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل
وذلك زيد كان الكلام في الجنس من حيث التحقق بين الفرد
وتارة لارادة تمام افراده او بعض غير معين وذلك بحسب
رواية السيد السند قدس سره في شرح المفتاح
ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق وما
كلام الشيخ قدس سره فيجوز ان يعرف اما هذا بادنى ملابسة قوله
وليس يجري هذا الحكم في نحو ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما
كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك والغالب يستعمل

بان يعني بقوله لمعين اعم من المقيد
الجنس وبقوله بلا اشارة الى معين
الاشارة الى غير معين بيت

حيث ان المراد بالجنس ما قطع النظر
بان يعتبر في المعرفات بيت
عن الوجود

الا ان قرينة المستعمل في المقام الخطابة
هو اختيار قرينة البعضية لكلا في
التوضيح بلا مرجح بيت

قوله او غير ذلك اي للاستمرار وفيه تعسف خلاف الزمخشري فانه يجوز ان يكون اضافة معنوية
لاشتماله على المضي واسم الفاعل ايهما مطلق والمطلق يفهم عنه الاستمرار قوله وايضا ليس يجري الخ
كما لا يجري الحكم بان الاضافة المعنوية الى المعرفة بقيد التعريف في الالفاظ المذكورة كذلك لا يجري
في هذه الالفاظ لبيب له

لعدم الاعتداد بها اقلتها ويجوز ان يقال اختصار قول
ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى
اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير
واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كانت
للحال او للاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو
حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد
يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب
يجعل واحدا امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما
ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف
الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء
بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول
بل الى ما تقدم عليه من ذلك المضاف نحو رب رجل واحدا امه
فانها عائدة الى رجل ويجيء ان الضمير الراجع الى نكرة

قوله ليكفيك في بعض النسخ باللام المفتوحة
المؤكدة كما في هذه اللام من
المبالغة الزائدة على معاني الافعال
وفي بعضها بدون اللام اكتفاء
اصل المراد قوله كذا اخواته ثم
شرعك بالشين المعجمة المفتوحة وسكون
الراء معناه حسبك واشرع غنى كذا
اي حسبك وكان معناه الكفاية
الطاهرة المنقولة من شرع الدين
شرعا اذا اظهره ودينه وكفيك مثل الهاء
الفاء اي حسبك ونهيك مثل نهاك
يقال نهاه رجل نهيك من رجل وناهيك
من رجل ونهاك من رجل وناهيك
بجوده وغنائه نهاك من طلب غيره
كذا في الصحاح لبيب له

الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب
المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان
نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون نحو لك صدر بلده
ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا
التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في امثال
هذه التراكيب قوله لتوغلها في الابهام لانه مماثلة
زيد في صفة لا يختص ذاتا وكذا مغايرته فانه
يشمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون
للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السراج
وقد صرح ابن السراج في قوله تعالى تعمل صالحا
غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فاسدا وضده
الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيفها
صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل

قوله تعرف المضاف للزوم الضمير معرفة
نحو زيد واحد امه لبيب

غير الذي كنا نعمل وذلك كان قوله تعالى غير المنصوب على
صفة الذي انعمت وكذا اذا اشتد شخص ما
يشبهك في فقيل ما اشبهك كان موقوفة الا قصد
ذلك الشخص مولوي عبد الحكيم

لا صفة ولكن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله لان
غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان
تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله
اذا قصد قوله نكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي رحمه الله
مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه
او ارادة ما هو الغالب في التنكير او ارادة ان تنكير العلم
اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من
اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى
نحو زيد الشجاع فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا
الا زيد واحد قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في
بادي النظر قوله لكان تحصيل الحاصل يعني ان

قوله كما ان الاضافة ان اشترط القصد اذا ذكره الشارح والرضي مثل دون غيره فانه اذا كان المضاف يعرف بالغيرية لا حاجة الى القصد لتبيينه

ما يتوهم من ان التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل مولوي عبد الحكيم

ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف
وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا
لما هو الحاصل فيما يفيد اصل التعريف قوله وبين جعلها علما
فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم الاول المركب
والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما قوله بل فيما زال
تعريفه اه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا
ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها
لما لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول
فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادى الى اجتماع
تعريفين في الارادة قوله من ترك اللام فقط قوله
قال ذو الرمة ثلث الاثافي اه نقل قدس سره في الحاشية
البيتين شعر ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن
الا تمضين رواجع وهل يرجعن التسليم او يكشفن

قوله فيه ان المعرفة اعم الشامل ان الاشارة المذكورة قبل العلمية كانت مستعملة في الشخص المعين وبعد العلمية ايضا مستعملة في ذلك الشخص فقد تعريف المعرف وتحصيل حاصل ولنا فادوا في لزوم تعريف المعرف دون تعريف المعرفة وان وجه الاعتراض بانه يستفاد من قوله بين جعلها علما اطلاق المعرفة على المجموع مع ان المعرفة هو الاسم المعرف فيندفع بانه بناء على ان يقيم مولوي عبد الحكيم

او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع وهل
في هل يرجع اي يرد جواب السلام وفي او يكشف اي
عن المستجير الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي
ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار
الثلث التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع
بلقع بمعنى الخالي قال صفة مضافة الى معمولها
قال الشيخ الرضي حاصله ان صفة المشبهة جائزة
العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية
وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والنصب
والمصدر سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او الاستمرار ويضاف الى مرفوع هو سبب نحو زيد
ضامر البطن ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن
سببا نحو حررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على

قوله واضافتها الى المفعول اه خصها بالذكر لانها لا يضاف الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبها دون ساير معمولاتها قوله على الاولين اي الحال والاستقبال لانه قوله يحتملها والمعنوية لاشتمال الاستمرار على الحال والاستقبال فاذا قصد المعنى لم يعملا واذا قصد الحال والاستقبال عملا لانه

على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره
اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتهما
الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى
الثالث يحتملها والمعنوية وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل
او المفعول المستمر فتصير الاضافة لفظية كما يؤول القيد
بالمقيد والعبر بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة
بالعابر قوله ونحو مصارع البلد ونحو الحمد لله
فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو
مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه
او اعتبر معنى اللام كما في صاحب الحال فلم يعتبر ان يوم
الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم
ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ اي الاخفة في اللفظ صرح بقوله

قوله كما يؤول القيد اه قوله وقد افتدى والكرة وكنايا جمع قيد الدار وكناية عن ملقط اللبن بالعود وكنات بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة موضع الطير انما وقف بجود اي بفرس متجرد قصير الشعر قيد الدار قيد الدار يد الوحش للفرس الجواد قيد الدار يد الوحش كانه لسرعته قيدها على جلد الهيكل الفرس الطويل الضخم قوله واعتبر جمع عابرة في قولهم هذه ناقة غير الهوجاء جمع عابرة نصف النهار عند اشتداد الحر اي عابرة فيها قوله ويكون الاضافة اه وجه بان على الله عام والبدل مولوب عند الكل

اي ليس هذا قيدا احترازيا حتى يستفاد منه ان المعنوية تفيد تخفيفا الا في اللفظ ليس

اي ان التخفيف مستفاد من اصل المصدر لا من الاضافة

قوله او للتصريح بالمقابلة اى بمقابلة المعنوية بان اللفظية بقيد امر لفظى وتلك امر معنوى بالسبب
قوله او للاحتراز الخ اى للاحتراز عن افادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف المقصود وما قيل
ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وانه يحمل الحصر لظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لا لقيد الا تخفيفا
فى اللفظ لا فى المعنى فلا يفيد انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فمدفوع اما الاول فلان خفة المعنى هى
الابعاض اسقاط شىء وهو
كما يتصف به اللفظ يتصف
به المعنى والمجاز ليس مفتقرا
الى السماع واما الثانى فلان
المستثنى ما هو بعد الا فيكون
المعنى ان افادتها مقصور
على التخفيف المخصوص لا يتجاوز
الى غيره من التعريف والتخصيص
والتخفيف فى المعنى قوله ولا يخفى ان
الخ يعنى ان مبنى البحث ليس ان
المشار اليه عند الجمع لا يستلزم
ما بعده بناء على ان التخفيف
والتخصيص لا مدخل له فى الاستلزام
حتى يندفع بما ذكره الشارح بل مبناه
انه لا يصح البناء المستفاد من قوله
ومن ثم لانه منتف بالقياس
الى انتفاء التخصيص موسى عبد الحكيم

فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز
عن خفة فى المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله وضعيف القائم اليه
بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع
بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة
اللفظية مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع
اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع
المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه الخ لا يخفى ان المجموع
المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن
لكل واحد من تلك الاشياء مدخل فى ذلك الاستلزام لكن هذه
العبارة وامثالها انما يقال لبيان لاحق على سابق واستدلال
بالاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس
الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة

قوله ويركب مجازا بان يق ينسب البناء الى المجموع باعتبار بعض اجزائه المتلازم شيئا كما ينسب
القبيل الى كل القبيل باعتبار تفاوتهم وتشاركهم فى المنافع والمضار قوله مذكور صريحا اى فعلا
بخلاف نفى افادة التعريف فانه تبعا فان المقصود اصالة فى الاستثناء المفرغ الحكم على المستثنى
ولذا طوى ذكر المستثنى منه فلا يرد ان المذكور صريحا والاثبات فى المستثنى ضمنى فيكون الاخر
قرينة الذكر بالعكس قوله والبطلانه موقوف
على اثبات المطلوب استدل
بشبوته على بطلانه وانى قال شبوت
مصادرة لم يقل مصادرة لانه
لو اكتفى فى بيان ضعفه بعدم
الفائدة فى الاضافة اندفع
المصادرة وما قيل انه لو قرئ
ضعيف من التضعيف اى
ضعفه الفصحى او يقال ان
امتناع مثل الضارب زيد
متقرر بحيث ينبغى ان يرد به
ما جى لقوة وانكان قول الاعشى و
لا يمكن ان يرد بقوله الاعشى
وح لا شبوب للمصادرة فليس شىء
اما الاول فلانه موقوف على
النقل من الفصحى واما الثانى فلان
الخصم لا يسلم كون امتناعه متقررا
موسى عبد الحكيم

اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف اذ يركب مجازا كما يقال
فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم قوله على هذا
كان الانسب الخ لان صلة مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين
السابقين فانه مذكور ضمنا قال خلافا للغزالى اى يخالف
هذا القول خلافا للغزالى قوله واجاب المص واجاب بعضهم
بان الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء
فيلزم بعدا وحال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذى
هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى ان
فيه شبوب مصادرة لان اثبات المطلوب توقف على ابطال
دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله
اللهم الا ان يق لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيفة
التركيب فى الاستدلال قوله اذ لا نص فيه اى فيه شىء لان
رواية البحر مشهورة وهى كافية فى الاستدلال قوله يستوى

والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه وجهان اي
اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب
تحمل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله
يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة الشارحين حيث
فسروا كلام المصنف بناء على ما نقل عن سيبويه من
جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا
النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي
الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه في اسند القول
بالجواز الى الزجاج والمبرد في احد قوليه وجار الله قال حملا
اي لمجموعة او لحاملتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل
المفهوم اي جوزوا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد
بقي على هذا التقرير دون السابق شيء وهو انه لم
يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضارب

قوله فنصب اشارة الى ان التحمل لنصب اذ لا ناصب بخلاف الجر فان الجار متحقق فلا يرد ان تحمل مشبها بالمفعول لازم في الجر ايضا على ما صرح به سابقا

قوله او لحاملتهم الى تقدير جوزوا الخ من الاحتياج فهو تاويل جائز قبل الاحتياج فهو كنزع الخف قبل الوصول الى الماء

قوله لم يحملوا الضارب بدا آه فانها من تا واصلا فرق بينهما الا بالام كما في الضارب كه ضاربك ولم يعتبر على هذا التقرير في وجه حمل الضارب على ضاربك لكثرة اكتفائه كون حذف التنوين قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة كما في التقرير الاول حتى يفرق بان في ضارب زيد حصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه بخلاف الضارب وضاربك فانها ليست كذلك في عدم حصول التخفيف بالاضافة فيقول الشارح مع عدم اعتباره خبر كون كل منهما كما في قوله حذف التنوين في التقرير السابق وتعلقه بحمل وهم مولوي عبد الحكيم

الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقرير السابق
اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس
للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير
مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا
فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الحقيقة لم يبالوا
بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب
ضارب زيد فان التخفيف في باب منظور فيه ان
قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة
من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد
التخفيف قلنا لعل المص لم يرض بهذا القول او
بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما
ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار
الاضافة كما في خواج بيت الله ان قلت فعلى هذا

قوله وانما قلنا دون التقرير آه اورد الشيخ الرضي الاعتراض على التقرير السابق بانه اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك وجوه على الجر منها تعلقه في الجر دون ذي اللام وهي اجماع المتنافيين لولا بوصف قلنا في الضاربك زيد والاخفش هم عاتبه لانه اذا كان التخفيف في باب ضارب زيد شرطا كيف يمكن حمل الضارب زيد عليه اليه اشار المحشي بقوله فان التخفيف في باب منظور فيه قوله يتنافيان لان التنوين لا يشرع تمام الكلمة والضمير المتصل في كلمة الاول فلم يخف ولم تضف اللازم كون الضمير متصلا ومنفصلا وما قيل مشاء هذا الاعتبار عدم التامل الا اضافة ضاربك حصل التخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بتبديل الضمير المنفصل بالمتصل والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف يشاركه في تخفيف المضاف بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فليس بشيء لان التخفيف المقرر في الاضافة اللفظية عند الجمهور كما سبق منحصر في حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير الرابع والتخفيف بالتبديل ليس بمعتبر فوجوده كعدمه وفي نسبة الضارب زيد الى ضارب زيد كنسبة الضاربك المضاف في حصول التخفيف بحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال ان الاضافة افعل التفضيل اللفظية قال بحصول التخفيف بحذف من كما في البيت وضو المصباح وانما شاع الضارب والضاربك لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه فلما اضيف حصل التخفيف قوله لعل المص لم يرض بهذا القول اي الاضافة في ضاربك على عدم الحقيقة ويكون قوله الضاربك وشبهه على هذا التقرير نقلا للكلام الفقهي وقوله ان الشارح نسب الحمل المذكور الى القوم وذلك بان يقول بالاضافة فيكون الضمير منصوبا كما هو مذهب الخليل وقياسا على الضارب زيد والضارب زيد قياس على الضارب او بان يقال بالاضافة مع التخفيف كما في التقرير الثاني هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض لانه باق عند من يقول بالاضافة مع عدم الحقيقة في ضاربك فالحق ان القاعدة مخصصة كما يشعر كلامهم حيث قال في البيت بان الاضافة في ضاربك لازمة لئلا يلزم الجمع بين التنوين واتصال الضمير والاضافة المقصودة بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز ضارب زيدا وذلك لان الاضافة مع اتصال الضمير المنفصل شاذ ليس على القياس فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل المضمر من غير تخفيف لاجل هذه العلة به اضافة اسم الفاعل الى المظهر مع انتفائها لبيت

قوله وبيان التنوين قدر الى انتفاء التنوين اما اللام او الاضافة وكلاهما منتفيان عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما ينافي وجود التنوين قطعا لاشتماله بالتمام دون التقدير ثم حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر بيت

قوله لا يجوز الضارب اه يعني انهما تشبيهان من الشبه في الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز الاول من جانب المضاف بحذف التنوين وجانب المضاف اليه بالتبديل وان لم يكن لهذا التخفيف مدخل في صحة الاضافة قوله التخفيف اه فالمعنى على صفة الاضافة التخفيف والتعريف والتخصيص مولوي عبد الحكيم ره الملقب بلبيب

ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز
الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين
فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان
حذف نونيهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد
مشابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف
من جانب المضاف ومن جانب المضاف كما ترى
قوله ويرد على القاعدة الاولى اه ذهب الكوفيون الى جواز
اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع
افادة التعريف او التخصيص بتمكين بمسجد الجامع
واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع
المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف
من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه
بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه

فانه لا يفيد شيئا من التعريف والتخصيص لعدم الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه بعد اعتبار التعريف

الوجه حقيقة لكن جعلته غيره في الظاهر بسبب الضمير المسكن
وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد
قدم جرد وضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص
وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار
اليه المص بقوله ومسجد الجامع اه قوله متاول بمسجد الوقت
الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع للناس في مسجده للصلوة فاضافته كاضافة
سيف شجاع قوله وثانيهما اه قال الشيخ الرضي يجوز عندي
ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة
والبقلة المحتملة الى هذه المحققة لفائدة التخصيص وحاصله ان
اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس
ساير الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور سينا
وصلوة الوتر وبقلة الحمقاء وجانب اليمين قوله متاول

هذا سهو لان حاصل الوجه الثاني من قبيل اضافة الشيء الى ما حاصله اه وكانه كان في نسخة الخطيب سقط من قلم الناسخ وقال الشيخ الرضي لا يحتاج اليه

الاضافة بمثل الامثلة الاربعة

على ترتيب اللفظ والنسخة المرتب بيده

بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس

قوله وبقلة الجبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها

تنبت في مجاري السيول ومواطي الاقدام قال مثل

جود قطيفة قال قدس سره في الحاشية جود خود ريشه از

كهنكي وفرسودكي انتهى قطيفة چادر پيچيده صراح

قال اسم حاصل للمضاف اليه في العموم والخصوص

اراد المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كليث

واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث

وبالعكس وكل ما يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث

وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين اجاز الفراء

اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف

متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي قال بخلاف

مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا اخي زيد اي

قوله اراد بالمشابهة اه اي ليس المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور اعني ما يكون بحسب الصدق على المعنى اللغوي اي شمول الاطلاق وعدمه فتمثيل المترادفين قوله وتبعه الشيخ الرضي وقال انه كثير لا يمكن رفعه ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاجتماع الاتفاقات كثيرة بسبب

قوله اي ذاته وشخصه واما عبر بالذات بلفظ الشيء لقلة المبالغة فاذا قلت قوله في زيد فانك قلت قوله ذاته هو شيء موجود لانه نسب اليه حال كونه معدوما ثم صار مستعملا في التاكيد بمعنى الذات وان كان اصليا قوله واسم السلام عليكما في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبكي حولا كاملا فقد اعتذر مولوي عبد الحكيم

اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه

والمشهور ان اسما مقحم قوله فانه اي المضاف لم يجعل الضمير

راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص بشيء عن حدوث

الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان

الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله سواء افادت

يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف

فيصح المثالان قوله واما اذا كان للجنس فقيها خفاء

اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا

شبهة في العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى ليس الموجود

المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة

وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا

اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه

في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن

وقال ما قيل تفصيل اللام الجنسي في الشيء اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث شيء فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها واذا اريد به الطبيعة في ضمن الفرد لعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي لما عرفت من صدق الشيء على كل مفهوم حتى نفسه مقابله اي وقت صاحب هذا الاسم فذا من اسماء السنة وهو صفة موصوف محذوف مولوي عبد الحكيم

قوله رعاية ان الشيء بمعنى الاشياء للاحتمال الى الشيء وتفسيره بالشيء لا يحصل رضاء في العين للمتعلم الذي فيه خفاء قوله شمول كل مفهوم اي شمول الشيء لكل مفهوم حتى نفسه ومقابله ولا يبقى له ترتب ضرورة ان مفهوم الشيء والشيء موجود في الذهن فلا يكون العين اعم منه خلاف ما قيل من ان الخفاء صحة حمل هذه الاضافة فانه انما يدل الخفاء من هذه الاضافة على الشيء دون الاشيء لتحقق العين في الشيء اذ لا مفهوم ودون اضافة الى الشيء يصدق عليه العين بدون الشيء

فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه
ح يكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على المدلول
من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال
ذو ذوات ومتصرفاتها اذا اضيف الى المقصود بالنسبة
كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح
اي مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لانه الصبوح
ما يشرب في الصباح م فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشراب قوله
جائز مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة
الجنسية الى الدال غير صحيح قوله لانه قصدهم بالاضافة
ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي لا يفيده الاسم
مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا يغني غناء الاسم
ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه
فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان

قوله وذرت صباح في الاوصاف يقال
هذرت يوم على ما في الرضي يكون ذات
اي اختصاص من ذات بالبعض وذات
بالبعض الآخر واستعمالهم قوله بالنسبة
في الصباح وليس ذا ان حتى يكون
من باب حمل احد اللفظين على
المدلول والآخر على الدال قوله
يغني غناء الاسم من الاغناء يعني
بدنيا زيادة حتى والغناء اسم يعني
الاغناء ووقع مفعولا مطلقا بسبب

بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا
والمغلوب لا حكم له فان من عزيزا اي من غلب سلب قوله وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة وذلك لظهوره في
احوال اواخر الكلم قال او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح
كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما
فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لا تستقل الا في حكم الابتداء
بها قال فان كان آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا
ولا ملحقا به فان كان آه قوله لئلا يكلف بالمنطق اعلم انهم
لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء لانه سبب في الصحيح والملحق به
ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل
كالفتحة قبلها فتغير بها الياء ليكون كالكسر قبله قوله ولا
تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب

لا تقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف
عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذيل القلب لامر استحسنه
لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه
لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون
اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في
بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة اه لانه الياء
الكسرة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي
قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس
اما اذا ادى الى اللبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها
وقلبها كسرة نحو لي في جمع الوي اذ يشبه فعل بفعل
قال وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء
الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي
اما لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر شدة

قوله لا يوجب القلب عند الجميع اي عند
هذيل وغيرهم ظرف للنفي لا
للنفي والا فهو في الرضي للموجب
عنه هم ايضا قوله ولا يترك اه
الا ترى انك تقول مختار ومضطر
في الفاعل والمفعول مع ان جمع الوي
كم واحم والا لوى الرجل الجنب المنفرد
ولا يزال كذلك اذ رنت الوي مطوب
فاقة كذنب الغير كذا في الصحاح
بيت بد

شدة من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد
عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ
قال فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى
يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقدم الاخ على الاب
في الاية فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالي في اخ اه او
فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى
هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول
حمى عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشارح
فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو بدليل
اخوان وابوان قوله وابي مالك بصيغة الخطاب قال
قدس سره في الحاشية اولا شعر قد راحلك الى المجاز وقد اري
وكتب على قوله قد راى قضاء وحال في والمجاز اسم سوق
بخ ومعنى اراى اظن انتهى وقوله اراى بصيغة المجهول

قوله ومعنى اراى اظن فان مجهول استعمل بمعنى الظن وحالا وذا الحال زيد اراى
مفعول اراى والقسم معترض بينهما يعني طب نفسا فقول قد راقد وقضاه
انزلك هذا الموضع وقد اعلم ليس لك هذا الموضع بمنزل يقيم به بل يرحل عنه
عن قريب واقسم بالله علما ذلك كذا في شرح المفصل ويعلم منه ان اراى
بصيغة المعلوم بمعنى العلم مولوي عبد الحكيم

قوله كذا ذكره في الحواشي اشارة
الى ضعف القول بالضعف لانه
من قراءة السبعة التي يستشهد بها
ولا يستشهد عليها قوله لعله قدم الاخ
الى بعد هذا الوجه لعدم السبق
اليه وعدم الوثوق لمن القرينة
وقيل قدم الاخ لانه اقرب
خلاف المبرد وارتضى ناظم
وكيف ولم يستعمل اخي بالتثنية
وانما اجازه المبرد على اوده
نادر كما صرح به الشارح وفيه
مع عدم اطراده في قولك احول
والبول في بيان انواع الاعراب
وفي قوله واذا قطعت عن الاضافة
قيل اخ واب ان الشارح
تقديم ما فيه الخلاف رد على
الخصم واقول وجه التقديم ان
اكثر استعمالا لانه يجيء
فيه الاربعة التي يجيء في اب
عند مصاحبة الحركة وفي حال
الاضافة ثم التثنية وزيادة وجه
ثم التثنية وزيادة وجه
وهو جعله كذلك
بيت بد

قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال قوله اى
الى جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ قال ويقول
اى امرأة قائلة قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم
والهن الى الفقه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها
الى الى طب مع ان اضافة الحم الى الى طب غير صحيح لانه لا يضاف
الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والتزم جعل صيغة
تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل
اخ واب وحم وهن وفم علم ان لام الاربعة الاول
واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة
الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء
وللقياس فعل صحيح العين افعال كحبل على احبال واما
هن فلم يسمع فيه اسناد حتى يستدل به على تحريك عينه
ومؤنثه وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن

قوله فاندفع الاعتراض لكن بقي انهم
اختصاص اضافة الهن بالمرأة
قوله مفتوح العين فان قياسها
حالة الانفراد ان يكون مقصورة
لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار
اعرابها معها بالحروف حملوها
في ترك القصر حالة الافراد على
حالة الاضافة قوله فلم يسمع اسناد
وحكى ابن بعيش انها كسرت فانها
بتحريك العين جمع تمرة بسكونها
على خلاف القياس فيجوز ان يكون
هو مثلها عبد الحكيم

يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان
ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها وكذا الاولين في هنوات
لانه يمكن ان يكون كتمرات واللام التي هي هاء وعينها
واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على حركته
والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها
لان افعلا ساكن العين معتلها يجمع على افعال كثوب
واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لام
لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي الى
بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه
وثنويه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال
نفتنا في من حموها ويكلف بعضهم بان الميم بدل
من الهاء وهي اللام قدمت على العين قوله بالحركات
الثلث التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا

من حروف الزيادة
فانه عند جريان الاعراب عليه الدال
فيجب قلبها الفا تحركها وانفتاح ما قبلها
فاذا لحقه التنوين التقى ساكنان
فيجب حذف الالف ويبقى الكلمة على حرف
واحد مولى عبد الحكيم
اى بضم الفاء عند الرفع
وبفتحها عند النصب وكسرها عند الجر
مولى عبد الحكيم

قوله كوشا في بعض النسخ بالواو كسما اسم من اوشى الرجل اذا كثر ماله وفي بعضها بالراء ككف الحبل لبيب

الى حالة الاضافة بلا ميم اغنى فوك وفاك وفيك قال
وجاء جم اه لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات
والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وجنا وفيه
لغة مساوية ادنى الكل وهي ان يكون كوشا قال
وذو اعلم ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان
مؤنثه ذات واصله ذوات بدليل ان مثناها ذواتا
حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان
باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب
اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور ان وزنه
فعل ذو لو كان كفلس لقلبت في المؤنث واوه ياء
كطيء ولا يقال ذوا جمع ذو على انه مفتوح العين
لما مر قوله لانه وضع وصلة اه قال الشيخ الرضي انهم
اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يثبت

قوله مثناها ذواتا بحذف النون لما انه لا يستعمل الا مضافا وجمعها اى عين

قوله باب الطي اى ما عينه واو ولامه ياء واكثر مما عينه ولامه واو

قوله قال الشيخ الرضي وفيه اقول لا اختصاص ذو بالمظهر للاحتياج فيه الى اعتبار وصفه وجعله صلة الى وصف اسما الاجناس لبيب

لم يثبت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاء بذو فاضافوه
اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام
مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان
بعد الوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه
واما اسما الاجناس فمن نحو الضرب والقتل فانهما
وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع
صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف
والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه قوله
كقول الله عز وجل ما يعرف اه ونحو اللهم صل على محمد وذويه
وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه محمد
وآله وذويه فذلك اقتباس من الدعاء المأثور قوله وكانه
خص المضمر اه يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته
الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى

قوله وما كان جنس المضمرات مما كان ماذكره سابقا غير كاف للمطابقة لان المضمرات والاعلام ضم هذه القيد لا يتم الدليل واريد الفارق بينهما وبين اسما الاجناس وحاصله ان جنسهما لا يقع وصفا فلم يتوصل بذو في شيء من افرادها بخلاف اسما الاجناس فان بعضها يقع صفة كالضرب والقتل وبعضها لا يقع كالذهب والفضة والوصف بذو ليكون اسما الاجناس علم وتبرة وايضا لو حذف اه وجه ان الاختصاص المذكور وحاصله ان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز بشرط ان يكون المضاف بالضم بدلالة فلو وصل بذو الوصف بها والعلم يلزم بعد حذفه الوصف بها وهو ممتنع بخلاف ما اذا وصف باسم الجنس فانه يجوز الوصف بها لان المقام المناسب للمقام الاضافة قوله لان حال المتكلم لبيب لا ضمير المتكلم لبيب

جنسه فبعيد قوله اي ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض
مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكني اريد به الذود تبا
قوله والفاعل الاسم يجمع على فواعل وكذا الفاعلة لو صفة
دون الفاعل الوصف قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل
قال قدس سره والكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع
فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو
متبوعه كان في الرتبة الثانية وان كان في الرتبة
الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة
الثالثة والرابعة فقوله ثان لتابع اي الحال لا للتصير
منهم من قال المراد بالثاني هو المتأخر مطلقا و
فيه ارتكاب عموم مجازي وهو خلاف الاصل وعلى
القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم
على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا

الفاء لو دالة على الترتيب

تواب

الا ان يراد السبق او التأخر بحسب المرتبة قوله بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران
شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقرات الكتاب
جزءا جزءا لان اعرابهما واحد بحسب القصد ظاهر موضحين
قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصيه فلا يرد
المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة
نوعا لا شخصا قوله ناش من جهة اه وان كان لغويا
مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء المنسوب
الى الاحد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي
لاعراب زيد في جاءني زيد غلام زيد هو فاعلية غلام
لان المجيء المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب الى
زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه
لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان

لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع مقحمتان زيدتا لبيان
الجمع والمنع قال النعت قدم على سائر التوابع لانه
اكثر استعمالا واو قر متابعة كالمسمى قال يدل على معنى
اى على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه
او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه
قوله اى دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على
حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير متعلقة
عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في
متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان
النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها
مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه
انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج
وحمل التابع على المعنوي لا اللغوي مما لا يرضى

به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع
توهم ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان
منشأ التوهم حمل التابع على معناها اللغوي ومنهم
من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاء القوم كلهم
فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد
بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل
اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك
والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد
الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون
مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور
يخرج التأكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري
قال فائدة ليس من وظيفة النحو قال وقد يكون
لمجرد الثناء وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام

وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية
نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة
الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة
والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير
وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف
كامس الدابر وبقية واحدة والكاشفة تكشف عن
تمام الماهية ولم يذكرها الى قالها بالمؤكدة وههنا بحث
وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت
وليس كاشفا والمجموع كاشفا وليس نعتا ان قلت
كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه
مميز للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد
في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف
على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق

الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد
الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءا
جزءا او البيت سقف وجدران قوله وان كان غالبا اه
حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة
شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف بسيبوية
نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد
اسد حالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان
اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في
قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره
الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا
الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو
وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق
وجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق

قوله حاصل كلام المص اي ما ذكره الشيخ الرضي
الاشتقاق في النعت قريب من كثير من النحاة
منشاه غلبة الاشتقاق حاصل كلام المص
والشيخ الرضي صرح بانه مذهب جمهور النحاة
ملا عبد الحكيم

وذلك لان اوقع بين المتقابلين قال اذا كان وضعه
متعلق لقوله غير متعلق والوضع ههنا يعم الوضع النوعي
الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت
بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو
مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه استفهامية
استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع
انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قال الغرض المعنى
المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض
منحصر بنص على ان اللام ليست صلة للوضع قوله قال التميمي
ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا او نحو مررت
برجل اي رجل اي هذه يكون وصفا لنكرة ومضافة
الى ما هو بعضها او يقرب منه كل وجه وحق يكون مالعة للجنس
معرفة كان او نكرة ويكون مضافة الى متبوعها لفظا او معنى

او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال
الخير ما يعرف في جميع الرجال وجد الرجل اي كان اي
ما سواك هذل وحق الرجل اي كان من سواك باطل
قال وبهذا الرجل يعني به الجنس الحامد بالنظر الى اسم الاشارة
دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان
استغراق الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال
ان قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيها
على ما وصف له سائر البهائم كما يوصف بها اسماء الاشارة
فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل
قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على
ما كان ما يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات
اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وبهذا يفيد السبعية
بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل ولهذا

بحذف الموصوف من الاعلى في الكان مع قرينة دالة عليه
كالغبراء والخضراء حاضرة في الارض والسماء اما قولك هذا
الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا قال ويزيد
هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف
الى المضمر والى الاسم الاشارة لان الموصوف اخص او
مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفي
المواضع الاخر التي لا تدل اي لا تقصد بدلالة هذا لمعنى
قوله لا المعرفة الا المعرف بلام لا يشبه بها الى واحد بعينه
لان تعريفه لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة
الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة
من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة
الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا و
تنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة

ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيه بان
الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من ان قام
رجل في ذهب ابوه في تاويل فذاهب ابوه وابوه زيد في
تاويل كائن ابوه زيد قوله لان الدلالة على معنى اه
قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة والمشهور
ان المفرد اصل لعل وجه ان الجملة التي لها محل من الاعراب
انما تكون في تاويل المفرد قوله لان الاشارية لا تقع صفة
لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل
ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف
المبهم بما يكون معلوما له والاشارة لا يكون مضمونها معلوما
للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد
وذلك في الطلبية والحكية بقول محذوف كقوله جاوا بمذق
هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول

كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت
الثاني من اجر بقلة قوله واذا لم يكن فيها ضمير الرابط يكون
اجنبية اي لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه
وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير
كما في خبر المبتدأ قال ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور
مفعول حال لم يسم فاعله قال وبحال متعلقه المتعلق اعم
من ان يكون حالا اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام
او حالا ربطا له حالة تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب
اباه زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف
بحال لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة
قوله في عشرة امور انما تبعوه في تلك الاشياء لكونه اباه
في المعنى مع علم استقلاله لقيامه به قال والتعريف والتنكير
اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه

فيه مدح او ذم استشهادا بقوله فاويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا وا لجمهور على انه بدل او نعت مقطوع
رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة
بالمعرفة قال والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف
المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء
كوصف النطفة بالامشاج فانها حركة من اشياء
كل واحد منها مشج قوله او فعيل او غير ذلك كالمضعف
المستعمل بمن قال والثاني يتبعه في الخمسة الاول ثمانية
منها ذكر محملا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف
بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن
وجهه بالنصب او بجر وح يطابق الموصوف في العشرة قلنا
يمكن ان يجاب عنه بانه ع من قبيل وصف الشيء بحال
نفسه تجوزا وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول وجره تابع

للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير في علا محلا قوله لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من
ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل
في عمل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما
علامتان قطعا قوله وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي
وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون
مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب
الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة
وفيه ان الضمير الراجع الى الاسم الفاعل او المفعول دال
على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك
المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقتضي التوصيف
والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون
اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به

الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى
هذا التعليل ولهذا قربه او اكتفى به فوق الدليل موقع
المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوي على
ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق
وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة لما انه نكرة
قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق
والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة
فيه واما ثانيا فلانه يصح بناء قوله من ثم لم يوصف نحو الله
اه على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثم اشارة
الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل
لا بد في الاستخدام من الضمير الذي يدل عليه تعريفه واجيب
بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله

من ثم في قوة قولك من اجله **قوله** لانه المقصود لا يجوز ان يكون
المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا **قوله** ان
اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب
اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يعينه
جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم
الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع
والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع
غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما تقع اللبس
في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة
موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه
لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من
المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة
بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب

بالقلب دون العين والموصول كذي اللام اما مضاف
الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء
يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فتعريفه النقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف
المضمر **قال** الا بمثله اي ذي اللام الا اخوا والموصول فسره
بالمماثلة في التعريف حتى لا يشكل بقوله تعالى ان الموت
الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين
ليس فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام او فلانه
جعل الاضافة عهدية والاشارة اما هو المعروف عند جمهور
النحاة لا يقال فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة
ما في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن واي
الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم
من المحصور ثم يستدل الى قوله او بالمضاف الى مثله

الا عند من يجعل المضاف اذا كان من المضاف اليه والمشار اليه
فسره بذلك اللام ومع ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه
بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول
مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب
في قوة الضارب وفيه تامل قوله او انتقض منه ينبغي ان
يدعي ان الانتقض لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه
حتى يثبت المدعى قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة
والمرور قوله بل رجل يعرفه تذكير اسم الاشارة والصفة
قوله العطف هو في اللغة الاعانة لقب هذا القسم
من التابع به لاعانة حرف العطف ما بعده لما قبله
ويسمى بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه نسقا واحدا
لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبته اه
وفي صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاء قوله

قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه
لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان
اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد
لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف
المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع
بذكر اشهر اسمه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر
هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا
مجاز في النسبة وان المذكور بلفظ العموم باق على
عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه قوله واجيب بان المراد انه ان بدل الغلط
ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع
بسبق اللسان وثانيها انك توهم غالطا به بمثل نجم

بدر شمل وثالثها انك نسبت البدل فذكرت المبدل منه
من غير سبق اللبس ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه
في تلك الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط في حد
العطف لو لم يكن قوله بتوسط دا خلافيه وقد يجاب
ايضا بان المراد بكون المعطوف عليه مقصودين
بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة
على نهج واحد من انواع الادراك اعني الحكم والتردد
وغير ذلك سواء بقي القصد ان او لا فباعتبار اصل
النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوف فيه
بهما مع سابقهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا
وسلبا وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه
المعطوف باو واما وام لان النسبة في كل من المعطوف
والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم

والمعطوف عليه

وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل لان المتبوع
قصد ابتداء ثم بداله فاعرض عنه بل وقصد التابع قوله
ولما تم الحد اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله بتوسط حكم خارج
عن التعريف وآخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو
لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه
قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف لكن ينبه
اليه الفهم ويؤيده تأخير المثال لكن ليس دخل في المنع و
الجمع كي يظهر نظير ذلك في تعريف الاعراب قال بتوسط نسبة
الاطريقية فكان فيه تجريد قال واذا عطف اي اذا اريد
العطف لا يعاد الرافع كي يعاد الخافض لان التأكيد اخف
من الاعادة قوله لانه قد طال الكلام وطول قد يعني
عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي امرأة وحافظو
عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه

الكلام م
فان تأنيث الفعل واجب
في امثال الاول والنون واجب
في الثاني حذف طلبا للاختصار

خالف القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال لا بد
ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحبابي قلت
يأبى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز
العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا
كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعد العامل الا اسما الا
اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه
لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك
وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا
قام قرينة دالة على المقصود قوله بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف
المضاف في نحو حرثك وزيد ولا يمكن ان يكون للابتداء لانه معنى
اذ يمكن استئناف معنى الجار والمجرور به بسبب الاستئناف له معنى لكن لا
كان اجنبيا كما جنبا بين كان الظاهر ان يكون حكم حكم بين قوله كما في الحرف

كما في الحرف يعني ليس ما قبل من الحروف الزائدة قوله
مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى الذي تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة واجيب بوجوه احدها التقدير وفيه ان
حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو واحد لا فعلن
وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالايمان والارحام
وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله
واتقوا الله الذي تساءلون به قسم السؤال لا يكون الا
بالواو لكان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في
الكلام لم يصح حرف القسم في قوله تعالى الذي لان المقصود
الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا
ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة
السبع متواترة قوله وقوي الظاهر وتقوى قوله لا لانه
اي في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لانه للعامل وخلا

وخلافه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء
على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او محمول اه اعلم انهم
جعلوا الحمل على انكارة الضمير جوابا واشذوذ جوابا آخر واعترض
عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه
رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على مذهب
اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا
لم يكن تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله
اذ لو نصب او خفض ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو
معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي
عامل واحد لامتناع عمل ما في خبر المتقدم قوله فتعين الرفع
يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال
لانه خ في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية
قوله بان يكون معناها السببية لا العطف كما في اذا القيته فاكرمه

فانه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فما لا محل من الاعراب

فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كما انها السببية
للمضارع قوله لكنها تجعل الجملتين بجملة واحدة وذلك لا يتصل
بشيء بالسببية اقول الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي
يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد
مضمون الاولى متراخيا عنه اولا وبغير ذلك جاز تجرد
احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق
يجعل المجموع امرا واحدا فقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد
لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا
ثم واما الواو فمما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا
ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان
المعنى على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف

تجوز فاكرمه كان التقدير يكون منك زيارة فاكرم منه بيت

اي تجرد احد الجملتين عن الضمير فلا يجوز الذي قام وقعدت هند زيد بيت

وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناط فان مناط عدم الجواز
تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي
عامل واحد قوله لهذا اي فهذا العطف وانما قال اه كانه
اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التاج
في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف
للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي تقتضي التحقق
فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول
لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع
ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر
لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل الكلمة في العدول
عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك
العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه
لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين في ذلك

عدم الجواز يشمل وقوع العطف ايضا

من لا وجه لاستعمال اذا وما مضى هنا لدلالتها على التحقق بل هو

ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا
اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن
يتجه عليه ان عدم الجواز لا يتبنى على تلك الارادة فانه
ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق قوله لكنه
لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان
مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على
معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف
والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة فانه
ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو
كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء
المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا
تقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او
المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب وان

لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو
فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام
وأوله لأن الخبر هنا في الأول مؤخر وفي الثاني مقدم
ومنهم من استدل بأن ذلك العطف خلاف القياس
فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور
انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ما في كلام المص
أما أولا فلأن نسب المخالفة إلى القراء وذلك غير صحيح لأنه
في عدم الجواز مطلقا بسبب
وافق سيبويه وأما ثانيا فهو أن المفهوم من كلامه
أن الجمهور لم يجوزوا إلا فيما استثناه وليس كذلك المتقدمين
لأن المتقدمين يجوزون إلا في مادة متفق عليه
وأما ثالثا فهو أن ما استثناه قاصر عن الضابط قوله
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف القراء جار في جميع المواد
عند الجمهور إلا في نحو في الدار فإنه يتبدل عدم الجواز بالجواز

بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فإنه لا
يستثنيه قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب
العطف على معمولي عامل واحد قال الناكيد بالفاء
وبالواو عقيب العطف لأن العاطف وهو ثم والفاء
قد نزلا في التأكيد اللفظي إلى يقال واحد ثم واحد كقوله تعالى
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا
تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله أي حاله وشأنه
فقوله أمر المتبوع في النسبة أو الشمول كقولك شأنك في العلو
أي في باب العلو أعظم من أن يوصف وأمري في الفقر
أي في باب الفقر ظاهر فقيل في النسبة تمييز عن الذات
المذكورة أو المقدرة وكأنه أراد به التمييز بحسب المعنى عن
الذات المذكورة إذا كان الأمر بمعنى الشأن أو عن الذات

المعدة اذا كان بصيغة السؤال قوله يعني يجعل حاله الحالة
المفهومة منه بطريق من الطرق الدلالة كان لفظه جاء
زيد لفظه مفهوم من زيد ولكن الاحاطة مفهومة من جاء
القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون
حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا اليه ولذا
اطلق النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا
بتكرير المعنى فانه غير نافع لما قصدت به من دفع
الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد
لفظه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت لفظه ثانيا
على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله نذكر كل
واحد اه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة
والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا
الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد
واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومن قصد تعيين
عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا
ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ
الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن
الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب
فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط
وبعضها لم يجئ الا تابعا على انها توكيد وهو كلا وكلتا
اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة
في التقدير على راي الخليل وربما نصب جميعا وجميع حال
على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن
بالزائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه
يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون
ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة

حالا واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم
واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها
يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما فوقها
نحو يقول جاء القوم ثلثهم ولا يؤكد ثلثة واخواتها الا بعد
ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم
يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاء رجل رجل ثلث
قوله اما البدل والعطف فظاهر خروجهما لكن في اخراج
بدل الكل اشتباه بينه وهو ان البدل منه في حكم التنحية
فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا في التابع فيهما قوله وان ذاتها
توضيح متبوعها الخ وكذا ينبغي ان يقول وان ذاتها الكشف
والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقول في الثلثة انها خارجة
بقوله النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة
ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال

قال المص في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة لان
تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع
لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على
النفخة اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول
ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة
للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا
لا قصدا انتهى اعتراض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان الجمع
اعم فان اجمعون في قوله جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال
تضمنا لا مطابقة لانه كونهم مجتمعون في المجيء بمعنى انه لا يشذ
منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام
المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح
بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل
في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد لنا قوله تعالى

وسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلا دال على الاحاطة واجمعون
على السجود في حالة واحدة قال وهو لفظي ومعنوي ولا يجوز
ان يؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة
محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين
واما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفسه
وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم
وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ
الاول وهابه يكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي راجعا الى المعنى المصدري
للتأكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده واعترض عليه بان
صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك يا زيد زيد جائز
ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا
يجوز ان يذكر على انه مقرر لما هو الظاهر وح يكون تأكيدا

نحو قوله عليه السلام زكاة مالك باطل باطل
وقوله تعالى دكت الارض دكا دكا

تأكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيدا الاول على انه توطئة لذكر غيره
ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق
وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون غير مقصود
وغير مقصود بحسب وقتين قوله او وكما بذكر المرادف اعترض
عليه بان اكتع واخويه مرادفة لاجمع فيكون تأكيدا
لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا
لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة
لجواز ان يكون ذلك طارئا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست
الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تأكيد لاجمع
بل هي تأكيد مما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواه
اتباع لاجمع ليس معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع
لها استتباعا يعني انها لا تستعمل بدونها لحقها معنى الجمعية فيها
قال ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل

يجوز الابدال به والوقف عليه وغير مستقل فغير المستقل ان كان
على حرف واحد يتكرر تكرر عاده في السعة نحو بك بك
وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب
الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد
جوز في تكرير الغير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع
المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الغير
المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع
المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل
نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة
هم كافرون قوله قيل لا معنى لمده اللام قال الشيخ الرضي
العاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول
وثانيهما ان تقويه بموازنه مع الفاظ قبلها في الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما

اما ان يكون للاتباع معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا
بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا ولتقوية معنى وان
لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولهم حسن بسن فحسن
او يكون له معنى متعلق غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت
الثرى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون
قيل من القلع الثلاثي اي لا معنى لها مفردة وقيل من التاكيد
وذكر اشتقاقها مما ذكره الشارح قدس سره قوله ويمكن استنباط
مناسبات الخ اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء
واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم
هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والتمام
امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب لقبها
والاول اولى لكراهتهم اجتماع مثلين حيث يؤكد

اتصالها لفظا ومعنى قال باختلاف الضمير العائد الى كله
وكذا في جميعه قوله او الجمع غير الجمع المذكر السالم فانه
لا يؤنث قوله وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه
وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي
فانه جوز اذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر
الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد ويعني بطريق
عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان
الكلي عام يلاحظ اه وجاز ان يلاحظ افراد الكل
مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده
كالدراهم البيض والدنانير الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا
وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع
كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد
حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي قال يصح افتراقها

حسا او حكما اي افتراق حس او افتراق حكم والظاهر
لا يكفي الافتراق الحسي بعض الافتراق الحكمي لولا انه ذو
اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها
لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي قال مثل
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبيد كله قال الشيخ الرضي
قد يكون الشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت
العبيد فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال الاول لان الثاني
الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا
اردت دفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء
العبيد قال بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح
اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو
خلاف القياس والسماع قال والكتع واخواه اتباع
لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير لا

اي الحكم الذي نسب اليها وعطف عليها
للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم به
بيضه

فيه بترتيب المتن لكن يناقش في تأخير البصع عن الاتباع
قال الزمخشري وجده ذهب اليه وتبعه المص وقال الشيخ
الرضي اما تقديم النفس على الكل فلانه الاحاطة صفة للنفس
وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان
النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من
الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على
اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع اما تقديم اكتع
في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه
من قولهم حول كتيع اي قام قال بالنسبة الى المتبوع فيه
انه يفهم منه ان البدل لا يكون المنسوب قال ودونه ظرف
لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع
قوله بل يكون النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط

ظرف اه اي منصوب على الظرفية باعتبار الاصل وان لم يكن فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى المراد
فقوله اي متجاوزا بيان للمعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار الوجه النحوي ولم يجعله ظرفا
للمنسب او حالا من المستتر فيه ليفيد ان نسبة المتبوع توطئة لنسبة التابع مقصودة تبعا اذ نسبة
تابع مقدم نسبة جانبه مانب له والمتبوع حال كونه ذلك المتبوع متجاوزا عن المتبوع اليه معطيا له

الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابتداء او متبوع البدل
لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء
او لا فدخل فيه يا زيد زيدان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا
ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكنه صار مقصودا
انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقدير اظهر من ان
يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا الا ابتداء ولا
انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف
بل لا قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصودة ولكن ايضا ان قلت قد وقع
في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء المتصل بالباقي
وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف
يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا
اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض او من ان يقال
ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام
احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود
بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة قال وبدل
الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع
على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من
حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث
يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان ويشتفي
ان يحمل كلام الش قدس سره على هذا قوله فالاضافة
في الاخيرين اعرف عليه بان هذه الاضافة لامية
والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف
يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان
يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة

اي ما لا يكون محمد بدلا من زيد

على الاولين اي على احد الاولين من
جهة واحدة شخصية وههنا ليس كذلك
لان جهة الاعراب فيهما وان كانت
واحدة بالنوع اعني الاضافة لكنها
مختلفة بالشخص لكونها في المعطوف عليه
بتقدير من وفي المعطوف بتقدير اللام
لبيب له

واحدة شخصية ويمكن ان يق لو قرئ والاشتمال والغلط
بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يحتج
ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
او فرق بين المذكور والمقدر الثاني بمتابعة المضاف
او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان
الا بدل الكل هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان رفع
المبين ولولا المبين لم يأت به قوله الا الغلط فان
الكلام كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان
قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناطا للحكم فكانك
قلت جائني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك
واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت
بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه
من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في

اي جعلت اخاك بدلا من زيد لبيب

يوجد الاختصاص فيهما اما في الاول فلكونه متحدا بالمبدل منه في الصدق واما في الثاني فلكونه بعضا منه لبيب له

اي حيث انه مناط الحكم منتفي
في عطف البيان لان مقتضاه الاسناد اليه
واما الاسناد الى المتبوع فقط
وعطف البيان للايضاح
ورفع الابهام لبيب له

اي قوله ناشيا من قطع النظر
عن الاخوة وبيد عليا فيه انا
ذكر اخاك يجوز ان يكون هذا
هو المقصود من كون
الاسناد الى اخاك مقصودا لذاته
وكون الاسناد الى المشتق لدلالته على
الاخوة وكانك قلت اكرمت اخاك
لاخوته لك لبيب له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة
الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل
تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل
الامير سيافه وبنى الوزير وكلاه لان الملابس مفهوم معين
بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد
لاخراجه واخراج ما ذكره قوله فيدخل فيه اه اي لو لم
يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة
الى البدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا
لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد
وشرط اسلوب الترقي او بالنسيان او بسبق اللسان قال
الشيخ الرضي الاخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء
ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فجعله الاضرب بل
قال بعينه قيل لم يقل بالبدل منه او بالمتبوع لانه حين

ما ذكرناه من قتل الامير سيافه
وبنى الوزير وكلاه ليس ضرورة
ه يوجب النسبة الى البدل اي اجمالا
وليست مسوقة اليه وبجواب ان الظاهر
على تقدير وجود القرينة الدالة على
ان يكون النسبة على الضمير مقصودا
بالقصد بان يكون ذكر البدل منه
عن قصد وتعمد ثم قدم الكلام
فيه وهذا اكثر بعدة الشعراء مبالغة
نحو انه نجم بدر شمس ليس لو

حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل
بحيثية كونه غلطا قال واذا كان البدل يجوز ان يكون
نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من موقة
قال فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه
بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابن علان انه قال يجوز ترك
النعت اذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه
بخلاف نحو مررت بزيد رجل لعدم الفائدة في الثانية ليس
كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله
لئلا يكون المقصود نقض نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف
بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال
لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه
او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا
مقصودا لكان موصوفا به قال ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم

اذا تقدم لفظ الزيدون الخ ويكون الزيدون اخوة المخاطب فيقول الزيدون اخوتك
لقيتهم اياهم فيكون الضمير الاول للزيدون والثاني لاخوتك فلانك قلت الزيدون اخوتك

لفظ الزيدين واخوتك في النحو يوردون في هذا المقام
نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لمرجوعها الى شيء
واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة
ان انت تاكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلام ان البدل
يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا
ما يفيده الاول قلت ان البدل يفيد هنا ان ما ينبغي
ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا اي اشرنا اليه في قولك
يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب قبل ولانه يلزم
ان يكون شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ
يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من
الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما واحدا فلا يفيد
زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين
متغايران غاية ما في البين انهما متحدان بحسب الذات

ان ما ينبغي اداؤه بلفظ ينبغي
الفرق بين معنى التاكيد والبدل ان
التاكيد يفيد ان ما نسب اليه الفعل ليس
الا زيدا والبدل يفيد ان ما ينبغي ان يكون
الاسناد اليه الا زيدا ولا ينبغي ان يكون
الاسناد اليه توطئة للاسناد الى الشيء
آخر مولوي عبد الحكيم رحمه الله

الذات قوله فان الاتيان فيها مفقود فيفيد ما لا يفيد
المبدل منه قوله اني على ناقة وبراء عجفاء نقباء الدبراء
يشت رشيش شده والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده
پاى قوله ان كان بمعنى اي كذب يقال يمين فاجر قوله
ان جعلناه بمعنى الصيرورة اي ضمن فيه معنى الجعل قوله لانه
ذكر في حد المبنى لفظ المبنى لا يقال جاز ان يكون المبنى
المأخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد
كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال الا لا يصح
الاعتراض على تعريف الشيء بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر
ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسمى مجازا في
غيره فلو اريد به وجه لا مفهومه كان مجازا قوله والامر
بغير اللام لم يقل وامر المخاطب لما هو المشهور ان امر
المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد

قوله فلو اريد الخ فيه انه لم يرد بالمبنى باللفظ وجهه بل مفهومه من حيث
انه معلوم بالوجه وفرق بين ارادة الوجه وارادة الشيء بالوجه كما بين في محله
في ذكره من السر في ما يتخفاه قوله اذا كان مع اللام كما في قوله تعالى فبذلك
فليفرحوا مولوي عبد الحكيم نور الله مرقده الشريف

قوله لانه جاص لعدم الشرط ان الامر المبني
لا يتم جاص لاعتبار كونه اسما مختارا
بين مجهولا باعتبار كونه اسما مبنيا
ان مبنى خاص فاذا كان المبنى المطلق
معلوما كان التعريف بمعنى خاص
المجهول باعتبار خصوصية المبنى العام
واذا لم يكن مجهولا باعتبار مفهوم
المبنى الخاص المطلق معلوما كان
المبنى المطلق ايضا فيلزم تعريف
المطلق بالمبنى المطلق وحاصل اعتراض
المحشي انه يجوز ان يكون المبنى المطلق
معلوما بوجه مجهولا بوجه آخر
فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه لجواز
الاعتبار وحاصل الجواب ان المجهول
لدى عالم بين الوجهان
المختلفان لا طرادة
في جميع موارد
الاعتراض يلزم
تعريف الشيء
بنفسه ايضا

قوله لا العكس اي ليس المراد بالمناسبة ههنا المشابهة لان المناسبة اعم من المشابهة لا تعاريه
عن الاشتراك في الصفة بخلاف المناسبة ولذا عد المشابهة من اقسام المناسبة لبيب صح

بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
لا العكس لان ما اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما
يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فصل يعني
انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة بتفصيلها
ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة
مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق
اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة
لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه
الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان
للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب قوله
اما بقضية الاسم معنى مبني الاصل تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء
التثنية لان تضمنها الواو لعطف وهي لا حقيقي قوله فكلمة او
ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف ان قيل اي

قوله لمنع الخلو بمجرد احد الامرين كما هو اصل وضعه للشك الذي كثر استعماله فيه فلذا نفاه المحشي
واما ما قيل لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة الى نفيه لبيب صح

قوله لانه ليس كلمة اي ما يرى من الغراب ليس كلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصبيان فانه وان
لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجرائهم اياه مجرى الكلمة لبيب صح

اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه
غير مركب حكما باعتبار قصد الاثنان كلمة للمعنى الوارد غير مركب وهو
ما يتكلم به الصبيان لا ما يرى من الغراب من صوته لانه ليس كلمة
فلا يكون معربا ولا مبنيا قال والقاب عبر عن حركات البناء
بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف آثارها قوله اي
القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب
البناء المفهوم من المبني من حيث علاقة يعني الالقاب حركات
اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون
الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون مع
الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم
والفتح حقيقة وقد ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا
قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على
حركات الاعراب حقيقة وعلى حروف الاعراب مجاز تسمية

قوله يعني الالقاب اي الحيثية المعتبرة بعنوان
الكثرة عن اضافة القاب بحيث القاب حركات اواخره وسكونها
التقدير القاب علامة فاعل ما يرد من
او القاب علامة تقييد المبني باي قيد
الظاهر ان الحيثية المذكورة القاب
اعتبر ليس المذكور القاب ولا يخفى ما
في التوصيف من التكلف سيما في القاب
فان فيه التصرف في المرجع مع اعتبار
الحيثية والاوجه ان يراد القاب
المبني بادنى ملابسة والمضاف
حركات اواخره او يحمل على حذف
اي القاب علامة بناء او اي اول
ضم بالضم لبيب رحمه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

للنائب باسم المنوب قال ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم
ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في
التلفظ والكسر لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به و
الوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري قوله وبالعكس يعني
يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله
والمراد ان الحركات آه رد لما قيل من ان كلا يدل على
اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص
من قوله القابه لان لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح
كان معناه ان تلك الامور القاب الحركات المبني لا بخصوصها
قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون
السكون على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضمة رفعا
قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه الباء وما ليست معه
قال والكتاب والاولى ان يقول وبعض الكتاب لان بعضها

قوله ولعله فهم الخ فيه انه ان اراد من الاختصاص وضعا فلا يضر لجواز اختصاص هذه الالقاب بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا فلفظ القب لا يدل عليه لان اللقب مختص وصفا لا استعمالا فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره على توجيه الشارح قوله بالفرق الخ بان الاول مشترك والثاني مختص بالمبني لبيب

قوله كفلان وفلانة فانه يكنى بها عن الاعلام الاناث مجردين عن اللام ومن الاعلام البهائم باللام ولعل ترك لفظ البعض وعطف الاكثر على الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع ان منها موبة لبيب

بعضها معرب كفلان وفلانة قال والاصوب قيل انها
ليست اسما لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى
الاسماء المبنية في البناء فلهذا عدها منها قال المضمر
قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع
في بنائه وليس الضمير فيه فساد الالتباس وعلة بنائه اختياره
الى حضور او تقدم مكني عنه قال ما وضع اي اسم وضع فلا
يرد النقض بمثل كاف في تلك قوله من حيث انه متكلم فيه
ان اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس
موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني عنه مع
قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة واني
يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان اياي
يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع
لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي في تلك اللواحق

قوله كاف الخطاب وكذا باللام العهد لبيب

قوله فهو باعتبار ما في الاول بالوضع اي من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه موضوعا عبد الحكيم

قوله فكذا بعيد لان تلك اللواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة مع ان الاشتراك خلاف الاصل قوله بيعني
قوله به لا يتكلم ويخاطب فان (الخ) انما لتفهيم ان المراد متكلم ومخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج
هو لفظ به قوله ولهذا صح اه فان انت متكلم مع انه لم يتكلم بلفظ متكلم وكذا انا مخاطب مع انه لم
يخاطب بمخاطب لبيب له

لتعيين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله
لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم
والمخاطب بهما ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا
يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم
وبقيد الهيئة هنا يخرج زيد اذا اخبر المسيح بزيد عن نفسه
بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع
لمتكلم بقوله اي ملاحظة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج
لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا
ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ
انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون
قد تكون للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب يعني ما ليس متكلما من حيث انه متكلم

قوله اذا اخبر اه فانه يصدق فانه يخرج انه ما وضع لذات لكن لا من حيث انه متكلم مطلقا قوله وقس عليه الخ يعني اذا اخبر عن المخاطب المسمى بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع لذات مخاطب لكن لا من حيث انه موضوع لصيغة اي للصيغة فدخل الدلالة على ذلك المعنى مولانا عبد الحكيم له

قيد بالهيئة ليدخل فيه لفظ المتكلم والمخاطب بهيئتهما له

قوله نظائر تقدم لفظ الغائب نظ ... وهو كذا ما ظاهر ... تقدم الكلام نظ

قوله فان المراد الخ بيان قوله
فانها موضوعة للغائب وتوجيه الخطاب اليه
يحكى عن نفسه وتوجيه الخطاب اليه لا مفهومهما وقوله
فانهما موضوعان لنفس المتكلم والمخاطب المراد به ان المراد به
المعنى الاصطلاحي لا المعنى اللغوي اعني المتلفظ لكونه معنى
مجازيا عند اهل الاصطلاح وكذا قوله بتوجيه الخطاب اليه
فان المخاطب يطلق على ما يلقى اليه الكلام ايضا سواء كان
توجيه الخطاب فالمراد بتوجيه الخطاب اليه الاول لتوجيه الخطاب
بجميع القرآن بالمعنى الثاني وقوله الاول لتوجيه الخطاب
فسر بقصد الاعلام واعتبار قيد الزيد في الحقيقة يوهم
الاعتراض على الحصر بانه لا حاصر لما خرج به المذكور
الى قوله يحكى عن نفسه وتقييد المتكلم بالحيثية وامانا
وتوجيه عبارة الشرح من ان المراد بقوله بهذا القيد
المعنى المصدري اي بقيد الوضع باحد الامور الثلثة
ولذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراج ما لفظ
لانه يخرج جميع الاسماء الظاهرة الغير الموضوعة بما وصف
به الغائب بل اراد انها تخرجان فلا يرد انتقاض بها
وقوله فان الاسماء الظاهرة بيان لصحة خروجها به
مع انها داخلة في الغائب مطلقا فيخرجان بهذا
القيد المتعلق بالغائب موضوعة للغائب مطلقا فيخرجان بهذا
القيد المتعلق بالغائب

على الغائب بالقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من التفسيرين
المتكلم اما على الثاني فظ واما على الاول فلان المتكلم ظ وانما
اخر المخاطب مخرجا لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه
اليه الخطاب به الا ان يراد بتوجيه اليه الخطاب به ولفظ
المخاطب الموضوع المخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ مخاطب
بخلاف انت فلا اخر الا وضح ان يقال من حيث انه مخاطب
فلا يخفى فساده اما الاول فلان قوله بهذا القيد صريح في ارادة
القيد المذكور قريبا وهو قوله به وجعله بمعنى المصدري خلاف
المتبادر واما ثانيا فلانه قوله موضوعان للغائب مطلقا
لا يكاد يصح لانهما ليسا موضوعين لمفهوم الغائب لا افراده
بل لمفهوم المتكلم والمخاطب فالنقض اخرجهما بهذا الاعتبار
بقوله متكلم او مخاطب واما باعتبار كونهما من الاسماء الظاهرة
والظواهر كلها غيب فخارجان بقوله تقدم ذكره واما ثالثا
فلانه لم يخرج لها على انفسها الثانية قيد به وعلى الثاني الاول قيد
الحيثية فنسبة الاخراج الى التقييد بوضع تلك القيود سيما
باعتبار الوصف المعتبر في الغائب مما لا معنى له وهل ندا
الا ان الذي اخرج عن تعريف الانسان سائر انواع الحيوان
بتقييد الحيوان بالناطق ولم يقع في تعريفاتهم نسبة الاخراج
الى التقييد بالوصف فهو فرية بلا مرية واما رابعا فلانه نسبة الاخراج
اخراجهما الى تقييد الوضع ونسبة اخراج سائر الاسماء الظاهرة
الى وصف للغائب مع كونهما خلافا واما الخارج لها فيه فلا
فالا وجه له واما خامسا فلانه قوله فلا معنى للمخاطب بمعنى
انه الخطاب فاسد لما عرفت من كون المخاطب بمعنى
ما يلقى اليه الكلام واما سادسا فلانه قوله الا ان يراد الخ رجوعا بالاخراج الى اعتباره قيدية ولا حاجة الى اعتبار
قيدية الحيثية والعمري ان مغالطة اعجاب النفس اكثر من ان يحصر مولانا عبد الحكيم رحمه الله

معنى لم يخرج فجعله من باب التقدم معنى لا لفظا مولانا عبد الحكيم له

قوله فكذا بعيد لان تلك اللواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة مع ان الاشتراك خلاف الاصل قوله بعينه

قوله لا من ارتكاب التقدم حقيقة حتى يرد ان بضرب زيدا ضربت غلام زيد
راجع الى زيد وهو متاخر لفظا ولذا يجوز سلب التقدم اللفظي
بان يقال ليس ضربت غلام متقدم بالفظ فليصلح ان يجاء به
نعم انه متقدم من حيث المعنى لكونه فاعلا فلا يجوز الا عتبار الذي
في التقدم بمعنى قوله جعله من ارتكاب حقيقة لكونه مولدا عبد الحكيم
استند الى التقدم في قوله تقدم الكره مولدا عبد الحكيم

قوله نظرا اي تقول بضمير الغائب نظرا الى اصل المتادي وهو كونه اسما ظاهرا او تقول لكلكم نظرا الى
الى عروض الخطاب بواسطة يا كما يجيء قوله ويقول بصيغة الغيبة وفي علة الكبرى زيد ولذا ما عطف عليه بسبب

متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول
يا تميم كلكم نظرا الى اصل المتادي ويقول المسمى بزيد زيد ضرب
ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب
وليس في زيد ضرب دليل المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوصف بطريق الكناية خرج
الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على
ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا
اي كما قوله تقدم ذكره لا خرج مثل كم الاسماء الظاهرة التي لها ايضا بسبب
فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اه علم
حيث اطلق قوله متقدما ولم يقيده بكونه قبل الضمير بسبب
ان تفسير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا
او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام
التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي تتميما بيان
التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ
الرضي بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي والتقديري

بصيغة الخطاب

قوله من ارتكاب الذكر حقيقة فاذكر لفظا ان
يكون تفسير مذكورا بالفظ والمنصور ان
يكون معناه مذكورا بالفظ اي يعطى له حكم
تفسيرا او الذكر اما والحكمي ان يعطى له حكم
وان لم يكن مذكورا بالفظ ولا يقدر
فيكون نحو ضرب غلام زيد داخلا في
الذكر اللفظي وان كان تقدمه
تقديريا مولدا عبد الحكيم

قوله بان تقسيم التقدم اللفظي اه كما فعله المص في شرحه وتبعه الشارح وحاصل الدفع ان اعادته
ذلك فيما يكون اذا قصد تقسيم حقيقة وهنا يجوز واراد بالتقدم اللفظي ما له تعلق باللفظ ظاهرا
كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى ولذا قال في باب الفاعل بان نحو ضرب غلام زيد متقدم برجع
اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهنا راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم
معنى لم يجز فجعله من باب التقدم معنى لا لفظا مولوي عبد الحكيم

قوله على نفس المص لو حيث قال في الاولى في المسائل المتفرقة وانما جاز الاضمار في الثاني والقصة
ولم يتقدم ذكره لانه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين المسمين كلاما وذلك معهود بكل عاقل فكانه
انما اضمره لتقدم امر يدل عليه وهو ذلك العهد السابق قوله اما التقدم فحقيقي لان العهد سابق
على ذكر الضمير حقيقة مولوي عبد الحكيم

خلاف ذلك فان عادته جعل اللفظ قسم التقدير كما مر
في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل يقول القائل
ان يقول لا معنى لان يجعل الحكم من اقسام التقدم
حقيقة بناء على تفسير المص لانه جعل الحضور الذهني و
عهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان
التحمل ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم
فحقيقي لا حاجة اليه الى تحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى
المفسر الذي بعده احتيج الى تحمل في التقدم بان يقال
مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي
لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض
قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او
الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب
السياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب للتقوى

قوله لما احتيج الى تحمل في التقدم لكونه متأخرا لفظا انه متقدم اه فمعنى التقدم الحكمي انه تقدم بمقتضى وضع وضع الظهير مولوي عبد الحكيم

قوله من خص بالاول اه اي خص التضمن بالمقدم من لفظ بعينه وجعل الالتزام من باب السياق قوله والاول اظهر اي عدم الاختصاص اظهر والمفهوم الالتزامي قد يكون مفهوما من لفظ بعينه مولوي عبد الحكيم

قوله الظاهر ان يقال اه لان معنى لفظ العدل مذكور حقيقة لكونه مدلول اعدلوا فلا معنى لكونه كان وجعل الحيثية للتعليل حتى يصير المعنى فكان لفظ العدل مذكورا لاجل المعنى اي لاجل كون معناه مذكورا في ضمن اعدلوا يا يغنه السوق لان الحيثية فيما تقدم للتعليل ولذلك قال الظاهر مولوي عبد الحكيم رحمه الله

للتقوى وكقوله تعالى توارت بالحجاب اذ الغرض يدل على
توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق
الظاهر على الاصل بسبب
والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد قوله
فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من
حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على
الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية
كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر
ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان
المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
فيه القرآن قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في
باب التنازع فليس عن التكرار وحذف الفاعل قال
فالمنفصل القائل للتفسير قال المستقل بنفسه في التلفظ به
بلا التخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه

اي كان جاء الضمير قبل ذكر المرجع وقد
تنازع الفعلان في الفاعل فالظاهر في
تنازع الفاعل عود الفاعل لنفس
الاول وحذفه ان لم يعتبر الضمير فيه
لزوم تكرار الضمير
الاول او حذفه ان اعتبر الضمير فيه
قوله في التلفظ الضمير كلاما
فانه يشمل الضمير بلا التخاطب
لان المتصل الا ذكر التلفظ به
استقلالا الا انه غير واقع
في تنازع العرب بسبب

اي احترز الظاهر بقوله
لان يكون قائم مقام الظاهر
لا يقع الا في الضمير
لا يقع الا في الضمير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله مع ان الفصل بينهما اى بين المضاف والمضاف اليه قبيح مطلقا سواء كان المضاف
مظهرا مضمرا او مظهرا اخر الرضى لا شك ان الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فى الضرورة
ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى الشعر
عنده فى الشعر والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح فى الكل مفعولا كان او غيرهما

فقد زاره عامر قتل اولادهم وخير كاتم
ابن عامر بنصب اولادهم وخير كاتم
شر كاتم ولانهم تداركت نفرة
ليست لذلك ولانهم صدقين
السبع وان ذهب اليه بعض الاصحاب
مولى عبد الحكيم

للاختصار قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل
وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا
كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا
قبيح قال الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول
ضربت وضرب الاخر بن ويضربن ليكون افراد
المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب باجراء
بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا
او بان المقصود التنظير لاستيفاء العدد قال قلت
فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف
الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ورفع توهم فاسد اولا
من بيان مبتدا قال الاخر بن قيل الاخر ههنا للحكم
لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها فى الحكم اجيب بان
معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الاخر بن

قوله وايضا ذكر الضرب لحصول
مع فائدة الاستيفاء مقصودا
اى اذا لم يمكن الاستيفاء مقصودا
فلم ذكر صيغة المجهول بسبب
قوله ورفع توهم الخ فلذا ذكر
المجهول ولم يذكر الضرب لكنه هذا
انما ينفع فى عدم ذكره بدل
المجهول لا فى عدم ذكره معه بسبب

قوله الحكم لان ضربت وضربت ليس شاملا لما عداهما قوله فيلزم ان لا يدخل اه على ما هو
القاعدة المقررة عند الجمهور ان الى ان كان للحكم لا يدخل الغاية تحت المغيا كما فى
قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وان كان للاسقاط يدخل كما فى قوله تعالى فاغسلوا ايديكم الى المرافق
قوله معناه الاول الخ يعنى ان الكلام على حذف المعطوف لانه يسبق الذهن اليه بسبب

ضربن فيكون الاخر للاسقاط فيدخل ضربن قوله
وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدون بالغائب لتجريده
عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى قوله انا نحن
قد تبدل همزتها نحو هنا وقد يعد همزتها نحو انا وقد يسكن
نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونونه والالف
زيدت للوقف قوله والضمير فى انت الخ انتن هو
ان اجماعا قال الشيخ الرضى هو مذهب البصريين
ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان
التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته
ضمائر عند الكوفيين واياها عماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين يدلان على ستة لان التثنية شاهدة على
الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبنى
على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة فيما

قوله وسلك الترقى من الادنى
الى الاعلى فى التعريف بسبب

قوله على الوقف اى فى الوقف بيان الفتح
وكان تمييز الالف الخطية
ولذا يكتب الالف الا الخط
على الوقف والابتداء وقد يوقف
على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفا
بالسكت والتذكير والتانيث
والتثنية والجمع
ملا عبد الحكيم

الى تغاير الضمير المستترين فيهما بسبب

على المرفوع المنفصل كهو وهي قال خاصة قيل حال من ضمير
يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف
اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله الية
وضعها للاختصاص اي المنظور في هذا الباب الاختصاص
اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها
لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبنقله لحروف وهي
في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت
عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان
الضمير اقل حروف منهما واما ثالثا فبعدم الاحتياج
الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك
اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل
فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت
او انا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس

قوله اي المنظور اه يعني ان اللام في للاختصاص ليست صلة الوضع بل لام الاجل ملا عبد الحكيم

قوله فباخذ المعاني حيث اختلف المرفوع والمنصوب والمجرور ملا عبد الحكيم

الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر
لانه اخص ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل
ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي
مقولة هو قال للمتكلم صفة للمضارع قال مطلقا
اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال
الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة
مطلقا قال وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا
باعتبار ان الصفة هو الوصف قال ولا يسوغ
المنفصل اه لا يخفى صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة
الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت
عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو ما قائم انتم و
ذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعلية بابرازه وكذا
فاعل المصدر قال الا لتعذر المتصل الا لام للوقت او الاجل

قد سبق تحقيق ذلك في تعريف الكلمة بما لا مزيد عليه لبيب رحمه الله

التعريف لبيب

فانه لا يجوز كونه حالا من الصفة الا بتاويله بالوصف وتذكير الضمير في قوله سواء كان مفردا اشارة الى ذلك لبيب

وهي اذا كان احد جزئي الجملة فاعلا نحو ما قائم انتم وهي لم تكن كذلك لبيب

لا يكون الا منفصلا والا ليس بل فصل لانه لا يقدر بتعذر الاتصال يعني ان فيه لكن سائل مرده في فتقتا اتصال تقول اخي قم زيد انت اكرمتك الا لكي اللاتي بها اقتدوا اخي الفرد انت زيد لبيب

قوله اذ الانفصال انما يكون بآخر العامل لان الضمير المنفصل
كالجزء الاخير من عامله واذا لم يكن قبله عامل بل كان
مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال او بالفصل
من بابه ما وقع تابعا تأكيدا او بدلا او عطفا وكذا اخيك لقب
ما وقع بعد اما المقيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما
انت او زيد وما وقع ثانيا بابه علمت واعطيت اذا كان
الانفصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم
يلتبس فالانفصال في باب اعطيت اولى والانفصال في
باب علمت اولى قال لغرض قال الشيخ الرضي احترز عن نحو
ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض
فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان
التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول
لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان

قوله او عطفا نحو جاءني زيد وعمرو

قوله اذ لا الانفصال انما يكون بآخر العامل الى اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت اياك علمت زيدا اياه ابدك الذي اعطيت زيدا اياه عمرو والذي علمته ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيد او الذي اعطيته زيد او عمرو لان يلتبس المفعول الثاني بالاول اما اذا لم يلتبس نحو اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيد او درهم او من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لذلك تقدير الانفصال مانع من ذكر اللفظ والمعنى ورنا جوز الانفصال تعلقه لانه اصل ما فيه لسد عبد الحكيم

قوله والانفصال في باب علمت الخ نحو علمت زيدا اياه فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم او من قولك الذي علمته زيد قائم للتوطئة المذكورة

قوله بان تقديم المفعول اي على الفاعل لا يفيد الاهتمام هذا مخالف لما في كتب المعاني من ان تقديم المفعول على الفاعل نحو قتل الخارجي فلان للاهتمام ملا عبد الحكيم

قوله يفيد كونه اهم على ما قاله المص من ان تقديم المفعول في اياك نعبد للاهتمام لكن الحق انه للاختصاص قوله ان يكون الخ نحو مررت بهند برجل ضاربته هي ونحو قولك جبناني وجاءني زيد ضاربته انت ونحو الضاربة انت زيد ونحو زيد هند ضاربها هو مولوي عبد الحكيم

ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قال صفة
يعني بالجر ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا قوله
اقتصارا على ما هو الاصل من ان الحكم ظهور ان الحكم لا
يختلف قال وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك الا انا
قوله ولكنه تأكيد لازم لا فاعل اه هذا هو تحقيق الخ الرضي
وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى
عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع
وفي التذكير وفرعه وهو التأنيث فلا لبس سواء كان
متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكرنا فان
اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند
فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في
الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال
الا في غائبة المضارع مع المخاطب في غائبيه

قال الفصل فيه من حيث المعنى لبيب

ضاربها هو او يضربها فاعلم ان الضاربة في ضاربها هو ان الضاربة زيد ولا لبس وقس على ذلك نحو زيد ما سواه قوله فاللبس حاصل نحو زيد عمرو ضاربه او يضربه هو والزيدان العمران ضاربهما او يضربهما وقس على ذلك قوله فاللبس منتف الخ لاختلاف الصيغ فيهما نحو انا زيد ضربته ويضربه والزيدان نحن ضربناه او يضربنا وهندان ضربتهما مولوي عبد الحكيم

قوله فان اللبس حاصل هنا لاشتراك الصيغة نحو انت هند تضربها وهند انت تضربها وانما
الهندان تضربانها وهند انت تضربها الهندان انما تضربانها فان اللبس حاصل هنا لما سبق من
انه لا اعتبار بالرفع الحاصل بالمفعول ويرتفع بالتاكيد المستتر كما هو مذهب الشيخ الرضي والاول
باراز الضمير كما في الرضي لعدم اختلاف صيغتهما في الغيبة والتكلم والخطاب مولوي عبد الحكيم

مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع
بالتاكيد فلما رفع الابهام بالمنفصل اللبس في هذه الصورة
طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس او لا وسواء
رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا
يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل
كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه
يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم
يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف
الالتباس على تقدير حذفه فانه لمجرد رفع الالتباس ضمير
لا يجوز حذفه قال واذا اجتمع ضميران ولم يكن مما تعذر
فيه الاتصال قوله احترازا عما اذا كانا وما قال سيبويه
ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد

واما الصفة فاللبس حاصل
في جميعها مع الاختلاف المذكور
ويرتفع بالتاكيد صح
قوله من الاختلاف المذكور اي اختلاف ما جرى
عليه المتكلم في الغيبة والخطاب
والتكلم نحو انا زيد ضاربه ونحو
انت زيد ضاربها ونحو انت زيد
ضاربهما قوله قليل فلا يحمل الكثير على
القليل فان قيل فتحمل على جميع
كان الصفة حمل عليه الفعل في استتار
بان الفعل اصل في العمل فلا يحمل صلة
الفاعل وابرازه فلا يحمل صلة
ثم منها على غيره قوله كما عرفت من
انه لا التباس فيه الا في غائبة المضارع
مع المخاطب وفي غائبة مع الحاضر
وهي اربع صور كما مر قوله ويرتفع
فان بالتاكيد مسند الى زيد يقلت
انا زيد ضاربه مولوي عبد الحكيم

المبرد قياسا على الغائب قوله للتجوز عن تقدم الحذف بان
فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل
كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب
اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية
ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار
الشناعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله اه ولان الثاني
اشرف من الاول لكونه اعرف فيتأنف من كونه
متعلقا بما هو ادنى قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة
وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف
غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة قال فلك
الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار
عدم الاعتداد او بسبب ان لا يقتضيه في التعلق بما هو
اشرف منه وصيرورة جملة بالاتصال قوله وان شئت

فتى في اعطيتك اياه اعطيتموه بيت

اورده منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى
من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول
في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الناسخ
اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت رائحة المبتدأ
والخبر وفيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل اه ان قيل
ان انفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد
انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا
هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك
لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد
قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا
مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف لا مرفوعا بلولا
والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب
يعني ان ضمير المتكلم غير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد

قوله ان العامل المعنوي لا يعتبر فعلا
قلنا فاعل لكل وجه لا يعتبر فعلا
ليس معدوما من كل وجه حتى يشتبه
ولا الناسخ يبطله عليه
مطلقا قوله معدوم صورة قوله
ثابت معنى لان المعنى على الخبرية قوله
عكس ذلك اي موجود صورة
معدوم معنى لبقاء معنى المبتدأ
والخبر على حاله وكون الناسخ قيدا
فقد لا الناسخ دليل لجزء المدعى
منه عبد الحكيم

لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المنفصل ويعني
بقوله اه من اوله الى آخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير
اسلوب لما ذكره قدس سره قوله وعسيت اه انما
لم يقل لولا انت وعسيت اه لاختلاف الضميرين
بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك
وعسى كل اعتبر لهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير
خاصة قال سيبويه يصح ان يكون بعض الكلمات مع
بعضها حال كما ان لدن يجر ما بعدها بالاضافة
واذا وليتها غدوة نصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر
لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق و متعلقه
غير ظاهر ويمكن ان يق متعلقه جوابه اذ معنى لولاك
لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش يصرف

اي جاز نصبها به
لفظا ان اضمر وتقديرا ان كان جارا بنيته
رد زرار تصل لدن لفظ غدوة بنصب لدن غدوة
كان في عبيك فانه لا يقتضي متعلقا

قوله اذ معنى اه فيه ان تاويله بما ذكره ولكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لها بلفظها والكلام فيه
على ان كون معناه لوجودك على تقدير كونه حرف جر انه اذ الحرف لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم
والا لخلا ان يق في الجواب لكم لولا مثل الحرف الزائد في عدم اقتضاء المتعلق وما قالوا انه لا بد
لحرف الجر من متعلق مرادهم الحروف المعدودة المشهورة منور عبد الحكيم

قوله ان التغير في واحد لكن لغير الضمير لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير لولا
بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب الاصل الغير
المستعمل وان قل كذا في الرضي قوله وعلى جزاه لما كان مقتضاه في الاصل اعني نحو عسى زيد ان يخرج
قوله مضارعا له كيلا يخرج بالملابسة عن صلة فلا يتعين كما في شارح مولانا عبد الحكيم

فيما بعد لولا ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفسه
ويرجحه ان التغير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان
معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانبه لعل وعسى
فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب
فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية
لعل قال ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان
العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك
النون آخر الكلمة عن الكسر قوله اي يا المتكلم اذ لم يعتد غيره
قوله لتقي آه اي لتحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة
في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك
لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات
الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو
اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون

قوله جاز تركه لرعاية لعل وان اصل خبر المبتدا
ولا يقال لان تفعل فاقتران المضارع
بان في مثل كي ان تفعل لا يناسب
خبر لعل مولانا عبد الحكيم

ما يكون في بعض الاحوال علامة له وذلك ما يقوم في الفرار
والتبعيد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما
لطرد الباب او لكون الكسرة مقدرا كما في عصاي وقاضي
وتركها في نحو عسى لحملها على لعل قوله ولهذا سميت
نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة
السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب
رجل سوء قال عريا عن نون الاعراب سواء كان
معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما
جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون
تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في
ان لا معنى لها قوله لعوضها بالنسبة الى الكسرة العارضة
لئلا فانها لزم لانها كحركة الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة
قال وانت خطاب عام قال مع النون ظرف لقوله يخبر

مع عدم حفظ عن دخول الكسرة
اذ لا الف والياء يقع على سكونها
لولا النون لسبب
بالتشديد لسبب
ان يخرج لسبب
الى الصفة لسبب
اي لسبب الاعراض عوضها في نفسها حتى يرد ان
كسرة ما قبل الياء ايضا عارضة لسبب

قوله يعني ان وكان ان هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير
على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا ولك
لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لان
حكمها مع الياء المشهور رجحان النون ولك ان تحمل
التخيير على التسوية كما يدل اليه الفهم ويختص قوله
واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما في ما بعده
ويقول في لدن انه يتبع الجر وما فانه ذهب الى التسوية
ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله لمحافظة على حركات
البناء هذا ظاهر في غير التثنية فوجه ان كسرة المناسبة
معتبرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرد الباب قوله
وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح
والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن بالضم لدى
وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء

الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح
والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن هنا يفهم ان التجوز
عن اخت الجر في المضارع مع النون من حيث انه
فعل لا من حيث انه حركة آخره حركة بنائية وكذا التجوز
عنها في الحروف المشبهة بالفعل وقد صرح بذلك التعليل
قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تعليل لذلك لان
اجتماع النونين قوله لكن في لعل فانه في قوة اجتماع اربع
نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرف واحدا
قال ويختار في ليت المشهور فيه ان النون لازمة لا
لضرورة الشعر قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر الظاهر
ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل
ان يكون بين للتأكيد وانما احتيج الى التأكيد لانه حق
المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قال قبل العوامل وبعدها

وخبرا مبتدا

واعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا
فكيف يصح قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها
واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز
عند المص وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدا
مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها
وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت
هذا الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان
الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا بنى الفقهاء
على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر
بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رايت شابا في
شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب في شبابه وصباه
قال صيغة مرفوع انما اتى للفصل بما هو في صورة الضمير
لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع

المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدا والخبر قال مطابق
للمبتدا لانه كلمة معها يشمل الفصل على قول من قال لا يشترط
للمبتدا الثلث كله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير
الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة
وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف
غائب قال يسمى فصلا عند البصريين عمادا عند الكوفيين
لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته قوله وذلك الوسط
ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون
قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم
يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على
التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل
او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة
والموصوف او بالوضع قال نعتا قيل يجعل ان يكون حالا
قال ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط

ذلك لاشتراط ثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر اذا كانا
نكرتين فلما انما لم يعتبر واذ ذلك لان صيغة الفصل تفيد
التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم
واذا كان تأكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان
النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لانه نقل
الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس
ينبغي ان يقتصر على ما ورد السماع واجاز المازني وقوعه
قبل المضارع لقوله تعالى وما اولئك هو يبور واعترض عليه
بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تأكيدا الى في قوله تعالى انه هو
اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير في نظيره
تأكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد الضمير المستكن
في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة
احتمالا آخر لانه حينئذ مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له

قوله ومنع زيد نفسه القائم هذا مخالف لما قاله النحاة من ان الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند بعد قول الشارح والظاهر انه الى ذلك السبب

البور جمع الكساد تابع

قوله ليس ذكره خبر الجواب وانما يكون احتمالا آخر لان تقديم التأكيد على مبتدأ بقاء تأكيد الايجاز وبعد الفتح بكلام محمد الحكيم

ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف مستقر او
ظرف للنفي قال وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله
تأكيدا الى قبله ويمنعه دخول لام التأكيد فان لام
التأكيد لا تدخل التوكيد قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة
خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ
فانه حينئذ يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار قوله ولا يبعد ان هذا وجه وجيه قال ضمير
غائب لان المراد به الشأن والقصة وهو مفرد غائب
فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها
عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا
قوله ويحسن تأنيثه قال الشيخ الرضي تأنيث هذا الضمير وان
لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار
القصة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله يسمع خبر ان

اي منه ظرف للنفي الذي عليها او للنفي المستفاد من لا موضع له

اي الكوفيون يجعله تأكيدا له قبله فان الضمير المرفوع قد يؤكد بالمنصوب والمجرور كما في ضربتك انت وزيدا وعليه ان الا لا يؤكد بالضمير مثل محمد الحكيم

قوله او بان كان بان يكون اسم بالجانية عطف على قوله بان كان مبتدا بتقدير او لا يكون عاملا معنويا
لكن لم يتم كونه بيانا للعامل المعنوي مولانا عبد الحكيم

والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر
وصف له قوله بان كان مبتدا او بان كان عامله
حرفا والضمير مرفوع الا غير ذلك قوله واما جوازه فلكونه
ابو بكر الانباري
على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه انه مجرد كونه على
صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد من قرينة هو
جاز ان يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية
المحذوف اما على الحذف فلرفع الجزئين في نحو قوله
عليه الصلوة والسلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة
المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف
اسم حروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان
لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان
لا يكون حذفه ضعيفا قلت تلك القرائن لا تعين
المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل

تاويل مفرد وهو اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه
القصة مطابقة للواقع قوله لانه الخبر كلام مستقل هكذا
قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما
قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما آه وذلك
دليل على ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلام الجزاء ان قلت
يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق قلنا ذلك
بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث
قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر
بضم الجيم والذال المعجمة
جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله اي اسماء وضع
كل واحد منها انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر هو المجموع
ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي
تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية لذلك
الامتداد وهي لا يكون الا الامر المحسوس مشاهدة قوله فلا يرد

وهو ان يكون الجملة بتاويل المفرد اسم ان
والخبر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة
مولانا عبد الحكيم

اي بنفس تخصيص بعد التعميم ولم يكتف به
لانه قد يطلق على المعلوم ايضا

ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا التوقيف الشيء بما ليس
في المعرفة هو الجنس لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة
وقد اضيفت الى الاشارة بل لذلك المركب الاضافي معنى
اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بل الاشارة المعلومة
لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريفا للشيء بنفسه
كما يوهم لان المأخوذ في المعرف جزؤه بل قيده وانما
يكون كذلك لو كان نفس ما اخوذ فيه قوله محمول على التجوز
تنزيلا منزلة المحسوس ان هذا ذا من شيء الا ويدل عليه
قال وهي في المذكر لما لم يصح حمل ذا على ما هي لعوده الى الجمع
احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله
هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة اليه بعده
تبيينية والاولى ان يقال اي وهي فيما سنذكر وتارة
بان ذا خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا او اخواته

يقدر بحسب الاصطلاح

قوله ذا من شيء اي موجود الا ويدل
عليه دلالة كثرة الادلة صار كالمحسوس
لوضوحه حسب عبد الحكيم رحمه الله عليه
الى هنا مولانا

واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر ويلزم
على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف
وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر
المبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها للمذكر
وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبرها محذوف و
الجملة خبر المبتدأ اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من
التكلف مع ان سوق الكلام ليس على نسق ثم قال وملخصه
ذا من باب حذف الموصول اي الذي للمتشابه ذا
وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل
ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا
الا له مقام معلوم من هذا الباب اي ما منا الا من له
مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه
الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال اه فيه ان

ربعض المحشين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قوله اذا جرى الخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقف وجدران
وجرى الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله
قدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينتقل
الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه
قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان
مبتدا ولساحران خبره وقيل ضمير الشأن ههنا محذوف
اى انه هذان لساحران قوله لقلب الالف ياء فان
الياء قد يكون علامة التأنيث نحو تضربين قوله والياء
هاء لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التأنيث في الوقف
قوله يوصل اليا لحصول اليا من الاشباع او بجمع العوضين
قوله ولا يثنى من لغاته اه لم يرد التثنية المتعارفة
لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة
قوله واذا كان مقصورا يكتب باليا لان هذا حال الالف

حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعني ان
اللحوق يقتضي اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون
اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع
ما قد يتوهم من ان ما جرى الاسم الاشارة اعلم انه قد
يفصل بينهما وبين اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف
وذلك بما واخواته كثيرا نحو انا ذا وها انتم اولاء وها
هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر
موقعها فيه ان ضمير الفعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع
الظاهر موقعه مع انه اسم قال الامام ان يقال لانه معنا
غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك
اين ست وفي ترجمة ذلك انت قوله وهي الحرف تذكر
ويؤنث واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد
اعني خمسة قوله اى حروف الخطاب فانه اقرب

ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط قال الشيخ الرضي لكون الكاف للتوسط
وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة
للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار
بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي
يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به
وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح
للكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية
اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد
مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور
صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا
حال المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت

فلا يقال يا هذا لك

وهي ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو
انتما فعلتما او بعطف احدهما
على الآخر نحو انت وزيد فعلتما

جئت بعلامة وهي اللام قوله ولما راى المص كذا ذكره
الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال في مقام الآخر
بالتاويل لما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال
يقال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذا للقريب
لم يفهم فيه الا الوضع قال وتلك اه لما كان الحاجة
بين ذا واخواته في البعد اكتفى به قوله اشارة الى
كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر
زيادتان الا في ذلك قوله هنا بضم الهاء وتخفيف النون
للقريب وهناك للمتوسط وهناك للبعيد وثم ايضا للبعيد
وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق
ثم قال خاصة اي اخص خصوصا ذكرت للتاكيد قوله
لا يستعمل في غيره الا مجازا لك اذا استعمل في الزمان كقوله
تعالى هنالك الولاية لله الحق اي حينئذ وذلك باستعماله المكاني

لا يخفى ان الشارح لم يستدل بنفس الاستعمال بل
بكثرة الاستعمال وهو دليل عدم الفرق
في الوضع لانه ما خوذ من كثرة
الاستعمال وما ذكره في علم البلاغة
فهو مبني على القول بالفرق بين

للزمان كما يستعمل الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام
اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم آه قيل اي اسم حال
كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد قوله ولا يصير
جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك
لان الاقوال التامة لا حصر لها قوله والمراد بالجزء
التام آه حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام
كما ينبئ اليه القسم اولا وقال معناه ان الموصول
هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بالصلة
هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ اردت ان تجعله
فضلة لم يمكن الا بالصلة فلهذا صرف الشارح قدس سره
الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناه اللغوي
كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على
معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها

معناها العرفي قيل لو قال الجملة خبرية وضميره لكان اخصر
واوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او
قصد بيان اسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان
مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل خارج
التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان
المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك لبيان
الوجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم
في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه قوله
لكان هذا القول مستدركا آه لا يقال جاز ان يكون
لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل
بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج
عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم
الجزء التام هو المأول بالمصدر لا حرف المصدر المنضم اليه

الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ويقال ان يقول اه
لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم
نقض الحد بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون
تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية صحيحا
كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يجوز لما قيل
من ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا فسر العلم
بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور
لمن قامت هي به لان انتفاء العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانا معلومة لكل
من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم
بما له العلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله
وصلة الجملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التعريف
بالاعم لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار

قوله لانتفاء اه دليل للنفي المستفاد من قوله لا لما قيل مؤلفه عبد الحكيم

وذلك ان دليل ان للنفي يعني ان الموصول ليس من قبيل ما ذكره القائل لعدم تعريف الصلة لبعده لبيب

باعتبار هذه المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية ولا
يدل بهيئته الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى
يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم قوله بان يقال
الصلة اه فيه تأمل قال وصلته اي صلة عالم يتم اه
جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا
يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة الخبرية القسمية
صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة
هي جواب القسم وهو جملة خبرية قوله او ما في معناها
كما سيأتي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء
قوله لا غير ضمير الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع الضمير

الموصول فالجملة خبرية اذا كان كذلك لان وضع الموصول اه م

فكانه قيل الصلة الالف واللام لبيب

قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية وليست بالحرفية
لا حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان
الضمير راجع الى الموصوف مقدر بعيد قوله جملة معنى
ولهذا لم يعمل ولو كان بمعنى الماضي والفعل لا يكون
صلة مصدرا لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان
وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة
قوله وهي اي الموصولات لا حظ معنى الجمعية باعتبار الخبر
كما ان تانيث الضمير باعتبار ان جزءه جماعة فيكون
المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه قال
الذي اصله لذي عند البصريين زيدت اللام عليها
بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة
لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه
وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية

وذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة
بخلاف ساير الموصولات قال والتي بقلب الذال تاء
قال والذان والاتان وقد يشدد النون فيهما بدلا
من الياء في المفرد قال والذين كاللائين طمع المنذر
من اولي العلم واللذون في الرفع بذلك وقد
يحذف النون من الذون تخفيفا ومن الذين
ايضا قال واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت
او مقدرة قوله بمعنى الذي وفرعيه ولذا قوله بمعنى
التي قوله المنسوبة الى بني طي قلبت في النسبة احدى
الياءين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع
بين الياءات قال وذا بعد ما جوز الكوفيون
كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية
كانت او لا لم يجوز البصريون الا ذا بشرط كونه

بعدها او من الاستغنا متين اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى
من ذا الذي يقرض الله اي من الذي فان ذا زايدة
او بعده موصول قال والعايد المنصوب سوى عايد الالف واللام
فانه لا يجوز حذفه لخفا موصوليتها والضمير احد دلايل
موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العايدين
اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربت في داره زيدا في يستغنى
عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما
منصوب او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز
حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الالف والموصول لا يدل على
ان العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان
مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له
تقديرا او يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى اسجد لما تامرنا
اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه

موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت
او بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي مثله
التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل
الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه
والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون
خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز
الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلة فيشترط استطالة
الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله
حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله
في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود
اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى
حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول

وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف
لا يجوز الا مع القرينة والمتناع الحذف في صورة اجتماع
الضميرين ولون العايد بعد الا ليس للتنبيه على انتفاء
القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال
بالحرف فلانه قلما يحذف ح اما قولك لا معنى لتقييد العايد
بالمفعول فنقول فيه ان العايد المجرور ان كان حذفه
بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول اعم
من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت
انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه
على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت
ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العايد من حيث
انه عايد ويجري هذان الجوابان في المجرور ايضا قوله
تمرين المتعلم او تجربة التمرين التمكين والتدريب قوله

قوله وتذكيره اياها لكي يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما
انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى ولعل في التشبيه
لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين قوله لان الذي مخبر عنها
اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور
ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد اه وانما اخبر بهذا الوصف
بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر
لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى
مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول قوله اي
او قعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان يخبر عن الموصول
والمخبر عنه في الاسمية مبتدا والمبتدا اجرينه الصدر قال
وجعلت اه لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف
الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير في من الجملة الاولى
ولم يكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره

مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه
قال واخرة لانه خبر وحق الخبر التأخير قال في الجملة الفعلية
خاصة ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع
مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب
البكران فلم لا يصح الاخبار فيهما قلت لان هذين يجريان
مجرى من وقوعهما صلة اللام قال في ضمير الشان لو قال
في الضمير المبهم ليشمل مثل نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم
فائدة قال والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد
في الاشهار تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير
ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيده المخبر عنه
وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه
فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة
واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمل في

في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن العامل قال
والضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها قال وما الاسمية
قال الشيخ الرضي لان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم
يجعل له بابا برأسه بل بين في ضمير الموصولات التي بين ما وافق
اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كفي وقف
وباب قطام للموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية
المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا لها
قوله لا الحرفية لانه ذاكر احوال الاسم واما قسم الحرفية فيجيء في بحثه
قوله فانها اما كافة اي مثلا قال واستفهامية وقد يراد معها التحقير
والتعظيم والانكار ويحذف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها
مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء بعد ما الاستفهامية
نحو بماذا تشغل قوله نحو شر بما تكره النفوس آونة جاز ان يكون ما
كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم

حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الاحرف وذلك
قليل الا بشرط وفيه انه يجوز من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت
من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى
تشعر وتنقص وجملة قوله فرجة صفة لا امر لان اللام فيه للعهد الذهني
قال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة قال وصفة اختلف في
ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم
اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت
عطية ما اي عطية لا يعرف من حقارتها ولا امر ما اي لا امر
عظيم لا يعرف من عظمته وضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين
وقد فات كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه يجوز كونها
نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله
والا ترون من عدد اي الا الكرام عددا وهي عند البصرية موصوفة
اي انسانا معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها لذي العلم

العلم ولا يفرد لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال
ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء اقيم تاء على
هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي اربع وما في الغالب
لما لا يعلم وقد جاء العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات
العالم نحو زيد ما هو فهو سؤال من صفة الجواب عالم مثلا و
يستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في الجهول ماهيته او حقيقته
ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية
مقلوبة الهمزة هاء والاصل الماهية او نقول انه منسوب الى ما هو
على تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى عليه السلام
رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب
موسى عليه السلام ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة
الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه
التزم فيه الاضافة الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لئلا
يرد النقض بكم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية وقيد
الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض باذ واذا لان نهما
مضافان الى الجملة ولا يبدل فانه قد يضاف الى الفعل
وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن
لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة
الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن
الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى
مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع
عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لانه

لان وضعها ليفيد بعضا من كل فاذا حذف المضاف اليه
فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا
بقي على اعرابه قال الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت
صلتها فعلية فلا تبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف
صدرها اعني المبتدا بشرط ان يكون ذلك الصدر
ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم
واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة
وان لم يكن مضافا بالاعراب واجاز بعضهم البناء
قياسا لا سماعا قوله فيمن قرأ بالضم دون الفتح وليس
في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان
الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استفهامية معربة
مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على
اضمار القول اي لنزعن من كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله

من كل شيعة مفعول لننزعن كما تقول اكلت من طعام
فمن للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا
على كل شيعة اي لننزعن من بعض كل شيعة فكان قائلا
قال منهم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل
النزع معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس جملة
والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه الحرف
ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء
فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان
كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة
كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد
الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد منافي
للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها
بقي في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة

المنافاة اعم قياسه دبا اي مضافا عند حذف صدر صلتها
سماعي قال وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا لا يجيء
موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين و
والاولى في ماذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز
على بعد ان تكون بمعنى الذي اي الذي هو هو على
حذف مبتدا واما قولك من ذا جاءك فذا فيه اسم الاشارة
لا غير ويحتمل فيمن ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون
اسم الاشارة كما في قوله تعالى من هذا الذي كان هذا التنبيه
مدخل على اسم الاشارة قال احدهما ما الذي الجملة صفة لقوله
وجهان او استفهامية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ
الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا
صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل
عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما

مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر بلا تقدير العايد وفيه
ان حذف الضمير من خبر المبتدا قليل دون صلة الموصول
قوله والظاهر ان مواد هما واحد ويؤيده ما نقلنا من
الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة فاصح جوابه
نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله ومشتغل عنه
بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض
وماذا عليهم وماذا اجل لهم فالرفع لازم سواء جعلت
ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال ما كانت بمعنى
الامر او الماضي قيل كان هذه تحتمل ان تكون ناقصة
على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت
اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون لها محل
من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها
تسند عن تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان

قوله مصادر يعني انها منصوبة بمحل على المصدرية وهو يخفى انه انما يجري فيما هو على وزن المصادر
بيب

ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها
اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا للمسافة
ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني
لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليهما طردا للباب
وقيل انه مبتدأ والفاعل سادّ مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل
ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ للزومه مسندا
لا ينافيه معنى الفعل وفيه انه معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء
لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر
اصطلاحي وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب
الضرورة والضرورة في الافعال تجوز ان لا يكون لها محل
من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب
غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان
القسم الثاني من المبتدأ يؤول بالآخرة الى انه مسند اليه لكن قولك

اي مع تحقيقها انه مسند الى المبتدأ والمبتدأ يكون مسندا اليه مدلول عبد الحكيم

الفعل

اقائم زيد في قوة ان صاحب هو زيد ولا يتصور ذلك
وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ
مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه
ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة امر فح
على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي كما ظاهر في وجه بناء
اسمي الافعال ما قاله الشيخ الرضي هو انها بنيت لكونها
اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء يقع على
ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى
هذا لا حاجة الى العذر المذكور قال مثل رويد زيدا
في الاصل تصغير ارواد مصدر اروادي اي رفق تصغير
الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز
ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق
عدي الى المفعول به مصدرا واسم فعل بتضمينه الامهال

الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون
اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا
الى الفاعل قوله مثال ما هو بمعنى الامر وهو متعد و
مستعمل فيما نقل عنه رويد زيدا اي ارواده كما في
المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما
نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها
قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى
اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل و
كسرت للتنكين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على
معنى البعد اذ معناها البعد وكان القياس على
تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها في
الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاء
تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقطاة

قوله رويد زيدا بالاضافة مستعمل في المعنى المصدري اي المفعول كما في ضرب الرقاب

والوقف على الهاء ما كسبوقة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة
كلمات والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد
والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال او ان اللام تدخل على بعضها
وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند
بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا
بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك الوقف
عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه
غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك
الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على
ان ما يلحقه كان معربا فهو بمعنى صه بلا تنوين اسكت
السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه
اي السكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث

الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث
ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله اذا لعوا
القح قال قدس سره في الحاشية القح الخالص قوله بحسب الوضع
وان كان طاريا قوله مثل الضارب امس لو قال ابدل
امس في الماضي لكان اظهر قوله المشتق من الثلاثة صفة للام
ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن
قوله اي قياسي او ذو قياس قوله على انه لم يأت اي على ان
اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو
كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي
تلاعبوا بالعرعرة وهي لعب الصبيان قال المبرد قرقار
حكايت صوت الرعد وعرعار حكايت صوت الصبيان
وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان صوتين يقيل قار قار
وعرعار كفاق غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله

قوله مبني قال معرفة اي علم جنس كسبحان قال كفى
صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي
هو كفى رواجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا
ان من كان مذهبه ان جميع وزان فعال امرا او صفة
ومصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم
انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل
على ترددهم في كونها مؤنثة وقد وصفه لمؤنث لم يجئ
في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف ويستعمل
اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له
وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة على جنس نحو
حاء للنية وهي في الاصل الكل بحذا اي يجذب ثم اختصت
بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها
نحو فطاط اي فاطمة كافة قوله اما عدلا انما اعتبر ذلك

ذلك لان الزنة غير كافية والالزم بناء سلام وكلام لكن فيه
ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدلان
على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين
لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما منبهين على
في منع الصرف قلنا لا دليل على كونه تنزال معدولا عن انزل
وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال كما قال الشيخ
الرضي وهو ان قسم المقدر والصفات مبني لشبهه الفعل الامري
زنة مبالغة اذ في الكل مبالغة قال على الاعيان حال من مفهوم
قوله مبني في الحجاز ومعرب في بني تميم اي اختلف حال كونه علما
للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بالكل من قوله مبني و
معرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق
باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان
يقدر للآخر حال في باب التنازع قوله لشبهه فعال بمعنى الامر

وما قيل انه حال من ضمير مبني وقوله
معرب مستغنى عن التقييد بحمل ضمير
الفعال المقيد فغير ان تمادر
من الضمير هو الذات وان تقدم
مقيدا بصفة وذلك قالوا انه
قوله تعالى اولئك على هدى اورد
اسم الاشارة للدلالة على الذات
الموصوفة بالصفات السابقة بخلاف
الضمير وانه لا يكون الكلام على اسلوب
واحد مؤنث عبد الحكيم

قوله ما ذكر لا اختصه من انه لا دليل على العدل ليس بصحيح

فيه ما يجري ٢ من ث انه بعض الاوزان الزنة والمبالغة لعدم مبالغة ليس بصحيح

فيه ما ذكره اختيه ولا يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم
اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا
راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا
على المنقول لانه اكثر من غيره قوله وجه الاكثرين ان وجه
البناء في ذي الراء قصد الامالة اذ هي مستحسن والمصحح للامالة
كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء
لانه اذا اعرب
منع الصرف
فلم تكسر
انتهى

كتابي نوشتم ذهن جالبي چو بيند طالبي شود طالبي
از بنوجه تاريخ او مرغوب طالبي ١٣٥٠

٩١٤١ ٣
٥٢

١٢١٢٢ ٣
١٣٤
١١٩١٩٣٢٤